

مكتبة التنمية والتخطيط

شارك بتهليم

التخطيط والتنمية

ترجمة

الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله



دارالمحارف بمطر

التخطيط والتنمية

إهداء ٢٠٠٧

**الأستاذ الدكتور / قنري محمود حفني
جمهورية مصر العربية**

مكتبة التنمية والتخطيط

شارل بتلهيم

التخطيط والتنمية

ترجمة

الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله



دار المغارف بمصر

١٩٦٦

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.ع.م.

تصدير

الأستاذ شارل بتلهم معروف جيداً في الجمهورية العربية المتحدة . فقد زار بلادنا عدة مرات ، وتابع جهودنا في التخطيط ، وقدم بشأنها الرأي والمشورة . والواقع أن اسم بتلهم يذكر في كل بلد من بلاد « العالم الثالث » كلما ثار الحديث حول التخطيط . وليس مجمع ذلك فحسب ما قدمه من جهد نظري في دراسة التخطيط جعل اسمه يقترن به عالمياً . بل إنه يرجع كذلك إلى ما يخص به بتلهم قضايا العالم الثالث من اهتمام بالغ . ففي خلال السنوات العشر الأخيرة ، كان لا يضمن بعون يبدله لكل بلد من البلدان التي تبحرت من سيطرة الاستعمار وأخذت تناضل من أجل تصفية التخلف الموروث . وهكذا اقترن اسمه كذلك بمحركة التنمية في العالم الثالث من الهند إلى كوبا . وبما قدمه بتلهم من فكر وممارسة في مجال التخطيط والتنمية ، احتل مكانة ممتازة بين الاقتصاديين ، مكانة الريادة والرياسة معاً . فقد طرق هذين المجالين المترابطين وكانا إلى حد بعيد بكرة ، وبرز فيهما أيما تبرز . نعم ، لقد أهمل الاقتصاد الأكاديمي طوال قرن ونصف قرن مشكلات التنمية إهمالاً كاملاً ، وأعرض عن قضايا التخطيط لإعراض العفيف عن المنكر . وإذا تصفح المرء أى مؤلف في تاريخ الفكر الاقتصادي فإنه ليصدم بهذه الظاهرة . فكتاب اريك رول الجاد « تاريخ الفكر الاقتصادي »^(١) لا تضم صفحاته التي تزيد عن الخمسمائة ذكراً لكلمة التنمية ولا عرضاً لمفهوم التخطيط . وليس مرد ذلك أن رول نفسه يهمل هذه القضايا ؛ بل العكس فهو سياسياً يعلن أنه اشتراكي . وإنما مرده أمانة المؤلف في عرضه لما شغل بالفعل أساتذة الاقتصاد ، ولم تكن التنمية ولا التخطيط من بين ما شغلهم حتى غداة الحرب العالمية الثانية حين أصبح

Eric ROLL : "A History of Economic Thought," Faber, London, 1953.

التخطيط نشاطاً تمارسه دول عديدة ، وغدت التنمية هدفاً تناضل من أجله أغلبية شعوب الأرض .

* * *

ولكن الأمر لم يكن كذلك دائماً : فكما يلاحظ بول باران ^(١) لقد ولد علم الاقتصاد السياسى قبل قرنين من الزمان من خلال معالجة قضايا التنمية . فأولئك الكتاب الذين أطلق عليهم فيما بعد ، بشيء من التعالى ، اسم « التجاريين » كانوا بالدقة يبحثون عن وسائل لتنمية اقتصاديات الدول التى نشأت فى غرب أوروبا على أساس قوى محققة الوحدة القومية تحت سلطة الملكيات المطلقة ودون تصفية كاملة للإقطاع : والفرنسى مونكرتيان الذى ابتدع فى مستهل القرن السابع عشر اسم « الاقتصاد السياسى » كان يعالج قضايا الاقتصاد القومى ، أى قضايا تطويره ، وإذا كان بعض هؤلاء الكتاب ، متأثرين بالرأسمالية التجارية السائدة من ذلك الوقت ، قد قالوا إن ثروة الأمة كثرة الفرد تقدر بما تملك من ذهب وفضة ؛ فإن من بينهم آخرين مثل ويليام بى قد لمسوا كبد الحقيقة حين أحسوا بأن حقيقة الأمر ليست أهمية المعادن النفيسة فى ذاتها ، وإنما دلالتها باعتبارها من قبيل « التراكم » الضرورى لتطوير الاقتصاد : ومن هذه الزاوية وجد الاقتصاديون سبباً اقتصادياً جديداً للدعوة إلى القضاء على الإقطاع ألا وهو الاتفاق البدخى للطبقة الإقطاعية الذى يبدد التراكم القومى : وقد ظلت قضية التنمية ، أى تطوير الاقتصاد القومى ، فى قلب أبحاث الاقتصاديين حتى آدم سميث نفسه الذى أسمى كتابه الشهير : « بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم » : وفيه قدم « أبو الاقتصاد السياسى » عناصر للتنمية يمكن أن تصوغها بلغة العصر على النحو التالى : تغيرات هيكلية (القضاء على الإقطاع) سياسة للتراكم (الدعوة للادخار والهجوم على الإسراف) وتقدم تكنولوجى (تقسيم العمل) وسياسة اقتصادية (الحرية الاقتصادية التى تترك لرجال الأعمال سلطة دفع عجلة الاقتصاد القومى) :

ولكن فى الوقت الذى ظهر فيه مؤلف سميث ، كانت الثورة الصناعية تتم

في إنجلترا . وقبل أن ينهى القرن اندلعت الثورة الفرنسية : وهكذا بدأ القرن التاسع عشر في ظل انتشار الصناعة وانتصار الطبقة الرأسمالية وتصفية الإقطاع . وبذلك انتهت مشكلة « التطوير » في نظر الاقتصاديين الذين كانوا متأثرين بفكر الطبقة الصاعدة : فقد زالت العقبات التي تحول دونه ، واستقر النظام « الطبيعي » الذي يسمح لعبقرية البشر بأن تغزو آفاقاً من التقدم غير محدودة . وأصبحت الفلسفة الاقتصادية المسيطرة تقوم على تقديس ميثافيزيقي للفردية والنفعية . فالفرد أعرف الناس بمصلحته : وسعى كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة يؤدي بشكل تلقائي إلى تحقيق المصلحة العامة : وبيان ذلك في لغة الاقتصاد أن كل رأسمالي يسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن : فإذا نجح رأسمالي ، أو عدد من الرأسماليين ، في تحقيق أرباح ضخمة في نشاط معين ، أقبل غيرهم على ممارسة نفس النشاط ، فيتكاثر عددهم حتى تستنفد مؤقتاً إمكانيات تنمية هذا الفرع من فروع النشاط الاقتصادي : ويكون التعبير عن هذا الاستنفاد هو تلاشي ربح المنتجين الحديين ، أي آخر من اشتغل بالإنتاج فيه : وعندئذ يسعى الرأسماليون إلى طرق فرع نشاط جديد ، ويستمررون حتى تتكرر نفس الظاهرة : وبهذا الشكل تم تنمية كافة فروع الإنتاج واستغلال كافة الموارد الطبيعية واستخدام كافة الأيدي العاملة : وفي نفس الوقت تدفع المنافسة المنتجين إلى السعي لتخفيض تكاليف الإنتاج كوسيلة لزيادة الأرباح وهذا السعي هو القوة المحركة التي تدفع بعجلة التقدم التكنيكي : وبفضل هذا التقدم التكنيكي يتزايد الإنتاج وتقل تكلفته : ونظراً لعدم وجود احتكار ، فإن الثمن يتجه دائماً نحو التساوي مع تلك التكلفة : وكل هذا يعني أن المجتمع سيحصل باستمرار على كميات متزايدة من السلع الاستهلاكية بأثمان تنخفض يوماً بعد يوم ، أي أن مستوى المعيشة سيرتفع بانتظام . وما يصدق على كل أمة على حدة ، يصدق على الأمم جميعاً : فإذا سادت حرية التجارة الدولية وعملت كل أمة على التخصص في إنتاج السلع التي يمكنها إنتاجها بتكلفة أقل من غيرها عم الرخاء والتقدم أرجاء العالم :

* * *

وباختفاء مشكلة التنمية من بين اهتمامات الاقتصاديين ، ضاعت العناية بدراسة

الظواهر الإجمالية للاقتصاد القوي : وهكذا انتهى عصر المدرسة الكلاسيكية ، واحتلت مركزها في الاقتصاد المدرسة الحديثة (الكلاسيكية الحديثة) التي تدور أبحاثها جميعاً حول الفرد كمنتج يسعى لأعلى ربح ممكن ، أو كستهلك يسعى لأقصى إشباع ممكن لحاجاته : ودارت تلك الأبحاث على أساس فروض ضمنية أهمها سيادة المنافسة الكاملة بين المنتجين ، وسيادة الحرية الكاملة في الإنتاج والعمل والاستهلاك : وانصببت عناية الاقتصاديين عندئذ على صياغة ظروف « التوازن الاقتصادي » في أدق الصور وأكثرها أناقة : التعبير الرياضي :

وهجر الاقتصاد النموذج البيولوجي الذي كان الفيزيوقراطيون أول من ابتدعه والذي ينظر إلى ظواهر الاقتصاد كتيارات أو تدفقات تشبه حركة الدم في جسم الإنسان ، واستعاروا من الميكانيكا نموذج التوازن الاستاتيكي : وليس أدل على رفض فكرة التطور أو التنمية من هذا الاختيار : فالتوازن نبي للحركة التي هي جوهر التطور :

ولم يقاوم هذا التيار الجارف في الفكر الاقتصادي أول الأمر إلا المدرسة التاريخية الألمانية : ولكن مقاومتها كانت محدودة وموقوتة ، لأن مضيمونها كان كسب الوقت حتى تتمكن الرأسمالية الألمانية من أن تلحق بمثيلاتها في فرنسا وإنجلترا وهولندا : أما المدارس الاشتراكية التي ازدهرت في منتصف القرن التاسع عشر فإنها لم تستطع أن تنفذ إلى كراسي الجامعة وظلت بعيدة عن المجال الأكاديمي ، ينظر إليها على أنها تتفاوت بين سبحات الخيال والهرطقة والأفكار الهدامة .

وحين قام اقتصاد اشتراكي في الاتحاد السوفيتي ، كان الاقتصاديون الأكاديميون في الغرب أقل أهل الغرب قلقاً أمام هذه التجربة : لقد كانوا واثقين تمام الثقة بأنها سائرة إلى إفلاس مؤكد : ولهذا لم يحاولوا حتى متابعتها ، ناهيك عن دراستها : فليس يليق بعالم جاد أن ينكب على ترهات ، أو أن يفترض ولو جديلاً ، أن الاقتصاد يمكن أن يسير بدون رجال أعمال وبدون « حرية اقتصادية » :

ولذلك لم يزعج راحة النفس التي كان يعيش فيها الاقتصاد الأكاديمي إلا « الكساد الأعظم » ١٩٢٩ - ١٩٣٤ : وأمام موكب الإفلاس والبطالة والهزات

الاجتماعية والسياسية بدأ بعض الاقتصاديين يناقشون بعض « العقائد » الاقتصادية المسلمة : وأثبتت أبحاث سيرا فاف وروبنصون وتشمبرلين أن الوضع السائد في الإنتاج في العالم الغربي يتميز بسيطرة الاحتكارات ، وأن افتراض المنافسة الكاملة أمر يناقض الواقع تماماً ، وأن كل ما يمكن أن نذكره بشأن المنافسة هو « المنافسة الاحتكارية » أو المنافسة بين الاحتكارات : وكان اللورد كينز أعظم جسارة حين سلم بأن « الحرية الاقتصادية » لا تحقق تلقائياً العمالة الكاملة ولا الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية واقترح مجموعة من الإجراءات لمقاومة الكساد تقوم كلها على تدخل الدولة : وبهذا بدأ تلميذ الفريد مارشال في صورة المنقذ ، وذاع الحديث عن « الثورة الكينزية » .

* * *

وأيضاً كان « تقدير » ثورة كينز في إطار الاقتصاد الرأسمالي المتطور ، فإنه من المسلم به اليوم أنها لا تقدم حلاً لمشكلة التنمية في بلد متخلف : فضروب العلاج التي يقترحها كينز لتنشيط الاقتصاد تفترض تحقق درجة عالية من النمو وتوافر ردد فعل معينة هي من السمات المميزة للاقتصاد الرأسمالي المتطور (١) : وقد صرفت نظرية كينز الاقتصاديين الأكاديميين عن دراسة التجربة السوفيتية التي كانت تحقق في نفس الفترة نجاحات ملحوظة :

ولكن الحرب العالمية الثانية قد غيرت إلى حد بعيد معالم الصورة : فقد اختار عدد كبير من البلاد طريق الاشتراكية وغدا التخطيط ممارسة يومية في نواح مختلفة من العالم : بل لقد بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تحاول أن تستفيد من الوسائل التكنيكية للتخطيط في أعمال سياسة لمقاومة الأزمات مستهلمة في الأساس من تعاليم كينز : وفي نفس الوقت اهتزت أرجاء المعمورة بثورات التحرر الوطني وهبت الشعوب التي تشكل القسم الأعظم من البشرية تناضل من أجل حقها في الحياة الكريمة وترفع شعار التنمية الاقتصادية : وكان طبيعياً في مثل هذه الظروف أن يتصدر الاقتصاديين في مجال معالجة القضايا « الجديدة » أولئك الذين عنوا بدراسة

(١) انظر في هذا الموضوع

V.B. SINGH : "Keynesian Economics in relation to under developed Countines".

التخطيط وأولوا قضية التنمية ما تستحق من عناية :

وفي مقدمة هؤلاء يبرز اسم الأستاذ شارل بتليم . فقد تجمعت له عناصر التفوق في هذا المضمار . وربما كان أول تلك العناصر أنه ورد الاقتصاد السياسي صادراً عن علم الاجتماع ، ومن ثم كان منذ البداية يدرك إدراكاً عميقاً الطابع الاجتماعي للاقتصاد ، يعالجه كمجموعة من الظواهر الجماعية وليس كمظاهر للسلوك الفردي . ثم هو من الاقتصاديين الذين عاشوا خارج الإطار الأكاديمي التقليدي لتدريس الاقتصاد : فهو لم يدرس في كليات « الحقوق والعلوم الاقتصادية » ، وإنما يدير القسم الخامس من « المدرسة العملية للدراسات العليا » بالسوربون ، ذلك المعهد الفريد الذي تقوم فيه الدراسة على منهج البحث الجماعي الذي يتولاه الأستاذ وتلاميذه ، والتي لا تمنح « شهادات » ولا تؤهل لوظائف وإنما تخدم العلم والبحث العلمي خدمة خالصة : وقد لفت بتليم نظر الاقتصاديين منذ ١٩٤٥ بكتابه عن « الاقتصاد الألماني في ظل النازية » الذي يعتبر أهم مرجع في الموضوع : ثم تلاه كتابه عن « التخطيط في الاتحاد السوفييتي » ، ثم كان الكتاب النظري الأساسي : « القضايا النظرية والعملية للتخطيط » : وكان بتليم يدرك أن التخطيط ليس مجرد تكتيك يمكن أن يمارس في أي ظروف اقتصادية : ومن هنا كان اهتمامه بتقديم « الاقتصاد السوفييتي » في كتاب ظهر في ١٩٥٠ : ثم أتت له الفرصة ليمارس التخطيط عملاً حين دعت حكومة نهرو كاستشار لها في التخطيط ، وعلى ضوء تلك التجربة القيمة أصدر كتاباً نظرياً جديداً « دراسات في التخطيط » وكتاباً شاملاً عن الهند « الهند المستقلة » . وقد تابع بعدها مشكلات التخطيط في مصر وكوبا ومالي وغينيا وغيرها . وأنشأ بالسوربون « مركز دراسات التخطيط الاشتراكي » للتخصص في قضايا التخطيط علماً وعملاً .

وكتاب « التخطيط والتنمية » الذي ظهر في ١٩٦٤^(١) يضم مجموعة من الأبحاث في بعض قضايا التخطيط تبدأ من تحديد إطاره وبيان أنواعه وتشمل أمثلة

(١) عنوان الكتاب بالفرنسية

، 'Planification et croissance accélérée.' F. Maspero, Paris 1964.

تطبيقية للتخطيط كما تعالج أبرز مشكلاته . ويمتاز الكتاب بسهولة العرض وبتناوله لمشكلات عملية عديدة مما نصادفه في بلادنا . ولذلك فإنه كما يقول المؤلف لا يهم الاقتصاديين والمتخصصين في التخطيط وحدهم ، بل إنه في متناول أولئك الذين يمارسون عملياً مشكلات التخطيط والتنمية من المسؤولين السياسيين والمسؤولين في الدولة والقطاع العام وكذلك الكادر السياسي .

ولأنني أريد بترجمته أن أقدم للمكتبة العربية مؤلفاً قيماً يثريها ويفيد قراءها ، وأن أعبر في الوقت نفسه عن تحية تقدير للأستاذ شارل بتلهيم كأستاذ له فضل على كل من درس التخطيط وكصديق لبلادنا ولشعبنا .

إسماعيل صبرى عبد الله

تقديم

هذا المؤلف الذى يعالج مجموعة من قضايا التخطيط والتنمية هو المجلد الأول من سلسلة جديدة تحمل اسم « الاقتصاد والاشتراكية » .
وتطمح السلسلة الجديدة ، أساساً ، إلى أن تقدم للقارئ دراسات عن التخطيط وبناء الاشتراكية .

وتتجه النية إلى طرق القضايا الهامة للتخطيط الاقتصادي وكذلك القضايا المنهجية المرتبطة بالتخطيط .

وستشمل السلسلة أيضاً تحليل الجوانب القطاعية في التخطيط الاشتراكي :
تخطيط الصناعة والزراعة والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية والتخطيط المالى . . .
إلخ .

وقد ظهرت في هذا المجال الواسع في البلدان الاشتراكية مؤلفات ومقالات متعددة ، في حين تفتقد اللغة الفرنسية ، بشكل جاد أدوات العمل والبحث المماثلة . وفي بعض الأحيان تكون تلك المؤلفات والمقالات ثمينة للغاية ويتعين لذلك ترجمتها . ولكن هناك حالات أخرى أكثر عدداً تكون فيها المؤلفات والمقالات المنشورة في هذا البلد أو ذاك من البلدان الاشتراكية تتعلق بالتجربة الخاصة به ولا تفيد بالتالى إلا عدداً محدوداً من المتخصصين^(١) ويقع على هؤلاء المتخصصين عبء إعداد الدراسات التى تواجه ما يشغل بال قراء اللغة الفرنسية ، أو أولئك الذين اعتادوا استخدام تلك اللغة .

وهؤلاء القراء هم الاقتصاديون والباحثون والدارسون ، وكذلك عدد متزايد من المسئولين والفنيين في البلدان التى حصلت حديثاً على استقلالها السياسى . ويضاف إليهم كذلك المناضلون في صفوف المنظمات التى تناضل من أجل الاشتراكية .

(١) ينشر عدد من هذا النوع من المقالات في كراسات « قضايا التخطيط » التى يصدرها مركز دراسات التخطيط الاشتراكي بالمدرسة العملية للدراسات العليا (القسم الخامس) .

وسيجرى تحليل القضايا ، من الناحية النظرية ، بالاستعانة بالمفاهيم وبالمنهجية التي صاغتها الاشتراكية العلمية . وبقدر الإمكان مستخلص الدروس من التطبيق — وما أغناه اليوم — الذي تمارسه البلدان التي تبنى الاشتراكية . ولن نتردد عند الضرورة في الالتجاء إلى التحليلات الكمية التي غدت اليوم ميسورة بفضل المناهج الإحصائية والمحاسبية الحديثة . ومع ذلك فلن تضم هذه السلسلة — إلا استثناء — مؤلفات ذات طابع تكتيكي بالغ يجعلها في متناول جمهور محدود .

وستنشر السلسلة كذلك دراسات في قضايا تنظيم الاقتصاد المخطط ، والتحليلات الهيكلية وكذلك المناقشات النظرية الضرورية للفهم الكامل للتخطيط باعتباره ممارسة اجتماعية .

ولقد تم اختيار عنوان السلسلة « الاقتصاد والاشتراكية » بقصد بيان أن بعض القضايا التي تهم البلدان غير الاشتراكية يمكن أن تعالج في إطارها . والمقصود هنا بشكل أساسي هو القضايا التي تواجهها البلدان ناقصة التصنيع التي تقتضى تنميتها السريعة تخطيطاً اشتراكياً . وفحص القضايا الحالية لهذه البلدان بشكل مساهمة لا غنى عنها في بناء الاشتراكية مستقبلاً .

ومن الناحية الأخرى لابد من تحليل الأشكال التنظيمية للرأسمالية الأكثر نمواً حيث يكون هذا التحليل مشمراً في إعداد أشكال التنظيم للاقتصاد الاشتراكي . لقد قال لينين عن صواب : « إن الاشتراكية تطل من كل نوافذ الرأسمالية المعاصرة » . وما كان حقاً منذ أكثر من خمسة وأربعين عاماً قد أصبح اليوم أكثر صدقاً . تلك بعض من مطامح هذه السلسلة . وسيتوقف على مساهمة كل أولئك الذين يهتمون بمثل هذه القضايا أن تتحقق تلك المطامح .

شارل بتلهم

ما هو التخطيط الاشتراكي ؟

إن القضية التي أنوى معالجتها الآن قد أصبحت أكثر تعقيداً بعد أن ظهرت — منذ عدة سنوات — مجموعة من المصطلحات غير الدقيقة تعبر بشكل غير ملائم عن ظواهر اقتصادية جديدة .

ولهذا فلا بد أن أبدأ العرض بعدد من الملاحظات الأولية :
وأول هذه الملاحظات يتعلق بالمصطلحات ، وبالطبع بمجموع المفاهيم التي تستند إليها تلك المصطلحات .

فهناك تعارض جوهري بين اقتصاد السوق والاقتصاد المخطط .
ففي اقتصاد السوق تصدر القرارات النهائية والفعلية من الأفراد وتكون محكمة بمصالحهم الخاصة .

والاقتصاد الرأسمالي هو الشكل الأكثر تطوراً لاقتصاد السوق . ويتميز الاقتصاد الرأسمالي بنوع خاص بوجود سوق للعمل ، حيث انفصل العمال عن وسائل الإنتاج وأصبح من المتعين عليهم أن يبيعوا قوة عملهم ليحصلوا على قوتهم ، في حين استحوذت طبقة اجتماعية محدودة العدد — طبقة الرأسماليين — على وسائل الإنتاج . وتستغل طبقة الرأسماليين وسائل الإنتاج التي بيدها ، لتتملك أكبر نصيب ممكن من الإنتاج في شكل فائض قيمة . ويوجد في هذا المجتمع عدد من القوانين الاقتصادية الموضوعية تحدد حجم الإنتاج وظروف تكرار إنتاج رأس المال .

« والبرمجة » * الرأسمالية (التي يريد البعض أن يسميها « التخطيط التأشيري ») * لا تستطيع أن تعدل جوهرياً ظروف تكرار الإنتاج والتوزيع لأنها لا تمس علاقات الإنتاج نفسها ، وبالتالي لا تمس علاقات التملك .

وفي مواجهة هذا الاقتصاد الرأسمالي يقوم الاقتصاد الاشتراكي حيث يملك

* أي إعداد البرامج Programmation التخطيط التأشيري Planification indicative [المترجم]

العاملون ، ملكية جماعية ، وسائل الإنتاج . وفي هذا الاقتصاد الاشتراكي لا يوجد سوق عمل بالمعنى الدقيق ولا سوق رأس مال ، ولهذا فقد حل محل آليات * السوق في تسيير وتطوير هذا الاقتصاد التخطيط الذي يحدد ظروف تكرار الإنتاج الاشتراكي . وهذا لا يعنى أن آلية السوق لن تستمر في أداء دور ثانوي نسبياً خلال فترة انتقال (يمكن أن تطول أحياناً) بحيث تبقى بعض العلاقات السلعية وكذلك بعض المقولات السلعية والنقود بنوع خاص .

ولكن الأمر الجوهري اقتصادياً واجتماعياً هو أن هذين النظامين الاقتصاديين يتعارضان تماماً من حيث طبيعة علاقات الملكية ، ومن حيث الآليات التي تحدد سير كل منهما (السوق في أحدهما ، والخطة في الآخر) وبالتالي من حيث غاية هذا السير : الربح الفردي أو إشباع الحاجات الاجتماعية .

وكما ذكرت منذ لحظات ، كان هذا التعارض واضحاً إلى عهد قريب .

ولكن المصطلحات أخذت تختلط ، عند البعض على الأقل ، في السنوات الأخيرة . والسبب الموضوعي الأساسي لهذا الخلط في المصطلحات الذي ظهر مؤخراً هو أن عدداً من البلدان الرأسمالية ، أى البلدان التي تسود فيها الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والتي تخدم الدولة فيها مصالح ملاك وسائل الإنتاج الذين يسيطرون عليها ، قد أخذت منذ ١٩٤٦ / ١٩٤٧ تحاول إعمال * بعض « الخطة » .

والواقع أن اقتصاديات هذه البلدان الرأسمالية لا يمكن أن تصبح اقتصاديات مخططة ، لأنها ما زالت اقتصاديات سوق يتخذ القرارات النهائية فيها ملاك وسائل الإنتاج الذين لا يسعون بالطبع لإشباع الحاجات الاجتماعية ، وإنما لزيادة أرباحهم . وفي هذه الظروف تستمر هذه الاقتصاديات خاضعة لقوانين تكرار إنتاج رأس المال وأيلولة الربح لطبقة ممتازة . « والخطة » في هذه الاقتصاديات تنضاف إلى آليات وقوانين اقتصادية غريبة عن التخطيط . وبالتالي لا يمكن أن يكون « للخطة » فيها دور حاسم ، حتى ولو أثرت قليلاً في مجرى بعض التطورات .

ويرجع الخلط إلى أن اصطلاح « التخطيط » قد استخدمه البعض للتعبير في الوقت نفسه عن التخطيط بالمعنى الصحيح ، أى التخطيط الاشتراكي ، وعن الوسائل التكنيكية لوضع البرامج الاقتصادية التي تنضاف إلى اقتصاد رأسمالي دون

أن تكون قادرة على تعديل مجرى القوانين الأساسية لذلك الاقتصاد ، وبصفة خاصة ما يتميز به من استغلال الإنسان للإنسان .

وليس لدى بالطبع الوقت الكافي للتوسع في عرض ما ليس تخطيطاً ، وينوع خاص في بيان أن التخطيط ليس مجرد « تكنيك » إعداد الخطة . ولهذا فإنني ألتج في إبراز التعارض الجوهرى الذى يركز إليه التمييز بين اقتصاد مخطط واقتصاد غير مخطط ألا وهو التعارض بين مجتمع اشتراكى ومجتمع رأسمالى .

وفي هذا الصدد يجب أن نؤكد أن بلداً ما لا يكون اشتراكياً أو رأسمالياً حسب أفكار حكاه ونواياهم ، وإنما تبعاً لبنائه الاجتماعى الذى يميزه والطبيعة الطبقات التى تلعب فيه بالفعل الدور القيادى . ولا تتوافر شروط نمو مجتمع اشتراكى إلا حيث يكون الدور القيادى فى المجتمع بيد العاملين وفى المحل الأول الطبقة العاملة . ولا تكفى ملكية الدولة لبعض وسائل الإنتاج بالطبع لتمييز التطور نحو الاشتراكية وإلا لتعين اعتبار التأميمات البورجوازية بداية لتطور نحو الاشتراكية فى حين أنها ليست إلا وسائل لتدعيم السلطة الجماعية للبورجوازية (وإن كان هذا لا ينشأ بالطبع أن الهياكل التى تقيمها تلك التأميمات يمكن أن تخدم العاملين فيها بعد ، حين يستولون على السلطة) .

إن النظم الاقتصادية المختلفة تميز بالهيكل الاجتماعى وعلاقات الإنتاج وعلاقات الملكية . ومن هنا تنبع الآليات المختلفة والقوانين الاقتصادية المختلفة ومعدلات النمو المختلفة .

وبينما يخضع سير الاقتصاد فى المجتمع الرأسمالى لنشاط الملاك أو الرأسمالين الفردى أو المشترك ، يكون سير الاقتصاد فى مجتمع اشتراكى بيد العاملين وبإيد دولتهم . ويترتب على هذا توزيع مختلف للثروات المنتجة . فى الحالة الأولى يوجد ربح وفائض قيمة واستغلال للإنسان ، وفى الحالة الثانية تختفى الأرباح الخاصة ويمكن توزيع الدخول وفقاً للعمل والحاجات الاجتماعية وكذلك وفقاً لمقتضيات تنمية ترمى إلى إشباع حاجات المجتمع بطريقة أفضل فأفضل .

ولأنه لأمر معلوم جيداً فى ميدان النمو أن البلاد الاشتراكية تتقدم بسرعة أكبر . فمضى تم تنظيم التخطيط فيها يصل معدل تقدم الإنتاج ، وبالتالى تقدم المستوى

الإجمالي للمعيشة إلى ما بين ٧ و ١٠٪ سنوياً وأحياناً إلى أكثر من ذلك ، في حين لا يزيد ذلك المعدل في البلدان الرأسمالية المتقدمة عن ما بين ٣ و ٥٪ سنوياً ، وأحياناً يكون أقل من ذلك . وفي البلدان قليلة النمو غير الاشتراكية يكون معدل التقدم منخفضاً بوجه خاص ولا يزيد عادة عن ٣٪ في السنة ، وهذا ما يفيد أن مستوى المعيشة فيها لا يرتفع عملياً أبداً لأن هذا المستوى من النمو في الدخل القوي الإجمالي لا يترك مجالاً لزيادة تذكر في متوسط دخل الفرد .

وبصفة عامة تشكل معدلات التنمية العالية وإخضاع النمو لا للربح وإنما للحاجات الحقيقية للبشر ، والمجتمع سمات مميزة للاقتصاد الاشتراكي الذي هو بطبيعته اقتصاد مخطط .

ومتي سلمنا بأن التخطيط ليس مجرد فن وإنما هو أسلوب سير نوع معين من المجتمعات ، لابد أن نسلم كذلك بأنه لا يمكن أن يوجد تخطيط إلا في مجتمع تحققت فيه شروط الاشتراكية أو هي بسبيلها إلى التحقيق أو على الأقل شروط الشروع في بنائها .

وتفصي هذه الملاحظة الأخيرة ، التي لا يتسع الوقت للاستطرد فيها ، إلى إبراز أن التخطيط يمكن أن يتخذ شكلاً متطوراً (في حالة المجتمع الاشتراكي المتطور) أو شكلاً انتقالياً (في مجتمع تكون الاشتراكية فيه في مرحلة البناء) عندما ترسي قواعده الأساسية وتلك هي الحال اليوم في كوبا .

وبعد هذا العرض أنقل إلى دراسة :

(١) شروط التخطيط الاشتراكي .

(٢) السمات العامة للتخطيط الاشتراكي .

وفي الحالين سأجرى الدراسة في إطار تخطيط اشتراكي متطور .

١ - شروط التخطيط الاشتراكي :

وسأبدأ بتعريف عام للتخطيط الاشتراكي حتى ألقى الضوء على شروط تحقيقه . وفي عبارات عامة يمكن أن نعرف التخطيط الاشتراكي بأنه نشاط اجتماعي يحدد بواسطته العاملون في بلد اشتراكي ، من ناحية ، الأهداف التي يستهدفونها

في مجال الإنتاج والاستهلاك ، وذلك بطريقة منسقة ومع عمل حساب القوانين الاقتصادية الموضوعية وكذلك خواص التنمية الاجتماعية ، ويؤمنون ، من ناحية أخرى ، تحقيق تلك الأهداف فيما يرون أنه أفضل الظروف .

فالتخطيط الاشتراكي يقتضى إذن أن تتركز القرارات الأساسية في النهاية على العاملين أنفسهم . ولهذا الاقتضاء ثلاث دلالات :

(١) فهو في المحل الأول تعبير عن واقع أن التخطيط الاشتراكي غير ممكن إلا في بنية اجتماعي لا يضم غير عاملين ولا مستغلين ولا طفيليين اجتماعياً يتمتعون بما تضيفه النقود من قوة .

(٢) وهو في المحل الثاني تعبير آخر عن نفس الواقع ، فالتخطيط الاشتراكي غير ممكن إلا حين تصبح وسائل الإنتاج والمبادلة الأساسية بيد المجتمع لا بيد الأفراد . وهذا يستتبع تأمين وسائل الإنتاج والمبادلة الرئيسية . والمهم هنا لبدء عملية التحقيق المتزايد للملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج هو امتلاك الجماعة لما يسمى « القسم المسيطرة » في الاقتصاد ، الصناعات الكبرى ، المناجم ، وسائل النقل الهامة ، المشروعات التجارية الكبيرة ، التجارة الخارجية ، البنوك وشركات التأمين .

وفي كوبا مهدت إجراءات من هذا النوع اتخذت في عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ للبدء في تخطيط اشتراكي .

وكان أول إجراء هام في هذا الاتجاه إصدار قانون الإصلاح الزراعي في مايو سنة ١٩٥٩ . وقد حدد هذا القانون حداً أعلى للملكية العقارية كما ألغى الإيجار والمزارعة وأعطى الأرض للمستأجرين في حدود مساحة معينة . وقد نظم هذا القانون من ناحية التوزيع المجاني لبعض الأراضي ، كما نظم من ناحية أخرى قطاعاً زراعياً مؤمناً واسعاً يسيطر اليوم على الجزء الأعظم من الأراضي المزروعة (١) .

وكان الإجراء الهام الثاني في كوبا هو قانون عام ١٩٦٠ بتأميم كل الممتلكات الأمريكية .

(١) وبعد الإصلاح الزراعي الثاني الذي تقرر في مايو ١٩٦٢ وأعطى للإصلاح الزراعي شكله الأخير أصبح الحد الأقصى لما يمكن أن يحوزه مزارع واحد كقاعدة عامة ٦٧ هكتاراً . وهذا ما يعتبر مزرعة متوسطة في ظروف كوبا حيث تسود الزراعة الخفيفة وتلعب تربية الماشية على المراعي الواسعة دوراً هاماً .

وفي أكتوبر عام ١٩٦٠ استبعدت البورجوازية عن «القيم المسيطرة» على الاقتصاد بتأميم كل المشروعات الصناعية والتجارية الكبيرة وتأميم البنوك وإلغاء ملكية العقارات المبنية المعدة للتأجير في المدن بحيث أصبحت المساكن ملكاً لساكنيها .

وقبل أكتوبر عام ١٩٦٠ بفترة طويلة تم الحد من السلطات الاقتصادية للرأسماليين الكوبيين والأجانب عن طريق إجراءات الاستيلاء والحراسة التي فرضت على كل المشروعات التي رفضت الخضوع لتوجيهات الحكومة .

وقد أنشئت في فبراير ١٩٦١ ، غداة هذه التغيرات الهيكلية ، الأجهزة المكلفة بإدارة القطاع المأموم . وفي الوقت نفسه جرى تدعيم الجهاز المركزي للتخطيط الذي كان يتبع مباشرة رئيس مجلس الوزراء .

وأخيراً تم إعلان الصفة الاشتراكية للثورة الكوبية بعد شهرين من ذلك التاريخ ، ثم بدأت عملية إدماج التنظيمات الثورية لتشكيل الحزب الموحد للثورة الكوبية . وهكذا أمكن أن يكون عام ١٩٦٢ العام الأول للتخطيط الاشتراكي في كوبا .

لقد كان معدل التحولات اللازمة للتخطيط الاشتراكي في كوبا سريعاً بشكل استثنائي . ولقد كانت تلك السرعة وليدة الظروف المحيطة بها ، وهي ليست تعبيراً عن ضرورة عامة . ففي الاتحاد السوفيتي مرت عشر سنوات بين انتصار الثورة وبدء الخطة الخمسية الأولى . وخلال تلك السنوات ترك مجال واسع نسبياً لاقتصاد السوق (وكانت تلك فترة النيب) * ، وذلك لأن الظروف التنظيمية لم تكن ناضجة لتطوير تخطيط يشمل الاقتصاد القومي في مجموعه .

وما ينبغي إبرازه هو أنه طالما لم تتم إقامة العناصر الأساسية لبنيان اشتراكي للمجتمع ، لا يمكن الحديث عن تخطيط اشتراكي . فطالما ظلت الملكية الرأسمالية سائدة ، والبنوك خاصة ، والنظام النقدي خاضعاً للمصالح الخاصة المحلية أو الأجنبية . . . إلخ يبقى نمو الاقتصاد القومي خاضعاً بالطبع لاخطة وإنما لمقتضيات الربح والسوق الرأسماليين . فهذا يعني أن أهم القرارات الاقتصادية ، تلك التي تحدد حجم الإنتاج وطبيعته وحجم الدخول المنتجة وتوزيعها لن تصدر عن مصالح العاملين وإراداتهم ، وإنما عن إرادة ومصالح من يملكون وسائل الإنتاج والمبادلة .

* النيب Nep : (السياسة الاقتصادية الجديدة) - المترجم .

ولهذا السبب لا علاقة ، كما ذكرت سابقاً ، بين ما يسمى أحياناً « التخطيط التأشيرى » والذي ليس فى الواقع إلا برمجة اقتصادية ، وبين التخطيط الاشتراكى حتى ولو استخدم كل منهما أساليب فنية متشابهة إلى حد كبير .
وفى التحليل الأخير يمكن أن نقول : إنها الطبيعة الطبقيّة للمجتمع والدولة ، وكذلك الفئات التى تستفيد أكثر من غيرها من التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، التى تحدد الطبيعة الحقيقية للتنمية الاقتصادية .

(٣) ويقتضى التخطيط الاشتراكى ، فى المحل الثالث ، وجود هيكل تنظيمى يسمح للعاملين بالمشاركة الإيجابية فى إعداد الخطط الاقتصادية وتنفيذها . والمقصود هنا هو إقامة ديمقراطية حقيقية وتوفير حرية تداول الأفكار والاقتراحات والانتقادات . وإذا لم يتوافر هذا الشرط لا يمكن أن يكون التخطيط عملاً جماعياً . ولا يمكن أن يتوافر له المساندة والتأييد الفعال من قبل العاملين ، ويصبح بذلك عاجزاً عن أن يستفيد من كل طاقات الاقتصاد .

وبالطبع تختلف الأشكال المحددة للهيكل التنظيمى للديمقراطية الحقيقية اختلافاً كبيراً على حسب الظروف الخاصة بكل بلد ودرجة نموه وتصنيعه والتجارب التاريخية التى مر بها .

ومع ذلك فالأمر الجوهرى هو دائماً أن يشارك العاملون مشاركة فعلية فى إعداد الخطط الاقتصادية ، وبصفة خاصة فى إعداد تلك الجوانب من الخطة التى تعينهم بشكل مباشر .

وما لا يخلو من أهمية ، أن نشير هنا إلى أن المشاركة الفعلية للعاملين فى تحضير وإعداد الخطط لم تتحقق حتى الآن بطريقة تلقائية . لقد خضع العاملون خلال قرون عديدة لإمرة من يملكون ، ولذلك لا بد لكى تتمكن الجماهير من أن تأخذ مقدراتها بيديها من أن تكتسب الثقة الكاملة بنفسها وأن تعى قوتها وما يضيفه عليها التنظيم من قدرة . وهنا لا بد من وجود طليعة ، تابعة من الجماهير نفسها . وهنا يجب أن يجرى التسليح الفكرى للجماهير . ولهذا السبب كان نشر الاشتراكية العلمية يلعب دائماً دوراً أساسياً فى بناء الاشتراكية .

والاشتراكية العلمية ، كما هو معروف ، هى فى نفس الوقت أداة لتوعية

العاملين بدورهم التاريخي وأداة للتحليل اللازم لإعداد التخطيط الاشتراكي ووضعه موضع التنفيذ .

وهكذا أصل إلى دراسة السمات العامة للتخطيط الاشتراكي .

٢ - السمات العامة للتخطيط الاشتراكي :

لقد تضمن التعريف الذي قدمته أعلاه للتخطيط الاقتصادي الإشارة الصريحة أو الضمنية لعدة أفكار . ودراسة هذه الأفكار تبرز بعض السمات العامة للتخطيط الاشتراكي . ولذلك أبدأ دراستي بها مهماً قبل كل شيء ، بالأفكار الجوهرية ألا وهي : الأهداف ، والأولويات ، والتنسيق ، والقوانين الاقتصادية الموضوعية .

أ - الأهداف والأولويات :

إن كل تخطيط يحدد أهدافاً للنشاط الاقتصادي . وهذه الأهداف ذاتها تتفاوت من حيث الأهمية ، ولهذا فإن لبعضها أولوية على البعض الآخر . وهذه الأولويات بالطبع لا تتحدد مرة وإلى الأبد ، بل إنها تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والتاريخية المحددة .

والهدف الأسمى للتخطيط الاشتراكي هو الارتفاع المنتظم في مستوى معيشة العاملين والإشباع المتزايد للحاجات الاجتماعية . ولكن ذلك هدف لا يمكن بلوغه بطريقة مستقرة إلا من خلال تحقيق أهداف وسيطة . ويمكن أن يكون لبعض تلك الأهداف الوسيطة ، خلال فترات معينة ، أولوية على غيرها . فتدعيم الاستقلال الاقتصادي مثلاً يمكن أن يكون لفترة معينة هدفاً ذا أولوية (وإن كان هذا لا يعني أن يكون الهدف الوحيد) يدفع بتحسين مستوى المعيشة - مؤقتاً ونسبياً - إلى المرتبة الثانية من الأهمية .

ومثل هذه الأهداف الوسيطة (تدعيم الاستقلال الاقتصادي ، إرساء أسس تكرار الإنتاج الاشتراكي الموسع . . . إلخ) يمكن أن تلعب الدور الأساسي في مرحلة تاريخية بأسرها ، وتجعل من الضروري تحديد أهداف وسيطة أخرى مثل التصنيع وتنويع الإنتاج الزراعي وإعادة تكوين التجارة الخارجية ، وكذلك بالطبع إجراء التحولات العميقة في الظروف التكنيكية للإنتاج .

ولهذا فإن كان كل خطة اقتصادية محددة يجب أن يجري إعدادها على ضوء
الإمكانيات الموضوعية ، والحاجات ، والقيود الاقتصادية والاجتماعية للأولويات
الخاصة بكل مرحلة من مراحل التنمية .

وبمراعاة هذه العناصر جميعاً يمكن أن نعد لكل فترة خطة تنمية اقتصادية
 واجتماعية تحدد أهدافاً معينة لكل من مستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار
 والتجارة الخارجية ، وكذلك التعليم والصحة . . . إلخ .

وتتوقف نسبة إشباع الحاجات المختلفة في كل فترة على الإمكانيات الموضوعية
 وكذلك على معايير الكفاية الاقتصادية والأولويات المقررة .

ويقدر حجم قسم من تلك الحاجات مباشرة على نطاق المجتمع كله ، في حين
 يمكن تحديد القسم الآخر منها من خلال آليات السوق ، ولكن تلك الآليات ،
 على أية حال ، خاضعة للخطة في إطار التخطيط الاشتراكي .

ب - التنسيق بين الأهداف :

ومن المهام الجوهرية التي يتعين التصدي لها في مرحلة إعداد الخطة الاقتصادية
التنسيق بين أهدافها ، فبدون ذلك التنسيق لا تكون هناك خطة وإنما مجرد تجميع
 لبرامج جزئية لا يوجد ما يضمن اتساقها فيما بينها ، وبالتالي إمكانية تحقيقها في
 آن واحد .

وثمة أدوات عديدة للتنسيق والبحث عن الاتساق ، تجمعها فكرة إعداد
ميزانيات تقديرية . وبعض هذه الميزانيات يعد على أساس مقادير عينية مثل ميزانية
 اليد العاملة وميزانية الطاقة المحركة وميزانيات المواد الأولية الأساسية أو سلع الاستهلاك
 الرئيسية . والبعض الآخر يعد على أساس تقديرات نقدية مثل جداول المحاسبة القومية
 التقديرية .

وفي المستوى الحالى لتكنيك التخطيط يتم الحصول على مجموعة منسقة من
الأهداف عن طريق التقارير المتتالية ، أى بطريقة تكرار العمليات التقديرية .
ويمكن من خلال ممارسة ذلك المنهج البحث بشكل منتظم عن الحجم الأمثل ،
 مع العلم بأن هذا الحجم الأمثل يتحدد تبعاً للأولويات التي تقررت للخطة .

ويفترض السعي وراء الاتساق عند إعداد الخطة. احترام القوانين الاقتصادية الموضوعية وبصفة خاصة احترام النسب الاقتصادية السليمة .

ولبعض تلك النسب التي يتعين احترامها طبيعة ملزمة ، في حين يخضع بعضها الآخر لمقتضيات التنمية في فترة معينة (تلك التنمية التي تقررت باختيار وعن وعي) وهكذا تتوقف نسبة الدخل القومي المخصصة للاستثمار على معدل النمو المنشود للدخل القومي وعلى طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يجب تنميتها .

وتتعدى مقتضيات الاتساق عادة إطار الأهداف الجارية للخطة ، لأن كل خطة اقتصادية يجب أن ترسي أساساً لخطة تالية تشبع حاجات جديدة وربما تخضع لأولويات جديدة .

ولما كان التخطيط يقتضي عملاً تكتيكياً دقيقاً ومعقداً كان من الضروري إنشاء هيئات للتخطيط مزودة بالإمكانات وبأوسع قدر من المعلومات . ولكن يجب أن نؤكد مرة أخرى أن العمل الذي يتعين إجراؤه داخل هيئات التخطيط والذي لا يمكن إجراؤه في أي مكان آخر ، ليس إلا جزءاً من عمل التخطيط الاجتماعي الذي ينبغي أن يشارك فيه كل العاملين .

وليس ثمة متسع من الوقت للعرض لكل المشكلات التي يتعين أن يحلها التخطيط الاشتراكي . وسأكتفي بذكر بعضها : اختيار أفضل تكتيك للإنتاج ، درجة تكامل الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، شكل ودرجة مساهمة الاقتصاد القومي في التقسيم الدولي للعمل ، شكل تطوير البحث العلمي والتكنيكي ، أشكال تشجيع التقدم التكنيكي ، الأشكال التنظيمية اللازمة لتحقيق الخطة ، دور نظام الأسعار والنقود . فتللك مشكلات يتعين حلها جميعاً ، ولكل منها حل يتفق مع مرحلة معينة من مراحل التنمية المخططة .

خاتمة :

تللك بعض القضايا التي أردت إثارتها في حديثي عن التخطيط الاشتراكي ولكي أختم هذا الحديث أود أن أقدم بعض الملاحظات الوجيهة .

فيجب أولاً أن أبرز مرة أخرى أنه لا يمكن إقامة تخطيط اشتراكي شامل

إلا إذا توافرت الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنظيمية اللازمة لمثل هذا التخطيط . ولكن هذا لا يعنى أن البدء فى التخطيط يفترض تحقيق تلك الشروط جميعاً وفى آن واحد . وكقاعدة عامة لا يمكن توفير هذه الشروط إلا تدريجياً وبمعدل يتحدد واقعياً بعد أن تأخذ فى الاعتبار عدداً كبيراً جداً من العناصر . وهذا أحد جوانب قضية الطرق الخاصة لتحقيق الاشتراكية .

وبالطبع هناك شروط لا يمكن الحديث عن التخطيط بدون توافرها . وعلى العكس بمجرد توافر هذا القدر الأدنى من الشروط يمكن أن يتطور التخطيط ويتأكد أكثر فأكثر طابعه الاشتراكي كلما تأكد الطابع الاشتراكي للمجتمع نفسه . والقضايا التي تثيرها هذه العملية هي قضايا « اقتصاد انتقالي » يتجه نحو الاشتراكية . والتعرض لها يخرجني عن إطار موضوع حديثي ذي الطابع العام . ولكنني أضيف أن الحلول التي يتعين اتخاذها في مواجهة تلك القضايا هي بالضرورة حلول معقدة وبالغة التعقيد تقتضي تحليلاً محدداً ودقيقاً للوضع في كل حالة على حدة .

والواقع أن هذا التحليل ، شأنه في ذلك شأن التخطيط الاشتراكي ، لا يمكن أن يكون إلا ثمرة نشاط جماعي يهتدى بعلم التطور الاجتماعي ، أى بالنظرية التي تقوم عليها الاشتراكية العلمية .

(محاضرة أقيمت في جامعة الجزائر)

(في ١٧ مايو ١٩٦٣)

٢

قانون القيمة وبناء الاشتراكية

سأعرض اليوم في حديثي لموضوع يثور حوله في كوبا الآن جدل كبير وهو موضوع الدور الذي يلعبه قانون القيمة في مرحلة بناء الاشتراكية، وبالطبع سيكون الوضع الخاص بكوبا ماثلاً في ذهني خلال هذا الحديث، ولكنني أعتقد أنه من الأفضل أن نبدأ بتحليل عام.

الاقتصاد الاشتراكي والمقولات السلعية *

وسأبدأ الحديث بتقرير عدد من الحقائق المعروفة. وفيما يتعلق بموضوع حديثنا أعم تلك الحقائق المقررة هي التالية: يوجد في جميع البلدان الاشتراكية، أيّاً كانت درجة التطور التي بلغت حتى الآن، مقولات سلعية؛ حساب القيمة معبراً عنه من خلال نظام أسعار، وبالتالي النقود. ويتصل بتلك المقولات وجود المحاسبة القومية القيمة، ونظام الائتمان والنظام المالي.

ويتفاوت من بلد لآخر الدور الذي يلعبه نظام الأسعار والنقود والحساب الاقتصادي على مستوى وحدة الإنتاج. ولكن الجوهرى والمشارك بينها جميعاً هو وجود المقولات السلعية واستخدامها بشكل أكثر وعياً فأكثر. ولا بد من تحليل الأسباب العميقة لما يمكن أن نسميه «بقاء» المقولات السلعية في اقتصاديات اشتراكية وفي اقتصاديات أخذت طريق بناء الاشتراكية. والتفسير الذي يقدم غالباً — وهو ليس خاطئاً ولكنه في نظري غير كاف —

* مقولة *catégoric* أخذاً بالاصطلاح السائد في الفلسفة العربية. والسلعية *marchandes* أى المرتبطة بظاهرة الإنتاج من أجل البيع في السوق وليس من أجل الاستهلاك الذاتي (كما هي العادة في الاقتصاديات البدائية) ولا من أجل إشباع الحاجات الاجتماعية (الاقتصاد الاشتراكي) — (المترجم).

هو تواجد عدة أشكال للملكية الاشتراكية (مثلاً في الاتحاد السوفيتى ملكية الدولة الاشتراكية ، والملكية الاشتراكية للتعاونيات) . ومن باب أولى يمكن تفسير الإبقاء على المقولات السلعية حين يوجد قطاع للإنتاج الفردى واسع نسبياً كما هي الحال في بولندا وفي كوبابل وفي الاتحاد السوفيتى نفسه بالنسبة للمواد الغذائية التى تقدم الحيازات الفردية أكثر من ٤٠٪ منها .

ومع ذلك فإن هذا التفسير الشائع يبدو لى غير كاف لفهم استخدام المقولات السلعية وقانون القيمة داخل القطاع الاشتراكى المملوك للدولة .

وإذا اقتصرنا عليه يمكن أن نفهم إلى حد ما وجود المقولات السلعية على تخوم القطاع الاشتراكى المملوك للدولة ، أى فى علاقات ذلك القطاع مع غيره ، ولكن يصعب فهم ولوج تلك المقولات إلى داخل القطاع الاشتراكى نفسه .

وعندئذ كثيراً ما ينساق المرء إلى اعتبار أنه لا توجد داخل القطاع الاشتراكى مقولات سلعية « حقيقية » وإنما مقولات سلعية « مزعومة » . وبعبارة أخرى يمكن أن يعتبر البعض القطاع الاشتراكى بمثابة « ترست واحد مملوك للدولة » (على حسب التعبير الذى استخدمه نيكولاس بوخارين) ونظن عندئذ أن حركة المنتجات داخله مجرد تداول وليست مبادلات* فالسوق والمبادلات والأسعار هنا كلها مقولات مقولات « مزعومة » . وبعبارة أخرى يكون قد انتهى وجود المقولات السلعية وسير قانون القيمة داخل القطاع الاشتراكى المملوك للدولة . ولا تكون المقولات السلعية « المزعومة » عندئذ إلا مجرد أشكال خالية من كل مضمون اجتماعى واقتصادى حقيقى ، أشكال تستخدم لاعتبارات عملية ويمكن إذن استخدامها أو عدم استخدامها — بطريقة تحكمية إلى حد ما — وفقاً لاعتبارات التيسير العملية أو لمعايير غير اقتصادية .

وأعتقد شخصياً أن هذه الطريقة لطرح القضية غير واقعية ويمكن أن تفضى إلى نتائج عملية خطيرة .

فأولاً ، يجب أن نتساءل ما هي جلوى « المقولات السلعية المزعومة » ، تلك

* التداول هنا circulation بمعنى الانتقال المادى للمنتج من وحدة إنتاجية إلى أخرى بمقابل أو بغير مقابل فى حين أن المبادلة exchange هي انتقاله من ذمة شخص قانونى اقتصادى مستقل إلى ذمة شخص آخر ونظير مقابل معين — (المترجم) .

الأشكال الحالية من كل مضمون اجتماعي واقتصادي حقيقي ؟

فلو كانت تلك الأشكال خاوية فعلا ، ولم تعد التعبير الذي ما زال ضرورياً عن وقت العمل اللازم اجتماعياً لإنتاج المنتجات المختلفة ، ولو لم تكن تلك الأشكال لا غنى عنها في توزيع وقت العمل وتوزيع المنتجات ، لكان استخدامها أبعد ما يكون عن اعتبارات « التيسير » العمل . بل إنها كانت تجعل عندئذ من العسير إدراك ما هو جوهري ، أى وقت العمل اللازم اجتماعياً .

الدور الضروري للمقولات السلعية

وهنا نلمس بالدقة القضية الأساسية : في المرحلة الحالية من نمو القوى الإنتاجية . وفي المرحلة الحالية من اشتراكية القوى الإنتاجية ، لا يمكن قياس وقت العمل اللازم اجتماعياً (بكل معانى ذلك المصطلح) قياساً كاملاً بطريقة مباشرة ، ولهذا تفرض المقولات السلعية نفسها موضوعياً باعتبارها الوسيلة الوحيدة للقياس غير المباشر لوقت العمل اللازم اجتماعياً .

وإذا كان وقت العمل اللازم اجتماعياً لا يتيسر قياسه قياساً دقيقاً بعد الإنتاج ، فإن قياسه يتعذر من باب أولى قبل الإنتاج .

والتخطيط الاشتراكي يمثل أول جهد للبشرية من أجل أن تحسب مقدماً وقت العمل الذي يجب أن يكرسه المجتمع لأوجه الإنتاج المختلفة والتكلفة الاجتماعية لكل وحدة سيجرى إنتاجها .

وهذا الجهد الذي يفترض قبل كل شيء الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج ، قد أصبح ضرورياً بسبب الطابع الاجتماعي المتزايد للقوى المنتجة والاعتماد المتزايد لفروع الإنتاج بعضها على البعض الآخر . ولكنه جهد ما زال في بدايته بسبب النمو غير المتكافئ لقوى الإنتاج من فرع إلى آخر ، أى بسبب كون بعض الفروع ذات نمو محدود اجتماعياً وتكنولوجياً .

السيطرة الاجتماعية على قوى الإنتاج والتسيير الاقتصادى

ويترتب على تلك الحال الموضوعية أنه حتى داخل قطاع الدولة الاشتراكى لا تكون وسائل الإنتاج المؤممة مشتركة * تماماً بمعنى تحقق سيطرة المجتمع عليها سيطرة كاملة ، أى بمعنى كون المجتمع قادراً تماماً على استخدامها مركزياً بالشكل الأكثر فعالية .

ويجب أن يتركز الاهتمام على هذه النقطة بالذات . فلما كان من المستحيل فى الأوضاع الراهنة أن نحدد مركزياً تخصيص كل الموارد الجارية من أجل الحصول على أقصى غلة ممكنة من تلك الموارد فى إطار أهداف الخطة ، فإنه لابد من التمييز بين نوعين من القرارات الاقتصادية :

(١) القرارات الاقتصادية المركزية ، التى تدخل ضمن التخطيط الاقتصادى القومى .

(٢) القرارات الاقتصادية اللامركزية التى تدخل ضمن التسيير * الاقتصادى ، وهذا التمييز بين التخطيط الاقتصادى والتسيير الاقتصادى الجارى يعنى فى الواقع التسليم بأننا فى المرحلة الراهنة من تطور قوى الإنتاج لم نصل بعد إلى توحيد عملية تملك البشر للطبيعة وعملية تكرار الإنتاج الاقتصادى فى عملية واحدة . وهذا يعنى بالتالى التسليم بأنه يوجد داخل قطاع الدولة الاشتراكى مراكز إنتاج مستقلة موضوعياً إلى حد كبير عن بعضها البعض ، أى مراكز تملك متميزة . ومعنى ذلك أنه تبقى داخل وحدة حق الملكية للدولة الاشتراكية على وسائل الإنتاج (وعلى المنتجات التى تحصل عليها منها) ، أشكال أولية للتملك تقع فى مستوى « وحدات الإنتاج » المختلفة .

وتراكم أشكال ملكية مختلفة على نفس وسائل الإنتاج ليس إلا التعبير القانونى

* التشرىك Socialisation قياساً على التأميم وميراً على قواعد اشتقاق العربى المعروفة - (المترجم)

** رأينا استخدام التسيير ترجمة لكلمة gestion باعتبارها متميزة عن الإدارة direction

أخذاً بما استقر عليه الاصطلاح فى الجزائر بصدد لجان التسيير الذاتى - (المترجم) .

الملائم إلى حد ما عن علاقات الإنتاج المحددة المرتبطة بدرجة معينة من تطور قوى الإنتاج .

وهذا التراكم ، الضروري موضوعيا ، لأشكال مختلفة من الملكية داخل قطاع الدولة الاشتراكي نفسه هو بدوره الذى يجعل من الممكن أن نفهم أنه يمكن بل ويجب أن يوجد فى ذلك القطاع مبادلات حقيقية ، وبالتالي يكون المقولات السلعية مضمون اجتماعى واقتصادى حقيقى ولا تكون « مقولات مزعومة » . ويمكن أن نستنتج من هذه النتيجة النظرية نتائج عملية عديدة ، سأكتفى بالإشارة إلى بعض منها .

التنظيم الداخلى للقطاع الاشتراكي

ويترتب على ما سبق أنه يجب تنظيم القطاع الاشتراكي كله وفقاً لمعايير موضوعية محددة . ولكى يكون لهذا التنظيم فعاليته يجب تطويره لمستوى نمو قوى الإنتاج ولعلاقات الإنتاج المرتبطة بذلك المستوى . وذلك أمر يقتضيه قانون الترابط الضرورى بين علاقات الإنتاج ونمو قوى الإنتاج .

وبشكل أدق : لا يكون تنظيم القطاع الاشتراكي ذا فعالية إلا إذا كانت السلطة القانونية للتصرف فى بعض وسائل الإنتاج أو فى بعض المنتجات بيد من يملك القدرة الفعلية على التصرف فيها عن علم . إن تلك الفعالية تفرض التوحيد بين الشخص القانونى والشخص الاقتصادى . والمستوى الذى تحدد عنده القدرة الفعلية لا يتوقف بالطبع على « همة » البشر ، وإنما يتوقف على درجة نمو القوى الإنتاجية .

وحيث لا تجتمع السلطة القانونية والقدرة الفعلية يكون هناك انفصام بين العملية الفعلية للإنتاج والتوزيع من جانب ، وبين العملية التى قدرها أولئك الذين يمارسون السلطة القانونية دون أن تكون لهم القدرة الفعلية على التصرف ويؤدى هذا الانفصام بدرجة أو بأخرى إلى أن يفقد أولئك الذين يفترض فيهم قيادة العملية الاقتصادية القيادة الفعلية لتلك العملية ، كما أنه يفضى إلى تعدد الإجراءات اللائحة وتضخم الجهاز البيروقراطى . وتلك الظواهر الضارة ترتبط بالمجهود الضائع

الذى يبذل بقصد سد الفراغ الذى يفصل بين الإطار القانونى الشكلى وبين علاقات الإنتاج الفعلية ، تلك العلاقات التى لا تملأ ذلك الإطار عندئذ إلا بشكل قاصر . وبهذا التحليل تأخذ قضية التنظيم الداخلى للقطاع الاشتراكى والأشكال المختلفة للملكية الاشتراكية كل دلالتها .

فمثلا ، فى الاتحاد السوفييتى ، نجد أن الملكية الكونخوزية كشكل من أشكال الملكية الاشتراكية أكثر مواءمة بصفة عامة للدرجة نمو قوى الإنتاج من ملكية الدولة . ونعنى بذلك أنه فى المستوى الحالى لنمو قوى الإنتاج يكون تشريك عملية الإنتاج فعلياً فى إطار الكونخوز أكثر مما يكون لو انتقلت الملكية للدولة . فالدولة ستضطر عندئذ إما إلى أن تحاول أن تدير مركزياً عملية إنتاج لا يمكن إدارتها فعلياً فى الوضع الراهن إلا محلياً ، وإما إلى أن تفوض سلطة إصدار القرارات إلى مدير تابع لها تؤول إليه السلطات التى تمارسها اليوم جماعة الكونخوزيين وهيئاتها المختلفة . وهذا الانتقال للسلطات يعنى تراجعاً فى مستوى التشريك ، أى فى مستوى رقابة الجماعة لعملية الإنتاج ؛ لأن الرقابة التى يمكن أن يمارسها المجتمع على مدير كونخوز لا بد أن تكون ، فى الأوضاع الراهنة ، رقابة محدودة .

ولذلك فحين نتحدث عن ملكية الدولة باعتبارها الشكل الأرقى للملكية الاشتراكية يكون لحديثنا (فيما يتعلق بعمليات الإنتاج التى لم تنضج بعد لتتخذ هذا الشكل) دلالة تاريخية ، باعتباره اتجاهاً فحسب ، ولا تكون له دلالة حالة فى المستوى الراهن لنمو القوى الإنتاجية . ولهذا فإنه من الضرورى الاحتفاظ حالياً بأشكال الملكية الاشتراكية المسماة « بالأشكال الدنيا » . ووجود هذه الأخيرة لا يجد تبريره فى « الروح المحافظة » التى تسود بين الفلاحين ، وإنما فى واقع علاقات الإنتاج المحددة .

الشخص الاقتصادى والشخص القانونى

وتفسر ضرورة المواءمة إلى أقصى حد ممكن (حتى يتقدم تشريك عمليات الإنتاج وقيادة الإنتاج) بين الشخص القانونى (الذى يتمتع بالسلطة القانونية للتصرف فى بعض وسائل الإنتاج وفى بعض المنتجات) وبين الشخص الاقتصادى

(الذى يمتلك القدرة الفعلية على التصرف فيها بطريقة نافعة لأنه يستطيع عملياً مراقبتها) ، تفسر تلك الضرورة أن الدولة فى الصين قد نقلت إلى الكومبونات الشعبية عدداً من المشروعات الصناعية التى كانت تدار مركزياً أو على مستوى الأقاليم أو المناطق وأن هذا النقل كان تقدماً فى مجال تشريك الإنتاج وليس نكسة . فالقضية هى دائماً أى جماعة من الجماعات تستطيع أن تدير فعلياً ، وبالتالي بطريقة فعالة عمليات إنتاج معينة ، وذلك أمر يتوقف على طبيعة قوى الإنتاج التى تحركها عمليات الإنتاج المذكورة .

ويجب أن يتحدد بنفس الطريقة طبعاً توزيع السلطات القانونية للتصرف فى وسائل الإنتاج والمنتجات (مثلاً توزيع السلطات المذكورة بين مختلف هيئات الدولة ، أو توزيعها بين السلطات المركزية والهيئات المحلية ، أو بين السلطات الاقتصادية الخالصة) .

وهكذا ندرك أن نمو قوى الإنتاج ذاته وكذلك تطور علاقات الإنتاج هو الذى يولد التحول التدريجى للهيكل الداخلى للقطاع الاشتراكى . وبشكل أدق ، أن التشريك المتزايد لقوى الإنتاج هو الذى يجعل من الممكن تحقيق تكامل متزايد للاقتصاد ، وبالتالي التقدير المباشر أكثر فأكثر لوقت العمل اللازم اجتماعياً ، وتبعاً لذلك تقدم التخطيط وضمحلل المقولات السلعية .

ولكن ما زالت عملية الإنتاج الاجتماعى وتكرار الإنتاج الموسع حتى فى أكثر البلدان الاشتراكية تقدماً — كما سبق أن ذكرنا — غير متكاملة ولا تحكم أجزاؤها بعضها البعض بكل دقة بحيث يمكن أن يسيطر المجتمع عليها تماماً .

اعتماد قوى الإنتاج على بعضها البعض وتكاملها :

فقد أدى نمو قوى الإنتاج بالفعل إلى قدر متزايد من اعتماد بعض الأنشطة الاقتصادية على بعض ، وبعض العمليات الإنتاجية الأولية على بعض . قد جعل هذا الاعتماد المتبادل ، أو هذه البداية من التكامل ، التخطيط الاشتراكى ضرورياً باعتباره التخطيط الحقيقى الوحيد ، كما أعطت المضمون الحقيقى للملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج (التي لا يمكن بدونها قيام تخطيط اقتصادى فعلى) . ولكن تكامل

العمليات الإنتاجية الأولية المختلفة ما زال في بدايته . وكل منها ما زالت تتطور بطريقة مستقلة نسبياً . وكنتيجة لذلك ، يتم تمك البشر للطبيعة في مراكز (وحدات إنتاج) متميزة ، منفصلة عن بعضها البعض . فتقوم بينها علاقات معقدة ومتعددة ومنظمة بدرجة أو بأخرى . وهكذا تشكل كل وحدة إنتاجية مركزاً لتملك الطبيعة له نوعيته وحقيقته الخاصة .

وبالرغم من ذلك ، يوضح التقدم التكنيكي الذي تحقق في بعض الفروع أنه كلما نمت قوى الإنتاج ، أدى نموها إلى تكامل فعلي لعمليات الإنتاج ، إلى تنسيق عضوي بين تلك العمليات التي تتحول شيئاً فشيئاً إلى عملية وحيدة بحيث يتقاص نطاق العلاقات السلعية ويضمحل مجال المقولات السلعية . وعندما يبلغ هذا التطور غايته يمكن أن يصبح التخطيط والإدارة بيد نفس السلطة الاجتماعية (وإن كان هذا لا يعنى بالضرورة أنها تؤول إلى شخص قانوني واحد) .

وإلى أن يتحقق ذلك يغطي التخطيط الاشتراكي القيادة الواعية لمجموع عمليات تكرار الإنتاج الاجتماعي ، وهي عمليات متزايدة العدد آخذة في التنسيق (لأن بعضها يحكم موضوعياً البعض الآخر) في حين يختص التسيير الاشتراكي بالإدارة الواعية للعمليات التي يحققها مختلف الأشخاص الاقتصاديين . وهؤلاء الأشخاص يرتبطون ببعضهم البعض عن طريق الخطة في الحدود التي يحكم فيها بعضهم البعض موضوعياً ، وعن طريق العلاقات السلعية في الحدود التي يتمتعون فيها باستقلال نسبي ..

بعض نتائج التحليل السابق :

وأعتقد أنه يمكن ابتداء من ذلك التحليل أن نحاول :

- (١) تحديد مستويات تشريك وسائل الإنتاج وأشكاله الصحيحة (مثلاً توزيع وحدات الإنتاج بين السلطة المركزية والسلطات المحلية) .
- (٢) تحديد الظروف الموضوعية لاضمحلال المقولات السلعية الذي يشكل إحدى المشكلات الأساسية في الانتقال من المجتمع الاشتراكي للمجتمع الشيوعي .
- (٣) تحديد دور جهاز الأسعار وشروط سيره سواء داخل قطاع الدولة الاشتراكي أم في العلاقات بينه وبين القطاعات الأخرى ، أو بينه وبين الخارج ..

جهاز الأسعار :

إن المشكلات التي يثيرها جهاز الأسعار تستدعي اشتراطاً طويلاً . ولكني سأقتصر في هذا المقام فقط على الملاحظة التالية : إن التعدد الموضوعي لمراكز اتخاذ القرارات ووجود بعضها فوق بعض يعني أن تلك المراكز مدعوة لاتخاذ قرارات من طبيعة مختلفة .

فمثلاً يكون جوهر قرارات التسيير هو السعي وراء التأليف الأمثل بين المواد الموجودة ، وذلك في مستوى كل وحدة اقتصادية . والمشكلة التي تثور في هذا الصدد هي مشكلة إقامة نظام من الأسعار يؤمن على أفضل وجه ممكن التوافق بين ما يبدو أنه الوضع الأمثل على مستوى كل وحدة إنتاج وبين الوضع الأمثل الاجتماعي كما تحدده الخطة .

وكما يبين التحليل الاقتصادي مثل هذا النظام من الأسعار يجب أن يشمل ، من ناحية ، أسعاراً يتحدد مستواها النسبي وفقاً لوقت العمل اللازم اجتماعياً ، ومن ناحية أخرى ، أسعاراً تبتعد في اتجاه أو في آخر عن ذلك المستوى من أجل الضمان غير المباشر لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

أما فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذ في مستوى التخطيط الاقتصادي ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتخطيط الاستثمار ، فلا يمكن أن يجرى الحساب الاقتصادي على أساس الأسعار الحالية وحدها ، بل لابد من استخدام الأسعار المقبلة المحتملة التي تتفق والنتائج المنتظرة من الاستثمارات .

كذلك لابد أن تطور - في مستوى التخطيط - الحسابات القائمة على وقت العمل ، وذلك لأن هدف التخطيط الاشتراكي هو توفير أقصى إشباع للحاجات المتزايدة عن طريق التزايد المستمر لإنتاجية العمل ، وهذا ما يقتضي في النهاية إجراء الحساب على أساس وقت العمل . ولكن هذا الحساب - كما سبق أن أوضحت - لا يمكن تطويره إلتدريجياً وفي المستوى الذي يمكن فيه إدراك عملية تكرار الإنتاج الاقتصادي في مجموعها أي في مستوى تخطيط الاقتصاد القومي .

(محاضرة أقيمت في هافانا في ١٩٦٣)

٣

مشكلة التخلّف

اصطلاح « البلاد المتخلفة » اصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة نسبياً ، وقد ولد هذا التعبير داخل الهيئات الدولية غداة الحرب العالمية الثانية . وقد انتشر استخدامه بسرعة فائقة ، وهو اليوم كلمة جارية في الصحافة اليومية .

وليس من شك في أنه إذا كان استخدام اصطلاح « البلاد المتخلفة » قد ذاع على هذا النحو ، فإن ذلك يرجع إلى أن المشكلات التي تواجهها تلك البلدان هي من أكثر المشكلات إلحاحاً في النصف الثاني من القرن العشرين .

ففي السنوات الأخيرة أدركت الشعوب التي تشكل الجزء الأفقر والأكثر حرماناً والأعظم عدداً من البشرية ، الأحوال التي تعانيها ، وأكدت بقوة متزايدة أنها تريد أن تصل إلى مستوى معيشة أرقى وتعزم أن تستفيد هي الأخرى من الحضارة الحديثة وإمكانيات الراحة والصحة التي يوفرها العلم والتكنيك المعاصر .

وأعتقد شخصياً أنه إذا كانت مشكلات الشعوب المحرومة تسمى مشكلات « البلاد المتخلفة » ولا تحمل اسماً أدق علمياً فإنما يرجع ذلك إلى الشعوذة التي تمارسها — عن وعى أو بدون وعى ، وهذا غير هام — الأيديولوجية البورجوازية .

فاصطلاح البلاد « المتخلفة » يوحى ، في الواقع ، بعدة أفكار خاطئة علمياً .

فهو يوحى بأن البلدان المعنية تعاني « مجرد تأخر » عن غيرها ، عن تلك التي تسمى « البلاد المتقدمة » . وتلك النظرة التي تجعل لكل بلد مكاناً متقدماً أو متخلفاً في

سلم التقدم الاجتماعي والاقتصادي نظرة سطحية تماماً . وتحويل هذه النظرة إلى

مفاهيم نظرية يعنى إحلال الملاحظة الإحصائية لارتفاع أو انخفاض مستوى

المعيشة ، محل التفسير التاريخي والتحليل العلمي . ذلك التفسير وهذا التحليل اللذان

لا يمكن أن يغضبا النظر عن علاقات السيطرة والاستغلال القائمة بين مختلف

البلدان .

وفي تقديرى أنه من الناحية العلمية لابد أن تحل محل تعبير « البلاد المتخلفة » التعبير الأكثر دقة : « البلاد المستغلة ، أو التابعة ، أو ذات الاقتصاد المشوه » . وسأعود مرة أخرى إلى هذا التعبير في القسم الثانى من حديثى ، ولكننى أود أن أقف هنا قليلاً عند نقد اصطلاح « البلاد المتخلفة » ونقد الوصف الذى يقدمه الاقتصاديون البورجوازيون للظاهرة التى يسمونها « التخلف » .

١ - الوصف البورجوازي للتخلف ونقده :

إن الاقتصاديين الذين يستخدمون اصطلاح البلاد « المتخلفة » دون نقد يسلمون ، صراحة أو ضمناً ، بالفكرة القائلة بأن تلك البلدان توجد حالياً فى مرحلة من مراحل النمو الاقتصادى متخلفة عن تلك التى بلغتها البلدان المتقدمة . وهذه الفكرة لا تعبر بصفة عامة عن الواقع .

إن الفكرة خاطئة لأن البلاد التى تسمى « متخلفة » توجد فى وضع مختلف جذرياً عن ذلك الذى كان سائداً قبل خمسين أو مائة عام أو مائتى عام أو ثلاثة قرون فى البلدان الصناعية . وحتى مع التسليم بأن نصيب الفرد من الدخل القومى لم يكن فى هذه البلدان آنذاك أعلى منه فى البلدان المسماة اليوم بالمتخلفة ، فإن وضعها كان مختلفاً اختلافاً كبيراً .

فلم يكن فى اقتصاد البلدان التى أصبحت اليوم صناعية أية سمة من السمات الأساسية لاقتصاديات البلاد المسماة « بالمتخلفة » ، تلك السمات التى سأعود إلى شرحها بعد قليل . فالبلدان التى أصبحت صناعية لم تكن بلاداً تابعة اقتصادياً . ولم يكن فى اقتصادياتها قطاعات متضخمة مرتبطة أوثق الارتباط ببعض الأسواق الأجنبية وتسود فيها رؤوس أموال أجنبية كذلك . ولم تكن تلك الاقتصاديات لتنمو أو تتركز وفقاً لتقلبات السوق الدولية لمادة أولية أو منتج زراعى أولى . ولم يكن عليها أن تتحمل عبء التزامات مالية باهظة لإزاء الخارج (فوائد وأرباح وعائدات تدفع للرأسمالين الأجانب) ، ولم يكن على صناعتها الوليدة أن تواجه منافسة صناعات قوية ومستقرة منذ زمن يسيطر عليها نفس رأس المال الكبير الذى يسيطر على موارد البلاد الطبيعية . ولم يكن على هذه الاقتصاديات أن تعتمد فى تكرار الإنتاج الموسع

على استيراد المعدات من الخارج . فهي وإن كانت آنذاك قليلة التصنيع إلا أنها لم تكن إقتصاديات مشوهة ومختلة التوازن ، بل كانت متكاملة ومركزة حول ذاتها . وهذا التذكير العاجل بأهم الفروق يبين إلى أى حد يكون من الخطأ الاعتماد على فكرة « التأخر » وحدها لتمييز الأوضاع في البلاد المسماة بالمتخلفة .

إن مستوى معيشة معظم السكان في تلك البلاد متخلف عنه في البلاد الصناعية ، ولكن هذا التخلف لا يفسر بأن إقتصاد البلاد المتخلفة يوجد حالياً في مرحلة من مراحل التطور أقل تقدماً من تلك التي بلغتها البلاد الصناعية . والواقع أن البلاد المسماة بالمتخلفة قد تطورت في الوقت نفسه الذي تطورت فيه البلاد المتقدمة ، ولكن تطورها لم يكن في نفس الاتجاه ولا بنفس الطريقة . وهنا يكمن ما يرمى مفهوم « التخلف » لطمسه . وهذا لا يعنى أنه لا يمكن أن يوجد في العالم بصفة استثنائية محضة بعض البلدان أو بعض المناطق التي توجد الآن عملياً في نفس المستوى وبنفس الهياكل التي كانت معروفة منذ مائة عام أو مائتين أو ثلاث مئات ، ولكن تلك البلدان - مثل اليمن ونيبال - أو تلك المناطق المنعزلة التي يمكن اعتبارها بالفعل متخلفة ليس لها تلك السمات المميزة المشتركة بين بقية البلاد المسماة بالمتخلفة .

ومن الواضح أن المناقشة السابقة لا تقتصر أهميتها على قضية المصطلحات . فالحقيقة أن الإقتصاديين الذين يستخدمون اصطلاح « البلاد المتخلفة » دون نقد يقومون بتحليل لمشكلات تلك البلاد ينبع من ذلك المفهوم ولذلك فإن النتائج العملية التي يؤدي إليها تحليلهم لا تساهم بأي شكل في حل مشكلات « التخلف » المزعوم . ففي نظر هؤلاء الإقتصاديين يكون انخفاض متوسط دخل الفرد من أهم سمات « التخلف » . وهم يقولون إن انخفاض متوسط الدخل يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار الجاري . وهذا المستوى منخفض - على حد قولهم - لا من حيث القيمة المطلقة فقط بل من حيث القيمة النسبية كذلك . وبعبارة أخرى يكون معدل الاستثمار - أي نسبة الاستثمار إلى الدخل القومي - ضعيفاً . ولما كان معدل الاستثمار هو أحد العوامل الحاسمة في تحديد معدل زيادة الدخل القومي ، فإنه يمكن أن نجد في هذا تفسيراً للنمو البالغ البطء للدخل القومي في « البلاد المتخلفة » وهكذا يكون مصدر الفارق المتزايد بين الدخل القومي في البلاد المسماة « بالمتخلفة » والدخل القومي

في البلاد الصناعية هو انخفاض الدخل القومي ومعدل الاستثمار في البلاد الفقيرة .
وغالباً ما يلاحظ هؤلاء الاقتصاديون أن معدل زيادة السكان في البلاد المسماة
« بالمتخلفة » يكون عادة قريباً جداً من معدل زيادة الدخل القومي لتلك البلدان
ومن هنا يكون ركود متوسط دخل الفرد أو حتى تناقصه . وهذا ما أسماه بعض
الاقتصاديين البورجوازيين الدائرة المفرغة « للتخلف » .

وعند هذا الحد يستخلص أولئك الاقتصاديون من تحليلهم النتائج التالية :
(١) لا يمكن للبلاد المسماة « بالمتخلفة » أن تخرج من وضعها الحالي إلا بالاستعانة
باستثمارات رؤوس الأموال الأجنبية ، لأنه بدون تلك الاستثمارات لن يتجه الفارق
بين متوسطات الدخل القومي إلى الانخفاض بل سيتجه نحو التزايد .
(٢) وفي داخل البلاد « المتخلفة » ينبغي تشجيع زيادة الفوارق في الدخل ،
لأن الدخل المرتفعة وحدها هي التي تقدم ادخاراً يمكن أن يساهم في رفع معدل
الاستثمار وبالتالي في زيادة الدخل القومي .

(٣) ولما كانت عادات الادخار والاستثمار ضعيفة عند الطبقات التقليدية في
البلاد « المتخلفة » فلا بد من تشجيع نشأة طبقة من المنظمين الرأسماليين في الريف
والمدينة . فتلك الطبقة هي التي ستعجل التنمية الاقتصادية لاسيما إذا قدمت لها الدولة
التسهيلات الكافية من الناحية المالية (عن طريق المحاباة الضريبية مثلاً) ومن الناحية
المادية في شكل بناء الطرق والسكك الحديدية وتوفير الطاقة المحركة بضمن بخس .

ذلك عرض موجز جداً للاستدلال والنتائج التي يقدمها الاقتصاديون الذين
يعتمدون على مفهوم « التخلف » دون نقد . والواقع أن عدداً منهم يضيف إلى هذا
الاستدلال بعض الملاحظات التكميلية التي تعطيه شكلاً أكثر واقعية . ولكن جوهر
الاستدلال هو ما ذكرته أعلاه ، وهو جوهر ينبع منطقياً من مفهوم « التخلف » .
فإذا كانت تلك البلاد « المتخلفة » متأخرة فحسب عن غيرها ، فمن الملائم من
أجل القضاء على هذا التأخير أن نجعلها تتبع الطريق الذي اتبعته غيرها من البلدان التي
أصبحت اليوم صناعية ، مع الحرص على قطعه بسرعة أكبر . والعون الذي تقدمه
رؤوس الأموال الأجنبية من عامة وخاصة يهدف بالدقة إلى زيادة تلك السرعة .
وإذا كان ذلك هو جوهر استدلال الاقتصاديين الذين أقدمهم ، فإنه من

السهل إدراك أن ما يقدمونه من توصيات أخرى تكون ذات طابع ثانوي حتى ولو كانت في ذاتها سليمة كما يحدث عندما يدعو بعضهم إلى قدر من التنويع في الإنتاج أو إلى قدر من التصنيع .

ومن السهل كذلك أن ندرك أن تلك التوصيات ذاتها مشوبة بالأخطاء في محتواها المحدد . فمثلا عندما يدعو بعض هؤلاء الاقتصاديين إلى التصنيع يعلنون أنه يجب أن يتجه بالأولوية نحو الصناعات الخفيفة والاستهلاكية بحجة أنها صناعات تقتضي استثماراً أقل بالنسبة للعامل أو لوحدة الإنتاج مما تقتضيه الصناعات الثقيلة . وخلف هذه التوصية نجد الحجة التاريخية المزعومة القائلة بأنه ما دام تصنيع البلاد الصناعية المتقدمة قد بدأ بإقامة الصناعة الخفيفة فإنه يتعين على البلدان التي تعاني التأخير في النمو أن تمر بنفس المراحل التي عبرتها تلك التي سبقها على طريق التصنيع .

وهكذا نشهد أنه ابتداء من فكرة « التخلف » الزائفة والمضللة يقام تحليل اقتصادي وسياسة اقتصادية لو أخذنا مأخذ الجدل لصرفنا البلاد « المتخلفة » عن حل المشكلات التي تواجهها .

ولذلك فإنه من الضروري أن يحل محل التحليل المضلل « للتخلف » المزعوم تحليل واقعي ، أي تحليل لا يعزل وضع تلك البلاد ليجعل منه شيئاً في ذاته بل على العكس يضعها في شبكة علاقات التبعية والاستغلال التي تحيط بها والتي يتعين عليها الخروج منها حتى يغدو من الممكن الارتفاع الفعلي بمستوى معيشة سكانها .

٢ — حقيقة التبعية ، والاستغلال والتجميد في اقتصاديات البلاد ذات مستوى المعيشة المنخفض :

أولاً : التبعية :

إن من أهم السمات الجوهرية لوضع البلاد المسماة بالمتخلفة حالة التبعية التي تعيش فيها ، تلك التبعية تظهر في مستويين : المستوى السياسي ، والمستوى الاقتصادي :

(١) التبعية السياسية :

ففي المستوى السياسى نجد أن الشكل المطلق للتبعية هو تبعية المستعمرات :
والواقع أن معظم البلدان المسماة « بالمتخلفة » في أمريكا وآسيا وأفريقيا كانت لأجل
طويل ، أو ما زالت ، مستعمرات : وفي بعض الأحوال كان من الممكن استعمار
تلك البلدان لأنها كانت أقل نمواً من الناحية الاقتصادية من البلاد التى استعمرتها :
ولكن هذا ليس صحيحاً دائماً : فمثلاً لم يكن مستوى نمو قوى الإنتاج في الهند في
نهاية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر منخفضاً بشكل جدى بالمقارنة بمستوى
نمو قوى الإنتاج في إنجلترا في ذلك الوقت :

والأمر الجوهري في الواقعة الاستعمارية هو أنها كانت الوسيلة العنيفة لاستغلال
كثيف للبلاد المسيطر عليها ومصدرراً إما لدمار جزء من قواها الإنتاجية « السابقة »
ولما لتشويه اقتصادها ، وذلك لأن تلك البلاد أخضعت لمصالح الطبقات المسيطرة
في البلاد الاستعمارية :

ومع ذلك فإن التبعية السياسية يمكن أن تتخذ شكلاً أقل إطلاقاً من تبعية
المستعمرات : وأمثلة هذا النوع من التبعية السياسية عديدة في بلاد أمريكا اللاتينية
التي لم تكد تخرج من تبعيتها لمستعمرات لبلدان أوروبا حتى وقعت في تبعية شبه
استعمارية لإزاء الولايات المتحدة : ويرتكز هذا الشكل من التبعية السياسية على
بعض روابط التبعية الاقتصادية الوثيقة أو على فساد فريق من رجال السياسة
القياديين في البلاد التابعة : وتتميز البلاد الخاضعة لهذا النوع من التبعية بعدم
الاستقرار السياسى أو بنظام ديكتاتورى أو بتوالى عدم الاستقرار والديكتاتورية :
ويطلق حالياً على هذا الشكل من التبعية في البلاد التى غادرت حديثاً وضع
المستعمرات اسم « الاستعمار الجديد » :

والواقع أننا هنا بصدد علاقات شبه استعمارية تمكن الطبقات المسيطرة في البلاد
الإمبريالية من أن تخضع لمصالحها الخاصة استغلال قوى الإنتاج في البلاد الخاضعة
لها . وفي شكل الاستعمار الجديد ، يمكن أن يحصل الحكام المحليون على ثمن مرتفع
نسبياً نظير تعاونهم مع الإمبرياليين ، ولكن هذا الثمن سيكون بلا شك أقل من

ذلك الذي يتعين دفعه للمحافظة على السيطرة الاستعمارية المباشرة التي ترفضها شعوب « المستعمرات السابقة » .

ومن السهل أن نفهم أنه في جميع أحوال التبعية السياسية يكون نوع النمو الاقتصادي الذي يتم في البلدان التابعة خاضعاً لمصالح خارجية . وهذا لا يستتبع بالضرورة وقف كل نمو ، أو التراجع العام لكل القوى المنتجة . ولكنه يستتبع نوعاً خاصاً من النمو يؤدي إلى تضخم بعض القطاعات التي يكون من مصلحة الطبقات المسيطرة الأجنبية تنميتها وإلى ركود أو تراجع القطاعات الأخرى .

وهذا النوع من النمو يوفر الأساس للنوع الثاني من التبعية : التبعية الاقتصادية التي تشكل سمة مميزة جوهرية للبلدان المسماة « متخلفة » .

(٢) التبعية الاقتصادية :

تكون تبعية بلد ما اقتصادياً لبلد آخر في الغالب ثمرة لتبعيته السياسية له من قبل . فعندئذ تنفصم روابط التبعية السياسية ولكنها تكون قد نسجت روابط التبعية الاقتصادية التي تعيش بعدها . ولكن من المعروف أن التبعية الاقتصادية يمكن أن تنشأ دون أن يكون البلد التابع مستعمرة سابقة للبلد الذي يتبعه . وتلك هي مثلاً حالة معظم بلدان أمريكا اللاتينية التابعة اقتصادياً للولايات المتحدة كنتيجة لضعفها الاقتصادي وقت حصولها على الاستقلال . وهذا الضعف الذي كان ثمرة للسيطرة الاستعمارية السابقة هو الذي أوقعها في التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة . ويمكن أن تتخذ التبعية الاقتصادية أشكالاً متعددة لا يستبعد أحدها الآخر وإن كان لكل منها مرحلة تاريخية كانت له فيها السيادة .

وأول أشكال التبعية الاقتصادية هو التبعية التجارية . وهي تتمثل في أن حجم وقيمة التجارة الخارجية لبلد ما يتوقفان على صادراتها إلى عدد محدود من البلاد (غالباً ما يكون بلداً واحداً) وهي صادرات تتكون من عدد محدود كذلك من المنتجات تصدر غالباً في شكل مواد أولية أو شبه أولية . ويمكن أن نسوق مثلاً لهذه التبعية تخصيص بعض البلاد في تصدير السكر أو البن ، أو القطن أو الشاي أو الموز أو القصدير أو البحوث أو النحاس أو البوكسيت . وفي العديد من الحالات نجد أن

منتجاً واحداً (أو اثنين) يمثل ٧٠ أو ٨٠٪ من صادرات البلد . ومن الواضح أن حركة الاقتصاد في مثل هذا البلد تكون محكومة أساساً بعوامل خارجية . فتلك العوامل الخارجية هي التي تحدد هيكل الإنتاج وحجمه وكذلك حجم الاستثمارات وهيكلها . وفي الواقع أن البلاد التي تعيش في ظل هذا النوع من التبعية التجارية تنقسم حياتها الاقتصادية إلى قطاعين :

القطاع المرتبط بالسوق الخارجية ويكون عادة أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية . وهو كذلك الذي تنمو داخله علاقات الإنتاج الرأسمالية وهو مملوك بنسبة كبيرة لرأس المال الأجنبي .

والقطاع الذي يغطي الحاجات الداخلية وهو قطاع فقير من حيث المعدات ، محدود القدرة على النمو تسوده علاقات إنتاج سابقة للرأسمالية . والتبعية التجارية التي أشرنا إليها أعلاه يمكن أن تكون ثمرة لعمليتين تاريخيتين مختلفتين ترتبطان بمرحلتين متواليتين من مراحل تطور الرأسمالية العالمية . فيمكن أن تكون التبعية التجارية ميراثاً مباشراً لفترة التبعية الاستعمارية السابقة . وعندئذ تكون قد استقرت خلال الفترة الاستعمارية وتستمر تحت تأثير الضغط المزدوج لمصالح المستعمرين السابقين وفريق من الطبقات السائدة في المستعمرة السابقة .

ولكن التبعية التجارية يمكن أن يكون لها أصل آخر . فمن الممكن أن تكون نتيجة لتبعية مالية ، أي لدخول رؤوس الأموال الإمبريالية في البلد التابع . وفي هذه الحالة تنمى رؤوس الأموال الأجنبية أولاً الفروع اللازمة لزيادة أرباح رأس المال الاحتكاري في البلد المصدر لرأس المال . والنموذج الأساسي لذلك هو نمو الصناعات الاستخراجية في بعض البلاد على يد رأس المال الأجنبي الكبير . ويعمل هذا الأخير على تصدير المنتجات في حالتها الخام أو شبه الخام ليجرى تحويلها في مصانع البلد الاستعماري . ولذلك فهو يعارض كل تنمية من شأنها أن تحرم مصانعه من المواد الأولية التي تحصل عليها بثمن بخس .

وفي هذه الحالة يكون الأمر الجوهري هو التبعية المالية ، في حين لا تكون التبعية التجارية إلا مجرد نتيجة . وقد انتشر هذا النوع من التبعية على أثر نمو رأس المال المالي وتوسع الإمبريالية بالمعنى العلمي للكلمة .

ويمكن أن نلاحظ كذلك أن حالة التبعية الاقتصادية لا تؤدي فقط إلى تضخم بعض القطاعات ولكن تفضي كذلك إلى تضخم بعض المدن ذات الموانئ ، في حين يبقى داخل البلاد يعاني نقص وسائل المواصلات فيما عدا تلك التي تنقل إلى الموانئ المنتجات التي تهم الأسواق الأجنبية . وهكذا يعبر الاعتماد على محصول واحد واحد أو على إنتاج واحد ، وتضخم الموانئ ، وهيكل الاستثمارات واتجاه طرق المواصلات ، تعبر كلها عن خضوع البلاد التابعة لرأس المال الأجنبي . وذلك جانب جوهري أول من جوانب وضع تلك البلاد التي هي في الحقيقة شيء آخر غير مجرد أنها « متخلفة » .

ثانياً : الاستغلال :

وليس الإبقاء على البلاد التابعة بأي ثمن في حالة التبعية التجارية والمالية غرضاً في ذاته في إطار العلاقات الإمبريالية التي تخضع البلد التابع لسيطرة دولة رأسمالية كبرى . وإنما الغرض هو تحقيق أقصى ربح لرأس المال الاحتكاري ، أي تحقيق أقصى قدر من استغلال البلاد التابعة بواسطة رأس المال الاحتكاري الإمبريالي . وإلواقع أننا هنا نلمس الجذر العميق لوضع البلاد المسماة « بالمتخلفة » فذلك هو وضعها بالدقة لأنها مسيطر عليها ومستغلة . وليس الأمر الجوهري بالنسبة لهذه البلاد ضعف درجة نمو القوى المنتجة فيها ، فذلك أمر ناتج عن حالة التبعية والاستغلال المفروضة عليها .

ومن المهم أن نقف عند الجوانب المختلفة للاستغلال المفروض على البلاد التابعة .

(١) الاستغلال المالي :

ولعل أظهر جوانب الاستغلال هو ذلك الذي يتم عن طريق رأس المال المالي . ويظهر هذا الشكل من أشكال الاستغلال للوهلة الأولى في حجم ما يقطع رأس المال الأجنبي من الناتج القومي للبلد المستثمر فيه . وتلك الاقتطاعات عبارة عن أرباح محققة ، وفوائد مدفوعة ، وعائدات محصلة . ويظهر جانب من تلك الاقتطاعات ، حين يصطحب بتحويلات نقدية ، في مستوى ميزان المدفوعات . ولكن هناك

جانبا آخر يتراكم محليا ويزيد بذلك من مديونية البلد المستغل دون أى إضافة حقيقية يضيفها رأس المال الأجنبي إلى التراكم الداخلى .

ويمكن تكوين فكرة عن حجم النوع الأول من الاقتطاعات إذا قلنا إنه خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ ، بلغ إجمالى ما حصلته منها البلاد الإمبريالية الرئيسية — بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والولايات المتحدة — من البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة أكثر من ثلاثة مليارات من الدولارات سنوياً . ويفوق هذا المبلغ بكثير إجمالى ما حولته هذه البلاد إلى البلاد المتخلفة للاستثمارات الإنتاجية .

وهذا يعنى أن البلاد « المتخلفة » قد تحملت عبء هذه الاقتطاعات بأن صدرت أكثر ما استوردت . وهو يعنى ، من ناحية أخرى ، أن زيادة مديونية البلاد « المتخلفة » خلال تلك الفترة ترجع ، إلى حد كبير ، إلى النوع الثانى من الاقتطاعات ، ذلك الذى يؤدى إلى إعادة استثمار جزء من أرباح رأس المال الاحتكارى الأجنبي محلياً . ولابد من بحث مستفيض للوصول إلى تقدير الحجم الفعلى لهذا الشكل لمن الاستغلال . ولكن يمكن أن نلاحظ أن المبالغ المحولة بصفة أرباح لرأس المال الأجنبي لا تمثل فى بعض البلدان — مثل الهند — إلا جزءاً بسيطاً من الأرباح المحققة محلياً . وهذا ما يجعلنا نتوقع أن تزيد الاقتطاعات المحولة مستقبلاً حتى ولو بقيت نسبة التحويلات إلى إعادة الاستثمار على ما هى عليه . وذلك مظهر للتزايد الدائى للاستغلال المالى .

وإذا كان الاستغلال المالى للبلاد المستعمرة وشبه المستعمرة وللمستعمرات السابقة هو الشكل الأكثر ظهوراً ، فإنه ليس الشكل الوحيد ، بل إنه ليس الشكل الأكثر أهمية كماً وكيفاً .

(٢) الاستغلال التجارى :

وثمة شكل آخر لاستغلال تلك البلاد له طابع تجارى . وهو نتيجة للتبادل غير المتكافئ . فالمنتجات التى تبيعها البلاد الصناعية إلى البلاد المستغلة ، تباع عادة بسعر أعلى من قيمتها . والآليات التى تمكن من فرض الثمن الإضافى متعددة ومعقدة . وليس هنا مقام تحليلها ، ولذلك سأقدم بعض الأمثلة فقط .

فبصفة عامة يسمح نمو الرأسمالية والاحتكارات للصناعات الكبرى المتمركزة بأن تباع إنتاجها بأثمان تحتوي على معدل ربح أعلى بكثير من الربح المتوسط . ومواقع رأس المال الاحتكاري الأجنبي في البلاد « المتخلفة » أقوى من مواقعها في بلده الأصلي . وهو يستمد وزنه في الغالب من السيطرة السياسية التي تمارسها هذه الدولة الإمبريالية أو تلك ، على بلد مستعمر أو شبه مستعمر . فهذه السيطرة تجعل من الممكن عملياً حظر استيراد المنتجات الصناعية من غير البلد الاستعماري المسيطر . وهكذا يتدعم المركز الاحتكاري الذي يتمتع به موردين تلك المنتجات . ويمكن الوصول لنتيجة مماثلة إلى حد كبير وبطريقة أكثر مرونة إذا أدخل البلد التابع في منطقة جمركية أو نقدية . بل قد يحدث أن يؤدي انتماء البلد التابع لمنطقة نقدية معينة إلى عزله تماماً عن بقية السوق العالمية . وفي هذه الحالة يمكن أن يوهم رأس المال الاحتكاري البلد التابع بأنه يشتري منتجاته بأعلى من سعر السوق العالمية . والواقع أن البلد التابع يدفع عندئذ غالباً مقابل هذه الميزة ، لأنه يخسر في مشترواته من البلد الاستعماري أكثر مما يكسب في مبيعاته إليه .

ومن المهم أن نؤكد أن آلية الاستغلال عن طريق الأسعار لا تقتضي بالضرورة التبعية السياسية ولا حتى انتماء البلد التابع إلى منطقة نقدية أو جمركية يسيطر عليها دولة أو مجموعة دول إمبريالية . فقد ينتج هذا الاستغلال ، وكثيراً ما ينتج ، من مواقع السيطرة التي تحتلها داخل البلد التابع بعض الشركات التجارية أو المصرفية وثيقة الارتباط برأس المال الصناعي الكبير في بلد إمبريالي معين . فهذه تعمل على استمرار استيراد البلاد التابعة من الاحتكارات الصناعية الكبرى المرتبطة بها ، بالرغم من ارتفاع أسعارها . والمثل التقليدي على ذلك هو المركز الممتاز الذي تتمتع به المنتجات المستوردة من الولايات المتحدة في أسواق أمريكا اللاتينية رغم ارتفاع ثمنها .

وكثيراً ما ينتج الاستغلال التجاري عن طريق آلية الأسعار ، أي عن طريق التبادل غير المتكافئ ، من شراء منتجات البلاد التابعة بسعر أقل من قيمتها . ويكون ذلك ممكناً عندما تسيطر شركة واحدة ، أو مجموعة شركات متفاهمة فيما بينها ، على السوق المحلية . والمثل التقليدي لذلك هو شركة « الفواكه المتحدة » في أمريكا اللاتينية . ولكن يمكن أن نذكر كذلك شركة « يونيليفر » في أفريقيا (لاسيا في

البلاد التي تتحدث بالإنجليزية وفي الكونجو البلجيكي) وكذلك الشركات التجارية الفرنسية في مستعمرات فرنسا السابقة .

وواضح أنه من المستحيل تقدير حجم الاستغلال الواقع على البلاد التابعة . ويمكن أن نعطي فكرة عن الأبعاد المرجحة لهذا الاستغلال إذا قلنا إن متوسط القيمة السنوية لواردات البلاد « المتخلفة » وصادراتها في أواسط الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٠ كان مبلغ حوالى ٦٠ مليار دولار . وإذا افترضنا أن تلك البلاد خضعت لمبادلات غير متكافئة بمالا يزيد عن ١٠ ٪ من مبادلاتها الخارجية (ونسبة ١٠ ٪ حد أدنى أقل بكثير من الواقع) فإنه يمكن أن تقدر بحوالى ستة مليارات القيمة السنوية لما يقتطع من إنتاج البلاد التابعة نتيجة لهذا الشكل من أشكال الاستغلال .

وتعمل الآليات التي أقامتها الإمبريالية بطريقة تجعل حصيلة البلاد التابعة من صادراتها لا تزيد إلا بصعوبة بالغة . فحين يزيد حجم المنتجات التي تصدرها تلك البلاد كثيراً ما تنخفض أثمانها بحيث لا تزيد حصيلة بيعها بشكل ملموس ، بل أحياناً تنخفض .

حقاً إن ثمة اتفاقات دولية فيما يتعلق بعدد من المنتجات ، المفروض أنها تحقق ثبات الأسعار . ولكن هذه الاتفاقات التي تعقد تحت ضغط بعض كبار المنتجين ، وفي الغالب تحت ضغط بعض مشروعات التصدير الرأسمالية الكبيرة ، تكون بصفة عامة مؤقتة ولا تغير جوهرياً الغبن المتضمن في علاقات الثمن ولا اتجاه التطور الذي أشرنا إليه أعلاه .

ويؤكد تطور التجارة الخارجية في السنوات الأخيرة أن الآليات المشار إليها قد استمر سيرها وزاد عن طريقها عبء الاستغلال الواقع على البلاد « المتخلفة » . فقد تدهورت « نسب التبادل » في البلاد « المتخلفة » في الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٠ بحوالى ١٠ ٪ . وهذا يعنى ، كما هو معروف ، أنه يتعين على تلك البلاد أن تصدر في ١٩٦٠ سلعاً أكثر بحوالى ١٠ ٪ مما كانت تصدره في ١٩٥٤ لتمكن من استيراد نفس كمية المنتجات التي كانت تستوردها في ذلك العام . وكنتييجة لهذا التدهور تخسر البلاد « المتخلفة » في ١٩٦٠ حوالى ثلاثة مليارات أكثر مما كانت تخسره في ١٩٥٤ في مبادلاتها الخارجية . وتنضاف هذه المليارات الثلاثة إلى الخسائر المحققة من

قبل بسبب المبادلات غير المتكافئة ، وهذا ما يعنى أن طابع عدم التكافؤ يتفاقم .
وتتحد عمليات الامتصاص المتزايدة التى تجرى على البلاد التابعة إلى أقصى حد
من إمكانيات التنمية الاقتصادية فيها .

وعندما نرى كل هذه الوقائع نعرف كم هو مضلل اصطلاح « البلاد
المتخلفة » . والحقيقة أنه ينبغي أن نتحدث عن تلك البلاد التى تخفقها الإمبريالية
ولا تستغلها فحسب .

وتلقى أرقام التجارة الخارجية لتلك البلاد فى الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٠ الضوء
على هذه الحقيقة . لقد زادت تلك البلاد قيمة صادراتها خلال تلك الفترة بنسبة
١٠ ٪ ، ولكن ذلك لم يمكنها من المحافظة على حجم وارداتها ، فى حين أنها كانت
تحتاج إلى زيادتها لمواجهة احتياجات التصنيع . والواقع أن تلك البلاد قد اضطرت
إلى تخفيض وارداتها رغم زيادة صادراتها ورغم تحملها استدانة خارجية تبلغ ١١
مليار دولار علاوة على إعادة استثمار أرباح الاستثمارات السابقة . إنها حقاً بلاد
ذات اقتصاد مختق .

وأود أن أضيف هنا أن الخلق ، أو محاولات الخلق ، لا تنتج فقط من الآليات
التي تعمل من تلقاء ذاتها ، وإنما تنتج كذلك من قرارات واعية . فهناك محاولات خنق
مقصودة للبلاد التى تسعى لتحرير نفسها . والتلاعب بحصة السكر الكويتى قد غدا
اليوم مثلاً شهيراً . وثمة مثل أحدث من البرازيل . فمن المعروف أنه ابتداءً من ١٩٦١
حاول الرئيس كوادروس أن يوسع الأسواق الخارجية لبلاده بعقد عدة اتفاقيات
تجارية مع البلدان الاشتراكية . ولكن سرعان ما تجسد التهديد الأمريكى بخنق
البرازيل ، عن طريق محصول التصدير الأساسى لديها : البن . فمن فبراير إلى
يونيو ١٩٦١ جرى تخفيض مشتريات الولايات المتحدة من البن البرازيلى بما يقارب
٦١٣,٠٠٠ شوال زنة ٦٠ كيلو عن الفترة المماثلة من ١٩٦٠ وقد غطى هذا التخفيض
عن طريق الشراء من جواتيمالا وفنزويلا وكوستاريكا وباراجواى وإفريقيا البرتغالية .
ومن الملاحظ أن واردات الولايات المتحدة من البن قد زادت فى نفس الفترة بمقدار
٧٣٧,٠٠٠ شوال .

إن تلك الوقائع تبين أنه يكون من الأسلم الحديث عن بلاد ذات اقتصاد

مخنوق أو مختنق بدل الحديث عن بلاد «متخلفة» . وهى وقائع ضرورية لفهم الاتجاه نحو تجميد النمو الاقتصادى الذاتى فى عدد كبير من البلاد التابعة .

ثالثاً : التجميد :

إن بطء نمو القوى الإنتاجية فى «البلاد المتخلفة» ظاهرة ملحوظة ولقد ذكرنا أن بعض الاقتصاديين البورجوازيين حاولوا تفسير هذا الاتجاه بطريقة سطحية باعتمادهم على ما يسمى «الدائرة المفرغة للتخلف» . وهذا التفسير ليس أكثر علمية من اصطلاح «التخلف» . ولكن واقع بطء النمو فى البلاد التابعة أمر حقيقى ، ومن ثم يستدعى تفسيراً .

وليس من العسير التوصل إلى هذا التفسير إذا ما بدأنا من حالة التبعية والاستغلال التى تعانيها البلاد «المتخلفة» . فهذه الحالة هى مصدر الاتجاه نحو تجميد النمو الاقتصادى فى تلك البلاد . والأشكال التى تفضى عن طريقها إلى التجميد متعددة ، ولذلك فإنه من الضرورى أن نعرض ولو على عجل للجوانب المختلفة للاتجاه نحو التجميد . ولتسهيل العرض سأقسم العوامل التى تغذى الاتجاه نحو تجميد النمو الاقتصادى إلى قسمين : عوامل خارجية ، وعوامل داخلية .

(١) العوامل الخارجية :

يمكن أن نميز بين فئتين من العوامل الخارجية : تلك التى تعمل تلقائياً ، وتلك التى ترتبط بعمل منتظم إلى حد كبير .

فالاقتطاعات المفروضة على البلاد التابعة تشكل عاملاً تلقائياً من عوامل التجميد ، بالغ الأثر . وإذا سلمنا بأن الاقتطاعات المالية المصحوبة بتحويلات ، والاقتطاعات الناتجة عن التبادل غير المتكافئ قد بلغت على الأقل ٩ مليارات دولار فى السنة خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ ، فإننا نجد أن تلك الاقتطاعات تمثل ٤,٥ دولار للواحد من سكان البلاد «المتخلفة» . وقد يبدو هذا المبلغ بسيطاً ، ولكنه فى الواقع مبلغ مرتفع . فلو أضيف إلى المقدار السنوى للاستثمار داخل تلك البلاد لأدى إلى زيادة الاستثمارات بنسبة ٧٥ ٪ وهو ما يجعل من الممكن مضاعفة المعدل الحالى للزيادة السنوية للدخل القومى بما لا يقل عن ١,٧ مرة .

ويضاف إلى ذلك العامل الخارجى التلقائى ، الجهد المنتظم الذى يبذله رأس المال الكبير الأجنبى للوقوف فى وجه نمو القوى الإنتاجية فى البلاد التابعة . والدافع إلى ذلك الجهد هو أن استغلال تلك البلاد يكون أيسر كلما كانت ضعيفة ، قليلة الصناعة ، وأكثر تخصصاً فى إنتاج نوع أو نوعين من المنتجات . ويتخذ هذا الجهد المنتظم أشكالاً متعددة : الاستيلاء على أجود الأراضى ، الاستيلاء على المناجم وتصدير منتجاتها كمواد أولية ، استخدام إمكانيات التأثير التى تمنحها السيطرة على الأجهزة السياسية والمصرفية والنقدية والمالية والتجارية . . . إلخ . ويزيد من فعالية عوامل التجميد الخارجى وجود عوامل تجميد داخلية .

(٢) العوامل الداخلية :

والعوامل الداخلية التى تشارك فى خلق الاتجاه نحو تجميد النمو ، مرتبطة بالطبع بحالة التبعية والاستغلال المفروضة على البلاد « المتخلفة » . وهذه العوامل الداخلية المترابطة ذات طبيعة اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية أو حضارية .

والعامل الاقتصادى الرئيسى هو ضعف التراكم . فالتراكم ضعيف إلى حد أنه يسمح فقط بنمو الدخل القومى فى حدود نمو السكان . وضعف التراكم يرجع جزئياً كما سبق أن ذكرنا ، إلى الاقطاعات الخارجة ، ولكنه يرجع كذلك للمستوى المنخفض لإنتاجية العمل . فهذا المستوى ، الناتج من عدم كفاية التراكم السابق ، لا يحقق إلا فائضاً اقتصادياً محدوداً جداً وبالتالي يكون الاستثمار محدوداً كذلك .

ويضاف إلى ضعف التراكم سوء استخدامه . وهذا الأخير بدوره يرجع جزئياً إلى تأثير العوامل الخارجة ، ولا سيما تلك التى تسد طريق التصنيع . ولكنه يرجع أيضاً إلى عوامل داخلية مثل البطالة وانخفاض الأجور التى لا تحفز أصحاب الأعمال على إجراء الاستثمارات التى تزيد من إنتاجية العمل . وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لبطء التقدم التكنولوجى فى البلاد « المتخلفة » .

ويدعم مفعول العوامل الاجتماعية والحضارية مفعول العوامل السابقة . وفى المستوى الاجتماعى يرتبط بطء نمو قوى الإنتاج بالحرص على الإبقاء على

الدور الهام الذى تلعبه الطبقات والجماعات التى تتميز الاقتصاد السابق للرأسمالية . فمن المعروف أن تلك الطبقات والجماعات لا تميل إلى التجديد فى التكنيك ولا تجرى استثمارات منتجة . فأكثرها فقراً يكون عاجزاً عن الاستثمار ، وأكثرها ثراء يعتمد إلى الإنفاق البذخى لأنه علامة القوة وسمه الهيبة فى المجتمعات السابقة للرأسمالية . ويجب أن نحدد أن أهمية الطبقات السابقة للرأسمالية ودورها المسيطر فى البلاد التابعة ترجع إلى أن الإمبريالية تساندها سياسياً ، بالدقة لأنها تعطل النمو . ولذلك فإن هذه الطبقات تنجح غالباً فى الحصول على بعض المزايا الاقتصادية من السيطرة الإمبريالية ، وبالتالي لا تعارضها على طول الخط . فالطبقات المستغلة هى وحدها التى تقاوم الإمبريالية بعزم . أما البورجوازيات الوطنية حيث نجحت فى الظهور فإنها لا تقاوم الإمبريالية إلا فى تردد وعدم اتساق بسبب العلاقات التى تربط بعض عناصرها بالإمبريالية وبسبب خوفها من حركة قوى اجتماعية لا تستطيع السيطرة عليها .

وأخيراً ، توجد من الناحية الحضارية عوامل عديدة تساهم فى تدعيم الاتجاه نحو تجميد النمو . نذكر من بينها : الروح الروتينية واحترام الأوضاع التقليدية وازدراء العمل اليدوى ، عدم الثقة بالمستقبل ، ضعف الشعور بالمسئولية ، الجهل بإمكانيات التكنيك .

ولكن هذه الظواهر الحضارية لا تلعب فى الواقع دور عامل مستقل من عوامل التجميد . وهى فى الواقع مرتبطة باستمرار حالة شبه ركود فى الاقتصاد منذ سنوات عديدة وبالقهر الاستعماري والإقطاعي ، وبالمسلك العام للطبقات السائدة ذات التكوين السابق للرأسمالية ، وبالتركيب التصاعدي للمجتمع ، والإحساس بأن مصير البلد التابع لا يتقرر محلياً ، وبقصور نظام التعليم الناتج من التكوين الاجتماعي نفسه ومن حالة التبعية .

وهكذا نرى أن ثمة عوامل عديدة تشارك فى إبطاء نمو البلاد التابعة ، والمستغلة ، ولكن هذه العوامل جميعاً ترتبط جوهرية بحالة التبعية والاستغلال التى تعيش فيها تلك البلاد . ولهذا فإنها لا تستطيع أن تصل فعلاً إلى تقدم اقتصادي واجتماعي سريع إلا إذا خرجت من حالة التبعية والاستغلال .

شروط التقدم الاقتصادى والاجتماعى

إن أول شرط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى هو الاستقلال السياسى ، أى إنهاء الوضع الاستعمارى حيث لا يزال مفروضاً، ثم إقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالإمبريالية والتي تقبل التعاون معها عن السلطة .

والشرط الثانى للتقدم الاقتصادى والاجتماعى هو الاستقلال الاقتصادى . وهذا يعنى فى جميع البلاد التابعة تقريباً نزع ملكية رأس المال الكبير الأجنبى ، تأمين المزارع والمناجم والبنوك وسائر المشروعات المملوكة لرأس المال الكبير الأجنبى . وبلوغ الاستقلال الاقتصادى يعنى كذلك تعديلاً عميقاً للعلاقات النقدية والجمركية والمالية والتجارية التى تربط كل بلد تابع بدولة أو مجموعة من الدول الإمبريالية . وهذا الشرط على النقيض تماماً مع ما يقترحه أصحاب نظريات التخلف عندما يعلنون أن الالتجاء المتزايد إلى رأس المال الأجنبى والاستثمارات الأجنبية هو وحده الذى يمكن البلاد التابعة من التعجيل بتنمية اقتصادها .

ولا يتنافى الاستقلال الاقتصادى بالطبع مع إقامة علاقة تجارية مع مختلف البلاد الإمبريالية ولا حتى مع قبول قروض منها ، ولكنه يقتضى أن تكون العلاقات الجديدة على قدم المساواة ، وهذا لا يتيسر لبلد ضعيف اقتصادياً إلا إذا بدأ بطرد الإمبريالية من المواقع التى تحتلها فى اقتصاده ثم نعى علاقاته التجارية مع عدد كبير من الدول الأجنبية ولا سيما مع البلدان الاشتراكية حتى لا يعود خاضعاً للضغوط التى تسمح بها التجارة مع بلد واحد .

والشرط الثالث للتقدم هو التحول الاجتماعى العميق الذى يفضى إلى اختفاء الطبقات الطفيلية أو المرتبطة بالاستعمار . وهذا الشرط يعنى نجاح الثورة الوطنية الديمقراطية . فبدون تلك الثورة لا يمكن الوصول بالنضال من أجل الاستقلال إلى غايته ، وبدونها تصطدم التنمية بعقبات اجتماعية وحضارية . وتلك حقيقة يؤكدتها كل تاريخ بلاد أمريكا اللاتينية . والثورة الكوبية من ناحيتها تؤكد أن الثورة

الديموقراطية الوطنية تحرر إلى حد بعيد القوى المنتجة والمبادرة والقدرة الخلاقة .
كما تثبت الثورة الكويتية كذلك أن الوصول بالثورة الوطنية الديمقراطية إلى نهايتها
يعنى بالضرورة تحولها إلى ثورة اشتراكية . والثورة الاشتراكية وهى وحدها القادرة
على التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل يجعل من الممكن خلال جيل^١
واحد تصفية الجوهري من تخلف مستوى المعيشة الذى تعاني منه حالياً الشعوب^٢
الفقيرة والمحرومة . ويمكن فى معظم تلك البلاد بلوغ هذا الهدف على أساس من
التكنيك الحديث والتعاون الدولى ، لأن معظمها يملك ثروات طبيعية ضخمة وقوى
إنتاجية عظيمة تعاني قلة الاستخدام . واستخدام تلك الثروات وهذه القوى سيكون
من أعظم المهام فى الجزء الأخير من القرن العشرين . وعدم استخدامها حالياً
سيظل شاهداً ، بين كثير من الشواهد ، على الطبيعة الرجعية الأصيلة للإمبريالية .



مقتضيات النضال ضد "التخلف"

من العبث أن تعول البلاد «المتخلفة» على نمو اقتصادى تلقائى سريع ، سواء أكانت بلاداً متخلفة حقيقية أم كانت كما هي الحال بصفة عامة بلاداً تابعة اقتصادياً . ومقتضيات النضال ضد التخلف الاقتصادى تقع فى مستويات مختلفة على حسب ما إذا كنا بصدد الأهداف التى يتعين أن تستهدفها كل سياسة اقتصادية ترى إلى وضع حد للتخلف ، أو إذا كنا بصدد الوسائل التى يتعين استخدامها لبلوغ تلك الأهداف . ومن الطبيعى أن يبدأ التحليل بالأهداف ، حيث إن الوسائل تتوقف على تحديدها .

أهداف النضال ضد التخلف

ويمكن أن نقسم الأهداف بدورها إلى أهداف نهائية وأهداف وسيطة . والأهداف النهائية هي ، طبعاً ، التحسين الجوهري فى مستوى معيشة السكان جميعاً ، وبناء اقتصاد قادر على إشباع حاجات السكان المتزايدة أقصى إشباع ممكن وإقامة هيكل اقتصادى يوفر لكل مواطن ازدهار شخصيته وتفتح قدراته . وهذا ما لا يمكن بلوغه إلا بفضل الارتفاع بمستوى الاستهلاك إلى حد معقول ، وتوفير مستوى مرتفع من التعليم والقضاء النهائى على الأمراض المتوطنة . وإذا كانت تلك هي الأهداف النهائية للنضال ضد التخلف ، فإنه من الواضح أنه لا بد لبلوغها من تحقيق بعض الأهداف الوسيطة التى تعتبر شرطاً لتحقيق الأهداف النهائية .

ومن بين الأهداف الوسيطة الارتفاع المنتظم بإنتاجية العمل بشكل يجعل من الممكن لكل فرد أن يقدم فى وقت عمل معقول أكثر بكثير مما يقدمه من منتجات

صناعية أو زراعية حالياً وهو يستخدم وسائل الإنتاج التافهة التي لا يتاح غيرها لمعظم العاملين في البلاد « المتخلفة » .

والواقع أن المنتجين في تلك البلدان لا يجدون تحت تصرفهم في مجالات النشاط الأساسية بالنسبة لاقتصادياتها ، أى التي تمس حياة شعبها وليس التصدير ، لا يجدون إلا وسائل إنتاج بالية ، غير عصرية وذات كفاية محدودة . وبإحلال وسائل إنتاج حديثة محل تلك الوسائل القديمة وبإدخال العديد من التجديدات التكنولوجية ، يمكن زيادة إنتاجية العمل وإرساء الأسس التكنولوجية الضرورية لتحسين مستوى المعيشة — وهو الهدف النهائي .

ويجب أن يلاحظ هنا أن التجربة والنظرية تعلمان أنه من المستحيل إجراء تجديد شامل وعميق لتكنيك الإنتاج إذا كان الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج الجديدة لا يتم إنتاجه محلياً . وهذا يعنى أن كل سياسة للنضال ضد التخلف لابد أن تشمل ، كجزء لا يتجزأ منها ، سياسة للتصنيع .

فالتصنيع ، وتطوير الزراعة ، وتنويع الإنتاج تشكل الجوانب الأساسية لكل جهد يرمى إلى تنمية سريعة لقوى الإنتاج .

حقاً إن شكل التصنيع ومعدلاته ومداه وطبيعته أمور تتوقف كلها بالنسبة لكل بلد على ظروفه المحددة : طبيعة موارده المعدنية والزراعية والمالية ، عدد سكانه وكثافة السكان فيه : . . ، ولكن التصنيع يظل دائماً شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية . وتجديد التكنيك ووسائل الإنتاج والارتفاع بمستوى إنتاجية العمل تشكل على أية حال ، أسلحة أساسية في النضال ضد التخلف كما أنها أول الأهداف الوسيطة .

ولا ييسر تحقيق تلك الأهداف بدورها إلا إذا توافرت وسائل معينة ، وتحققت بعض المقتضيات : فيجب أن يوضع حد لخضوع التنمية في البلاد « المتخلفة » لتحديد من الخارج : ولا بد لذلك من أن تصدر القرارات الاقتصادية الجوهرية في داخل البلاد : وابتداء من هذه النقطة يمكن أن تنتظم المقتضيات الأخرى :

ونظراً لاتساع نطاق البحث سأضطر إلى الاكتفاء بتعداد مقتضيات النضال ضد التخلف مع التعليق على بعضها :

دور الدولة الاقتصادية المسيطر

وابتداء مما عرضناه الآن يمكن أن نقول إن أول ما يقتضيه النضال من أجل رفع مستوى شعوب البلاد « المتخلفة » هو وضع حد لحالة التبعية الاقتصادية التي تتميز هذه البلاد . وفي عالم اليوم لا بد أن تتولى الدولة دوراً اقتصادياً رئيسياً لإنهاء حالة التبعية . فهي وحدها التي تستطيع جمع الوسائل اللازمة لوضع حد للتبعية الاقتصادية وتحقيق التعبئة اللازمة لمجموع قوى الإنتاج لتحقيق التنمية السريعة : ولأنه لمن الوهم الخالص الظن بأن سياسة حرية اقتصادية يمكن أن تصنى تدريجياً حالة التخلف : ويعلم معظم قادة البلاد المتخلفة هذه الحقيقة ، وهم يصغون وكلهم شك لما يردده بعض الاقتصاديين الذين ما زالوا يدافعون عن الحرية الاقتصادية والدور الأساسي للاستثمارات الخاصة :

فتجربة البلاد المتخلفة تثبت أن سياسة عدم تدخل الدولة في الأمور الاقتصادية تؤدي إلى تزايد الفارق بين مستوى تلك البلاد ومستوى البلاد الصناعية ولهذا فإن سياسة تنمية تتولاها الدولة هي وحدها التي تستطيع أن تصنى تدريجياً حالة التخلف ؛ بشرط أن تكون سياسة سليمة جسورة وشجاعة .

ومع ذلك فإن دور الدولة في البلاد « المتخلفة » لا يكون فعالاً إلا إذا صفت مواقع السيطرة التي يحتلها رأس المال الأجنبي والتي تساهم في إبقاء البلاد في حالة تبعية اقتصادية . وعلى حسب ظروف البلاد المتخلفة ، يلعب رأس المال الأجنبي دوراً مسيطراً في التجارة أو في البنوك ، أو في المزارع أو الصناعات الاستخراجية أو التحويلية . ولكنه في جميع الأحوال يعمل على إبقاء البلد في حالة تبعية : وذلك مباشرة أو عن طريق زيادة أعباء ميزان المدفوعات الجارية بعبء الفوائد والأرباح ، وأرباح الأسهم . . . : الخولة للخارج . وبصفة عامة يكون وجود رأس المال الأجنبي في اقتصاد البلد المتخلف مظهراً من مظاهر حالة التبعية . وما بقي رأس المال الأجنبي تبقى التبعية ، بل وتتفاقم .

استقلال التجارة الخارجية

ويمكن أن ترجع التبعية الاقتصادية . كما رأينا ، إلى طبيعة العلاقات التجارية الخارجية للبلاد المتخلفة : مركز بعض الصادرات الهام ، عدم تنوع الصادرات من حيث النوع ومن حيث المشتري . ويبقى معظم البلاد المتخلفة على حالها بسبب وجود علاقات تجارية تضعها موضع البلاد المستغلة : ويقتضى التوصل ضد التخلف وضع حد لهذه الأحوال على وجه السرعة .

ويجب لإنهاء هذه التبعية أن تخضع التجارة الخارجية للبلاد المتخلفة للاحتياجات القومية لتلك البلاد بدل أن تخضع لمصالح أجنبية .

ويجب لكي تصبح التجارة الخارجية أداة في خدمة تنمية الاقتصاد القومي بدل أن تكون أداة لفرض التبعية ، يجب أن تتولاها الدولة بنفسها باعتبارها ممثل المصالح القومية . فالتجارة الخارجية في عدد كبير من الدول المتخلفة ما زالت بأيدي رأسماليين أجانب . ولكن حتى إذا انتقلت التجارة الخارجية إلى أيدي الرأسماليين الوطنيين فإن هذا لن يشكل ضماناً لتطورها وفقاً للاحتياجات القومية . فأرباح أولئك الرأسماليين تتحقق جزئياً من حالة التبعية التي تعيشها البلاد، فالتبعية هي التي تجعل من الضروري استيراد كميات كبيرة من المنتجات المصنوعة ، ويحقق التجار من هذا الاستيراد أرباحاً طائلة ، ولهذا فهم يرغبون عادة في زيادة حجم الواردات لا في تخفيضه ، وبالتالي لا يعملون على خلق الأوضاع الاقتصادية التي تغني شيئاً فشيئاً عن تلك الواردات . ومن ناحية أخرى لا تساهم الأرباح التجارية التي يحققونها في الاستثمارات اللازمة للتنمية . وعلى العكس لو آلت تلك الأرباح للدولة يمكن أن تكون موارد هامة لتمويل تنمية الاقتصاد القومي .

وعلى ذلك فمن الضروري منذ بداية التنمية أن يمتد الدور الاقتصادي للدولة إلى التجارة الخارجية .

أسبقية التراكم القومي

ولا بد في بداية سياسة التنمية كذلك من التخلص من كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل من المتعذر ، وأحياناً من المستحيل ، تقدم الاقتصاد .

ومن بين تلك الهياكل توجد علاقات الإنتاج القديمة ، وعلاقات الملكية ، والعلاقات البشرية القديمة التي تحط من قدر العاملين والمنتجين والنساء والشباب — أى العناصر الأكثر ديناميكية بين السكان .

ولقد بقيت تلك الهياكل القديمة بفضل مساندة النفوذ الأجنبي لها ، بالدقة ؛ لأنها عراقيل فعالة في طريق النمو الاقتصادى .

وبعد إقامة الإطار المنظم للاستقلال وللقضاء على العراقيل التي تواجه التقدم الاقتصادى ، يتعين اتخاذ الإجراءات المحددة والإيجابية التي تدعم أكثر فأكثر الاقتصاد القومى : تنمية قوى الإنتاج وتقدم إنتاجية العمل واستخدام كل إمكانيات التكنيك الحديث .

وهنا يبدو كل ما تقتضيه التنمية من استثمارات واسعة ، استثمارات مادية بالطبع ، ولكن أيضاً استثمارات في البشر : في المعرفة وفي البحث العلمى والتكنيكى . فمن طريق تلك الاستثمارات يمكن استخدام وسائل إنتاج حديثة وأكثر إنتاجية .

وتبين التجربة والاستدلال أن سياسة الاستثمار إذا كان الهدف منها تحقيق المزيد من الاستقلال الوطنى ، لابد أن تركز أساساً على التراكم القومى وليس على المساعدات المالية الخارجية التي يمكن في معظم الأحوال أن تؤدي إلى الإبقاء على حالة التبعية المراد وضع حد لها — ولو تحت أشكال جديدة .

فالنمو السريع للتراكم القومى هو الشرط الأساسى للتنمية الاقتصادية السريعة التي تكون في نفس الوقت تنمية قادرة على الاعتماد على نفسها بشكل متزايد وعلى التحسين المستمر لمستوى معيشة السكان . ويجب أن نذكر في هذا الصدد أنه مهما يكن حجم المساعدات الخارجية فإنها لا تغنى من التراكم القومى ، بل على العكس . بل إننى أقول إنه كلما زاد حجم المساعدات الخارجية كلما تعين زيادة حجم التراكم القومى حتى تظل تلك المساعدات ثانوية بالنسبة له . فالتراكم القومى هو الأساس الوحيد الذى يمكن أن تقام عليه سياسة تنمية حقيقية .

أما التنمية الاقتصادية المزعومة التي تعتمد أساساً على المساعدات الخارجية فإنها بناء على رمال ، وما تولده من نشاط اقتصادى يمكن أن يتوقف إذا توقفت المساعدات : ومثل تلك التنمية المزعومة لا يمكن أن تخفى حقيقتها، ألا وهى أنها تبعية

اقتصادية في شكل آخر .

ولعله من المفيد أن نذكر هنا أن عدداً من الاقتصاديين يؤكدون أن البلاد « المتخلفة » غير قادرة على أن تؤمن تنميتها بالاعتماد على التراكم القوي ، وأنها بالتالي محكوم عليها بالالتجاء ، خلال فترة طويلة إلى حد ما ، إلى المعونة الخارجية ورؤوس الأموال الأجنبية ، وهذا ما يجعلها تقبل التبعية الاقتصادية كما لو كانت قدراً محتوماً .

ولقد ثبت لي شخصياً من الدراسات التي أجريتها في عدد لا بأس به من البلاد « المتخلفة » بأوضاعها المحددة ، أن تلك اللعنة التي يقال إنها معلقة على هذه البلاد ليست إلا وهماً . وهذا الوهم يركز إما إلى تشاؤم ينقصه السند العلمي وإما إلى رغبة في الإبقاء على علاقات التبعية القديمة في شكل جديد .

لقد أثبتت لي الدراسة المباشرة للبلاد « المتخلفة » التي عرفتها أنه توجد دائماً قوى منتجة هامة غير مستخدمة ويمكن باستخدامها على نحو سليم الحصول على زيادة سريعة في التراكم القومي وفي الدخل القومي . وبالتأكيد لا يمكن استخدام قوى الإنتاج الموجودة على نحو يزيد من التراكم القومي إلا إذا تم في نفس الوقت القضاء على كل أشكال الاستهلاك الطفيلي الموجودة .

وتكثر في معظم البلاد المتخلفة ، وبصفة خاصة المستعمرات السابقة ، أشكال الاستهلاك الطفيلي . ويرجع وجودها إلى فترة الحكم الاستعماري التي خلقت داخل مجموعات ضيقة من السكان عادات استهلاك لا تتناسب بحال مع درجة نمو القوى الإنتاجية . ووجود تلك العادات شاهد على حالة التبعية التي تعانيها تلك البلاد ، كما أنه عامل من عوامل الإبقاء على تلك التبعية . وعلى العكس إذا صفت عادات الاستهلاك الموروثة من حكم الاستعمار تكون تلك التصفية خطوة كبيرة في طريق الاستقلال الاقتصادي والاستخدام الكامل للموارد القوية في خدمة التنمية .

ومن الأهمية أن نشير هنا إلى أن مقتضيات النضال ضد التخلف تسير جنباً إلى جنب مع مقتضيات المزيد من العدالة الاجتماعية والتطلع نحو المساواة الاقتصادية . وكذلك الشأن فيما يتعلق بالأولوية التي يجب أن تعطى لإشباع الحاجات الجماعية على إشباع الحاجات الفردية . وأعني بذلك أن التنمية الاقتصادية السريعة

لا يمكن تحقيقها إلا إذا أعطيت الأولوية لإشباع الحاجات الاجتماعية في مجال التعليم والصحة . . . إلخ حتى لو كان إشباع تلك الحاجات يستلزم تأجيل إشباع بعض الحاجات الفردية التي تعتبر في المرحلة الحالية من نمو قوى الإنتاج في معظم البلاد المتخلفة حاجات ثانوية .

وهنا نلتقى بما يقتضيه النضال ضد التخلف من إعداد ترتيب معين لأولويات التنمية واحترام هذا الترتيب ، أي بعبارة أخرى إعداد وتنفيذ خطة اقتصادية ذات طابع إلزامي . إن تحديد الأولويات والتمسك بها أمر حيوي بالنسبة للبلاد المتخلفة نظراً لقلّة مواردها ولاستحالة عمل كل شيء ضد التخلف .

أهمية الكادر السياسي

وعند هذا الحد نصل من جديد إلى الضرورات التنظيمية . فالواقع أنه ما لم يصاحب إعداد الخطة توفير الهياكل والنظم التي يمكن من تحقيقها ، فإن الخطة ستظل حبراً على ورق . ومن الأهمية بمكان التحذير في هذا الصدد من الفكرة القائلة بأنه يكفي إعداد خطة مرضية فنيا حتى يكون تحقيقها ممكناً .

إن تحقيق خطة تنمية سريعة لا يمكن أن يتم إلا إذا توافرت شروط تنظيمية وشروط بشرية . وأهم الشروط التنظيمية هو أن توضع تحت تصرف الدولة أهم وسائل الإنتاج والمبادلة وأن تصنى المصالح الرأسمالية الكبيرة التي يمكن أن تعارض لتنفيذ خطة تهدف إلى الاستجابة لمقتضيات تنمية الاقتصاد القومي . وتقتضي سياسة التنمية الاقتصادية السريعة في هذا الشأن تأمين الثروات الطبيعية ، وتأمين المناجم ووسائل الإنتاج الأساسية ، وتأمين الجهاز المصرفي وجزء هام من التجارة الداخلية . وتلك موضوعات أبرزتها في عديد من المرات ، ولهذا فلن أستطرد في عرضها لأنني سبق أن فعلت ذلك في مناسبات أخرى . وعلى العكس أود أن أهتم ببعض الشروط الذاتية أو البشرية للنضال ضد التخلف ، ومن هذه الزاوية تبرز أولاً ضرورة وجود كادر سياسي عنده وضوح فكري فيما يتعلق بأهداف وأولويات النضال ضد التخلف . وتلك ضرورة أيديولوجية في الأساس . محققاً إن الفنانين والخبراء يمكنهم أن يقدروا الأهمية النسبية للأهداف ويحددوا الوسائل التي يجب إعمالها لتحقيقها ، ولكن هذا المجهود ذا الطابع العلمي

لا يمكن أن يحل محل الوعي السياسى بالأهداف والأولويات والمساعى الاقتصادية والاجتماعية . إن إعداد خطة اقتصادية إعداداً سليماً لن تكون له سوى جدوى محدودة إذا كان الكادر السياسى الذى سيضعها موضع التنفيذ ليس لديه الوعي الكامل بطبيعة الأهداف المنشودة والوسائل الضرورية لتحقيقها .

وثمة شرط بشرى ثان من شروط النضال ضد التخلف هو تفانى الكادر السياسى فى خدمة المصلحة القومية . فالكادر السياسى القادر على تقديم المصلحة القومية على المصلحة الشخصية وعلى مصلحة أى مجموعة هو وحده الذى يستطيع أن يتم بنجاح المهمة الصعبة والمعقدة ، مهمة النضال ضد التخلف . ولا يمكن بحال التهوين من أهمية هذا الشرط ذى الطابع الإيديولوجى . فالركود الاقتصادى الذى يعانيه عدد كبير من بلاد أمريكا اللاتينية الغنية بالموارد الطبيعية يبين إلى أى حد يحول وجود جهاز سياسى لا يرمى مصلحة التنمية القومية لأنه أداة بيد المصالح الخاصة الأجنبية أو القومية المرتبطة بالأجانب ، يحول دون النمو الاقتصادى السريع بالرغم من تحقيق الاستقلال السياسى .

مشاركة الجماهير

ويجب أن نذكر فى مجال المقتضيات البشرية التى تتعلق بالكادر السياسى . ضرورة التحام ذلك الكادر بأوسع فئات الجماهير . فالتجربة قد أثبتت أن أى جهاز بيروقراطى ، حتى ولو كان مزوداً بمفاهيم تكنولوجية سليمة عن مقتضيات التنمية ، لا يمكن أن ينجح فى تحقيق تنمية سريعة . إن البيروقراطية لا يمكن أن تحصل من الجماهير على أقصى جهدها ، والبشر فى البلاد ذات النمو الاقتصادى البسيط أهم قوى الإنتاج .

إن نجاح سياسة التنمية يتوقف على عمل الجماهير المتحمس والغنى بالثقة فى سبيل تنفيذ تلك السياسة . ولذلك فإنه ينبغى أن يعمل الكادر السياسى على تفتح وتعدد المبادرات الشعبية الرامية إلى التنمية . وعليه أن يساند تلك المبادرات بكل قوة . وهنا يجب أن نحذر من أى مفهوم بيروقراطى ومالى للتنمية . وليس أخطر فى هذا المجال بالنسبة لبلد متخلف من أن يتصور زعماءه أنه يكفى أن يلجئوا إلى

مجموعة من الفنيين تعد لهم خطة التنمية ، ثم يتوجهوا إلى بعض الدول الأجنبية بطلب تمويل تنفيذها . فالاكتفاء بذلك يمكن أن يحقق في بعض القطاعات نتائج محدودة . ولكنه لن يقدم شيئاً في ميدان النضال الحقيقي ضد التخلف ، لأن هذا النضال يقتضى ، كما ذكرت منذ لحظات ، مجهوداً ضخماً لزيادة التراكم القومى يفترض تحقيقه المشاركة الحماسية من جانب الجماهير . فبلاد مثل الهند بها بورجوازية وطنية نامية وقوية لها إمكانيات تراكم ، هي وحدها التي يمكن أن تقطع بعض الخطى في طريق التنمية دون مشاركة من الجماهير . ولكن التقدم المحقق في مثل هذه الأحوال يظل محدوداً وبطيئاً وغير كاف ، إنه يبنى على عناصر قوية من عناصر التبعية الاقتصادية كما يبقى على بؤس الأغلبية العظمى للسكان .

وتلقى الملاحظات السابقة الضوء على اعتبار آخر من مقتضيات النضال ضد التخلف ألا وهو ضرورة الارتفاع بمستوى وعى الجماهير إلى أقصى حد ممكن . وفي هذا المقام لا بد من العناية الخاصة بالنضال ضد الأمية ومن أجل التعليم الأساسى . فمن الخطورة والخطأ في نفس الوقت الشروع في البناء الاقتصادي دون الشروع في الوقت ذاته في العمل على تصفية الأمية والجهل . وهكذا تبرز أهمية النمو السريع للتعليم الابتدائى ولتعليم البالغين . وبالطبع يجب العمل على تطوير التعليم الثانوى والفنى والعالى ، ولكننى أقول إن هذا التطور يجب أن يتسق مع نمو التعليم الابتدائى ، لأنه لو نما التعليم الثانوى والعالى بأسرع من نمو التعليم الابتدائى لأدى ذلك إلى تكوين فئة بيروقراطية معزولة عن الجماهير غريبة عن مصالحها وعن أفكارها . وهذا أمر يتناقض مع مقتضيات النضال ضد التخلف .

وبصفة عامة يجب ألا تنسى أنه في الظروف الحالية للاقتصاد العالمى التى تجعل للدولة دوراً غالباً في البناء الاقتصادى للبلاد المتخلفة يوجد خطر معين هو خطر الوصول إلى خلق نوع من رأسمالية الدولة البيروقراطية لا يسير إلى مدى بعيد ولا بالسرعة الكافية على طريق التنمية لعجزه عن تعبئة الجماهير مما يضطره إلى الاعتماد على المساعدات المالية الخارجية الباهظة بسبب عدم كفاية التراكم القومى . وكل سياسة تنمية تخدم بشكل أساسى مصلحة فئة محدودة تفضى بالضرورة إلى الرأسمالية البيروقراطية التى لا بد أن تعمل على الحد من التنمية ، وفي النهاية على

الإبقاء على حالة التبعية الاقتصادية وتفاقمها :

والخلاصة هي أن سياسة النضال ضد التخلف تقتضى توافر شروط موضوعية تتضمن تحولات تنظيمية ، وشروط ذاتية أو أيديولوجية .
والشروط الموضوعية هي في النهاية ، كما رأينا ، تحويل ظروف الإنتاج وأساليب التملك .
فيجب ، من ناحية ، القضاء على أشكال التملك التي تمكن المصالح الخاصة ،
الأجنبية أو القومية ، من التغلب على المصالح الجماعية المتمثلة في تنمية اقتصادية
سريعة . وفي هذا السبيل يكون من المهم جداً أن تنتقل إلى الدولة والهيئات العامة التجارة
الخارجية والتجارة الداخلية والمصارف ووسائل الإنتاج الكبرى ، والموارد القومية ووسائل
النقل الأساسية حتى يمكن تنفيذ خطة تنمية اقتصادية سريعة ذات طابع إلزامي .
ويجب ، من ناحية أخرى ، القضاء تدريجياً على التكنيك ووسائل الإنتاج
البالية وأن يحل محلها تكنيك ووسائل إنتاج أحدث وأكثر فعالية :

وفي نفس الوقت يجب تحقيق إشباع متزايد للحاجات الفردية وبنوع خاص
للحاجات الجماعية في مجالات التعليم والصحة . وكل ذلك يقتضى تحديداً شليماً
للأولويات والوسائل في إطار خطة : ولكن تلك الخطة ذاتها لا يمكن أن تستجيب
لمقتضيات التنمية ولا أن تنفذ بطريقة مرضية إلا إذا توافرت ، من حيث الكادر
السياسي والجماهير ، الشروط الذاتية أو الأيديولوجية التي حاولت تحديدها فيما قبل .
وإذا أردت تلخيص الجزء الأخير من ملاحظاتي أقول إن أحد عناصر التنمية
الجمهوريّة ، من الناحية الأيديولوجية ، هو في كل بلد متخلف قدر من الثقة
المعقولة في قواه الذاتية وفي قوى شعبه وقدراته : كذلك لا غنى عن ممارسة إرادة صارمة
ومثابرة لتحقيق الخطة الاقتصادية بعد إقرارها وجهد متصل لضمان تعاون أوسع الفئات
الشعبية في التنفيذ عن ثقة وبحماسة ، وبالذات الفئات الأكثر حرماناً :

وبعبارة أخرى لا يمكن توفير خطة تنمية عن طريق ما يسميه البعض « الصنفوة »
إلا إذا كانت هذه الصنفوة لا تمتاز إلا بتفانيها والتضحية بذاتها :

وأخيراً يمكن أن نقول إن مقتضيات النضال ضد التخلف تختلط بمقتضيات التخطيط
الاشتراكي . وفي عالم اليوم يزداد الوعي بهذه الوحدة : وهذا ما يجعلني شخصياً كلي
ثقة بأن مستقبلاً من الرخاء ينتظر تلك البلاد التي يسميها البعض « البلاد المتخلفة » :

(محاضرة في المدينة الجامعية بباريس ١٩٦١) .

٥

الخطوط العريضة لنموذج للاستدلال في عملية إعداد خطة خمسية^(١)

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التحليلات الجوهرية التي يتعين إجراؤها والاستدلالات التي يجب السير بمقتضاها للإعداد الرشيد لخطة اقتصادية . ولا بد أن نحدد ، قبل الخوض في موضوع الدراسة الأساسي ، كيف يمكن أن نطرق من الناحية العملية مشكلة إعداد خطة لخمس سنوات :

إن إعداد خطة اقتصادية يجب أن يمر بعدد من المراحل لا يمكن إهمال أية مرحلة منها ، وإلا واجهت الخطة في مرحلة التنفيذ صعوبات جسيمة أو تعذرت الاستفادة من كل الإمكانيات المتاحة للتنمية ورفع مستوى المعيشة بسبب عدم إدراجها الحساب أثناء إعداد الخطة : فالخطة يجب أن تحل مقدماً المشكلات التي تحل في اقتصاد السوق مؤخراً ، وبعد تبديد الكثير من الجهد والعمل والاستثمار :

وأولى مراحل إعداد الخطة تنحصر في تحديد التوجيهات التي تكون الأساس الذي تقوم عليه الخطة : وتحديد التوجيهات أمر ذو أهمية حاسمة ، لأنها تحدد الاتجاه الذي تسير فيه كل أعمال إعداد الخطة : وتفضي هذه المرحلة الأولى إلى صياغة مشروع مفصل لتوجيهات إعداد الخطة ، يكون إقراره بقرار من الحكومة : وبعد أن تقر الحكومة التوجيهات تبدأ مرحلة إعداد الخطة : وهذا الإعداد يستهدف : البحث عن الظروف المثلى لتحقيق الأهداف التي حددتها الحكومة . ولذلك فلا بد أن يفضى إلى وثيقة مقصلة تبين أهداف الإنتاج والاستهلاك والوسائل المحددة التي تسمح ببلوغها : التكنيك الذي يجب اتباعه ، وسائل الإنتاج اللازمة ، الاحتياجات المالية ، اليد العاملة اللازمة بما في ذلك العمال الفنيون والمهندسون ، كيف يمكن تدبير كل تلك الاحتياجات في الوقت المناسب : ولا يمكن إعداد مثل هذه الوثيقة إلا على مراحل .

(١) هذا النموذج الذي أعده المؤلف في ١٩٥٤ في إطار العمل الذي قام به في « معهد الإحصاء الهندي » يستخدم أرقاماً افتراضية تهدف إلى رد توضيح الاستدلال .

وكخطوة أولى ، تعد لجنة التخطيط أو هيئة أخرى مماثلة^(٢) مشروعاً أولياً لخطة اقتصادية يحدد وسائل تحقيق الأهداف وشروط التوازن . ويجب أن يشارك في إعداد هذا المشروع لا الاقتصاديون فحسب ؛ ولكن كذلك الفنيون في مختلف فروع الإنتاج ومعاهد البحث العلمي العليا . ويجب أن يتضمن المشروع أهدافاً لكل فرع من فروع الاقتصاد ولكل منطقة من مناطق البلد .

ويجب تشكيل لجان متخصصة في كل فرع من فروع الاقتصاد أو الحياة الاجتماعية (التعليم ، الصحة . . . إلخ) تضم كل منها اقتصاديين وفنيين وإداريين وممثلين للعاملين في الفرع ، وتتولى فحص مشروع الخطة الخاص بذلك الفرع وكذلك كل الاقتراحات الكفيلة بتحقيق الأهداف المحددة له في أفضل ظروف اقتصادية . وكذلك تشكل في كل ولاية^(٣) لجان متخصصة لكل فرع وفقاً للمبادئ السابقة تفحص كل منها مشروع الخطة الخاص بفرعها وفي حدود الولاية بهدف تقديم الاقتراحات وتحديد نصيب كل إقليم أو منطقة في تنفيذ الخطة . ومن المرغوب فيه أن تتوالى الاستشارات عن طريق اللجان حتى أقل مستوى إقليمي ممكن (وبنوع خاص فيما يتعلق بالزراعة والصناعة التي تعتمد على مراد أولية محلية) وذلك بهدف الاستفادة إلى أقصى حد من كل طاقات البلد التي لا بد أن يهمل بعضها عند فحص المشكلات بطريقة مجردة .

ويجب على كل مستوى أن يضم إلى مشروع الخطة الاقتراحات المفيدة (أى التي تسمح ببلوغ الأهداف بتكلفة حقيقية أقل) ويحولها إلى المستوى الأعلى : وتتولى اللجان المركزية المتخصصة إعادة فحص المشروعات بعد إثرائها على هذا النحو لتقدم رأيها فيما تراه جديراً بالظهور في الخطة النهائية .

وتقرر لجنة التخطيط عندئذ التعديلات التي يجب إدخالها على المشروع الأول بحيث لا تخل التعديلات الطارئة على بعض الأجزاء بتوازن الخطة في مجموعها . ولا بد من استشارة معاهد البحث العلمي العليا في هذه العملية . وثمرة ذلك كله تكون مشروع خطة نهائياً تقدمه اللجنة للسلطات السياسية ، ويصبح بعد إقراره سياسياً

(٢) مثلاً « قسم التخطيط » في « معهد الإحصاء الهندي » .

(٣) الهند اتحاد فيدرالى يتكون من عدة ولايات .

الخطة الاقتصادية . ويجب أن تتضمن الخطة علاوة على الأهداف التكنيكية والاقتصادية والاجتماعية توصيات فيما يتعلق بالإجراءات التشريعية والتغيرات التنظيمية التي لا بد منها لتنفيذ الخطة .

ويجب أن تخطط عملية الإعداد نفسها : فيجرب تحديد فترة معينة لكل من :
(١) إعداد التوجيهات وإقرارها ، (٢) إعداد المشروع الأولى للخطة ،
(٣) لفحصه في مختلف اللجان وعلى مختلف المستويات ، (٤) لصياغة المشروع النهائي . ومجموع تلك العمليات يستغرق على الأقل ١٨ شهراً .

ويجب أن تشمل الخطة تحديداً زمنياً دقيقاً . وتعد في كل سنة خطة سنوية لتعديل أهداف السنة الجديدة ووسائل تحقيقها على ضوء نتائج السنة الحالية وعلى هدى أهداف الفترة الخمسية . ويجري إعداد خطة السنة التالية خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من السنة الجارية .

ويمكن سلوك مسالك مختلفة عند إعداد الخطة ، على حسب طبيعة الأهداف ذات الأولوية .

فيمكن مثلاً أن نبدأ بتحديد أهداف إنتاج^(٤)، تعتبر ممكنة ومرغوباً في بلوغها في أجل معين، ثم يخضع تحديد بقية المقادير الاقتصادية لتحقيق تلك الأهداف . ويمكن كذلك تحديد أهداف معينة فيما يتعلق بحجم وتركيب القوى العاملة المرغوب فيهما ثم نستنتج ، ابتداء من ذلك ، التوزيع اللازم للاستثمارات مع عمل حساب الحجم المتوقع للاستثمار الإجمالي والتغيرات التي يمكن أن تحدثها في مستوى الدخل القومي وفي تركيب الطلب .

ويمكن أيضاً البدء بالقرارات الخاصة بمقادير الاستهلاك أو الاستثمار ونسبة كل منهما من الدخل القومي ، ثم نستنتج منها تطور الدخل القومي الحقيقي ، ودخل الفرد ، وتركيب الطلب . . . إلخ ، ثم نبني على ضوء هذه الاستنتاجات نموذج الخطة الاقتصادية الذي يسمح بتنفيذ القرارات التي بدأنا بها مع ضمان التوازن الاقتصادي (وهذا بالطبع بشرط أن تكون القرارات الأولى قابلة للتنفيذ في الأجل المحدد) . وعلى أية حال يكون تحديد الأهداف إما للفترة التي يجري إعداد الخطة لها

(٤) مثلاً : كذا طن من الفحم والصلب ، وكذا كيلوات / ساعة من الكهرباء ، وكذا طن من الحبوب

وإما لفترة أطول وهو الأسلم ، بحيث تدرج خطة الفترة الأقصر (مثلا خمس سنوات) في إطار تخطيط منظور لأجل طويل .

والواقع أنه نظراً لتعدد المشكلات وتعدد الحلول التي يتعين الاختيار بينها ، لا بد من الربط بين المسالك المختلفة التي أشرنا إليها . وهذا الربط لا ينبغي إعطاء الأولوية لأحدها عندما تتعارض مقتضيات بعض الأهداف مع مقتضيات البعض الآخر . وفي هذه المذكرة سنبدأ من مقدار الدخل القومي الذي يتعين بلوغه في فترة معينة ، ثم ندخل في حسابنا تدريجياً الاعتبارات الأخرى حتى نرسم نموذجاً متسقاً لخطة اقتصادية .

ولذلك فأول التحليل عندنا هو تحديد مقدار الاستثمارات اللازمة للحصول على زيادة معينة في الدخل القومي .

أولاً : الدخل القومي والاستثمارات

لما كان المنهج الذي أشرنا إليه توا يفترض البدء بتحديد هدف يتعين بلوغه فيما يتعلق بزيادة الدخل القومي ، فإننا نعتبر أن ذلك الهدف هو مضاعفة الموارد القومية الصافية في خلال عشر سنوات .

وذلك هدف طويل الأمد ، يتحدد مقدماً على ضوء تجارب البلاد التي تمارس التخطيط الاقتصادي^(٥) . وهو لا يمكن إلا أن يكون هدفاً مؤقتاً لا يصبح نهائياً إلا بعد أن تثبت الحسابات والمعطيات التكنيكية أنه يصلح أساساً للإعداد النهائي للخطة . فإذا أوضحت الحسابات ، مثلاً ، أن مثل ذلك الهدف المؤقت ، ليس كفيلاً بتوفير العمالة الكاملة « وهو ما لا يظهر إلا بعد استجلاء ظروف تحقيق الهدف المذكور^(٦) » يكون من المحتمل أن نحدد هدفاً آخر ، أكثر طموحاً .

ويفترض الهدف المشار إليه معدل نمو سنوي يبلغ حوالي ٧,٢ ٪ . وهذا المعدل

(٥) ويجب مواصلة الدروس المستفادة من التجارب مع الظروف القومية . ويمكن أن نشير إلى أن فرض مضاعفة الموارد الصافية خلال عشر سنوات لا يبدو لنا قرضاً مبالغاً فيه ، على العكس . ففي الاتحاد السوفيتي ضعف الدخل القومي أربع مرات خلال الخطة الخمسية الأولى والثانية .

(٦) سنعود إلى هذا الموضوع فيما يلي في الفقرة رابعاً .

يمكن تحليله كما سبق أن ذكرنا ، باعتباره نتيجة معاملين د ، ط وهما معاملان يمكن أن يتغيرا من فترة لآخرى . فإذا افترضنا توافر الشروط التنظيمية الضرورية ، فإنه يمكن تحديد المعامل د (أى معدل الاستثمار) فى اقتصاد مخطط وفى الأمد الطويل تحديداً إرادياً يقوم على اختيار المستوى الذى يكفل الحصول على معدل معين لزيادة الدخل القومى . وتحقيق معدل معين للاستثمار يقتضى من ناحية أخرى توزيعاً معيناً للاستثمارات السنوية بين الفروع م (التى تنتج أدوات الإنتاج) والفروع ك (التى تنتج سلع الاستهلاك) .

وإذا أخذنا فى الاعتبار الحجم المحتمل للمعامل (٧) ط فى اقتصاد مخطط والذى يكون عادة حوالى ٠,٦ (٨) والمستوى الذى يمكن أن يبلغه د خلال فترة السنوات العشر ، نرى أن معدل النمو المطلوب وقدره ٧,٢ ٪ فى السنة يمكن تحقيقه بالربط بين قيمة متوسطة للمعامل د قدرها ١٢,٧ ٪ وقيمة متوسطة للمعامل ط قدرها ٥٦,٧ ٪ . ولإجراء باقى حساباتنا يجب أن نبدأ من تقدير قيمة الاستثمارات ونسبتها إلى الموارد القومية الصافية فى آخر سنة من سنوات الخطة الأولى : وقد افترضنا على ضوء أهداف الخطة الأولى والتطورات الفعلية التى جرت أثناء سنوات تنفيذها ، أن الموارد القومية الصافية كانت فى السنة الأخيرة منها ١٠٦٢٠ كرور روبية (٩) خصص للاستثمار الصافى فى المعدات ٩٠٠ كرور (وبالطبع يجب تعديل هذا التقدير على ضوء الإحصائيات الفعلية) (١٠) :

وعلى ذلك فنحن نسلم ، فى الحسابات التالية ، بأن د قد بلغ أثناء الخطة الأولى ٨,٥ ٪ . وعلى ذلك فلا بد للوصول بقيمته إلى مستوى ١٢,٧ ٪ المطلوب ، لابد من

(٧) ط يعبر عن النسبة بين الزيادة فى الدخل الحقيقى والاستثمار الذى يؤدى إلى تحقيق تلك الزيادة .
 (٨) تحقق البلاد ذات الاقتصاد المخطط المستوى المشار إليه للمعامل ط ، بل ومستوى أعلى . فى الاتحاد السوفيتى كانت النسبة بين زيادة الدخل القومى فى كل من الخطتين الخمسين الأولى والثانية وبين الاستثمارات المحققة فيها حوالى ٠,٦٨ فى الخطة الأولى و ٠,٦٢ فى الخطة الثانية (وقد تم حساب هذه المعاملات من الأرقام التى نشرها رجايوف فى الترجمة الألمانية « التراكم الاشتراكي »

Bjabov : Sozialistische Akkumulation, p. 80, 158.

(٩) ١ كرور = ١٠ مليون = ١٠^٧ . والروبية = ٩,٢ قرش مصرى .

(١٠) تم إجراء كل الحسابات على أساس الأسعار الثابتة (أسعار ١٩٥٠ / ١٩٥١) .

زيادة الاستثمارات بنسبة ١٥٪ سنوياً .

أما فيما يتعلق بالمعامل ط فستفترض أنه سيبلغ في الخطة الثانية حوالي ٦٠ ٪ (وهو معدل يمكن بلوغه بسبب احتياطي زيادة الدخل القومي المتمثل منذ البداية في طاقات الإنتاج غير المستخدمة استخداماً كاملاً وبفضل التحسينات التكنولوجية التي يمكن إدخالها على المعدات الحالية مقابل استثمارات حدية بسيطة) في حين أنه سهبط في الغالب عن هذا المستوى خلال الخطة الثالثة .

وعلى ذلك سنأخذ بالتطور التالي للدخل القومي (حسابات على أساس الأسعار الثابتة ، أسعار ٥٠ / ١٩٥١) ولإستخدامه ، والتطور مستنتج من الأهداف التي يمكن بلوغها ومن الشروط المفترضة لتحقيقها ، ولذلك لا بد من إعادة النظر فيه إذا أثبت التحليل الواقعي أن تلك الشروط لم تكن متوافرة .

الجدول رقم (١)

تقدير أولى لتطور الموارد الداخلية الصافية وتطور استخدامها (١١)

الاستهلاك	الاستثمار الصافي	الموارد الداخلية الصافية	السنوات
٩٧٢٠	٩٠٠	١٠٦٢٠	صفر
١٠١٩٥	١٠٣٥	١١٢٣٠	١
١٠٧٥٥	١١٩٠	١١٩٤٥	٢
١١٣٩٥	١٣٧٠	١٢٧٦٥	٣
١٢١٣٥	١٥٧٥	١٣٧١٠	٤
١٢٩٩٠	١٨١٠	١٤٨٠٠	٥
١٣٦٧٥	٢٠٨٠	١٥٧٥٥	٦
١٤٤٥٥	٢٣٩٥	١٦٨٥٠	٧
١٥٣٦٠	٢٧٥٠	١٨١١٠	٨
١٦٣٩٥	٣١٦٥	١٩٥٦٠	٩
١٧٥٩٠	٣٦٤٠	٢١٢٣٠	١٠

(كروور روبية)

(١١) استبعدنا من الحسابات التغيرات الناشئة عن التجارة الخارجية .

وعلى أساس هذه التقديرات تتضاعف الموارد الداخلية الصافية خلال الحطتين الخمسيتين القادمتين ، ويجب زيادة الاستثمار الصافي بنسبة ١٥ ٪ سنوياً في حين يزيد الاستهلاك خلال الفترة كلها بحوالى ٨١ ٪ . وإذا زاد استهلاك الدولة^(١٢) خلال الفترة من ٦ ٪ إلى ١٠ ٪ من الموارد القومية ، زاد نصيب الاستهلاك الفردى من ٩٠٨٥ كرور روبية إلى ١٥٤٧٠ كرور روبية (+ ٧٠ ٪) . أى بزيادة حوالى ٥٠ ٪ فى متوسط استهلاك الفرد .

وترتبط الأهداف المذكورة عالياً بالفروض التالية فيما يتعلق بقيمة المعامل ط .

سيبلغ إجمالى الاستثمارات خلال الخطة الثانية ٦٩٨٠ كرور روبية فى حين ينتظر زيادة الموارد الداخلية الصافية بحوالى ٤١٨٠ كرور روبية ، وهذا يعنى أن قيمة ط فى المتوسط ٦٠ ٪ ، أما فى الخطة الثالثة فسيبلغ إجمالى الاستثمارات ١٤٠٣٠ كرور روبية وتبلغ زيادة الموارد الداخلية الصافية ٦٤٣٠ فتكون قيمة ط فى المتوسط ٤٥,٨ ٪^(١٣) .

وإذا كانت المعاملات ط التى استخدمناها ذات طابع افتراضى ، فإن هذا لا يعنى أنه ليس للتخطيط الواقعى أثر على قيمة هذا المعامل ، بل على العكس ولهذا يجب أن نعتبر أن مقادير ط وفروض توجيهية ينبغى العمل على تحقيقها باتباع الترتيبات التكنيكية اللازمة . وعندما يتضح أن الهدف لا يمكن بلوغه تجوز العودة

(١٢) أرقام « استهلاك الدولة » المذكورة هنا ذات طابع تحكى خالص ، نضعها لمجرد التذكير بأن إنتاج الفرع ليس متاحاً بالكامل للاستهلاك الفردى .

(١٣) لا تتفق المعاملات المحسوبة على هذا النحو مع التعريف الدقيق للمعامل ط ، بل تمثل متوسطات إجمالية ناتجة من مقارنة زيادة إجمالى الموارد الداخلية خلال فترة معينة وإجمالى الاستثمارات التى تمت خلال نفس الفترة . ويمكن الحصول بالطبع ، على معاملات أعلى إذا طرحنا بالنسبة لكل فترة خمسة من إجمالى الاستثمارات تلك التى تمت فى السنة الأخيرة من الفترة السابقة مباشرة . وإذا حسبنا على

هذا النحو نحصل على ط مقداره $\frac{1480}{60.7} = 24.38$ ٪ . بالنسبة للفترة الخمسية الثانية ، ط مقداره $\frac{6430}{1220} = 5.24$ ٪ .

والرقم الأول لا يبدو مرتفعاً إلا إذا أهملنا احتياطات زيادة الإنتاج التى يمكن تعبئتها فى إطار سياسة ترمى إلى تحقيق أقصى استخدام للطاقات المتوافرة . وبالنسبة للفترتين الخمسيتين

مما يكون مقدار ط فى المتوسط محسوباً بنفس الطريقة $\frac{10610}{1827} = 5.81$ ٪ .

إلى الفروض التوجيهية بقصد تعديلها .

والأهداف الموجزة في الجدول رقم ١ لا تركز فقط : كما سبق أن قلنا ، على الفروض التوجيهية المتعلقة بالمعامل ط ، بل تركز كذلك على القرارات الخاصة بالمعامل د . وتلك القرارات هي التالية :

الجدول رقم (٢)

نصيب الاستثمار من الموارد الداخلية الصافية

السنوات	مقدار د بالنسبة المئوية
صفر	٨,٥
١	٩,٢
٢	١٠,٠
٣	١٠,٧
٤	١١,٥
٥	١٢,٢
٦	١٣,٢
٧	١٤,٢
٨	١٥,١
٩	١٦,١
١٠	١٧,١

فالقيمة المتوسطة للمعامل د يجب أن ترتفع (لكي يمكن تحقيق الهدف) إلى ١٠,٨ ٪ بالنسبة للخطة الخمسية الثانية وإلى ١٥,٣ ٪ خلال الخطة الخمسية الثالثة ، ويمكن بالطبع تحقيق نفس الهدف (مضاعفة الموارد الداخلية الصافية خلال عشر سنوات) بقيم أخرى للمعامل د إذا كان من الممكن تعديل ط تبعاً لذلك .

وفيما يتعلق بالخطة الخمسية الثانية ، يلاحظ أنه على أساس تقديرات الجدول رقم ١ يمكن الحصول على الزيادات التالية : الموارد الداخلية الصافية + ٣٩,٤ ٪ ، الاستثمار الصافي + ١٠١,١ ٪ ، والاستهلاك + ٣٣,٦ ٪ .

وعلى ذلك تتطور زيادة الموارد الصافية وما يخص الاستثمار منا كما يلي (الجدول رقم ٣) .

الجدول رقم (٣)

الزيادة في الموارد السنوية الداخلية الصافية وما يذهب منها إلى التراكم

الزيادة في الموارد الصافية السنوية		السنوات
(بالكورور)	(بالنسبة المئوية) (١٤)	
٦١٠	٥,٧٥	١
٧١٥	٦,٣٥	٢
٨١٠	٦,٧٥	٣
٩٤٥	٧,٤	٤
١٠٩٠	٧,٩٥	٥

وكما ترى ، يجب تخصيص ٢٢ ٪ من الزيادة في الموارد الصافية كل ستة لزيادة الاستثمار (١٥) .

ثانياً : استخدام الأموال المخصصة للاستثمار

تشمل مشكلة استخدام الأموال المخصصة للاستثمار عدة جوانب أهمها ما يلي :

١ - توزيع الاستثمارات بين الفرع م والفرع ك :

فيجب أولاً تحديد أى جزء منها يستثمر في الفرع م (الذى ينتج أدوات إنتاج)

(١٤) هذه النسب (التى تعبر عن حاصل ضرب د ط) أقل بكثير من النسب التى يحققها البلاد ذات الاقتصاد المخطط . ووفقاً لفروضنا يرجع انخفاضها إلى المستوى المنخفض للمعامل د الذى يمثل الجزء المخصص للتراكم من الموارد الصافية .

(١٥) نسبة الحصة ٢٢ ٪ تمثل المعامل .

$$م ق = \frac{م ق - م ق ١}{ل ق - ل ق ١} = \frac{م ق - م ق ١}{ل ق - ل ق ١}$$

وأى جزء يستثمر فى الفرع ك (الذى ينتج سلع استهلاك)^(١٦) .
وهذا التوزيع يتوقف على المعامل ط الخاص بكل فرع وزيادة الإنتاج التى
يجب أن يكون قادراً على تحقيقها حتى يضمن التوازن الاقتصادى .
وتدل الحسابات الأولية على أن التراكم يجب أن يتم بنسبة ٣٣ ٪ فى الفرع م
وبنسبة ٦٧ ٪ فى الفرع ك (دون أن نأخذ فى الاعتبار الأهمية النسبية لاحتياطي
طاقات الإنتاج الموجود فى الفرع ك) .

وترتكز هذه الحسابات على الفروض التوجيهية الخاصة بقيمة المعامل ط فى
كل من الفرعين م ، ك . فإذا تبين أنه لا يمكن تحقيق تلك الفروض التوجيهية
يتعين تحديد أثر ذلك على توزيع الاستثمارات بين الفرعين . ويكون الأمر كذلك
بالرغم من أن الفروض التوجيهية قابلة للتحقيق إذا اتضح أنه من المرغوب فيه تعديلها
تقديراً لأهداف أخرى من أهداف التخطيط الاقتصادى .

٢ - توزيع الاستثمارات فى داخل كل من الفرعين م ، ك :

وبعد تحديد الأموال المخصصة للاستثمار فى الفرع م ، من جهة ، وفى الفرع
ك من جهة أخرى (وهو ما يفترض أنه قد تقرر^(١٧)) ولو بصفة أولية أى جزء من
إجمالى الاستثمار لن يذهب إلى هذا ولا إلى ذاك بل ينحصر للاستثمارات الاجتماعية
(الثقافية) ، يصبح من الضرورى توزيع الاستثمار داخل الفروع الخاصة فى إطار
كل من النوعين العامين .

ويفترض هذا التوزيع قبل كل شيء أنه قد تم تحديد أهداف كمية للإنتاج
حتى يمكن أن نستخلص منها الاستثمارات التى يقتضيها تحقيقها ، مع الحرص على
إبقاء إجمالى هذه الاستثمارات فى الحدود المقررة ابتداءً - وهو أمر ممكن ، نظراً

(١٦) يجب عدم الخلط بين هذا التقسيم إلى الفرع م والفرع ك وبين التقسيم إلى الفرع ١ والفرع ٢
فالفرع م ينتج فقط أدوات الإنتاج والمواد الأولية اللازمة لإنتاجها. والفرع ك ينتج السلع الاستهلاكية والمواد
الأولية اللازمة لإنتاجها . ومن المعروف أن هذا الإنتاج الأخير لا يدخل فى الفرع ٢ وإنما يضاف إلى
إنتاج الفرع م ليتكون منهما إنتاج الفرع ١ .

(١٧) وهذا قرار سياسى فى المحل الأول وإن كان لا يمكن اتخاذه بطريقة مجدية إلا إذا وضع فى
الاعتبار مجموع الأهداف الاقتصادية التى تحتويها الخطة - وتصدق هذه الملاحظة بنوع خاص على
الاستثمارات ذات الطابع الثقافى .

لتفاوت درجة « كثافة رأس المال » من تكنيك إلى آخر .
ويمكن الالتجاء إلى طرق مختلفة لتحديد الأهداف الكمية للإنتاج ، ويمكن أحياناً أن تستخدم جميعاً في نفس الوقت : طريقة الحدود ، والطريقة المقارنة ، والطريقة التحليلية .

(١) طريقة الحدود :

إن استخدام طريقة الحدود الذي يتمثل في وضع حدود للإنتاج والاستهلاك ، استخدام محصور بالضرورة فيما يتعلق بالمنتجات التي ستطرح في السوق ؛ لأن الاستهلاك يتحدد عندئذ بمقدار وتوزيع الدخول الحقيقية وبمستوى الأسعار .
ومع ذلك فقد يكون من المفيد بالنسبة لبعض المنتجات أن يحدد حجم الإنتاج الذي ينبغي تحقيقه ليتوافر لكل مواطن مستوى معيشة يعتبر « مرضياً » وقت إعداد التقدير (ومن الواضح أن مثل تلك الحدود لها طابع تاريخي ، وأنها تزيد بصفة عامة مع ارتفاع مستوى المعيشة)^(١٨) . وتوجد بالنسبة لبعض المنتجات : مثل المواد الغذائية ، حدود دنيا تستخلص من أبحاث علم الصحة وعلم التغذية .
ولا جدال في جدوى التقدير الرقمي لبعض تلك الحدود ، فباستخدامها يمكن قياس الفارق بين بعض الأهداف الأولية وبين الأهداف « المرغوب فيها » . وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى إعادة النظر في الأهداف التي تم تحديدها وفقاً للطرق التي سنعرض لها فيما يلي .

وبعبارة أخرى ، قد يكون من المشروع تماماً عند إعداد الخطة أن نضمن بعض الأهداف ذات الأولوية مثلاً في مجال التغذية ، أو توفير الأدوية ، أو وسائل نشر الثقافة : الكتب ، الأفلام التعليمية والتسجيلية ، شبكة الإذاعة والتليفزيون ، إنتاج وتوزيع أجهزة الاستقبال ، إنارة القرى . . . إلخ .
وعندئذ يجب إدراج مثل هذه الحدود والأهداف في التوجيهات التي تصدرها الحكومة للهيئات التي تتولى إعداد الخطة . ويتعين على تلك الهيئات ، في هذه الحالة أن تحتجز من أموال الاستثمار ما يلزم لتحقيقها وألا تعتبر أموالاً متاحة للتوزيع وفقاً للطريقة التحليلية إلا ما يتبقى بعد ذلك .

* الحدود normes - [المترجم] .

(١٨) وتستند بعض تلك الحدود إلى الرأي السائد في المتوسط ، ويمكن التعرف عليها بهذه الصفة .

كذلك يجب أن يراعى عند تقدير تركيب الطلب تأثير تحقيق تلك الأهداف والحدود المحتمل على تركيبه . وبالمثل يجب مراعاة هذا التأثير عند تحديد سياسة الأسعار (كتحميل الدولة لجزء من ثمن بعض السلع الاستهلاكية التي لن تصل بدون إعانة إلى الحد المطلوب في المستوى الحالي للدخل القوي)^(١٩) .

(ب) الطريقة المقارنة :

إن الطريقة التحليلية التي سنعالجها في الفقرة التالية يعيها بلا نزاع أنها مسلك غير ديناميكي . فهي تستند بصفة جوهرية على معرفة المرونة الحالية لمختلف أنواع الاستهلاك بالنسبة للدخل . فهي تبدأ إذن بتقدير ستاتيكي صرف للطلب ، إذ أنها تفترض أن الطريقة التي يعدل بها المستهلكون حالياً تركيب طلبهم عندما يزيد دخلهم ستظل دون تغيير خلال فترة زمنية طويلة إلى حد ما ، وذلك بالرغم من أن البيئة الاقتصادية تكون قد تغيرت : فطرحت في الأسواق منتجات جديدة ، وتعدلت أذواق المستهلكين على ضوء اعتبارات الصحة والتغذية وكذلك الاعتبار الثقافية والفنية . . . إلخ .

وبعبارة أخرى ، يجب عدم الاقتصار على الطريقة التحليلية لأنها ستاتيكية وسلبية ، ويجب تكملتها بمسلك أكثر ديناميكية وأكثر إيجابية تقدمه الطريقة المقارنة .

وترتكز الطريقة المقارنة على ملاحظة التغيرات التي تطرأ على تركيب الطلب عندما لا يقتصر الأمر على ارتفاع دخل فئة محدودة من الأشخاص ، وإنما يرتفع الدخل القوي ذاته في نفس الوقت الذي يتعدل فيه مجموع المعطيات الاجتماعية والثقافية على أثر التصنيع ونمو مراكز العمران والتوسع في التعليم وانتشار المعارف التكنيكية والعلمية .

ويجب أن نفحص بنوع خاص التغيرات التي طرأت على تركيب الطلب في البلاد التي مرت مؤخراً بمرحلة تنمية تماثل تلك التي تتضمنها الحطة . ولكن مثل

(١٩) وبالإضافة إلى الإعانة التي تقدمها الدولة لتخفيض الأسعار ، يلعب التشريع الاجتماعي دوراً حاسماً . فقانون التأمينات الاجتماعية هو في الواقع وسيلة لتخصيص جزء من الدخل القوي ، بطريق الأولوية لبعض أنواع الاستهلاك .

هذه المقارنات يجب أن تجرى بحذر نظراً للدور الهام الذى يمكن أن تلعبه التقاليد القومية ، تلك التقاليد التى تختلف من بلد إلى آخر .

ومع ذلك فلا غنى عن تلك المقارنات لأنها يمكن أن تكشف عن علاقات بين بعض ظواهر التنمية والبعض الآخر لا يمكن استخلاصها بغير هذا السبيل . ولما كان للعلاقات بين معدل زيادة الاستثمار ومعدلات زيادة استهلاك الكهرباء والصلب والفحم . . . إلخ دلالة تكنولوجية بالغة ، فإنه يجب إعادة النظر فى العلاقات التى تتحدد وفقاً للطريقة التحليلية إذا بدا أنها تعجافى ما يلاحظ فى الواقع بصفة عامة . وبعبارة أخرى ، يجب عند تحديد أهداف الإنتاج مراعاة بعض « حدود التنمية » الملاحظ وجودها بصفة عامة (وهذا لا يعنى بالطبع أن النتائج التى تفضى إليها هذه الطريقة لها أكثر من الدلالة البيانية) .

(ح) الطريقة التحليلية :

ومع ذلك تبقى الطريقة التحليلية ، مهما تكن حدودها ، الطريقة الأساسية لتحديد أهداف الإنتاج ، وتقرير توزيع الاستثمارات . ولذلك سنقف طويلاً عند شروط استخدام تلك الطريقة .

ويشكل تحليل الطلب على أهم المنتجات كما سيظهر عندما يبلغ الدخل القومى المستوى المقرر فى الخطة وعلى ضوء التوزيع المقرر لهذا الدخل بين الاستثمار والاستهلاك ثم بين مختلف فئات المستهلكين ، يشكل إحدى المراحل الأساسية للطريقة التحليلية .

ولا يمكن اجتياز تلك المرحلة إلا بالدراسة الواقعية للعرض والطلب بالنسبة لمختلف المنتجات وبالإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية لإشباع الطلب .

وفى ختام هذه الدراسة ، التى تتطلب تعاون كثير من الفنيين ، يتبين إلى أى حد كانت الفروض الأولى واقعية ، وإلى أى حد يتعين تعديلها . وبختامها يمكن استكمال الإعداد النهائى للخطة ، تلك الخطة التى يجب أن تتضمن بالنسبة للمنتجات الأساسية ميزانية متوازنة للعرض والطلب .

وعند وضع نموذج يصلح أساساً لصياغة توجيهات إعداد الخطة الاقتصادية لا يمكن أن نعمل أكثر من فحص الخطوط العريضة للمشكلات المنهجية التى تثيرها

ضرورة تحقيق التوازن بين عرض وطلب مختلف المنتجات . وثمة مسالك كثيرة لعلاج تلك المشكلة نختار منها المسلك التالي :

يمكن أن نبدأ بتقدير الطلب على سلع الاستهلاك^(٢٠) بقصد تقدير ما سيكون عليه تركيبه المحتمل مع مراعاة حجم هذا الطلب ومصدره ، أى معرفة كيف يقسم هذا الطلب على المنتجات المختلفة . ويجب إجراء هذه التقديرات بطريقة تفصيلية ابتداء من التركيب الحالى للأسعار من ناحية ، والتركيب المتوقع للأسعار فى نهاية المدة التى نحاول تحليل الطلب فيها ، من ناحية أخرى (وذلك عندما تتقدم عمليات إعداد الخطة بحيث يصبح من الممكن تحديد تركيب الأسعار التى ستمارس فى فترات مقبلة) .

وبعد تحديد الطلب النهائى على سلع الاستهلاك المهمة ، يتعين حساب مقدار الاستثمارات التى يجب إجراؤها فى كل نوع من الإنتاج وذلك مع مراعاة أقصى استخدام لطاقات الإنتاج الموجودة وكذلك كمية أموال الاستثمار المتاحة لزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية . ويجرى حساب هذا المقدار على الأسس الآتية :

أن يكون الحصول على إجمالى الناتج الإضافى من سلع الاستهلاك باستخدام معدات جديدة على أساس أقل ما يمكن من تكلفة اجتماعية كلية جارية . وهذا يعنى أولاً السعى للحصول على الناتج الإضافى باستخدام تكنولوجيك متقدم إلى أبعد ما يمكن^(٢١) ، ولكن لا يستخدم هذا التكنولوجيك فى الحدود التى لا تسمح فيها الأموال المخصصة للاستثمار فى إنتاج سلع استهلاكية ، ويستخدم بدلا منه تكنولوجيك أقل تقدماً على أن يتم ذلك فى الفروع التى يترتب على التخلي عن التكنولوجيك الحديث فيها أقل ارتفاع فى تكاليف الإنتاج^(٢٢) فالهدف هو تحقيق أقصى كفاية إجمالية للاستثمارات

(٢٠) يرتكز هذا التقدير على الأهداف التى سبق استخلاصها فيما يتعلق بمتوسط استهلاك الفرد باستخدام مناهج الإحصاء المقارن .

(٢١) ويعرف « التكنولوجيك الأكثر تقدماً » هنا بأنه التكنولوجيك الذى يمكن من تخفيض التكلفة الاجتماعية الإجمالية لكل نوع من الإنتاج إلى الحد الأدنى .

(٢٢) وهكذا نضغط إلى أقصى حد الاستثمارات مع تحمل أقل قدر من الزيادة فى التكلفة ولكن هذا المبدأ يجب أن يفسر على ضوء الإمكانيات المقبلة لاقتصاد فى حالة توسع . وعلى ذلك ، قد يكون من الأفيد فى بعض القطاعات العدول عن إنتاج كل الكمية اللازمة لإشباع الحاجات القومية (ما دام من غير الممكن إنتاجها على أفضل تكنولوجيك بسبب نقص الاستثمارات) بدلا من الالتجاء إلى تكنولوجيك أقل تقدماً يمكن =

المتاحة لإنتاج سلع الاستهلاك^(٢٣) ، وهو مفهوم مختلف تماماً عن مفهوم « أقصى غلة » للمشروع فنحن هنا بصدد « غلة » على النطاق القومى ، محسوبة فى إطار اقتصاد فى حالة توسع . ويجب أن يدخل فى حسابها تجديد المشروعات القائمة . وهكذا يتم إعداد أهداف الاستثمار فى الفرع ٢ وكذلك بيان أنواع التكنيك التى تستخدم ، ويمكن أن نستنتج من ذلك وبالنسبة لمختلف منتجات الاستهلاك :

(١) الاحتياجات المحددة من أدوات وآلات ومعدات .

(٢) الاحتياجات المحددة من عمال وفنيين مع بيان أنواع التخصص اللازمة .

(٣) الاحتياجات المحددة الجارية من مواد أولية وطاقة محركة .

وتتم دراسة الاحتياجات الواردة فى البند (١) عند إعداد خطة الفرع المنتج للمعدات ، كذلك تتم دراسة الاحتياجات الواردة فى البند (٣) عند إعداد خطة إنتاج المواد الأولية .

أما الاحتياجات الواردة فى البند (٢) فيجب أن تندرج من ناحية فى ميزانية اليد العاملة المقسمة إقليمياً (التى ستكون أحد العناصر الحاسمة فى تحديد مواقع المشروعات) ، وفى خطة التأهيل المهنى والفنى ، من الناحية الأخرى . وبالتحديد ، يجرى إعداد جزء من خطة توفير المعدات ابتداء من الاحتياجات الواردة فى البند (١) . وتستورد المعدات التى لا تكفى الكميات المطلوبة منها لقيام إنتاج محلى فى ظروف اقتصادية سليمة ، أما بقية المعدات فيجب مبدئياً العمل على إنتاجها محلياً فى الحدود التى يصل إليها التكنيك فى الاقتصاد القومى عند كل مرحلة . ويجب إعداد قائمة أولية بأنواع المعدات على ضوء الحصر الوارد فى البند (١) ،

أن يؤثر لسنوات طويلة على تكاليف الإنتاج . فيتم إشباع جزء من تلك الحاجات على أساس التكنيك الأكثر تقدماً وتستورد الكميات اللازمة من ذلك المنتج من الخارج . وذلك جانب هام من مشكلة « توقيت » الاستثمارات . ولمعرفة ما إذا كانت هناك مصلحة للاقتصاد القومى فى تأجيل بعض الاستثمارات الضرورية لإشباع بعض الحاجات العاجلة (بقصد عدم التضحية بمستوى التكنيك فى سبيل سرعة الإشباع) يجب مقارنة الضرر الذى يحل بالاقتصاد القومى نتيجة هذا التأجيل بالضرر الذى يترتب على استخدام تكنيك متخلف .

(٢٣) ويتعلق هذا الحساب بالإنتاج النهائى لسلع الاستهلاك مع استبعاد إنتاج المواد الأولية اللازمة له . وهذا يعنى الاهتمام بأموال الاستثمار المتاحة للفرع ٢ فقط (التى تشملها قائمة إنتاج سلع الاستهلاك ، وهى قائمة تعد على أساس دراسة الطلب) . وبالطبع تخصص الاستثمارات الواردة فى الفرع ك والخاصة بإنتاج المواد الأولية « اللازمة لإنتاج سلع الاستهلاك » ، وتخصص للغرض المذكور .

قائمة تبين حجم الإنتاج الذى يتعين بلوغه فى مختلف الفترات الزمنية ومع مراعاة التوسع المتوقع خلال الخطة الخمسية الثالثة .

وعلى أساس تلك القائمة تتحدد الاحتياجات المالية التى يقتضيها إنشاء المشروعات اللازمة لإنتاج هذه المعدات (على أساس التكنيك الأكثر تقدماً) ، وكذلك ما تحتاجه هذه المشروعات من معدات ومواد أولية ويد عاملة ووسائل نقل . وتعالج الاحتياجات الجديدة بنفس الطريقة مع التمييز بين ما نعطيه للاستيراد وما يجب إنتاجه محلياً . ويستمر التحليل على هذا النحو حتى يتم تقدير أهداف محددة لتغطية كل الاحتياجات من المعدات بطريق الاستيراد أو الاستثمار .

ثم نعالج بنفس الطريقة الاحتياجات من المواد الأولية والطاقة المحركة التى تستخلص تبعاً على النحو السابق . ويجرى توزيع تلك الاحتياجات بين الاستيراد والإنتاج المحلى على ضوء الإمكانيات التكنولوجية أو الموارد الطبيعية (التى ينشط التنقيب عنها) والأسعار المقارنة . ويتم تحديد أهداف الاستثمار فى مختلف تلك الأنواع من الإنتاج ومختلف الفترات الزمنية (ومع مراعاة التوسع اللاحق للاقتصاد القومى) بحيث يتبين بالنسبة لكل هدف ما يلزمه من احتياجات مالية ، ومن معدات ، ومن مواد أولية ومساعدة ومن الطاقة المحركة ووسائل النقل . كذلك يجب تحديد احتياجات كل مشروع من اليد العاملة ، المؤهلة وغير المؤهلة ، ومن الفنيين . ويستمر التحليل حتى يتم توزيع كل الاحتياجات من المعدات والمواد الأولية والمساعدة بين الاستيراد والإنتاج القومى .

ومن الواضح أنه لا بد من مراعاة نتائج هذه الميزانيات ، مرة أخرى ، لإقرار اختيار نهائى من حيث نوع التكنيك . ويتوقف هذا الاختيار على التوافر الفعلى ، وفى الوقت المطلوب ، للمواد الأولية والمعدات واليد العاملة الفنية . ويجب حسم مشكلة تأجيل الأخذ بالتكنيك الحديث على النحو الذى أشرنا إليه أعلاه^(٢٤) ، ويتحدد تكنيك الإنتاج ، فى المدى الطويل ، بتوافر المواد الأولية اللازمة لاستخدامه . فمثلاً إذا لم يكن الكبريت والبيريت متوافرين يجرى إنتاج حامض الكبريتيك ابتداء من حجر الجبس .

(٢٤) انظر نهاية الملاحظة رقم (٢٢) .

وعند الانتهاء من هذه العملية ، ينبغي إجراء حاصل جمع للنتائج بقصد مواجهتها بالاحتياجات الكلية من الاستثمارات واليد العاملة كما وردت في التوقعات الأولى للخطة . وإذا كانت المعاملات التي اختيرت ابتداء معاملات واقعية وكانت نتائج الطريقة التحليلية مقارنة للأهداف الإجمالية المحددة مقدماً للاستثمار والاستهلاك ، لا تكون هناك حاجة إلا لتعديلات بسيطة ، وإلا استدعى الأمر - كما سنرى - إجراء تعديلات ضخمة يمكن أن تؤثر على المستوى المقرر ابتداء للدخل القومي والاستهلاك بالاستثمار وكذلك على توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات : الزراعة ، الأشغال العامة . . . إلخ .

وفيما يتعلق بأهداف الاستثمار المحددة تسمح إمكانية التوسع أو التضييق في برنامج الاستيراد بتطويعه لاحتياجات الاقتصاد القومي ، فإذا كان ثمة ضرورة للتخلي عن بعض الأهداف الأولية ، فإنه يكون من المصلحة بصفة عامة التخلي عن تلك التي لا تتعلق بقطاعات أساسية يحكم سيرها على أرض الوطن كل التنمية اللاحقة . وعلى أية حال لا يعني التخلي عن بعض الأهداف أكثر من تأجيلها إلى الخطوة التالية .

وبالمثل يجب تعديل أهداف الاستيراد بحيث يمكن زيادة بعضها أو ضغطه وفقاً لإمكانات تمويل الواردات من الصادرات الجارية أو من احتياطي العملات الأجنبية أو من اتفاقات دولية .

والغرض من كل تلك التعديلات هو ضمان التوازن الداخلي للخطة . والإطار المنهجي لإجرائها يتمثل في طريقة الميزانيات : ميزانية الاستثمارات ، ميزانية اليد العاملة ، ميزانية الإنتاج والاستهلاك لمختلف المنتجات (منتجات أولية ونصف مصنوعة ، معدات ، سلع استهلاكية ، خدمات) ميزانية الواردات والصادرات .

ولكن ثمة ميزانيتين تلقيان الضوء على قضية لا تقل أهمية عن قضية التوازن الداخلي للخطة ، وهي قضية سلامة القرارات الأساسية التي ترتكز عليها الخطة . وهما ميزانية الاستثمارات وميزانية اليد العاملة .

ثالثاً : ميزانية الاستثمارات

فثمة سؤال يثور بعد تحديد حاصل جمع الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف الإنتاج المقررة (بما في ذلك الاستثمارات الثقافية والاجتماعية) : هل يساوى هذا المجموع مبلغ الاستثمار الذى تحدد ابتداء (على أساس الهدف المحدد لزيادة الدخل القومى والقيمة المعطاة للمعاملين د ، ط) ؟

وإذا كانت الإجابة بالإيجاب سلمنا بأن الهدف الأولى والفروض الأساسية كانت سليمة يتعين التمسك بها .

أما إذا كانت الإجابة بالسلب ، أى إذا كان مبالغ الاستثمار المقرر لا يسمح (بالرغم من بعض التعديلات الثانوية) ببلوغ الزيادة المرجوة فى الدخل القومى ، أو على العكس كان مبالغاً فيه بالنسبة للهدف المذكور ، يصبح من الضرورى إعادة النظر إما فى الهدف الأولى وإما فى معدل الاستثمار وإما فى كليهما (ويعنى هذا فى جميع الأحوال إعادة النظر فى مجموع أهداف الإنتاج وفقاً للطرق المشروحة أعلاه) .

رابعاً : ميزانية اليد العاملة

وتعطى ميزانية اليد العاملة عند مقارنتها بالحركة الفعلية للسكان الذين فى سن العمل دلائل لا تقل أهمية عن الدلائل السابقة :

فإذا كانت الاحتياجات من اليد العاملة (بالمعنى الواسع للكلمة ، أى الذى يشمل العاملين من كل نوع بما فى ذلك الفنيون) تتفق مع عدد السكان المتوقع اشتغالهم ، سلمنا بأن الهدف الأولى والفروض الأساسية والشروط المتوقعة سلفاً لتحقيقها كانت بصفة عامة مرضية .

أما إذا كانت الاحتياجات من اليد العاملة الناتجة عن الهدف الأولى والفروض الأساسية والشروط المتوقعة لتحقيقها تزيد عن الإمكانيات الموضوعية كميّاً أو نوعياً (بالنسبة لبعض المهن مثلاً) ، وجب إعادة النظر فى الأهداف والفروض . ويمكن عادة فى حالة الصعوبات النوعية إعادة النظر جزئياً فى شروط التنفيذ .

ولا يمكن أن نتحدث عن صعوبات نوعية إلا إذا ظهر أنه من المستحيل تنفيذ

خطة للتأهيل المهني كقيلة بأن توفر للاقتصاد القوى العاملين الحاصلين على التأهيل المطلوب .

وصياغة خطة للتأهيل المهني وتحديد شروط تحقيقها (وتلك خطة طويلة الأجل نظراً لطول فترات التأهيل التي يتعذر اختصارها) يجب أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من الخطة الاقتصادية . وبدون هذا العنصر تكون خطة التنمية مهددة بعدم التنفيذ^(٢٥) .

وإذا كانت الاحتياجات من اليد العاملة الناتجة من الهدف الأول والفروض الأساسية وشروط تحقيقها أقل من الإمكانيات الموضوعية (أى أنها لا تحقق العمالة الكاملة) يتعين غالباً إعادة النظر في الهدف والفروض جزئياً أو كلياً . ولكن المشكلات التي تنشأ في هذا الصدد من التعقيد بحيث ينبغي فحصها بعناية . ويجب عندئذ أن نواجه الاحتمالات المختلفة .

وأول احتمال يمكن أن نتصوره هو التالي : تحقيق زيادة في العمالة وفي الإنتاج معاً بزيادة معدل الاستثمار (أى د) بحيث تتوافر وسائل إنتاج ولو بسيطة للغاية وقليلة التكلفة للعاملين الذين ستحل بهم البطالة بدون ذلك . وذلك حل ينبغي الأخذ به كلما كان من الممكن فنياً زيادة الاستثمارات دون تخفيض الاستهلاك في بداية الخطة . وعلى أية حال فإن هذا الحل يفترض أن حجم الاستثمار لم يكن منذ البداية قد بلغ أقصى حد ممكن وهذا وضع غير رشيد في اقتصاد يسعى لتنمية سريعة . والاحتمال الثاني هو أنه يكون من المستحيل زيادة الاستثمارات . وهنا يمكن زيادة العمالة^(٢٦) ، عن طريق تعديل الطبيعة التكنيكية لبعض الاستثمارات فالعادة

(٢٥) وهذه قضية ذات أهمية بالغة ولها آثار بعيدة المدى . وحلها مرتبط بالتطوير العام للتعليم والثقافة وبالمحتوى الواقعي للتربية (مناهج التعليم في المدارس والجامعات ، وكذلك محتوى الامتحانات التي يجب أن تطوع لمقتضيات التنمية الاقتصادية) .

(٢٦) نحن نقصد زيادة حقيقية في العمالة (أى زيادة في عدد الرجال / الساعات) وليس تخفيض البطالة المنظورة بتوزيع نفس العدد من الرجال / الساعات على عدد أكبر من العاملين عن طريق تخفيض يوم العمل إلى ما دون المستوى الذي يبدو مرغوباً فيه في اقتصاد يعيش في حالة عمالة كاملة . وهذا لا يعني بالطبع أنه من غير المستحب الالتجاء إلى تخفيض البطالة المنظورة إذا لم يتيسر إجراء أفضل بل على العكس إن هذا الحل يكون عندئذ مستحباً لأسباب اجتماعية ، بل واقتصادية .

أنه من الممكن في بعض القطاعات إجراء استثمارات ذات درجة قليلة من « كثافة رأس المال » مما يسمح بتحقيق الأهداف المقررة للإنتاج باستثمارات أقل وكمية عمل أكبر ويمكن على ذلك زيادة العمالة في هذه القطاعات ، واستخدام فائض الاستثمارات التي يتم توفيرها منها في زيادة العمالة في قطاعات أخرى . وبذلك تزيد العمالة ويزيد الإنتاج في نفس الوقت (وإن لم تكن الزيادة بنفس النسبة) ، وهو ما يبدو أمراً مفيداً . ولكن يجب لمعرفة ما إذا كان مفيداً حقاً حساب أثر تخفيض إنتاجية العمالة المترتب على الهبوط بكثافة رأس المال (عن المستوى المقرر من قبل) على الاقتصاد القوي . فإذا لم يكن هذا الأثر في مجموعه ضاراً وتمت مراجعة التقديرات الأولية على ضوءه ، يتعين عندئذ إعادة النظر في كافة شروط التوازن الداخلي للخطة التي تكون قد تعدلت .

ومن الواضح أن مثل هذا الوضع يعني أن الاستدلال تم ابتداء على أساس قيمة للمعامل ط أقل مما ينبغي (إذ أن هذا الوضع يفترض أنه بنفس المبلغ من الاستثمارات يمكن بلوغ مستوى أعلى من العمالة والدخل القوي مما كان مقدراً أول الأمر) . ومن الواضح كذلك أنه لا يمكن تطبيق مثل هذا الحل في جميع أحوال نقص العمالة المرتبطة باستخدام تكنيك إنتاج ذي درجة عالية من « كثافة رأس المال » ويجعل الاستثمار لا يحقق العمالة الكاملة . فهناك حالات لو استخدم فيها تكنيك أقل مما يحقق العمالة الكاملة لحصلنا على دخل صاف أقل (أى معامل ط أقل) . وإذا كانت الأمور على هذا النحو ، فإنه يجب ألا نصحى بالدخل الأقصى في سبيل العمالة القصوى ، لأن الدخل الأقصى يمكن في الأجل الطويل من استخدام مجموع قوى العمل في أفضل الظروف .

وعلى أية حال ، كلما كان تخفيض كثافة رأس المال في بعض القطاعات يسمح بزيادة القيمة الفعلية للمعامل ط عن القيمة المقدرة له أول الأمر (وهذا هو الوضع الأكثر شيوعاً) يكون لاختيار القطاعات التي يتم فيها هذا التخفيض أهمية حاسمة . ويجب ألا يغيب عن البال لحظة واحدة ضرورة الارتفاع بالدخل القوي إلى أقصى حد في الأجل الطويل .

وعلاوة على ذلك لا بد أن يكون تركيب القوى العاملة الذي يفضى إليه تنفيذ

خطة خمسية عبارة عن مرحلة في طريق تركيب القوى العاملة الذي سينتج من تحقيق أهداف التصنيع في مدى أطول ، لأن هذه التغيرات في التركيب يجب أن تتم تدريجيًا .

ومن المرغوب فيه في هذا الشأن إعداد جداول للتركيبات المتوالية التي ستمر بها القوى العاملة . ولن نقوم هنا بهذا العمل الذي يستلزم دراسات دقيقة ، وإنما سنقدم مثالا (هو مثال تحكمي نسبياً) لتوضيح ما يمكن أن ينتظر من تغيير في تركيب القوى العاملة أثناء الخطة الخمسية الثانية .

خامساً : تركيب القوى العاملة

لقد افترضنا عند إعداد النموذج التالي للتركيب المنشود للقوى العاملة الفروض التالية :

(أ) أنه سيكون من الممكن أن ينضم إلى القوى العاملة خلال الخطة الخمسية الثانية زيادة في عدد السكان الذين في سن العمل قدرها من ١٠ إلى ١١ مليوناً ؛
(ب) يمكن تخفيض الأهمية النسبية لسكان الريف ، وإن بقيت أهميتهم المطلقة على ما هي عليه .

(ج) يوجه الجزء الأساسي من زيادة القوى العاملة نحو الصناعة (بالمعنى الواسع) والتعليم والخدمات الصحية والطبية .
وعلى هذا الأساس يمكن رسم النموذج التالي لحركة تركيب القوى العاملة :

جدول رقم (٤)
تركيب القوى العاملة

١٩٦١/٦٠		١٩٥٧ - ١٩٥٦		
٪	مليون	٪	مليون	
٦٧,٥	١١٢	٧٢,٢	١١٢	الزراعة والصيد والغابات
١٤,٩	٢٤,٧	١٠,٧	١٦,٦	الصناعة والأشغال العامة والبناء
٧,٢	١٢	٧,٧	١٢	التجارة والنقل
١٠,٤	١٧,٣	٩,٣	١٤,٤	المهن الحرة والخدمات
١٠٠	١٦٦	١٠٠	١٥٥	

ملاحظات على التغيرات المشار إليها أعلاه :

١ - تكون الزيادة في عدد العاملين في الصناعة الكبيرة أثناء فترة خمس سنوات ، زيادة محدودة للعوامل التالية :

(أ) كثافة رأس المال بالنسبة للعامل تكون مرتفعة في الصناعة ، وبصفة خاصة في الصناعة الحديثة ، ويتربط على ذلك أنه بالنظر إلى قيمة الاستثمارات المقررة لا يكون من الممكن خلال خمس سنوات توفير وسائل الإنتاج الحديثة لمجموع العاملين الذين يمثلون الزيادة في عدد السكان المشتغلين بالصناعة .

(ب) يصطدم النمو السريع لعدد العاملين في الصناعة الحديثة بعدم كفاية الكادر الفني ، وهو الكادر الذي يتعين تكوينه أثناء الخطة الخمسية الثانية ليكون متوافراً في الخطة الخمسية الثالثة التي يجب أن تكون خطة التصنيع السريع .

(ج) يقتضى التوسع الصناعى تنمية المدن وبالتالي بذل مجهود ضخم في التشييد الحضري ، وهذا المجهود يحتاج إلى قاعدة مادية تسمى أسسها خلال الخطة الخمسية الثانية .

وعلى ذلك ، فإن جزءاً صغيراً من الزيادة في عدد السكان المشتغلين بالصناعة هو الذى ستتوسعه الصناعات الكبيرة ، وسنفترض أن هذه الزيادة مقدارها ثلاثة ملايين (وهو رقم ، شأنه في ذلك شأن الأرقام الأخرى التى نستخدمها ، ليس له إلا قيمة بيانية ، وأى رقم مؤسس يجب أن يحدد على ضوء تقدير احتياجات الصناعات الكبيرة من اليد العاملة - وهى الاحتياجات الناتجة من الأهداف المحددة للخطة ، والاستثمارات التى ستجى في الصناعة الكبيرة وإمكانيات التأهيل المهني) .

ولهذا فإن الجزء الأكبر من الزيادة في عدد المشتغلين بالصناعة سيأتى من زيادة المشتغلين بالإسكان والمرافق . وتلك صناعات يمكن أن تسير بدرجة بسيطة بين كثافة رأس المال ، ولها في نفس الوقت أهمية حاسمة بالنسبة لنمو المدن (تشييد المساكن والمباني الصناعية والإدارية ، والمستشفيات والمدارس إلخ) وبالنسبة للزراعة (أعمال الري) وبالنسبة للكهرباء والنقل . وعلى العكس ينبغي ألا يزيد كثيراً عدد

المشتغلين بالصناعات الصغيرة والحرفية^(٢٧) نظراً لضعف إنتاجية تلك الصناعات ، ولكن يجب زيادة تلك الإنتاجية عن طريق تجديد المعدات .

الجدول رقم (٥)
تركيب السكان المشتغلين بالصناعة

١٩٦٠ - ١٩٦١	١٩٥١ - ١٩٥٦	
٦,٧ ملايين	٣,٧ ملايين	الصناعات الكبيرة والمناجم
١٣ مليوناً	١٢,٩ مليوناً	الصناعات الصغيرة والحرفية
	١٦,٦	
٣ ملايين		الأشغال العامة (المشتغلون بالحدود)
٢ مليوناً		التشييد (المشتغلون بالحدود)
٢٤,٧ مليوناً		

وهكذا يبدو معقولاً أن نتوقع بصفة أولية أن تحدث في تركيب السكان المشتغلين بالصناعة التغيرات المبينة في الجدول رقم ٥ .

وقد قمنا بالنسبة لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١ بتقدير المشتغلين بالحدود على حدة . أما فيما يتعلق بالصناعات الكبيرة فإننا نقدر أن الزيادة الإجمالية ومقدارها ثلاثة ملايين ستتبع من مليون زيادة عمالة في الصناعة القائمة ومليونين في مشروعات جديدة^(٢٨) .

الزيادة في القوى العاملة داخل مجموعة « المهن والخدمات » تتعلق فقط بالمهن الطبية والعلمية والتعليم والطلبة الذين يعدون لتلك المهن ، وكذلك الذين يدرسون الهندسة والجيولوجيا والمعمار . . . إلخ . ويجب إعداد خطة تربية الكادر الفني في نفس الوقت الذي تعد فيه الخطة

(٢٧) ومن المحتمل أن تكشف الحسابات أنه في بداية فترة التصنيع يكون من الأجدي تغطية جزء من الاحتياجات المتزايدة لسلع الاستهلاك غير الزراعية عن طريق التوسع في الإنتاج الحرفي الذي لا يستلزم إلا استثمارات بسيطة ، هذا حتى ولو تم تخفيض عدد العاملين في الصناعات الصغيرة .

(٢٨) يمكن أن نذكر على سبيل المقارنة أن عدد المشتغلين بالصناعات الكبيرة في الاتحاد السوفيتي تضاعف خلال الخطة الخمسية الأولى بنسبة ٢,١٢ مرة .

الحمسية المقبلة ومع مراعاة مشروع الخطة التالية ، وذلك لأنه يجب تخطيط تربية الكادر لأجل طويل ، وكذلك الأمر فيما يتعلق بأساتذة التعليم العالى . وكما سبق أن ذكرنا سنعود لمعالجة هذا الموضوع الجوهري في ملحق خاص لأنه بدون حل هذه المشكلة لا يمكن تحقيق أى تخطيط يذكر .

وعلى أساس تقدير أول ، يبدو أنه يجب أن يكون هناك ، في نهاية الخطة الخمسية الثانية ، مليونان من الطلبة الذين يدرسون المهن المشار إليها عالى . ويجب خصم هذا الرقم من مجموع ١٧,٣ مليوناً في بند « المهن الحرة والخدمات » لنحصل على الرقم الحقيقى للقوى العاملة بالمعنى الصحيح . وبذلك يكون عدد هذه المجموعة ١٥,٣ مليوناً من إجمالى القوى العاملة وقلزته ١٦٤ مليوناً .

ويجب باستمرار إجراء مقارنة بين الأهداف المنشودة (المعطاة هنا بطريقة بيانية) في مجال تركيب القوى العاملة وأهداف الإنتاج والاستثمار بحيث يتم التوفيق بينها . وبصفة عامة يتم التوفيق بإعطاء الأولوية لأهداف الإنتاج والاستثمار التي يتركز إليها كل التوازن الداخلى للخطة .

وعند الانتهاء من كل التعديلات تصبح الخطة الاقتصادية شاملة لأهداف الاستثمار ، والتوقعات المتعلقة بتركيب القوى العاملة (التي على أساسها نعد خطة تربية الكادر الفنى) ، وأهداف الإنتاج . وكما سبق أن ذكرنا لابد من التنسيق بين أهداف الإنتاج وتحقيق التوازن بينها . إن من أهم ما يتصدى له التخطيط لمهمة التوفير المسبق لشروط التوازن بين « الطلب » الصادر عن مختلف الفروع وبين « العرض » الذى يجب أن يقابله . وتظهر هذه التوازنات في سلسلة من الجداول التي تعبر عن العلاقات بين الصناعات المختلفة بالنسبة لأهم المنتجات وكذلك في موازنات المواد التي تتطور مع الزمن بقصد تحديد توقيت الاستثمارات بشكل دقيق جداً حتى يمكن تفادى الاختناقات واختفاء السلع وتعطيل جزء من طاقات الإنتاج (٢٩) .

وسنقدم فيما يلى جدولاً افتراضياً لتوزيع الاستثمارات على الفروع وفقاً لما يؤدي

(٢٩) ويجب ، في مرحلة الإعداد النهائى للخطة والبرامج المحددة التي تترتب عليها ، يجب حل مشكلة التوطين الجغرافى للمشروعات الجديدة حيث لا يخضع التوطن في اقتصاد مخطط لعامل الريح وإنما لاعتبارات التنمية الاقتصادية الشاملة منظوراً إليها في الأمد الطويل .

إليه أعمال الطرق المعروضة أعلاه ، وكذلك التقديرات الافتراضية « لكثافة رأس المال » في كل فرع ، والإنتاجية (مقدرة بأسعار ١٩٥٠ - ١٩٥١) وتوزيع الدخل القوي . وعلى هذه الأسس يمكن النظر في مشكلة تمويل الاستثمارات .

سادساً : جدول افتراضى لتوزيع الاستثمارات على الفروع

إن الجدول التالى لم يسبقه إجراء الحسابات الضرورية لإعدادة ، ولذلك فإن له طابعاً تحكيمياً (٣٠) ، وليس له من غرض إلا توضيح بقية الاستدلال .

جدول رقم (٦)

توزيع الاستثمارات على الفروع (٣١)

كرو روية	% من الإجمالى	
٢٦٠٠	٣٧,٢ %	الاستثمار فى الصناعات الكبيرة والمناجم
٣٠٠	٤,٣ %	» فى صناعة التشييد
٤٢٠	٦,١ %	» فى المرافق العامة
٤٠٠	٥,٧ %	» فى الصناعات الصغيرة
٦٦٠	٩,٤ %	» فى النقل والتجارة
١٤٠٠	٢٠,١ %	» فى الزراعة
٥٧٨٠	٨٢,٨ %	الاستثمار المنتج
٧٠٠	١٠,١ %	الاستثمار فى الإسكان
٥٠٠	٧,١ %	الاستثمار الاجتماعى والثقافى
٦٩٨٠	١٠٠ %	

ويمكن أن نقارن إجمالى الاستثمارات برقم ٢٦٨٢ كرو الذى يمثل تقديرات الخطة الخمسية الأولى للاستثمارات العامة والخاصة . وهكذا يتضح أن الزيادة تبلغ ١٦٠ % من تلك التقديرات .

(٣٠) إن التوزيع المذكور مستفاد من الطريقة المقارنة ، وهو مماثل بصفة عامة لما يمكن أن يستخلص من خطط التصنيع الأولى فى البلاد ذات الاقتصاد المخطط .
(٣١) المقصود هنا الاستثمارات الإجمالية من معدات ومواد مخزونة .

وقبل التعرض للدرجة « كثافة رأس المال » في بعض الفروع على ضوء الاستثمارات المذكورة ، لابد من إبداء بعض الملاحظات على تقديرات الجدول رقم ٦ .

(أ) هناك جزء من الاستثمارات الصناعية (ونحن ندخل فيها مشروعات محطات الكهرباء المائية) لن يستكمل في نهاية الخطة الخمسية الثانية ، ولن يبدأ تشغيله قبل بداية الخطة الثالثة . فإذا افترضنا أن الاستثمارات غير المستكملة على هذا النحو تبلغ ٣٥٠ كرور روبية وأنها تخص جميعاً قطاع الصناعات الكبيرة والمناجم ، فإن إجمالي الاستثمارات التي ستستكمل في هذا القطاع سيبلغ ٢٢٥٠ كرور روبية .

(ب) الاستثمارات في الصناعات الصغيرة أساساً استثمارات للتجديد بقصد جعل تلك الصناعات قادرة على أن تواجه جزئياً الزيادة في الطلب دون زيادة في التكاليف : ويجب حسم مشكلة الاختيار بين الاستثمار في التجديدات والاستثمار في مشروعات جديدة على ضوء المعايير العامة لكفاية الاستثمار .

(ج) ولقد جمعنا الاستثمارات في النقل والاستثمارات في التجارة في بند واحد بسبب الطابع الافتراضي المحض للجدول ، وإلا لتعين التمييز بين النوعين . وعلى أية حال فالجزء الأكبر من الإجمالي الوارد بالبند يجب أن يخص النقل ، ولا يبقى للتجارة إلا الجزء الأصغر .

ومن الناحية المادية ، تأتي استثمارات النقل من مصدرين : من الصناعات الكبيرة (بالنسبة للمعدات) ومن المافق العامة (لعمليات التأسيس والبناء) (٣٢) . أما الاستثمارات في التجارة فيجب أن تهدف أساساً إلى تنمية نظام حديث للتوزيع وقطاع تجاري للدولة (فهي استثمارات تهدف إلى تخفيض تكاليف التوزيع وتوفير رقابة الدولة على الأسعار) . وينبغي تخفيض عدد المشتغلين بالتجارة في حدود الإمكان لتعويض الزيادة في عدد المشتغلين بالنقل .

(د) وفيما يتعلق بالاستثمارات في الزراعة يمكن أن نميز بين الاستثمارات التي تخصص للرى واستصلاح الأراضي وتلك التي تذهب إلى توفير معدات إضافية

(٣٢) يجب أن تجد العلاقات بين مختلف القطاعات باعتبارها منبعاً للمنتجات المستثمرة أو مصباً لها ، التعبير عنها في الجداول الخاصة بالعلاقات بين القطاعات .

وأسمدة ، أى مواد من أصل صناعى .

والفرع الأول يدخل فى المحاسبة على أساس أن مصدره قطاع المرافق حتى ولو تم جزء منه بعمل متطوع من جانب الفلاحين . فمثل هذا التعاون من جانب الفلاحين لا يؤثر إلا فى مشاكل التمويل (وسنبحث هذا الموضوع فيما بعد) من ناحية ، وفى شعور الفلاحين بالمسئولية من ناحية أخرى . ولكن يبدو أنه لا يمكن ضمان مساهمة الفلاحين بدون اتخاذ خطوات حاسمة فى مجال الإصلاح الزراعى وتحسين وضع الفلاحين الاقتصادى والاجتماعى (مشكلات الإيجار والمديونية) . وعلى هذا الأساس يمكن كتقدير أولى رى واستزراع على الأقل ٣٠ مليون أكره . بالربط بين « مشروعات كبرى » ومشروعات صغيرة وباستثمار إجمالى (معظمه أجور عمال) قدره ٧٨٠ كرور (٣٣) .

أما الاستثمارات ذات الأصل الصناعى فإنها تبلغ ٦٢٠ كرور ، ويمكن على ضوء الدراسات التكنيكية معرفة فى أى الحدود يمكن إجرائها بحيث تؤدي إلى أكبر زيادة ممكنة فى الإنتاج الزراعى .

(هـ) ويبدو أنه لا بد من استخدام طريقة الحدود فى تحديد أهداف قطاع بناء المساكن . ويجب على كل حال تحديد تلك الأهداف بالنسبة للخطط الخمسية التالية بحيث يتم خلال الخطة الخمسية الثانية توفير إمكانيات تحقيقها .

والأرقام الواردة فى الجدول رقم ٦ تخص قطاع الإسكان الحضرى وحده (٣٤) ، وهى تمثل حوالى ٢ مليون مسكن خلال الخطة الخمسية الثانية . وهذا الرقم أقل بكثير من الاحتياجات الفعلية ، إذ أن زيادة القوى العاملة ستكون حوالى ٩ ملايين . ولهذا فهو يقابل الزيادة فى المشتغلين بالصناعة الكبيرة والتعدين فقط . وعلى ذلك فلا بد

* الأكر = ٠,٤٠٥ من الهكتار ، أى نصف فدان تقريباً - المترجم .

(٢٣) ومن الضرورى بالطبع بالنسبة لهذا المشروع كما فى جميع المشروعات حساب الاحتياجات من المواد الأولية والمعدات والخبراء الفنيين واليد العاملة (الفنية وغير الفنية) التى يستلزمها تحقيقه لتحديد الشروط التى لا بد منها لتنفيذه ومعرفة ما إذا كانت يمكن التوفيق بينها وبين الأهداف الأخرى للخطة .

(٢٤) لم نحسب هنا بناء المساكن الريفية التى لا يستخدم إلا اليد العاملة والمواد المتوافرة محلياً . ولكن لا بد من أن تدخل الخطة الثالثة فى اعتبارها هذا البند بقصد التقدم خطوة فى مجال تحسين الإسكان الريفى .

أن تتضمن الخطة الخمسية الثالثة هدفاً أكبر منه بعدة مرات (من ٨ إلى ١٠ ملايين مسكن مثلاً) وتوفير الظروف اللازمة لتحقيقه .

ويبدو أنه لكي يتم تخفيض تكاليف البناء وثمان الأرض إلى أقل حد ، ولكي تشيد تجمعات سكنية تتفق ومقتضيات المدن الحديثة ، ينبغي أن يبنى أغلب المساكن الجديدة في إطار المدن الجديدة حيث تنشأ الصناعات الجديدة وتقام المعدات الثقافية والاجتماعية اللازمة . وعلى ضوء بعض التجارب الأجنبية يبدو أن الحل الأمثل هو إنشاء من ١٥ إلى ٢٠ مدينة جديدة تضم كل منها حوالي ٢٠٠,٠٠٠ مسكن .

وإذا قدرنا تكاليف كل مسكن بحوالي ٣٥٠٠ روبية (أسعار ١٩٥٠ - ١٩٥١) يكون إجمالي الاستثمار المطلوب ٧٠٠ كور . ولكن هذا المبلغ يمثل نفقات بناء المساكن وحدها دون نفقات المرافق العامة (الطرق ، المياه ، الكهرباء) والنفقات الاجتماعية والثقافية (مدارس ، مستشفيات . . . إلخ) .

(و) ويمكن استنتاج مقدار الاستثمارات الاجتماعية والثقافية اللازمة في الحال من الأهداف طويلة الأجل في هذا المجال (سنعود للموضوع في الملحق الخاص بتربية الكادر) وكذلك من نمو السكان ، وبخاصة سكان المدن .

ولقد قدرنا عند إعداد الجدول رقم ٦ بطريقة تحكّمية أنه من غير المعقول أن يستثمر في هذا القطاع أكثر من مبلغ يتراوح بين ٧ و ٨٪ من إجمالي الاستثمارات ، أي ٥٠٠ كور روبية . ولكن من الممكن أن يحتاج القطاع لاستثمار أكبر بشكل ملموس .

سابعاً : درجة « كثافة رأس المال » في بعض الفروع

على أساس الجدول رقم ٦ ، وبفرض أن توزيع القوى العاملة الوارد في الفقرة « خامساً » يتفق تماماً مع الأهداف العامة للخطة ، تكون درجة « كثافة رأس المال » في المشروعات التي ستنشأ خلال الخطة الخمسية الثانية في المتوسط كما يظهر في الأرقام التالية :

(١) الاستثمارات في الصناعات الكبيرة :

لا بد من أن تكون المعدات في المشروعات^(٣٥) التي ستنشأ خلال الخطة الخمسية الثانية في الصناعات الكبيرة والتعدين من مستوى تكنولوجي مرتفع نسبياً ، لأن تلك المشروعات سيكون عليها أن تقدم القاعدة المادية لتجديد الاقتصاد كله . وفي هذه الظروف لا بد أن نتوقع أن كل واحد من إجمالي ٢ مليون من المشتغلين في المشروعات الحديدية يجب أن يكون تحت تصرفه خلال العمل وسائل إنتاج قيمتها ١٧٠٠٠ روبية ، وهذا ما يمثل استثماراً إجمالياً ، على أساس وريدي ونصف في اليوم ، قدره ٢٢٥٠ كرور^(٣٦) . فإذا أضفنا إلى هذا المبلغ مقدار ٣٥٠ كرور من الاستثمارات البخارية تنفيذها بالفعل فصل إلى نسبة ٣٧,٢ ٪ من إجمالي الاستثمارات التي يبدو من الممكن إجراؤها خلال الخطة الخمسية الثانية . وهي نسبة الحد الأدنى من الاستثمار في الصناعات الكبرى والتعدين في إطار خطة للتصنيع^(٣٧) .

(ب) الاستثمارات في صناعة التشييد والمرافق العامة :

لقد أجرينا حساباً مستقلاً للاستثمارات اللازمة للمشتغلين الجدد في صناعة التشييد وفي المرافق العامة . ومع مراعاة طبيعة هذه الأنشطة وإمكانيات توافر المعدات ، نفترض أن قيمة المعدات للعامل الواحد في تلك الصناعات ستكون ١٥٠٠ روبية و ١٤٠٠ روبية على التوالي .

وعلى ذلك يكون إجمالي الاستثمارات فيهما على النحو التالي :

- صناعة التشييد ١٥٠٠ روبية \times ٢ مليون عامل = ٣٠٠ كرور روبية
- المرافق العامة ١٤٠٠ روبية \times ٣ ملايين عامل = ٤٢٠ كرور روبية

(٣٥) أرقام الاستثمار والدخل محسوبة على أساس أسعار ١٩٥٠ - ١٩٥١ .

(٣٦) ٢٢٥٠ كرور مقسومة على ٢ مليون = ١١٢٥٠ روبية لكل عامل في المتوسط فإذا ضربنا في ١,٥ حصلنا على ١٧٠٠٠ روبية للعامل في المتوسط .

(٣٧) كانت الاستثمارات الصناعية في الخطة الخمسية الأولى في الاتحاد السوفيتي تمثل ٤٧ ٪ من الاستثمارات الاقتصادية و ٤١ ٪ من إجمالي الاستثمارات . وقد زادت هذه النسبة قليلاً في الخطة الخمسية الثانية .

ثامناً : تطور الدخل القومى وتكوينه

وعندما يتم تحديد كل المقادير السابقة الإشارة إليها (تقديراً إحصائياً وتكنيكياً متيناً ، لا مجرد تقدير افتراضى) يصبح من الممكن أن نحسب بشكل محدد تطورات الدخل القومى وتطور تكوينه .

وستقدم فيما يلى نموذجاً مبسطاً للغاية وافتراضياً محضاً لمثل هذا الحساب فيما يتعلق بالسنة الأخيرة من الخطة الخمسية الثانية .

وقد أخذنا ، بالنسبة لتلك السنة ، بقيمة للموارد الداخلية الصافية قدرها ١٤٨٠٠ كرور روبية ، تقابل دخلاً قومياً مقداره ١٤٧١٣ ، وهى أرقام تتفق والقيم التى أعطيناها للمعاملين د ، ط والتى استخدمت فى الجدول رقم ١ .

ومع عدم توافر البيانات الخاصة بنصيب مختلف الفروع فى إنتاج الدخل القومى ، اعتمدنا على أنصبة تلك الفروع فى توزيع الدخل القومى . وقد استخدمنا الأرقام الواردة فى « التقرير النهائى للجنة الدخل القومى » عن سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، بعد أن أعدنا تقييمها على أساس المستوى المحتمل للدخل القومى فى نهاية الخطة الخمسية الأولى . وعلى هذا الأساس نصبل إلى التقدير التالى للدخل القومى فى السنة الأخيرة للخطة الخمسية الثانية :

١ - فيما يتعلق بالصناعات الكبيرة والتعدين سنميز بين المشروعات « القديمة » والمشروعات « الحديثة » . فى المشروعات القديمة نفترض أن « الناتج الصافى » لكل عامل يساوى ١٧٠٠ روبية $\times ١,٠٥$ ، باعتبار أن الإنتاجية قد زادت بنسبة متواضعة (٥ ٪) على أثر تنظيمات جديدة لا تستدعى استثمارات أو نتيجة للتجديد العادى للمعدات .

ورقم ١٧٠٠ روبية ثابت فى حسابات ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، وزيادة إنتاجية العمل بنسبة ٥ ٪ منه فى ١٩٦٠ - ١٩٦١ تعنى زيادة سنوية فى الإنتاجية أقل من ٠,٥ ٪ ، وهو تقدير متواضع للغاية . وعلى هذا الأساس تكون القيمة الإجمالية لإنتاج المشروعات القديمة $١٧٠٠ \times ١,٠٥ \times (٣,٧ \text{ ملايين} + ١ \text{ مليون}) = ٨٤٠$ كرور روبية .

أما في المشروعات الحديدية فنفترض أن « الناتج الصافي » المتوسط للعامل سيكون معادلاً لحوالى ثلث قيمة المعدات اللازمة لكل عامل في المتوسط (بأسعار ١٩٥٠ - ١٩٥١) . وعلى هذا الأساس يكون الناتج الصافي الإجمالى لتلك المشروعات :

$$١٧٠٠٠ \times ٠,٣٣ \times ٢ = ٢ \text{ مليون} = ١١٢٥ \text{ كرور روبية (٣٨) .}$$

وبالتالى يكون إجمالى الإنتاج الصافى للصناعات الكبيرة والتعدين حوالى ١٩٦٥ كرور روبية فى مقابل ٦٣٠ كرور روبية فى السنة الأخيرة من الخطة الخمسية الأولى على حسب تقديرنا ، وقد حققت البلاد ذات الاقتصاد المخطط مثل تلك الزيادة ، بل أكثر منها ، خلال خطط التصنيع الأولى .

٢ - وفى الصناعات الصغيرة حيث يتم اختيار الاستثمارات وتوجيهها إلى القطاعات التى يمكن زيادة الغلة فيها ، يمكن أن نسلم بأن المعامل ط يبلغ ٦٠ ٪ . وعلى هذا الأساس ، يرتفع الناتج الصافى من الصناعة الصغيرة من ١٠٣٠ كرور روبية فى نهاية الخطة الخمسية الأولى (على حسب تقديراتنا) إلى ١٢٧٠ كرور روبية فى نهاية الخطة الثانية ، أى بزيادة قدرها ٢٤ ٪ .

٣ - وفى الفرع الحديد من صناعة التشييد حيث يشتغل مليونان من العاملين ، نقدر أن الناتج الصافى للعامل يمثل ٠,٨ من قيمة المعدات للعامل الواحد ، أى ناتج صافى إجمالى قدره $١٥٠٠ \times ٠,٨ \times ٢ = ٢٤٠$ كرور روبية .

٤ - وفى المرافق العامة نفترض كذلك أن الناتج الصافى للعامل يمثل ٠,٨ من قيمة المعدات للعامل الواحد بحيث يكون الناتج الصافى الإجمالى $١٤٠٠ \times ٠,٨ \times ٣ = ٣٣٥$ كرور روبية .

٥ - وفى الزراعة ، ستزيد المساحة المزروعة فى تقديرنا من ٣٣ كرور أكر إلى

(٣٨) والواقع أن هذه الأرقام تمثل حداً أدنى . فنسبة الدخل إلى رأس المال يمكن أن تبلغ فى الصناعة معاملاً يتراوح بين ٠,٥ ، ١ . ومن ناحية أخرى اكتفينا بوردية ونصف فى اليوم (بسبب صعوبة تدبير العدد اللازم من المهتمسين والعمال الفنيين) . هذا يعنى أن الاستثمارات التى تم فى هذا القطاع تحوى ، على ضوء تقديراتنا ، على « احتياطي » لزيادة الدخل الصافى يبلغ ١٢٠٠ كرور روبية تقريباً إذا أمكن رفع نسبة الدخل إلى رأس المال إلى ٠,٧ بزيادة عدد الورديات إلى ٢,٥ فى اليوم - وهو ما يعنى أن عدد العمال سيزيد من ٢ مليون إلى ٤,٣ مليون . وينبغى مراعاة وجود هذا الاحتياطي عند إعداد تقديرات الخطة الخمسية الثالثة ، بل فى السنوات الأخيرة من الخطة الثانية لوتيسر ذلك .

٣٦ كرور أكر في حين تزيد غلة وحدة المساحة بنسبة ٨٪ (٣٩) ، وهكذا يزيد الإنتاج الصافي بحوالى ١٨٪ بحيث يزيد الدخل بالنسبة للفرد من القوى العاملة الزراعية من ٥٠٠ إلى ٥٩٠ روبية ، وإذا فرضنا تثبيت تلك القوى العاملة عند ١١٢ مليون يكون الناتج الصافي الزراعى ٦٦١٠ كرور روبية (فى مقابل ٥٦٠٠ كرور روبية فى نهاية الخطة الخمسية الأولى) .

وهكذا يزيد إجمالى الناتج الصافى المتحقق فى الفروع التى تشارك مباشرة فى الإنتاج المادى من ٧٢٦٠ كرور إلى ١٠٤٢٠ كرور ، بزيادة قدرها ٣٨٪ .
٦ - ونفترض أن الناتج الصافى المتحقق من النقل والمواصلات والتجارة والمقدر بمبلغ ١٧٥٠ ك. ور فى نهاية الخطة الخمسية الأولى سيزيد بنسبة أقل من زيادة الإنتاج المادى فيبلغ ٢٣٦٠ كرور .

٧ - ونفترض أن الناتج الصافى للفرد من القوى العاملة المشتغلة بالمهن الحرة وأعمال الإدارة والخدمات سيرتفع من ٨٠٠ إلى ٩٦٥ روبية ، أى بحوالى ٢٠٪ ، وهى زيادة ترجع أساساً إلى التغيير فى تركيب هذا القسم من القوى العاملة ، أى زيادة عدد الأطباء والعلماء والمعلمين . . . إلخ . ويكون إجمالى الناتج الصافى لهذا الفرع الذى يشتغل فيه ١٥٣ مليون حوالى ١٤٨٧ كرور ، فى مقابل ١١٥٠ كرور فى نهاية الخطة الخمسية الأولى .

٨ - وأخيراً فإن مقدار الناتج الصافى المتحقق من إيجار المساكن يزيد من ٤١٠ إلى ٤٤٦ كرور روبية بإضافة إيجار مليونى مسكن جديد على أساس إيجار سنوى مقداره ١٨٠ روبية فى المتوسط .

ونتيجة لذلك كله ، يرتفع الدخل القومى فى نهاية الخطة الخمسية الثانية إلى حوالى ١٤٧١٣ كرور روبية فى مقابل ١٠٥٧٠ كرور روبية فى نهاية الخطة الخمسية الأولى . وعلى هذا الأساس تكون الزيادة فى الدخل القومى حوالى ٤١٤٣ كرور روبية ، بنسبة قدرها ٣٩٪ . ومثل تلك الزيادة تظل رغم أهميتها ، أقل

(٣٩) وذلك تقدير متواضع جداً بالنظر إلى « احتياطات » زيادة الغلة التى سينكشف عنها التكنيك الحديث ، وبالنظر إلى تطور الإنتاج الزراعى خلال السنوات الأخيرة . فلا بد إذن من إعادة تقييم هذا الهدف على ضوء مجموع البيانات التكنيكية المتاحة .

بكثير مما حققته الخطة الخمسية الأولى في الاتحاد السوفييتي حيث زاد الدخل القومي بنسبة ٨٢٪ فارتفع من ٢٥ إلى ٤٥,٥ مليون روبل (بأسعار ١٩٢٦ - ١٩٢٧) . وبصفة شاملة ، ترتبط زيادة الدخل القومي بمفعول عاملين ؛ زيادة القوى العاملة وزيادة متوسط إنتاجية العمل . وإذا قدرنا هذه الأخيرة باعتبارها ناتج قسمة الناتج الصافي على عدد القوى العاملة ، يتضح أن متوسط الإنتاجية سيرتفع من ٦٨٠ روبية في نهاية الخطة الخمسية الأولى إلى ٩٠٠ روبية في نهاية الخطة الثانية بزيادة قدرها ٣٢٪ .

وهذا يعني أنه وفقاً للأرقام المذكورة ترجع الزيادة في الدخل القومي في حدود ٢٠٪ إلى الزيادة في القوى العاملة ، وفي حدود ٨٠٪ إلى زيادة متوسط إنتاجية العمل

وليست زيادة إنتاجية العمل في المتوسط بنسبة ٣٢٪ بالهدف المغالى فيه^(٤٠)، إذا قدرنا أن تلك الزيادة ترجع جزئياً إلى تغيير في هيكل الاقتصاد القومي نتيجة لتصنيع البلاد .

وفي الختام ، نقارن تركيب الدخل القومي وتوزيعه في نهاية الخطة الخمسية الأولى ، وفي نهاية الخطة الخمسية الثانية (انظر الجدول رقم ٧) . وعلى أساس الأرقام الافتراضية المذكورة عاليه ، يتضح أن نصيب القطاع المنتج (بدون حساب النقل) من الدخل القومي سيزيد قليلا ، وأن نصيب الأنشطة غير الزراعية داخل القطاع المنتج يرتفع من ٢٢,٩٪ إلى ٣٦,٣٪ . وتلك الزيادة ما زالت متواضعة ولكنها تعد لتغيرات هامة ترسي أسسها خلال الخطة الخمسية الثانية .

(٤٠) زادت الإنتاجية الصناعية في الساعة ، في الاتحاد السوفييتي خلال الخطة الخمسية الأولى بنسبة ٦٦,٧٪ . أما الإنتاجية الصناعية في السنة فقد ارتفعت بنسبة ٤٨,٦٪ .

الجدول رقم (٧)

التركيب الافتراضي لتوزيع الدخل القومي حسب الفروع
في نهاية الخطة الخمسية الأولى والخطة الخمسية الثانية

الدخل الصافي في نهاية الخطة الخمسية الثانية		الدخل الصافي في نهاية الخطة الخمسية الأولى		
٪	كروور روبية	٪	كروور روبية	
١٣,٣	١٩٦٥	٥,٩	٦٣٠	الصناعات الكبيرة والتعدين
٨,٦	١٢٧٠	٩,٧	١٠٣٠	الصناعات الصغيرة
١,٦	٢٤٠	—	—	صناعة التشييد والحديد
٢,٣	٣٥٥	—	—	صناعة المرافق العامة والحديد
٤٤,٧	٦٦١٠	٥٢,٨	٥٦٠٠	الزراعة
٧٠,٥	١٠٤٢٠	٦٨,٤	٧٢٦٠	إجمالي القطاع المنتج (فيما عدا النقل)
١٥,٩	٢٣٦٠	١٦,٥	١٧٥٠	النقل والمواصلات والتجارة
١٠,١	١٤٨٧	١٠,٨	١١٥٠	المهن الحرة وأعمال الإدارة والخدمات
٣,١	٤٤٦	٣,٨	٤١٠	الإسكان
١,٥	٨٧	١,٥	٥٠	زيادة الاستهلاك عن التجديدات
١٠٠	١٤٨٠٠	١٠٠	١٠٥٢٠	الموارد الصافية السنوية

تاسعاً : الجوانب الأساسية لمشكلة تمويل الاستثمارات

ويتعين علينا الآن أن نبحث الجوانب الأساسية لمشكلة تمويل الاستثمارات .
وليس ثمة شك في أن تغيير الهيكل الاقتصادي على النحو المقرر يجب أن
يصطحب بتغيير هام في تركيب النظام المصرفي والضريبي .

فلا بد من رفع نسبة الضرائب من الدخل القومي بشكل ملحوظ . وهذه النسبة
لا تزيد حالياً عن ٨ ٪ في مقابل نسبة من ٢٠ إلى ٣٥ ٪ في البلاد الرأسمالية
الصناعية .

كذلك لابد من تجديد النظام المصرفي وتنظيم شبكة من صناديق التوفير بهدف تعبئة كل احتياطي المدخرات . ولا يمكن زيادة الادخار الفردي إلا بالأخذ بسياسة مالية توفر تثبيت الأسعار وتقضى على عمليات المضاربة .

ولا يمكن أن نطرق في إطار هذا النموذج مشكلات التكنيك الضريبي والمالي . ولكن يجب ، على العكس ، إلقاء الضوء على القواعد التي يجب أن يقوم عليها تمويل الاستثمارات .

ولتحديد طريقة طرح المشكلة ، نبدأ بفحص الطريقة التي تطرح بها في السنة الأخيرة للخطبة الخمسية الثانية . وعلى حسب الأرقام التي قدمناها سيبلغ إجمالي الاستثمار الصافي في تلك السنة ١٨١٠ كرور روبية .

ويمكن أن نطرح من هذا الإجمالي نسبة تتفاوت أهميتها تمثل نفقات الري التي سيعطيها الفلاحون تطوعاً . وحيث إنه لا يوجد أساس موضوعي حالياً لتقدير قيمة هذه المعاونة المنتظرة من جانب الفلاحين ، سنفترض أنها ١٠ كرور روبية . وعلى ذلك يكون من المتعين تمويل ١٨٠٠ كرور روبية من الاستثمار الصافي و ٢٥٦٦ من الاستثمار الإجمالي .

وأهم مصدر لتمويل الاستثمار الصافي لابد أن يكون ميزانية الدولة ، ويليها مباشرة ذلك الجزء غير المستهلك من أرباح الصناعات الكبرى والمناجم (ويتم الحصول عليه إما لأن تلك الأرباح في غالبيتها أموال عامة نظراً لأن المشروعات الجديدة ستنشأ في القطاع العام ، وإما نتيجة لتجميد جزء من أرباح المشروعات الخاصة وتحويلها لبنك الاستثمار القومي الذي يدير الأموال المتجمعة على هذا النحو مركزياً وفقاً لتوجيهات الخطة ويبقى مديناً بقيمتها للمشروعات الخاصة ، وإما عن طريق ضرائب جديدة تستوعب جزءاً هاماً من الأرباح الخاصة ، وإما باستخدام عدد من تلك الطرق معاً) .

(أ) أرباح الصناعات الكبيرة والمناجم :

لإعطاء تعبير رقمي للمبالغ التي يمكن أن ترد من الصناعة الكبيرة والمناجم (والمقصود هنا الربح الإجمالي قبل خصم الفوائد والضرائب ، ولكن بعد خصم

الاستهلاكات) يجب أن نطرح من « الناتج الصافي » للصناعات الكبيرة والمناجم مقدار الأجور التي يجب دفعها ، مع العلم بأن تلك الأجور يجب أن تحسب على أساس يكفل تصريف الإنتاج المقرر من السلع الاستهلاكية (بنفس أسعار ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، ومع إجراء التعديلات عند تغير تلك الأسعار) .

وعلى أساس الفروض المستخدمة في إعداد هذا النموذج يكون إجمالي الأجور في الصناعات الكبيرة والمناجم في نهاية الخطة الخمسية الثانية ١٠٨٩ كرور روبية^(٤١) ، وبطرح هذا الرقم من « الناتج الصافي » للصناعات الكبيرة والمناجم وهو ١٩٦٥ كرور روبية يكون الربح الإجمالي ٨٧٦ كرور روبية ، ولما كان ٢٠ ٪ من هذا الربح يحتجز للاستهلاك (الأرباح غير الموزعة) فإنه يبقى رصيد مقداره ٧٠١ كرور روبية لتمويل الاستثمار الصافي . وهذا هو الرصيد الذي يجب استخدامه وفقاً للخطة إما عن طريق التمويل الذاتي (في حدود ضيقة) وإما من خلال الميزانية أو البنوك أو السوق المالية .

(ب) مخصصات الاستهلاك :

أما تمويل عمليات تجديد المعدات (المقدرة بالنسبة لتلك السنة بمبلغ ٧٦٦ كرور روبية) فيجب أن يتم عن طريق مخصصات الاستهلاك . ووفقاً لفروضنا تبلغ تلك المخصصات ٨٥٣ كرور روبية ، وهكذا يبقى مبلغ ٨٧ كرور روبية يحول للاستثمارات الجديدة . ويجب حل مشكلة تعبئة مخصصات الاستهلاك ووضعها في خدمة تنمية الاقتصاد القومي بإجراءات تشريعية وتنظيمية .

ومن بين الإجراءات التي يمكن تقريرها لهذا الغرض إلزام المشروعات بإيداع جزء كبير من إيرادات بند الاستهلاك^(٤٢) لدى البنك القومي للاستثمار الذي يدير وفقاً للخطة مجموع تلك الإيرادات ، على أن يسدد للمشروعات المبالغ التي سبق أن أودعتها عندما تكون بحاجة فعلاً لتجديد جزء من معداتها . ويكون على البنك

(٤١) سنعود إلى هذا الموضوع في الفقرة التالية المخصصة لميزانية العرض والطلب لأهم المنتجات .

(٤٢) يجب إعداد خطة محاسبية لتحديد طرق حساب الاستهلاكات والتكاليف ، وذلك على الأقل بالنسبة للصناعات الكبيرة .

في هذه الحالة أن يتأكد من أن التجديد يتم في ظروف اقتصادية وتكنيكية تلائم احتياجات الاقتصاد القومي التي تعبر عنها الخطة .

(ج) صناعة التشييد :

وثمة مصدر آخر للتمويل يتمثل في أرباح صناعة التشييد الجديدة ، تلك الصناعة التي يجب أن تتبع القطاع العام أو القطاع التعاوني حتى يمكن استخدام كل أرباحها في تمويل الاستثمارات . وتقدر هذه الأرباح في السنة الأخيرة من الخطة الخمسية الثانية بمبلغ ٤٠ كروراً الذي يمثل الفرق بين « الناتج الصافي » في تلك الصناعة وبين أجور العاملين فيها .

(د) المساكن الجديدة :

وكذلك فإنه من الممكن أن تدار المساكن الجديدة بواسطة هيئات عامة (من الأفضل أن تكون محلية) أو تعاونية ، ويمكن عندئذ استخدام إجمالي إيجار تلك المساكن ، بعد خصم مصاريف الإدارة والصيانة في تمويل الاستثمارات . ولعدم وجود عناصر إحصائية لتقدير تلك المصاريف ، سنغض عنها النظر ونضع إجمالي مبلغ ٣٦ كرور روية الذي يمثل حصيلة إيجار المساكن الجديدة بين مصادر تمويل الاستثمار .

(هـ) الضرائب والرسوم السارية :

على أساس سعر الضريبة الساري حالياً (والذي يحقق إيرادات تعادل تقريباً ٨٪ من الدخل القومي) سيؤدي الدخل القومي البالغ ١٤٧٠٠ كرور روية إلى إيرادات قدرها ١١٦٧ كرور روية . وإذا افترضنا أن النفقات الحكومية الجارية ستزيد بحوالي ٦٠ ٪ بالنسبة لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ (حيث كانت ٥٦٠ كرور روية) (٤٣)

(٤٣) انظر : التقرير النهائي للجنة الدخل القومي ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ . وستفحص فيما بعد بعض الأشكال التي سيتخذها الإنفاق الحكومي الجارى ، ولكن التقدير الإجمالي للزيادة قد تحدد بطريقة تحكيمية بقصد المقارنة بين نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج الصافي أو الإجمالي وبين ما يلاحظ في البلاد الصناعية . ورقم ٨٩٦ كرور روية للنفقات الجارية المقرر هنا يمثل ٥٧٥٪ من الناتج الإجمالي للسنة . وقد كانت هذه النسبة في سنة ٥٠ في بلاد أوروبا الغربية الصناعية بين ١١,٩ و ١٣,٥ (انظر : مقارنة دولية للناتج القومي . منظمة التعاون الاقتصادي الأوربية . باريس ، ص ٣١) .

فإنه يتبقى رصيد قدره : ١١٧٦ - (١,٦ × ٥٦٠) = ٢٨٠ كرور روبية .
 ومجموع البنود السابقة يبالغ ١١٤٤ كرور روبية للاستثمار الصافي و ١٩١٠
 كرور روبية للاستثمار الإجمالي مما يبقى معه مبلغ ٦٥٦ كرور روبية يجب تغطيته .
 وتكون تغطية هذا الرصيد إما من الأرباح غير المستهلكة في قطاع الصناعات
 الصغيرة والمرافق العامة أو من دخل الأفراد عن طريق الضريبة أو الافتراض . ونحن
 نفترض هنا أن الوسيلتين الأخيرتين (الضريبة والافتراض) يمكن أن تمتص كذلك
 جزءاً من الأرباح المشار إليها عليه . ولذلك يتعين تحديد نصيب كل منهما .
 وليس ثمة قاعدة دقيقة لتحديد هذا النصيب أو ذاك . ولكن نصيب الافتراض
 لا يمكن أن يتجاوز بالطبع مقدار ما يكون الأفراد مستعدين لادخاره في صورة
 يمكن معها تعبئة الادخار لأغراض التمويل ، ومن ناحية أخرى يجب ألا يزيد
 نصيب القروض بشكل يزيد بوضوح النسبة المخصصة لدفع الفوائد من إيرانية الدولة .

(و) الادخار الفردي :

سنفترض أن المبالغ التي سيقبل الأفراد ادخارها في صورة تسهل تعبئتها لتمويل
 الاستثمار تمثل ٣,٤٪ من الزيادة في دخولهم المتاحة للاستهلاك (وهذا ما يفترض أن
 الميل للاستهلاك قدره ٩٦,٦٪ من الزيادة في الدخل المتاح) . ونسبة ٣,٤٪ هذه تعني
 ادخاراً سنوياً قدره ١١٤ كرور روبية تضاف إلى ١٠٠ كرور روبية كانت تلخّر
 عند المستوى السابق للدخل القومي^(٤٤) ، فيكون الادخار الكلي المتاح ٢١٤ كرور روبية .

(ز) الإيرادات الضريبية الجديدة :

وعلى ذلك يصبح رصيد التمويل الذي يجب أن تغطيه الضرائب الجديدة ٤٤٢
 كرور روبية . وهذا يعني عبئاً ضريبياً هاماً بالمقارنة بمستوى الضرائب الحالي ،
 ولكنه عبء بسيط إذا قارناه بأسعار الضرائب الجارية في عدد كبير جداً من البلاد .
 فبلغ ٤٤٢ كرور روبية يمثل ٣٪ من الدخل القومي المتوقع ، فإذا أضفناه إلى نسبة
 ٨٪ الحالية ارتفع سعر الضريبة إلى ١١٪ من الدخل القومي الذي سيزيد بنسبة ٣٧,٥٪
 وهكذا يبقى العبء الضريبي بسيطاً بالنسبة للوضع في عدد من البلدان ، ولكن مع

(٤٤) انظر : نموذج الدخل والإنفاق في اتحاد الهند ، تأليف : م . ميكوكرجي ، أ . ك . جوش

في نشرة المعهد الدولي للإحصاء ، المجلد ٣٣ ، الجزء الثالث ، ص ٣١ .

ذلك يكون كبيراً بالنسبة للوضع الحالي في الهند . ويكون عبء الضرائب أكبر كلما كانت درجة نمو القطاع العام ضعيفة ، فما دامت هناك أرباح كبيرة تتحقق خارج القطاع العام فإنها لا يمكن عملياً أن تعبأ للخطة إلا عن طريق عبء ضريبي إضافي . ويكون فرض الضرائب الجديدة على حسب احتياجات تمويل الاستثمارات^(٤٥) (ولذلك فمن الضروري إجراء حساب دقيق لاحتياجات التمويل لكل سنة من سنوات الفترة الخمسية) . ويجب أن يتم اختيار وعائها بحيث يكون تأثيرها على الأثمان أقل ما يمكن أن يكون .

ولتخصيص التحليل السابق ، سنجمع أهم ما فيه في الجدول التالي :

الجدول رقم (٨)

تمويل استثمارات السنة الأخيرة من الخطة
الخمسية الثانية

الاستثمار الإجمالي	الاستثمار الصافي	
٧٤١	٧٤١ ^(٤٦)	أرباح غير موزعة ^(٤٧)
٨٥٣	٨٧ ^(٤٧)	مخصصات الاستهلاك
٣٦	٣٦	إيجار المساكن الجديدة
٢١٤	٢١٤	الادخار الفردي
٢٨٠	٢٨٠ (إيرادات قديمة)	زيادة الإيرادات الضريبية عن النفقات الحكومية الجارية
	٤٤٢ (إيرادات جديدة)	
٢٥٥٦	١٨٠٠	الإجمالي

(كروور روبية)

(٤٥) ولكن يكون من المرغوب فيه أن يلحق البرلمان لكي يقر - في نفس الوقت الذي يقر فيه الخطة الاقتصادية - الخطة المالية والضريبية اللازمة لتنفيذها .

(٤٦) في الصناعات الكبيرة والمناجم وصناعة التشييد .

(٤٧) زيادة مخصصات الاستهلاك عن احتياجات التجديد .

وهذا المبلغ عبارة عن مقدار الاستثمارات الصافية والإجمالية التي يتعين تمويلها خلال الخطة الخمسية الثانية . إن ضخامة العبء المالى والضريبي ليسترعى الانتباه ، ولكن مثل هذا العبء لا مفر منه . بلا أدنى شك لضمان تنفيذ الخطة دون اندفاع تضخمى (يهدد تنفيذها) (٤٨) .

عاشراً : دراسة الطلب :

وعندما تبلغ عمليات إعداد الخطة الحد الذى وضحتناه لتونا ، يصبح من الممكن إعادة فحص مشكلة الطلب على سلع الاستهلاك بشكل محدد (وهى مشكلة حلت فى بداية عمليات الإعداد على أسس تقريبية) . ونقطة البدء هنا جدول للدخول المتاحة للاستهلاك . وعلى أساس الفروض السابقة يكون هذا الجدول فى شكله العام على النحو التالى :

(٤٨) نحن لا نشير هنا إلى الموارد المالية التى يمكن أن يوفرها للدولة التوسع النقدى . ولا يعنى ذلك أننا نرفض تماماً كل توسع نقدي باعتباره أمراً خطيراً (فليس ثمة ما يخطر مثل هذا التوسع إذا تم فى الحدود التى تظهر المحاسبة القومية أنها حدود مقبولة) ولكننا نعتبر أن التوسع النقدى سيلعب دوراً فى تمويل الاستثمار العام خلال السنتين أو الثلاث سنوات الأولى فقط من سنوات الخطة الخمسية الثانية (لأنه ما تزال هناك طاقات إنتاج غير مستغلة) ، ثم يتعين بعد ذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لجعل التنمية التى بدأت على هذا النحو تمول نفسها فتمهد الطريق بذلك لتخفيض الأسعار مما يحسن مستوى المعيشة .

الجدول رقم (٩)

مقدار الطلب الاستهلاكي^(٤٩) في السنة الأخيرة
من الخطة الخمسية الثانية

١ - الدخول قبل الضرائب المخصصة لتمويل الاستثمارات^(٥٠)

الأجور في الصناعات الكبيرة والمناجم	١٠٨٩	كروور
الأرباح الموزعة في الصناعات الكبيرة والمناجم	١٧٥	»
صافي دخل الصناعات الصغيرة	١٢٧٠	»
الأجور في صناعة التشييد الحديدية	٢٠٠	»
الأجور في المرافق العامة الحديدية	٣٢٥	»
الدخل الصافي للزراعة	٦٦١٠	»
الدخول المحصلة في النقل والمواصلات والتجارة	٢٣٦٠	»
الدخول المحصلة في المهن الحرة وأعمال الإدارة والخدمات	١٤٨٧	»
إيجارات متحصلة في القطاع الخاص	٤١٠	»
إجمالي	١٣٩٢٦	»

٢ - حصيلة الضرائب المخصصة لتمويل الاستثمار

٧٢٢

٢١٤

٣ - الادخار الفردي

١٢٩٩٠

الباقى للطلب الاستهلاكي

وفي مواجهة الطلب المقدر بمبلغ ١٢٩٩٠ كروور روية يوجد عرض يمثل القيمة

(٤٩) هذا الطلب الذي يجب أن يتوازن مع العرض كما قدرناه فيما سبق يتضمن مثله المنتجات والخدمات .

(٥٠) الدخول الواردة في هذا البند قد أخذت الضريبة منها ما يساوي المبالغ التي وزعتها الميزانية بصفة دخول . فتلك الدخول المعاد توزيعها تظهر في الجداول ، ولذلك فإنه يمكن أن يخصم من المبلغ الكلي مقدار الضرائب المخصصة لتمويل الاستثمار ومقدار الادخار الفردي لنجد مقدار الطلب الاستهلاكي . والوصول إلى الاستهلاك الفردي ، يخصم من ذلك المبلغ حصيلة الضرائب التي تغطي « استهلاك الدولة » .

الإجمالية للفرع ك ، أى ١٢٩٩٠ كرور روبية كذلك^(٥١) .

ولكن الجدول الإجمالي لا يكفي بالطبع لدراسة تركيب الطلب ويجب التمييز بين الطلب الفردى وطلب الدولة . ويمكن استنتاج تركيب الطلب الفردى بالطريقة التحليلية ابتداء من الدخل الصافية (بعد خصم كل الضرائب) تختلف القئات من السكان ، على أن ترد تلك الدخل إلى وحدة الاستهلاك (الأسرة) وينظر إليها في إطارها الجغرافى : الأقاليم ، المدن ، الريف . . . إلخ .

وعندما يتم تحديد تكتيك الإنتاج وبالتالي تكاليف الإنتاج ، يصبح من الممكن تقدير الأثمان الفعلية التى يمكن تصريف الإنتاج على أساسها ، ومن ثم يمكن تحديد مستوى الدخل النقدية والأثمان^(٥٢) . ويجوز أن يدعو الأمر ، في هذه المرحلة ، إلى إجراء تعديلات ثانوية في الأهداف ، ولكنها تكون تعديلات غير هامة . فالتجربة تعلمنا أن ما يؤثر بشكل حاسم على تركيب الطلب هو مستوى الدخل الحقيقية . ومن ناحية أخرى يجب تطويع تركيب الأثمان للظروف الاقتصادية الحالية .

حادى عشر : تقدير التوقعات المختلفة بالنسبة للخطط المقبلة

إن بعض الأهداف المنشودة في الخطة الخمسية الثانية تتحدد على ضوء ضرورات تحضير الاقتصاد القومى للمهام التى يتعين عليه مواجهتها في الخطط الخمسية التالية . ولهذا الوضع أهمية خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات التى لن تستكمل

(٥١) جرى حساب هذه القيمة الإجمالية بدون مراعاة الزيادة في المخزون من السلع الاستهلاكية . فبالنظر إلى التباين الذى سرننا عليه فيما يتعلق بفروع الإنتاج ، تأتى الزيادة في المخزون ، باعتبارها استثماراً في الفرع م (أيا كانت الطبيعة المادية لتلك المنتجات أو مصيرها النهائى) . وإذا أردنا إضافة قيمة المخزون من سلع الاستهلاك إلى الفرع ك بعد توصيحه (ويجب عندئذ تمييزه برمز خاص مثل ك ١) للزم تخفيض قيمة الإنتاج في الفرع م بنفس النسبة (ويجب كذلك إعطاء الفرع بعد ضغطه على هذا النحو رمزاً جديداً) ويجب عندئذ أن يتوازن الطلب على السلع الاستهلاكية لا مع قيمة الإنتاج في الفرع ك ١ ، وإنما مع تلك القيمة بعد طرح الزيادة في المخزون من سلع الاستهلاك .

(٥٢) كل الحسابات تجرى هنا على أساس أسعار ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، ولكن كثيراً ما يكون من المفيد عند إعداد الخطة إجراء الحسابات على أساس أسعار أقرب فترة ممكنة من الفترة التى تعدلها الخطة . ومنذ بدء تنفيذ الخطة يجب أن تتناسب الأثمان بقدر الإمكان مع التكاليف الاجتماعية الفعلية .

خلال الخطة الخمسية الثانية ، وبالنسبة لأهداف الاستثمار في الصناعات الأساسية (التي يجب أن تستعد لمواجهة الاحتياجات التي ستظهر في نهاية الخطة الثانية وبمجرد ظهورها) وبالنسبة لحل مشكلات التأهيل المهني وتربية الكادر في الوقت المناسب . وفي الحدود التي يضعها النموذج الحالى نستخلص فقط بعض الاحتمالات المقبلة التي يجب أخذها في الاعتبار عند إعداد الخطة الخمسية الثانية .

فيبدو مثلاً أنه من الممكن أن نتوقع أنه عند نهاية الخطة الخمسية الثالثة ستبلغ القوى العاملة ١٧٦ مليوناً منها ١٠٧ مليون في الزراعة (وهذا ما يمثل ٦٠ ٪ فقط من القوى العاملة) و ٣٦ مليوناً للقوى العاملة في الصناعة (الكبيرة والصغيرة) والتعدين والمرافق العامة والتشييد و ١٤ مليوناً في النقل والمواصلات والتجارة و ١٩ مليوناً في المهن الحرة وأعمال الإدارة والخدمات .

كذلك لو صحت الفروض التي افترضناها في مستهل هذه المذكرة يمكن أن تبلغ الموارد الداخلية الصافية في السنة الأخيرة من الخطة الخمسية التالية حوالى ٢١٢٣٠ كرور روبية^(٥٣) يذهب منها للاستثمار الصافى ٣٤٦٠ (أى أنه سيتضاعف خلال خمس سنوات) و ١٧٥٩٠ للاستهلاك (+ ٣٥ ٪) .

ويجب مراعاة كل تلك الاحتمالات عند إعداد أهداف الخطة الخمسية الثانية نفسها بل وعند تقرير التوجيهات التي ستكون أساساً لإعدادها .

(كلكتا - ١٩ نوفمبر ١٩٥٤)

(٥٣) والواقع أن هذا الهدف يبدو بسيطاً إذا راعينا احتياطي زيادة الإنتاج الزراعى واحتياطي زيادة الإنتاج الذى يمكن أن يوجد في المشروعات الجديدة في الصناعات الكبيرة التي تنشأ خلال الخطة الخمسية الثانية . ويبدو من المعقول زيادة هدف الخطة الخمسية الثالثة في حدود ١٠ إلى ١٥ ٪ .

٦

الفائض الاقتصادي عنصر أساسي في سياسة التنمية

أولاً : مفهوم « الفائض الاقتصادي » وأهميته النظرية والعملية
إن الأسباب التي تدعو لدراسة « الفائض الاقتصادي » دراسة مستقلة ، أسباب متعددة ، نظرية وعملية في نفس الوقت .
فن الناحية العملية تستهدف كل سياسة للتنمية بالضرورة التأثير في حجم الفائض الاقتصادي أو في استخدامه ، ومن ثم تنشأ أهمية تعريف هذا المفهوم تعريفاً دقيقاً وواضحاً بقدر الإمكان وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمفاهيم المرتبطة به .
ويتضح الطابع الاستراتيجي لهذا المفهوم بنوع خاص حين نتفحص في العراقيل العملية التي تقف في سبيل الزيادة السريعة في معدل النمو الاقتصادي وعندما نكتشف أن المقدار المحدود من الأموال المتاحة للاستثمار لا يعدو أن يكون أحد تلك العراقيل . وهذا ما يطرح قضية المعدل الأمثل للاستثمار وعلاقته بمعدل تكوين الفائض . وهنا تبدو ضرورة التحليل النظري .
والأهمية النظرية لمفهوم « الفائض الاقتصادي » أكبر مما تبدو إذا نظرنا إليها من زاوية النظرية الاقتصادية فحسب . فالواقع أن الأبحاث الحديثة التي أجراها عدد من المؤرخين وعلماء الأجناس وعلماء الاجتماع والاقتصاديين قد أثبتت أن لمفهوم « الفائض الاقتصادي » من الناحية النظرية أهمية أساسية في فهم عدد من القضايا المثارة في التاريخ وعلم الأجناس وعلم الاجتماع .

من مفهوم « الفائض الزراعي » إلى مفهوم الفائض الاقتصادي :
وأبسط مفهوم للفائض هو ذلك الذي يسمى « الفائض الزراعي » . وذلك هو المفهوم المستخدم في الغالب لدى علماء الأجناس والمؤرخين .
فهؤلاء العلماء يستخدمون ذلك المفهوم ليبينوا أن اختفاء أو ظهور فائض زراعي

يفسر بعض الوقائع الهامة التي سجلوها في المجتمعات موضع دراستهم. فمثلاً ، أوضح ملفيل ج . هرزكوفيتز في كتابه « الحياة الاقتصادية للشعوب البدائية » (لندن - نيويورك ، ١٩٤١) أن التقسيم المنظم للعمل لا يظهر لدى الشعوب البدائية نظراً لأنه بسبب عدم وجود فائض غذائي منتظم يضطر جميع الأفراد القادرين على العمل إلى تخصيص وقتهم كله للسعي وراء الطعام . ونجد نفس الملاحظة عند كاج بركيت سميث في كتابه « تاريخ الحضارة » (زيوريخ ١٩٤٦) * فيما يتعلق بقبائل الهنود الحمر في أمريكا ، وكذلك عند ريموند فيرث بالنسبة لقبائل جزر سالومون .

وعلى العكس ثبتت ملاحظة المجتمعات القادرة على تدبير فائض غذائي منتظم بسبب تمكنها من الرعى أو الزراعة ، أن هذه المجتمعات سرعان ما تصل إلى تقسيم منتظم للعمل . وثبتت الملاحظة أيضاً أن نشأة الحرف المختلفة تخضع لوجود فائض غذائي منتظم ، أو للوصول - وهو ما يعنى عملياً نفس الشيء - إلى مستوى مرتفع بما فيه الكفاية في إنتاجية العمل الزراعي .

والصلة بين ظهور فائض زراعي منتظم وبين نشأة الحرف أولاً ونشأة الطبقات الاجتماعية في المدن . . إلخ فيما بعد ، قد لفتت نظر عدد كبير من المؤرخين من بين مؤرخي بلاد ما بين النهرين ومؤرخي اليونان القديمة ومؤرخي الحضارات المكسيكية . ولقد لعب الرى في هذا المقام دوراً أساسياً كما يبدو في تاريخ الحضارات النهرية الكبرى وبنوع خاص حضارة مصر القديمة .

وهكذا يثبت التاريخ أن حضارات عظمى قد تمكنت من التطور بالاعتماد على الفائض الزراعي وحده تقريباً . وكان هذا الفائض كثيراً ما يصل إلى ٢٠ ٪ أو حتى أكثر من ٢٠ ٪ من الناتج الإجمالي للزراعة . ونحن نجد تلك النسبة في ظروف تاريخية جد مختلفة . فمثلاً كان الفلاحون في جزر هاواي ملزمين بحكم النظام الإقطاعي السائد بالعمل يوماً من كل خمسة أيام في أرض المالك العقاري الذي

* الأسماء الأصلية للكتب المشار إليها في النص هي :

Melville J. HERZKOVITS : The economic life of Primitive people (London, New York, 1941).

Kaj Berket SMITH : Geschichte der Kultur. (Zurich, 1946)

BRATIANU : Etudes Byzantines d'histoire économique et Sociale (Paris, 1938).

كان يحصل بذلك على ٢٠ ٪ من الإنتاج الكلى .
 وكانت مصر أيام الإمبراطورية البيزنطية ملزمة بأن تدفع لبيزنطة حوالى ١٢,٥ ٪ من إنتاجها الزراعى^(١) على أن يبقى حوالى ١٠ ٪ ليشكل فائضاً يستخدم محلياً .
 إن التاريخ يثبت على هذا النحو أن نمو الفائض الزراعى كان الركيزة الأولى لنمو الحرف وللمايز الاجتماعى وظهور الطبقات وظهور الدولة والتجارة والنهوض . . إلخ .
 وبتطور الحرف والصناعات ، يكف الفائض ، بالطبع ، عن أن يكون زراعياً خالصاً ، إنه يصبح « فائضاً اقتصادياً » ويجعل من الممكن تحقيق تراكم عام ، وبصفة خاصة ، تراكم منتج ، أكبر بكثير مما كان على أساس الفائض الزراعى وحده .

وعندما يغدو التراكم منتجاً ويسمح بخلق وسائل إنتاج متزايدة ومتنوعة أكثر فأكثر تزيد سرعة النمو الاقتصادى :

ومع ذلك فإن الفائض الاقتصادى يتخذ فى نفس الوقت ، ومن خلال العمليات النقدية ، أشكالاً متزايدة التعقيد تطمس أصله وحقيقته . وهذا ما يفسر عدم وجود مفهوم الفائض الاقتصادى فى مؤلفات عدد كبير من الاقتصاديين ، بالرغم مما له من أهمية جدية عند تحليل قضايا النمو الاقتصادى .

وقبل أن نلقى نظرة عامة على الاتجاهات الرئيسية للفكر الاقتصادى إزاء مفهوم « الفائض » . أود أن أبرز أنه حتى فى وقتنا هذا يمكن أن تلعب أبعاد الفائض الزراعى الجالض دوراً هاماً فيما يتعلق بإمكانيات التنمية . وهذا الدور واضح للعيان فى بلد مثل الهند حيث كثيراً ما يحد ببطء نمو الفائض الزراعى الذى يصل إلى الأسواق ، من التنمية الصناعية . فهذا البطء فى نمو الفائض الزراعى مشغول عن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية خلال الخطة الخمسية الثانية ، كما أنه مشغول جزئياً عن عجز الميزان التجارى ، وهما أمران يميزان عادة فترات التوسع الصناعى السريع ويشكلان عقبة أمام سياسة التصنيع على نطاق واسع .

ويمكن أن نجد مثلاً آخر فى المشكلات التى ثارت أمام الاتحاد السوفيتى

(١) انظر : براسيانو : دراسات بيزنطية فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى . باريس ١٩٣٨

في بداية سياسة التصنيع . فقد ظلت هذه السياسة محدودة ما بقي الفائض الزراعي غير كاف . وقد تعين اتخاذ الإجراءات التنظيمية مثل التسليم الإجباري لجزء من المحصولات اللازمة لتغطية احتياجات التصنيع . والمثل السوفيتي في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات يبين كذلك أن التغيرات التكنولوجية تصبح لا مفر منها في الزراعة حتى تتمكن من أن تقدم للصناعة القوى العاملة الضرورية دون أن ينخفض الفائض الزراعي . وهنا تظهر الرابطة الوثيقة بين نمو الفائض الزراعي ، وتدفق اليد العاملة من الريف على المدن ، والتنمية الصناعية .

ومن الواضح أن وجود فائض زراعي لا يكفي لتحقيق التنمية الصناعية : فلكي تصبح تلك التنمية ممكنة لابد من تحقق أمرين في نفس الوقت : أن تتوافر الظروف الاجتماعية والتكنولوجية المواتية خارج الزراعة ، وأن تقدم الزراعة فائضاً يتناسب في تكوينه المادي مع مقتضيات التنمية الصناعية .

فمثلاً حيث ترتبط سلطة الطبقات الاجتماعية المسيطرة جوهرياً بوجود فائض زراعي ، لا تمارس تلك الطبقات أي استثمارات خارج الزراعة ، بل وتعمل على الحيلولة دون أي استثمار من هذا النوع . وفي مثل هذا المجتمع تتسم التنمية الصناعية بالبطء الشديد . وخلال قرون عديدة أنفقت طبقات اجتماعية سائدة مختلفة فائضاً زراعياً ضخماً دون أن يتم أي تصنيع . والأهرامات والكاتدرائيات والقصور هي كل ما تبقى من استخدام ذلك الفائض الزراعي .

ويمكن أن توجد عقبات أخرى غير العقبات الاجتماعية الداخلية تحول دون تحول الفائض الزراعي إلى طاقة للتنمية الصناعية . فاليوم مثلاً إذا كان البلد لا يملك إمكانيات إنتاج وسائل الإنتاج الأساسية بنفسه فإنه يضطر لبيع فائضه الزراعي في الأسواق الخارجية بثمان بنس ، وهذا ما يمكن أن يجعله في وضع يستحيل فيه التصنيع عملياً . وهذا جانب هام من وضع العديد من البلاد المتخلفة .

والمثل الصارخ لهذا الوضع هو حالة البلاد التي تنتج محصولاً واحداً ولا يمكنها أن تستخدم محلياً فائضها الزراعي . فهذه البلاد تخضع للأسواق الدولية لمبادلة فائضها الزراعي في مقابل المنتجات التي تستخدم في التنمية الصناعية . فإذا كانت السيطرة في الأسواق الدولية للدول الصناعية التي يسيطر عليها رأس المال الاحتكاري .

كان تصنع البلاد المنتجة لمحصول واحد مهدداً بالتجميد أو بالعرقلة الشديدة .
وهكذا نرى أنه إذا كان وجود الفائض الزراعى شرطاً ضرورياً للنمو فإنه ليس
شرطاً كافياً . وقد بحث أوسكار لانج الشروط المادية للنمو عند الحديث عن
« القوانين التكنيكية وميزانية الإنتاج » (الاقتصاد السياسى - الجزء الثالث باريس
١٩٦٢ ، ص ٦٧) .

ولا بد أن تبرز أن مفهوم « الفائض الاقتصادى » أكثر غنى بكثير من مفهوم
« الادخار » و « الاستثمار » بالمعنى الجارى لهما . فهذان الأخيران يشملان جزءاً
فقط من الفائض الاقتصادى . لذلك فإن بعض الظواهر الأساسية فى تحليل النمو
لا يمكن معالجتها معالجة ملائمة بالاعتماد فقط على هذين المفهومين . وهذا ما يتضح
بشكل أدق عند عرض موقف التيارات الأساسية للفكر الاقتصادى من مفهوم
الفائض .

اتجاهات الفكر الاقتصادى ومفهوم الفائض :

لقد ظهر مفهوم « الفائض » منذ بدء الفكر الاقتصادى المنظم . فهو من
الدلالات العميقة التى تكمن خلف اهتمام التجاريين بميزان تجارى إيجابى . وهو
كذلك من بين المعانى التى يوحى بها الفكر الفيزيوقراطى الخالص « بإنتاجية » العمل
الزراعى . فمن المعروف أن ما يميز تلك « الإنتاجية » عندهم هو أن العمل الزراعى
يوفر فائضاً فى حين أن غيره من الأعمال لا يفعل ذلك .

ويظهر مع الكلاسيكيين الكبار ، سميث وريكاردو ، الاهتمام الواضح
بقضية الفائض واستخدامه المنتج . وهجوم سميث على ما يعتبر أنه « تهديد للفائض
على يد الدولة الإقطاعية أو الملكية » جد معروف . وبنفس الطريقة ينتقد سميث
نفقات النبلاء وأثرياء التجار لأنهم يستخدمون الفائض الاقتصادى بطريقة غير
منتجة .

وكان لريكاردو نفس الاهتمامات ، ولكنه عبر عنها بوضوح أعظم . فهو
يعتقد أن من الضرورى للتقدم الاقتصادى أن يزيد الإنتاج إلى أقصى حد ممكن ،

وأن يشكل الجزء الأكبر من هذا الحد الأقصى فائضاً يملكه المنظم الذي يعيد استثماره . وهذا هو ما يجعل ريكاردو ينادى بأن تكون الأجور في أقل مستوى ممكن ، وكذلك دخول الملاك العقاريين . ونجد في مؤلفات الاقتصاديين الكلاسيكيين كلهم نفس الاهتمام بتحديد الطبقات الاجتماعية التي يؤول إليها الفائض وكيف تستخدم ذلك الفائض وبأثر هذا الاستخدام على النمو الاقتصادي . وتظهر هذه الاهتمامات حتى عند ستيوارت ميل .

وقد بدأ ماركس ، كما هو معروف ، من تحليل الاقتصاديين الكلاسيكيين بعد وضعه في إطار التطور التاريخي . وأثبت ماركس أن الشكل المحدد للفائض الاقتصادي ، وحجمه ، وأسلوب تملكه وطريقة استخدامه « تعبر عن مرحلة محددة من تطور العمل وتطور إنتاجيته » . وعند صياغة هذه الملاحظة ألح ماركس في عرض الأشكال التاريخية المختلفة التي اتخذها الفائض والدور الذي لعبته تلك الأشكال المختلفة في التاريخ الاقتصادي . وكانت تلك نظرة بالغة العمق ، تثبت الآن صحتها على أثر أبحاث المؤرخين وعلماء الاجتماع وعلماء الأجناس .

ولهذا فإن اختفاء مفهوم « الفائض الاقتصادي » من مؤلفات معظم الاقتصاديين غير الماركسيين الذين كتبوا بعد الفترة ١٨٥٠ - ١٨٧٠ ، أمر ملفت للنظر حقاً . ولكن ثمة أسباباً كثيرة تفسره . وليس قصدي أن أفصلها جميعاً ، ولكنني أود أن أشير إلى بعض منها .

فهناك أولاً التحولات الاقتصادية والاجتماعية نفسها في البلاد التي كان هؤلاء الاقتصاديون يعيشون فيها . ففي ذلك العصر كانت تلك البلاد قد بلغت مرحلة الرأسمالية المتطورة . فلم تعد هناك جدوى من النضال ضد التبدد الإقطاعي ، لأن هذا التبدد كان قد اختفى عملياً . حقاً لقد كان لتلك الرأسمالية المتطورة أشكالها الخاصة لتبدد الفائض ولكن فضحها كان أمراً لا معنى له بالنسبة للاقتصاديين الذين كانوا يعتقدون أن الرأسمالية هي أفضل شكل للتنظيم الاجتماعي . ففي نظرهم لم يكن هذا تبدداً فهو ليس استخداماً حقيقياً للفائض وإنما جزء من التكلفة الاجتماعية اللازمة للإنتاج الجاري .

وفي مثل هذه الظروف كان المقدار الاقتصادي الأكثر دلالة فيما يتعلق بالنمو

هو الاستثمار وليس الفائض :

وثمة أصل آخر لهذه النظرة . فمن المعروف أن الاقتصاديين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانوا قد تخلوا عن التحليل الجمعى * . وكان تحليلهم في مستوى المشروع والمستهلك . وفي هذا المستوى لا يبدو الاستثمار تابعاً من فائض اجتماعى وإنما يبدو صادراً عن قرار بالادخار ، هو قرار فردى .

وهكذا أدى احترام النظام الاجتماعى السائد والجو الفردى المرتبط به إلى اختفاء مفهوم « الفائض » من مؤلفات الاقتصاديين الذين عاشوا في ظل ذلك الاحترام وفي هذا الجو .

وعندئذ حل محل مفهوم « الفائض » جزئياً مفهوم الادخار والاستثمار . ولكن للأسف ليس لهذين المفهومين ما له من غنى . فهما لا يمكنان من تفسير الأصل الاجتماعى للادخار والاستثمار تفسيراً مرضياً . وهما لا يلقيان ضوءاً على الروابط القائمة بين مستوى نمو قوى الإنتاج من ناحية وحجم أموال الاستثمار وطريقة استخدامها من ناحية أخرى .

وبالإضافة إلى تلك الأسباب التى تفسر اختفاء مفهوم الفائض من تيار كامل من تيارات الفكر الاقتصادى ، لابد من ذكر أسباب أخرى .

(أ) عدم الاهتمام بقضايا النمو الاقتصادى . فإلى عهد قريب كانت القضايا التى تشغل الاقتصاديين غير الماركسيين هى أساساً مشكلات الأثمان والتوازن الاقتصادى والتقلبات الاقتصادية ، وهى قضايا يمكن معالجتها إلى حد ما بالاستعانة بمفاهيم الربح والاستثمار والادخار وحدها .

(ب) الاهتمام بالشكليات والدقة البالغة في التعريف . ومفهوم الفائض وإن كان من اليسير إدراكه بالحدس ، من الصعب تماماً إجراء صياغة شكلية له ، ويمكن أن نذكر في هذا الشأن بملاحظة بول باران : « إن مفهوم الفائض الاقتصادى معقد بلا شك ، وعند استخدامه في فهم عملية التنمية الاقتصادية يكون

* التحليل الجمعى analyse macro-économique هو التحليل القائم على دراسة الكميات الإجمالية على نطاق الاقتصاد القوي ، بعكس التحليل الوحى micro-économique الذى يقوم على دراسة الكميات المتعلقة بالمنتج الفرد (المشروع) أو بالمستهلك الفرد [المترجم] .

من المستحيل إحلال تعريف بسيط أو مقياس إحصائي راق محل الجهد التحليلي والحكم العقلي . ومع ذلك يبدو أنه من المرغوب فيه أن نخرج على التقليد المبجل منذ أمد بعيد في الاقتصاد الأكاديمي والذي يضحى بأهمية الموضوع في سبيل أناقة التحليل . فمن الأفضل أن نعالج ولو بطريقة لا تبلغ حد الكمال الأمور الهامة بدل بلوغ أقصى البراعة في ما لا أهمية له ، (بول باران : الاقتصاد السياسي للنمو - ص ٢٢) .

وإن بول باران لعلحق بلا أدنى شك . ولكن هذا لا ينفي (١) : أن عدم وجود تعريف دقيق حمل بعض العلماء على طرح مفهوم الفائض الاقتصادي جانباً ، في حين أنه كان ينبغي أن يبذلوا جهدهم في السعي وراء تعريف صالح للاستخدام ، (٢) وأن بذل الجهد لصياغة تعريف دقيق أصبح اليوم أمراً ملحاً إذا ما أردنا إعادة مفهوم الفائض الاقتصادي بشكل فعال إلى التحليل الاقتصادي الجارى . وسأحاول من جانبي بذل هذا الجهد .

ضرورة التعريف الدقيق :

وفيما يتعلق بالصعوبات التي لاقاها بعض المؤرخين الذين يتدعون بعدم وجود تعريف على قدر كاف من الدقة للفائض الاقتصادي ، أسوق مثلاً ما كتبه هارى بيرسون في مؤلفه المعنون : « التجارة والأسواق في الإمبراطوريات القديمة » .

ففي هذا المؤلف (ص ٣٢٥ وما بعدها) يأخذ بيرسون على مفهوم الفائض مأخذين :

المأخذ الأول هو أن هذا المفهوم يشوبه الخلط ، لأنه كما يقول المؤرخ يوجد مفهومان للفائض :

١ - مفهوم « الفائض المطلق » وهو في نظره زيادة الإنتاج عن الاستهلاك الأدنى اللازم .

٢ - مفهوم « الفائض النسبي » وهو في نظره زيادة الإنتاج عما قرر المجتمع استهلاكه .

والمأخذ الثاني ، هو أن كلا من هذين المفهومين ينقصه التحديد . فعلى حد قول هذا المؤلف لا يوجد حد أدنى فسيولوجى للاستهلاك ، ومن ناحية أخرى القرارات الخاصة بتحديد نصيب الاستهلاك من الناتج الاجتماعى يمكن أن تتنوع وتصدر عن أى نوع من الأسباب ، بما فى ذلك الأسباب غير الاقتصادية . وعلى ذلك يكون حجم الفائض غير محدد ، ويصبح بالتالى من الخاطئ منهجياً استخدامه كأداة لتفسير مقادير غير محدودة .

والمأخذ الثانى وحده هو الذى يستحق النظر ، فلم يحدث أن أدخل أحد مفهوم الفائض المطلق فى تحليل تاريخى . وبالعكس تستحق مشكلة عدم التحديد الظاهر للفائض (أى الفائض النسبى وفقاً لاصطلاحات بيرسون) المناقشة .

وبالتفكير فى اعتراض بيرسون نجد أنه إذا كان مقدار الفائض غير محدد فذلك يرجع أساساً لسببين .

والسبب الأول منهما هو رفضه بذل الجهد الكافى فى التحليل والبحث حول القوانين الاقتصادية والاجتماعية التى تحدد ، فى كل لحظة ، توزيع الناتج الاجتماعى بين مختلف أوجه الاستعمال .

والواقع أننا إذا سلمنا بوجود تلك القوانين ، أى إذا سلمنا بما تؤكد الملاحظة من أن المجتمعات لا تسير بالصدفة ولا بطريقة تحكمية وإنما وفقاً لقواعد موضوعية تحدد حياتها وتجدها ونموها ، لا بد أن نخلص من ذلك بالضرورة بأن مقدار الفائض يكون فى كل لحظة محدداً بمجموعة من العوامل . وتؤثر هذه العوامل على حجم الفائض والأشكال الأساسية لاستخدامه . والواجب بالدقة على المؤرخ والاقتصادى وعالم الاجتماع هو إلقاء الضوء على تلك العوامل وعلى مفعولها . ولا يمكن التوصل إلى فهم النمو الاقتصادى إلا من خلال مثل هذا التحليل .

ولأن الفكر الاقتصادى التالى لكينز قد غاب عنه هذا الأمر الأساسى من المقترضات المنهجية عند دراسة الاستثمار ذاته (الذى يعالجه فريق كبير من الاقتصاديين باعتباره مقداراً يتحدد خارجياً) * ، بنى هذا الفكر « نماذج » غير

* Grandeur exogène — أى لا يتحدد من خلال عمل الآليات موضوع الدراسة النظرية ذاتها ، وإنما تحكمه عوامل أخرى لا تدخل فى تلك الآليات [المترجم] .

قابلة للتطبيق على الواقع ، وبنوع خاص على واقع البلاد المسماة بالمتخلفة .
والسبب الثاني الذى حمل بيرسون على الزعم بأن مقدار الفائض الاقتصادى غير محدد ، هو الجهد غير الكافى الذى بذله حتى الآن أولئك الذين يستخدمون مفهوم الفائض عن أجل تقديم تعريف دقيق له .
وأول ما ينبغى عمله هو الإشارة إلى بعض التعريفات التى تمت صياغتها حتى الآن .

(أ) مفهوم الفائض الاقتصادى عند ماركس :

الفائض الاقتصادى كما عرفه ماركس يتكون من ذلك الجزء من الناتج الاجتماعى الذى يؤول للطبقات غير العاملة ، أيًا كان شكل استخدام تلك الطبقات له : استهلاك شخصى ، تراكم إنتاجى ، تراكم غير إنتاجى ، تحويل إلى أولئك الذين يقدمون لهم خدمات غير إنتاجية أو لغيرهم من أفراد الطبقات غير العاملة . وقد حلل ماركس القوانين التى تحدد ، فى النظام الرأسمالى ، توزيع الناتج الاجتماعى بين الفائض (الذى يتخذ عندئذ شكل فائض القيمة) والناتج اللازم (وهو مقابل ما يسميه ماركس « العمل اللازم ») . كما حلل كذلك بعض القوانين التى تحدد توزيع الفائض الاقتصادى بين التراكم واستهلاك الطبقات السائدة .

(ب) بول باران وتعريفات الفائض الاقتصادى :

والتحليلات التى قدمها ماركس هى الأساس الذى يجب أن تصدر عنه فى تقديرى كل الأفكار الحديثة التى تتعلق بالفائض الاقتصادى . وهذا ما يمكن أن نلمسه فى مجهودات بول باران الرامية للتعريف ببعض جوانب الفائض الاقتصادى . فهو فى الفصل الثانى من كتاب : « الاقتصاد السياسى للنمو » يصل إلى تعريف ثلاثة مفاهيم أخرى للفائض ؛ فهو يميز :

١ - « الفائض الاقتصادى الفعلى » الذى يعرفه بأنه الزيادة فى الإنتاج الاجتماعى الفعلى عن الاستهلاك الفعلى الجارى . والفائض المعروف على هذا النحو هو نفسه - كما يقول باران - الادخار أو التراكم الجارى . وهو يتجسد فى مختلف الأموال التى تنضاف إلى الثروة الاجتماعية خلال فترة معينة .

٢ - « الفائض الاقتصادى الاحتمالى » وهو « الفرق بين الإنتاج الذى يمكن تحقيقه فى ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة عن طريق الموارد الإنتاجية التى يمكن استخدامها وبين ما يمكن اعتباره الاستهلاك الأساسى » (المرجع السابق ، ص ٢٣) .

٣ - وأخيراً يعرف باران « الفائض الاقتصادى المخطط » فيقول : « الفائض الاقتصادى المخطط مفهوم له دلالة فقط فى ظل التخطيط الاشتراكى الاقتصادى الشامل . وهو الفرق بين الإنتاج « الأمثل » الذى يمكن أن يحصل عليه المجتمع فى ظروف تاريخية وطبيعية وتكنولوجية معينة عن طريق الاستخدام « الأمثل » المخطط لكل الموارد الإنتاجية ، وبين حجم للاستهلاك يعتبر « أمثل » (ص ٤١ - ٤٢ من المرجع السابق) .

وإذا كان المفهوم الأول بمطابقته لمفهوى الادخار والاستثمار لا يضيف فى تقديرى أية أداة جديدة للتحليل إلى الأدوات المتاحة للاقتصاديين ، فإن المفهومين الثانى والثالث على درجة بالغة من الأهمية . والتحليلات التى يقدمها بول باران توضح مدى ثراء مفهوم الفائض الاقتصادى وكما هو ضرورى لنظرية اقتصادية لا تقنع بوصف الماضى ولكن تطمح إلى تقدير إمكانيات الحاضر واحتمالات المستقبل . وإننى أعتبر أن تحليلات بول باران تمثل مساهمة أساسية فى تقدم الفكر الاقتصادى . وفى تقديرى أن مفهوى الفائض الاقتصادى الاحتمالى والفائض الاقتصادى المخطط يجب التمسك بهما وتعميقهما .

ومع ذلك يبدو لى أن تعريفات باران تثير عدداً من الصعاب يدركها هو نفسه تماماً .

ولذلك فإننى سأقترح بعض المفاهيم التى تبدو لى أيسر من حيث التعريف الدقيق .

ثانياً : تعريفات الفائض الاقتصادى

المفاهيم المقترحة :

إن المفاهيم التى أريد بيان فائدتها التحليلية هى :

١ - الفائض الاقتصادى الجارى ..

٢ - الفائض الاقتصادى الجارى المتاح للتنمية .

٣ - الفائض المستخدم فى التنمية .

وعلى حسب السمات المميزة للاقتصاد القومى اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً يكون الفائض المستخدم فى التنمية تلقائياً أو مخططاً . وإذا نظرنا إليه مقدماً يمكن أن يكون منشوداً أو منتظراً فحسب . يمكن أن نقول كذلك إنه على أساس نظرة معينة للتنمية الاقتصادية يمكن أن يكون الفائض المستخدم فى التنمية فى الحجم الأمل أو أقل منه أو أكبر .

١ - الفائض الاقتصادى الجارى (ف . ق . ج) :

ونبدأ بتحديد تعريف الفائض الاقتصادى الجارى (ف . ق . ج) . ولصياغة هذا التعريف نبدأ من مفهوم الناتج الاجتماعى المتاح (ن . ع . م) .

ويمثل الناتج الاجتماعى المتاح ، فى حدود هذه المصطلحات ، الفرق بين الناتج الاجتماعى الإجمالى (ن . ع . ا) وبين التجديدات (ي)^(١) وعلى ذلك :

$$ن . ع . م = ن . ع . ا - ي \quad (١)$$

وكما هو معروف يبلغ الناتج الاجتماعى المتاح ، فى اقتصاد فى حالة نمو ، مقداراً أكبر من الناتج الاجتماعى الصافى^(٢) (ن . ع . ص)

$$ن . ع . ص = ن . ع . ا - ك \quad (٢)$$

وعلى أن أضيف هنا أن الناتج الاجتماعى الإجمالى فى تصورى يمثل مجموع ناتج الفروع التى تشغل بالإنتاج المادى أو تقدم خدمات مرتبطة بشكل مباشر بالإنتاج مثل النقل والتجارة . وبهذا استبعد من الناتج الاجتماعى الإجمالى خدمات الجيش والبوليس والقضاء والأجهزة الإدارية الحكومية والتعليم وخدمات الصحة . . ويجب أن نلاحظ أن هذه الخدمات لها فى العادة تكلفة وليس لها ثمن لأنها لا تكون

(١) التجديدات الداخلة فى الحساب هنا هى ما يمكن تسميتها « التجديدات الضرورية » للمحافظة على نفس مستوى الإنتاج . ولن أدخل فى التفاصيل التى يستلزمها التعريف الدقيق للتجديدات الضرورية ، وأكتفى بأن أؤكد أن التجديدات التى تعيننا يجب أن تكون ضرورية وفعالية .

انظر فى هذا الموضوع : « دراسات فى نظرية التخطيط » ص ٣٨٨ وما بعدها حيث أعالج العلاقة بين التجديدات والاستهلاكات فى إطار اقتصاد فى طريق تنمية متظمة .

محلا للبيع . وتكلفة تلك الخدمات هي الاستهلاك المادي ، أو دخول ، أولئك الذين يقومون بها .

وعلى أساس هذا التعريف للنتائج الاجتماعية المتاحة ، يمكن أن نعرف الفائض الاقتصادي الجاري (ف . ق . ج) بأنه الزيادة في النتائج الاجتماعية المتاحة عن مجموع استهلاك المنتجين وأسره (ك . ت) . فإذا افترضنا أن الفائض الاقتصادي الجاري المتاح لمجتمع معين في فترة معينة هو ما تحقق في الفترة السابقة لها مباشرة يمكن أن نكتب :

$$ف . ق . ج + ١ = ن . ع . م - ك . ت ز$$

$$= ن . ع . م - (ك . ت ز + ي ز) (٣)$$

وهذا يعادل تماماً الفائض الاقتصادي كما عرفه ماركس . وفي هذا المستوى من التحليل تبدو كل أنواع النشاط والاستهلاك التي تقع خارج مجال الإنتاج المادي ، معتمدة على الفائض الاقتصادي الذي يقدمه العاملون في الإنتاج المادي . ومن هذه الزاوية يمكن أن نعتبر أن كل هذه الأنشطة وكل أنواع الاستهلاك تلك يتم « تمويلها » عن طريق الفائض الاقتصادي الجاري .

وبالطبع هناك فريق معين من تلك الأنشطة ضروري للحياة الاجتماعية . وثمة فريق آخر غير ضروري . ولكن تلك مشكلة غير جوهرية في هذا المستوى من التحليل . ومن المهم أن نلاحظ أن الفائض الاقتصادي الجاري لا يعمل فقط أنواع النشاط وأنواع الاستهلاك الواقعة خارج مجال الإنتاج المادي ، بل إنه يعمل كذلك الاستثمار . وقد يأتي هذا التمويل جزئياً من الادخار الفردي للعاملين في الإنتاج المادي . ولكن هذا الجزء يكون بسيطاً للغاية بالنسبة للاستثمار الإجمالي . ولذلك فكثيراً ما دافع الكتاب عن ضرورة بلوغ تكوين الفائض الاقتصادي الجاري أقصى حد ممكن حتى يكون من الممكن الارتفاع بمعدل الاستثمار إلى أقصى حد (بقصد الارتفاع بمعدل نمو الدخل القومي إلى أقصى حد) .

$$\text{فإذا كان} \quad \frac{ف . ق . ج}{ن . ع . م} = ف . س$$

$$و \quad و . ص = \text{معدل نمو الدخل القومي}$$

يكون و ص في أقصى قيمة عندما يكون فس في أقصى قيمة .
ويمكن الارتفاع بقيمة فس إلى أقصى حد بطرق مختلفة ، من أهمها في
الاقتصاد النقدي تخفيض الأجور الحقيقية للعمال والدخول المتبقية للفلاحين ،
أى بتطوير نسي للعلاقة بين الأثمان والأجور .

والاتجاه نحو تخفيض دخول العاملين اتجاه تلقائي في الاقتصاد الرأسمالي ،
على الأقل في بعض مراحله . ويفسر هذا الاتجاه ، جزئياً ، معدلات النمو العالية
نسبياً التي حققتها الرأسمالية في فترات معينة من تاريخها ، ولكنه يفسر كذلك فترات
الأزمات والركود الاقتصادي والشكل الخاص للتنمية الاقتصادية الرأسمالية .

ومع ذلك فمن الأهمية بمكان أن نبرز أنه من الممكن زيادة فس بطريقة
أخرى ، دون تخفيض للدخول الحقيقية للعاملين المنتجين . ويتم هذا عندما تزيد
إنتاجية العمل بسرعة أكبر من زيادة الدخل الحقيقية . ففي هذه الحالة يتحقق
في نفس الوقت زيادة في معدل تكوين الفائض الاقتصادي (فس) وارتفاع في
مستوى معيشة العاملين . وذلك هو الحل الإيجابي الوحيد الذي يتعين السعي لتحقيقه
في إطار التخطيط الاشتراكي .

من الواضح أن مثل هذا الحل لا يتحقق إلا في إطار سياسة للاستثمار موجهة
نحو التكنولوجيا المتقدمة ، أى تلك التي تزيد من إنتاجية العمل .

ولهذا السبب قال البعض إن كل سياسة للتنمية يجب أن تستهدف زيادة الفائض
الاقتصادي الجارى من خلال التقدم التكنيكي .

ولكن هذا القول يعبر عن نظرة مبسطة . فكما لاحظت جوان روبنسون بحق ،
ليس صحيحاً أن الفائض الاقتصادي الإضافي سيستخدم بالفعل في الاستثمار
الإنتاجي ، أياً كان الهيكل الاقتصادي والاجتماعي . ففي بعض الظروف يمكن
أن يبدد ذلك الفائض جزئياً أو كلياً .

وابتداء من هذه الملاحظة ، يمكن أن ندرك أهمية التمييز بين الفائض الاقتصادي
الجارى وبين الفائض الجارى المتاح للتنمية (ف ج م ن) . فهذا الفائض الجارى
المتاح للتنمية ، وبشكل أكثر ، الفائض المستخدم في التنمية (ف س ن) ، هما اللذان

يحددان معدل نمو الاقتصاد .

لهذا سأحاول تعريف كل من هذين المفهومين .

٢ - الفائض الجارى المتاح للتنمية :

إن مفهوم الفائض الجارى المتاح للتنمية قريب جداً من مفهوم باران عن « الفائض الاقتصادى الفعلى » . ولكنه أوسع من هذا الأخير ، لأنه يشمل كل ما هو متاح للاستخدام فى التنمية وليس كل ما يستخدم بالفعل فى التنمية . ويمكن أن نحسب الفائض الجارى المتاح للتنمية بأن نطرح من الفائض الاقتصادى الجارى ما أسميه « المصاريف العمومية الاجتماعية » ، أى النفقات الضرورية لسير المجتمع فى نفس الظروف السابقة وعلى نفس المستوى (م . ع . ع .) وذلك مفهوم تحديدي ، ينبغى أن نميزه عن مقدار المصاريف العمومية المنفقة بالفعل (م . ع . ل) .

وتعرف المصاريف العمومية الفعلية بأنها مجموع النفقات التى لا تخدم بشكل مباشر الإنتاج أو التنمية .

وفقاً للمنهج الذى اتبعناه فى التعريف ، نعتبر أن المصاريف العمومية الفعلية لفترة معينة (م . ع . ل) هى المصاريف العمومية الضرورية لتكرار نفس الإنتاج فى الفترة التالية (م . ع . ع .) . وعلى ذلك يمكن أن نقول :

$$م ع ع ز + ١ = م ع ل ز \quad (٤)$$

وبالتالى :

$$ف ج م ن ز + ١ = ف ق ح ز + ١ - م ع ع ز + ١ \quad (٥)$$

وبهذه السلسلة من التعريفات يمكن أن نتوصل لما أسميه مفهوم « الاستهلاك الضرورى لتكرار الإنتاج البسيط » (ك ض ك) ، والذي يمكن أن نعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$ك ض ك = م ع ع + ك ت \quad (٦)$$

والاستهلاك الضرورى لتكرار الإنتاج البسيط ، كما عرفته للتو ، له مدلول أوسع

من استهلاك العاملين المنتجين وحدهم أو من « الاستهلاك الأساسي » كما عرفه باران في مؤلفه السابقة الإشارة إليه (ص ١٣ ، ٢٤) ، إذ أنه يشمل عبء معيشة الطبقات الطفيلية وغير العاملة .

وهذا المفهوم يقابل في مستوى الاستهلاك التجديدات في مستوى الاستثمار ، بمعنى أنه يشمل كل أنواع الاستهلاك التي تضمن المحافظة على الاقتصاد والمجتمع في المستوى الذي بلغاه من قبل . وإذا كنا قد وصفنا هذا الاستهلاك بأنه « ضروري » فلا بد من إضافة أنه ضروري للمحافظة على الوضع الراهن وليس لتحقيق تنمية اقتصادية .

وإذا لاحظنا أن الفائض الجاري المتاح للتنمية (ف ج م ن) لا يستخدم بالكامل في التنمية ، تعين تحديد تعريف للفائض المستخدم في التنمية (ف س ن) .

٣ - الفائض المستخدم في التنمية :

ويمكن أن نعرف الفائض المستخدم في التنمية بأن الفائض يعتبر مستخدماً في التنمية عندما « يخصص لتغطية النفقات التي تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع » . وعندما لا يكون العاملون مسيطرين على وسائل الإنتاج وعلى استخدامها ، لابد أن نميز بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية .

فالتنمية الاجتماعية تعرف بأنها الارتفاع في مستوى معيشة العاملين ، وهذا الارتفاع لا ينشأ عن كل تنمية اقتصادية ، أيّاً كان نوعها .

وإذا استخدم تعبير « التنمية » دون أي وصف بمعنى التنمية الاقتصادية يمكن أن ندخل في دائرة الفائض المستخدم للتنمية الاستخدامات التالية :

(أ) الاستثمارات الإنتاجية الجديدة ، ونسمى ذلك الجزء من الفائض المستخدم لهذا الغرض « أموال الاستثمارات الإنتاجية الجديدة » (أ . م . ج ن) .

(ب) الاستثمارات غير الإنتاجية الجديدة التي تخدم بشكل غير مباشر التنمية ، وتسمى الفائض المستخدم فيها « أموال الاستثمارات غير الإنتاجية الجديدة التي تخدم التنمية » (أ م ج ش) .

ويدخل في هذه الطائفة من الاستثمارات المدارس والجامعات والمعامل وبعض استثمارات الإسكان والمستشفيات . . . إلخ ، التي تساهم في زيادة القدرات المتاحة في مستوى خدمات التعليم والبحث العلمى والإسكان والصحة العامة . . . إلخ في الحدود التي تؤدي تلك الاستثمارات إلى زيادة مستقبلية في الإنتاج ، وإلا كانت استثمارات غير منتجة وفي نفس الوقت غير متصلة بالتنمية . والاستثمارات غير الإنتاجية وغير ذات الصلة بالتنمية (مثل المدارس الحربية ومعدات البوليس) نرمر لها بالرمز (ا م ح ع) . وبالطبع يمكن أن يساهم بعض هذه الاستثمارات الأخيرة في التنمية الاجتماعية بتحسين مستوى معيشة العاملين دون أن يترتب على ذلك ، ولو بشكل غير مباشر ، زيادة مستقبلية في الإنتاج (مثلاً الاستثمار في منشآت ثقافية ورياضية أو تحسين ظروف السكن بالنسبة لفريق من العاملين يسكن حالياً في ظروف مرضية نسبياً) . ومن اليسير التمييز نظرياً بين هذه المفاهيم ، ولكن التمييز بينها إحصائياً ليس يسيراً . وهذا لا ينفي أنه من المهم محاولة إجراء مثل هذا التمييز عندما نريد معرفة طبيعة استخدامات الفائض الاقتصادى .

والتمييز بين الاستثمارات الإنتاجية والاستثمارات غير الإنتاجية يرتكز على الأساس التالى : فالأولى تستخدم مباشرة في زيادة الإنتاج أو إنتاجية العمل أو خفض تكاليف الإنتاج في فروع الاقتصاد التي تقوم بالإنتاج المادى ، والاستثمارات غير الإنتاجية تتكون من كل الاستثمارات الأخرى .

وبالطبع لابد من التمييز بين مشكلة درجة مفعول التنمية لهذا الاستثمار أو ذاك ، ومشكلة طبيعته كإنتاجى أو غير إنتاجى . فهذا المفعول يتوقف على الظروف المحددة التي يتم فيها إجراء الاستثمار من الناحية التكنيكية ، وكذلك من الناحية الاجتماعية والاقتصادية .

والتنمية تقتضى أن يكون للاستثمارات الإنتاجية أولوية ، وذلك أمر معروف لم يعد بحاجة إلى التحليل الطويل . ومع ذلك فإننى أود أن ألاحظ ما يلى :
أن زيادة الاستثمارات الإنتاجية تجعل من الضرورى إجراء مجموعة جديدة من استخدامات الفائض الاقتصادى ، هي أيضاً من قبيل الاستخدام في أغراض التنمية . وهذا ما يسمى « مصروفات التنمية » .

(ح) وهكذا نصل إلى جزء ثالث من ف م ن هو مصروفات التنمية (م ن) . ونطلق اسم مصروفات تنمية على كل المصروفات التي ليست استثمارات والتي تستهدف بشكل مباشر زيادة المعارف أو توسيع نطاق نشرها واستخدامها .

فمثل تلك الزيادة ترفع من قدرات المجتمع على إنتاج السلع والخدمات . وهذه المصروفات محل البحث هنا تمثل مجموع الدخول المدفوعة لأولئك الذين مهمتهم الأساسية المساهمة في زيادة المعارف أو توسيع نطاق نشرها واستخدامها وكذلك مجموع المصروفات الجارية الضرورية لهذا النشاط .

ومن الناحية العملية يعتبر من مصروفات التنمية (م ن) مصروفات البحث العلمي والتكنيكي وتلك التي تهدف إلى زيادة عدد المهندسين والفنيين والعمال المؤهلين وعدد الأشخاص الذين يجيدون القراءة والكتابة . . . إلخ . وكما هي الحال بالنسبة للاستثمارات لا بد من التمييز بين طبيعة المصروفات وبين مفعولها الذي يتفاوت من حيث المدى ومن حيث سرعة الأثر .

ويتربى على التعريفات السابقة أن المصروفات الضرورية للمحافظة على نفس العدد من المهندسين . . . إلخ ليست من قبيل مصروفات التنمية ، بل هي جزء من الاستهلاك الضروري لتكرار الإنتاج البسيط . وكذلك الأمر بالنسبة للمصروفات الخاصة بالمحافظة على نفس المستوى من الصحة العامة .

ويجب أن نلاحظ هنا أن نمو المعارف يمكن أن يكون « الناتج الثانوي » لنشاط أولئك الذين يشتغلون بصفة أساسية في أعمال أخرى . وفي هذه الحالة لا تعتبر دخول هؤلاء الأشخاص ضمن مصروفات التنمية .

والواقع أن جزءاً لا بأس به من المعارف الجديدة في التكنيك تمثل « ناتجاً ثانوياً » للإنتاج الجارى ولا تكلف المجتمع شيئاً . كذلك يوجد بين أولئك الذين يشاركون في المحافظة على تكرار الإنتاج البسيط من خارج المجال الإنتاجي عدد من الأشخاص يساهمون في تطور المعارف أو اتساع نطاق نشرها ، ولا تعتبر دخول هؤلاء الأشخاص ضمن مصروفات التنمية ؛ لأنه قد سبق احتسابها بين المصروفات العمومية لتكرار الإنتاج البسيط .

ولكل ذلك لا يعتبر من قبل مصروفات التنمية إلا المصروفات التي غرضها

الرئيسي هو زيادة المعارف أو توسيع نطاق نشرها واستخدامها .
وهذا ما يفسر أنه يوجد في بعض المجتمعات أحياناً تطور للمعارف دون
« مصروفات تنمية » بالمعنى المحدد المشار إليه عليه .

والواقع أنه في المجتمعات السابقة للرأسمالية كان هناك جزء من دخول الطبقات
التي لا تعمل يستخدم ، مباشرة أو بشكل غير مباشر ، في تطوير ونشر المعارف
العلمية والتكنيكية . وليس من المجدي بحث هذه القضية الآن ، ولكن لابد من
الإشارة إلى أن هذه الطبقات غير العاملة لعبت (بتكلفة عالية) دوراً غير بسيط
في تقدم المعارف العلمية والتكنيكية . ويكفي أن نذكر أن عدداً كبيراً من كبار
الفيزيائيين والرياضيين والكيميائيين كانوا من أفراد تلك الطبقات .

وإمكانية ما يمكن أن نسميه « النمو الذاتي » للمعرفة يفسر كيف أن نمو المعارف
كثيراً ما اعتبر عند الاقتصاديين من « المعطيات » التي لا تكلف شيئاً . وهذا السبب
هو الذي يفسر أيضاً اعتبار أن العامل الاستراتيجي في النمو هو — إلى وقت قريب —
الاستثمار وليس تقدم المعارف العلمية والتكنيكية .

وحتى في إطار الرأسمالية المتطورة لم يصبح تقدم المعارف العلمية ثمرة لمصروفات
مخصصة له مرتفعة نسبياً إلا منذ وقت قريب نسبياً .

أما في البلاد الاشتراكية المتطورة ، وبنوع خاص في الاتحاد السوفيتي ، فإن
اعتماد التقدم العلمي والتكنيكي على نوع خاص من المصروفات ظاهرة أكثر وضوحاً
منها في الرأسمالية المعاصرة .

وبالطبع كان النمو الاقتصادي دائماً ، في التحليل الأخير ، معتمداً على تقدم
المعارف العلمية والتكنيكية . فلو كانت البشرية قادرة فقط على الاستثمار في أدوات
كتلك التي كانت معروفة في العصر الحجري لما حدث تقدم اقتصادي حتى ولو كان
معدل الاستثمار مرتفعاً نسبياً .

والجديد في الأمر هو أن تقدم المعارف نفسه قد جعل التطور « الذاتي » للمعرفة
العلمية غير كاف للمحافظة على معدل مرتفع للنمو . وقد ترتب على ذلك أن
اكتسبت مصروفات التنمية وضعاً تنظيمياً مستقراً وأنها مدعوة للتزايد . فقبل حوالي
عشر سنوات كانت تلك المصروفات تمثل حوالي ١٪ من الدخل السنوي في

البلاد المتطورة (أى ما يعادل من ٨ إلى ١٠ ٪ من الاستثمار الصافى). وتمثل مصروفات البحوث فى البلاد الصناعية الرئيسية الخمسة ما بين ١,٤ ٪ (فرنسا) ٣,٧ ٪ (الاتحاد السوفيتى) من الدخل القومى . وتبلغ نسبة تلك المصروفات ما بين ١٠ إلى ٣٠ ٪ من الناتج الصافى فى بعض الصناعات الطليعية مثل بناء الطائرات وصناعة الآلات الدقيقة .

وهكذا يصبح هذا الوجه من وجوه استخدام الفائض عاملاً استراتيجياً فى عملية النمو الاقتصادى .

ويمكن أن نلاحظ نفس الظاهرة إذا نظرنا للأمر من زاوية أخرى . فإذا فحصنا تركيب ميزان المدفوعات فى بعض البلاد المتطورة اقتصادياً نرى أن جزءاً سريع النمو من إيراداتها هو الثمرة المباشرة أو غير المباشرة لمصروفات التنمية بالمعنى السابق . وهذا يعنى أن جزءاً متزايداً من تلك الإيرادات الخارجية يأتى من موارد مثل تصدير المنتجات الحديثة وبنوع خاص المعدات حديثة الطراز ، وبيع براءات الاختراع فى الخارج أو عائدات استغلالها فى الخارج ، وكذلك « تصدير » الفنين والخبراء . ومن المعروف كذلك أن عدداً من الصراعات الدولية الحالية تدور ، لا حول مصادر المواد الأولية كما كان الأمر فى القرن التاسع عشر ، وإنما حول موارد التكنيك الحديث والأفكار العلمية (ونخبر مثل على ذلك المناقشات التى دارت أخيراً فى بريطانيا حول هجرة العلماء الإنجليز إلى الولايات المتحدة والنتائج الاقتصادية الخطيرة التى تترتب عليها) .

وكل ذلك يجعلنا نعتقد أن مصروفات التنمية ستمثل نصيباً متزايداً من ف س ن بالمقارنة بنصيب الاستثمارات المادية .

ويمكن أن ننتقل الآن إلى فحص شكل رابع من أشكال استخدام الفائض ، (د) وهذا الشكل الرابع من أشكال استخدام الفائض فى التنمية يتمثل فى الزيادة فى المقدار الكلى للمكاسب الفردية للمنتجين عندما يتبع ذلك زيادة فى الإنتاج (أو حين تؤدي إلى زيادة فى الإنتاج) . وسنعطى لهذا الشكل الرمز ك ت د .

وثمة ثلاثة أنواع أساسية للزيادة فى حجم مكاسب المنتجين التى تدخل فى هذا

النوع من استخدام الفائض في التنمية .

١ - الزيادة في إجمالي المكاسب الفردية للمنتجين الناتجة عن زيادة العمالة الإنتاجية .

٢ - الزيادة في المكاسب الفردية للمنتجين الناتجة عن تغيرات في التركيب المهني للقطاع الإنتاجي .

٣ - الزيادة في المكاسب الفردية للمنتجين التي تؤدي إلى زيادة في إنتاجية العمل . ويمكن أن يكون لهذه الظاهرة في البلاد ذات المستوى المنخفض للأجور أهمية كبرى .

ويمكن أن نلاحظ أنه حين يستخدم جزء من الفائض لزيادة المقدار الإجمالي لمكاسب المنتجين ، وحين يكون هؤلاء المنتجون أجراء تمثل تلك الزيادة زيادة فيما يسميه ماركس « رأس المال المتغير » .

(هـ) والشكل الخامس لاستخدام الفائض في التنمية يتمثل في الزيادة في « المصروفات العمومية الاجتماعية » التي تزيد من حجم الخدمات الناقصة اجتماعياً بشكل يؤثر في الإنتاج تأثيراً إيجابياً ، وذلك مثل حالة الزيادة في المصروفات الطبية التي تؤثر إيجابياً على الإنتاج عن طريق تحسين الحالة الصحية للعاملين . ومثل تلك الزيادة (Δ م ع ل) تشارك من ناحية أخرى في التنمية الاجتماعية ، كما سبق أن عرفناها . وهذا على خلاف المصروفات المماثلة التي تشارك في التنمية الاجتماعية ولكنها لا تعتبر استخداماً للفائض في أغراض التنمية نظراً لأنه لا تأثير لها على الإنتاج .

وبصفة عامة كل استخدامات الفائض التي لا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج لا تدخل في ف س ن ، وهذا هو الشأن في كل الزيادات في المصروفات العمومية الاجتماعية التي لا تأثير لها على الإنتاج (Δ م ع ل ش) .

(و) وأخيراً فإن آخر شكل لاستخدام الفائض في أغراض التنمية يتمثل في زيادة المخزون ، إذا كانت تلك الزيادة ضرورية لتحقيق مستوى من النشاط الاقتصادي أكثر ارتفاعاً . وسنرمز له بالرمز (Δ هـ و) .

وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نقول : إن استخدامات الفائض في غير أغراض

التنمية (ف غ ن) هي أساساً الاستخدامات التالية :

١ - الاستثمارات غير الإنتاجية التي لا تخدم التنمية ولا حتى بشكل غير مباشر (ا م ج ش) .

٢ - الزيادة في المكاسب الفردية للمنتجين التي لا تتبعها زيادة في إنتاجية العمل (Δ ك ت ش) .

٣ - الزيادة في المصروفات العمومية الاجتماعية التي لا تأثير لها على الإنتاج (Δ م ع ل ش) .

وبالطبع يمكن أن تكون تلك الزيادة لازمة في إطار خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . فالواقع أن الغرض النهائي من التنمية هو تحسين مستوى المعيشة حتى ولو كان ذلك التحسين غير ذي تأثير مباشر على الإنتاج .

بل يجب توضيح أن زيادة الأجور والمصروفات على الخدمات الاجتماعية والدخول الاجتماعية تكون في معظم الأحوال ، وبنوع خاص في البلاد المتقدمة اقتصادياً نتيجة لزيادة سابقة في الإنتاجية، ولا تكون بالتالي عاملاً حاسماً في تحديد هذه الزيادة .. ومن ناحية أخرى تيسر البلاد الاشتراكية المتطورة اقتصادياً في التخطيط الاشتراكي على قاعدة إرساء الزيادة في الأجور على الزيادة التي تحققت بالفعل في الإنتاج وليس على الزيادة المتوقعة .

٤ - وأخيراً فإن الزيادة في المخزون التي لا تدعو إليها ضرورة تحسين مستوى توفير المواد الجارية تمثل الشكل الرابع لاستخدام الفائض في غير أغراض التنمية (ه ش) . وترجع مثل هذه الزيادة إلى سوء تحديد الإنتاج أو الخطأ في تقدير الطلب النهائي ... إلخ .

ملاحظات ختامية :

وهكذا نكون قد استعرضنا الاستخدامات المختلفة الممكنة للفائض الاقتصادي والأثر الذي يمكن أن يحدثه كل منها على مستقبل التنمية .

وأود عند هذا الحد أن أضيف بعض الملاحظات الختامية :

١ - وأول مجموعة من الملاحظات تتعلق بمضمون مفهوم « الفائض الاقتصادى » فعلى ضوء ما سبق توجد عملية تنمية عندما تزيد خلال فترة معينة القدرة الإنتاجية للمجتمع .

ومفهوم التنمية المعروف على هذا النحو يحتاج بالطبع إلى التحديد فى مستويات مختلفة . وسأشير إلى بعض مستويات التحديد التى تبدو لى جوهرية والتى تثار عندما نتساءل حول :

(أ) درجة استخدام القدرات الإنتاجية الجديدة .

(ب) درجة فعالية الشكل الاقتصادى والتكنيكى الذى تظهر فيه القدرات الإنتاجية الجديدة .

(ج) يمكن قياس الفعالية فى الأجل القصير للطريقة التى يستخدم بها نظام اقتصادى الفائض المستخدم فى التنمية وذلك بنسبة مقدار الزيادة الجارية فى الإنتاج (وسأذكر جانباً الآن المشكلات التى تثيرها طرق القياس) المحققة خلال مدة معينة إلى مقدار الفائض المستخدم فى التنمية خلال المدة السابقة لها .

(د) مقدرة التنمية التى تحققت خلال مدة معينة على المحافظة على معدل تنمية فعلى فى المستقبل على نفس المستوى بالتقريب . وهذه المقدرة هى مقياس درجة فعالية النظام الاقتصادى فى الأجل المتوسط والطويل .

(هـ) المحتوى الاجتماعى لعملية التنمية ، أى طبيعة الفئات الاجتماعية المدعوة للاستفادة بدرجة أو بأخرى من تنمية اقتصادية معينة .

وينعني من هذه الزاوية أن نراعى فى المجتمعات الطبقة مدى التنمية الاجتماعية . وبنسبة حجم التنمية الاجتماعية المحققة خلال فترة معينة إلى الفائض الاقتصادى الجارى ، وإلى الفائض المتاح للتنمية ، وإلى الفائض المستخدم فى التنمية نحصل على ثلاثة مقاييس لقدرة تشكيل اجتماعى معين على استخدام الفائض بقصد إشباع حاجات العاملين .

ويجب ألا يغيب عن النظر الطابع الشكلى إلى حد ما لهذا المقياس ، لأن التنمية الاجتماعية ، كما عرفناها ليست بالضرورة من قبيل ما يمكن أن نسميه « التقدم الاجتماعى » . فبعض الحاجات التى يجرى إشباعها الآن يمكن أن تكون نابعة من

ظواهر الكبت والحرمان . وتطور المجتمع الرأسمالى يتميز بمثل هذه الظواهر . وعلى العكس يمكن فى مجتمع يسيطر فيه العاملون على وسائل الإنتاج وعلى استخدامها أن تصبح التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتقدم الاجتماعى أمراً واحداً .

وعلى أية حال ، فإن درجة الاستخدام الممكن لقدرات الإنتاج ، وفعالية شكل الاستخدام ، وقدرة التنمية المتحققة على الاستمرار الذاتى بمعدل متزايد أو متناقص ، وأثر ذلك الاستخدام على التنمية الاجتماعية والتقدم الاجتماعى ترتبط كلها فى نهاية الأمر بدرجة النمو التى وصلت إليها من قبل قوى الإنتاج ودرجة تطويع علاقات الإنتاج لطبيعة قوى الإنتاج ، أى بطبيعة النظام الاقتصادى وسماته الأساسية .

٢ - والمجموعة الثانية من الملاحظات تتعلق بحجم الفائض المستخدم فى التنمية . وأود هنا أن أشير إلى أنه إذا كان صحيحاً بصفة عامة أن الفائض المستخدم فى التنمية له حد أعلى هو الفائض الجارى المتاح للتنمية ، فإن الأمر ليس كذلك بالضرورة دائماً . وتلك مشكلة لا يتسع الوقت للإفاضة فيها ، ولكن لابد من التنويه بها . ولتوضيح هذه النقطة أذكر ما يلى : أن الفائض المتاح للتنمية - كما قلنا فى مستهل العرض - يساوى الفرق بين الناتج الاجتماعى المتاح وبين الاستهلاك اللازم لتكرار الإنتاج البسيط . ومن المهم أن نلاحظ أنه من الممكن أحياناً فصم بعض عناصر تكرار الإنتاج البسيط ، أى تخفيض بعض المصروفات التى كانت من قبل مخصصة لتكرار الإنتاج ، إما فى مستوى المصروفات العمومية وإما فى مستوى الإنتاج والاستهلاك الماديين .

وفى عدد من الحالات يمثل هذا الفصم « ثورة تكنولوجية » (تخفيض النفقات الضرورية للحصول على منتج) ، وفى حالات أخرى يعبر الفصم عن تخفيض مصروفات ما يسمى « الاستهلاك غير المجدى » . والتخفيض الكبير للمصروفات يرتبط عادة بثورة اجتماعية تؤدي إلى تخفيض ما أسميناه « المصروفات العمومية الاجتماعية » .

وعلى أية حال ، فالأمر الحاسم هو أن فصم بعض عناصر تكرار الإنتاج البسيط يجعل من الممكن الحصول بصفة استثنائية على فائض إضافى (ف ف) . وهذا الفائض الإضافى « يستخرج » من الإنتاج الجارى « ويضاف » إلى الفائض

الجارى » ويمكن استخدامه فى التنمية .

وهذا يعنى أنه فى بعض الظروف ذات الطابع الثورى يمكن أن نجد بصفة مؤقتة :

$$ف س ن < ف ح م ن$$

$$ف س ن = ف ح م ن + ف ف$$

وفى بداية سياسة التنمية كثيراً ما يكون مثل هذا القسم فى عملية تكرار الإنتاج البسيط ضرورياً للوصول بالفائض المستخدم فى التنمية إلى حجم كاف .

٣ - والمجموعة الأخيرة من الملاحظات تتعلق بالصلة بين معدل نمو الإنتاج الجارى وحجم الفائض المستخدم فى التنمية السابق وفعالية استخدامه .

فى اقتصاد ينمو بشكل منتظم منذ أمد بعيد نسبياً ، يكون معدل نمو الإنتاج الجارى فى ارتباط وثيق بالمعدل السابق $\frac{ف س ن}{ف ح م ن} = هـ و$. وهذا المعدل الأخير ، شأنه فى ذلك شأن معدل النمو ، معدل ثابت نسبياً ما بقى النظام الاقتصادى على ما هو عليه ، ما لم تحدث ثورة تكنولوجية - ومثل هذه الثورة أمر استثنائى ما لم تجر تحولات فى العلاقات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى ٥

وعلى العكس ، إذا جرت تحولات اجتماعية على درجة كافية من العمق يؤدى أى تغير بسيط فى (هـ و) إلى تغير كبير فى معدل النمو الجارى للإنتاج ، وبصفة خاصة إذا كانت التغيرات الاجتماعية قد مكنت من تعبئة الاحتياطيات « الخفية » أو العقيمة ومن استخدام أفضل لقدرات الإنتاج الحالية . وتؤدى زيادة الإنتاج فى مثل هذه الظروف فى العادة إلى زيادة سريعة فى (هـ و) وبالتالي يرتفع معدل النمو من جديد خلال فترة معينة . وهكذا تكون زيادة سرعة معدل النمو ابتداء مرتبطة بالتحولات الاجتماعية .

وتلك بعض من التحليلات التى يمكن أن نطرقها ابتداء من التفكير فى مفهوم الفائض الاقتصادى وتحليل ظروف تكوينه واستخدامه .

ثالثاً : استخدام الفائض ، ونموه ، ودوره فى التنمية الاقتصادية :

بعد تعريف المفاهيم المختلفة للفائض التى تهمنى فى إطار هذا التحليل ، سنحاول

تحليل بعض النتائج التي تترتب على استخدام مخطط للفائض ، كما سنحاول إلقاء الضوء على بعض جوانب مشكلة « الاستخدام الأمثل » للفائض .

١ - استخدام الفائض وآثاره على الناتج الاجتماعى المتاح وعلى حجم الفائض مستقبلا ومن أجل توضيح العرض سأجرى الاستدلال فى إطار بعض الفروض البسيطة نسبياً .

الفرض الأول :

إن أبسط الفروض بالطبع هو أن يكون الفائض المستخدم فى التنمية معدوماً ، أى : $F = 0$.

وهذا الوضع يتحقق إذا لم تكن هناك أى زيادة للإنتاج عن الاستهلاك الجارى ، أو إذا استخدمت تلك الزيادة فى أغراض لا تخدم التنمية .

وفى هذا الفرض ، أى إذا لم يكن هناك أى فائض يستخدم فى التنمية ، نواجه النتائج التالية :

١ - ينتجه معدل نمو الناتج الاجتماعى المتاح نحو الصفر . وبالطبع إذا كان قد تم فيما قبل استخدام قدر من الفائض استخداماً يفيد التنمية ، فإن بقاء أو توقف نمو الإنتاج الاجتماعى المتاح لن يتم فوراً . ولفترة مقبلة تستمر الاستثمارات والمصروفات المرتبطة بالتنمية التى أجريت من قبل فى تقديم ثمارها فى مستوى الإنتاج والفائض ، ولكن بعد تلك الفترة يؤدى استخدام الفائض بأكمله فى غير أغراض التنمية إلى الدفع بمعدل نمو الناتج الاجتماعى المتاح نحو الصفر . بل إن هذا المعدل يمكن أن يصبح سلبياً إذا هبطت التجديدات الفعلية إلى ما دون التجديدات الضرورية كما يحدث مثلاً فى حالات الحرب .

ومع ذلك ، فحتى إذا كان $(F = 0)$ فهناك تغيرات يمكن أن تطرأ على تنظيم عملية الإنتاج أو على فعالية العمل تجعل من الممكن أن ينمو الناتج الاجتماعى المتاح إلى حد ما . ومثل تلك التغيرات يمكن أن تكون راجعة للمنتجين أنفسهم أو لفئات اجتماعية أخرى . وبهذه الطريقة أمكن لبعض المجتمعات البدائية

التي لم تكن تملك عملياً أى فائض أن تحقق بعض التقدم . ومراعاة لوجود إمكانية للنمو من هذا النوع لا بد من التسليم بوجود عنصر « نمو ذاتي » (العنصر ح) .
٢ - ولكن في حالة وجود فائض متاح للتنمية وعدم استخدامه بالفعل للتنمية مما أدى إلى توقف نمو الناتج المتاح ، ماذا يكون التطور اللاحق للفائض المتاح للتنمية ؟

ويتوقف الجواب على هذا السؤال أساساً على ما تؤول إليه التكلفة الاجتماعية للمحافظة على الوضع الراهن وسأقتصر في هذا المقام على فرضين فرعيين :

الفرض الفرعى الأول :

يمكن أن نقول بصفة عامة إنه حين لا يستخدم الفائض في التنمية ، ويستخدم في زيادة الاستهلاك الجارى بطريقة لا تساعد على التنمية ، تصبح الزيادة في الاستهلاك جزءاً من التكلفة الاجتماعية الضرورية لتكرار الإنتاج (ك ض ك) . وبالتالي إذا لم يزد الناتج الاجتماعى المتاح ، وزاد (ك ض ك) فإن الفائض الجارى المتاح للتنمية (الذى كان قائماً من قبل) يتناقص . فإذا ذهب كل الفائض المتاح ابتداء إلى أغراض لا علاقة لها بالتنمية ، فلن يكون هناك في النهاية فائض متاح للتنمية .

ويمكن أن يكون هذا الفرض واقعياً في ظروف مختلفة وسأذكره مثلاً واحداً ، وهو حالة المجتمعات الإقطاعية . ففي هذه المجتمعات تستولى الطبقات الإقطاعية على نصيب الأسد من الفائض الاقتصادى الجارى وهي لا تستخدم منه إلا جزءاً تافهاً في أغراض لها صلة بالتنمية . لذلك فإن الناتج الاجتماعى المتاح لا يزيد إلا ببطء شديد ، وينمو بصفة خاصة تحت تأثير عنصر « النمو الذاتى » أو بفضل ذلك الجزء من الفائض الذى يؤول للطبقات غير الإقطاعية . وبالإضافة إلى ذلك ، يلاحظ أن ما كان يشكل فائضاً جارياً متاحاً للتنمية في عصر معين ، يندمج في المصروفات الجارية للطبقات السائدة ويصبح بالتالى جزءاً من ك ض ك .

الفرض الفرعى الثانى :

ولكى يتضح تماماً معنى الفرض الفرعى الذى فرغنا للتو من مناقشته ، لا بد من

أن نقول شيئاً عن الفرض الفرعى العكسى ، وهو : فى لحظة معينة (وفترة معينة) يكون F س $N = 0$. لكن استخدامات الفائض الاقتصادى الجارى التى لا علاقة لها بالتنمية لا تصبح نهائياً جزءاً من تكلفة تكرار الإنتاج البسيط . والمثل السهل لذلك هو حالة نفقات الحرب والنفقات العسكرية . فتللك النفقات يمكن أن تمتص خلال فترة من الزمن الجزء الأعم من الفائض الاقتصادى الجارى بحيث يصبح F س $N = 0$ ، ولكن عند اختفاء تلك النفقات يصبح الجزء الذى كانت تمتصه من الفائض متاحاً للتنمية .

والفارق بين الفرضين الفرعيين ، من الناحية العملية فارق جزئى ، لأن إحلال نفقات التنمية والاستثمار محل النفقات العسكرية يقتضى تعديلاً فى ظروف تكرار الإنتاج البسيط . وتلك مشكلة إعادة تحويل اقتصاد عسكرى إلى اقتصاد غير عسكرى .

الفرض الثانى :

وفرضنا الثانى هو أن جزءاً ($1 < \text{الصفحة}$) من الفائض الاقتصادى الجارى متاح يستخدم بالفعل فى التنمية .
ولإلقاء الضوء على نتائج مثل هذا الاستخدام للفائض يجب أن نبحث مصير الناتج الاجتماعى متاح والفائض المستقبلى عندما تكون $1 < \text{الصفحة}$.

(١) فيما يتعلق بالناتج الاجتماعى متاح ، يتوقف تطوره على ما يمكن أن نسميه « غلة » الفائض المستخدم فى التنمية ، وتقدر تلك الغلة (غ) فى مستوى الناتج الاجتماعى متاح .

وإذا طرحنا المشكلة فى هذا الإطار أمكن أن نصوغ علاقة تشبه من حيث الشكل معادلات نمو أخرى (تلك التى تقوم على الاستثمار وليس على الفائض) .
فيمكن أن نكتب إذا — تركنا جانباً العنصر ح — المعادلة التالية :

$$N = C + I - G \quad (F, M, N) \quad (7)$$

ويتعين عندئذ أن نبحث بعض المشكلات التى يثيرها المعامل غ (معامل غلة

الفائض المستخدم في التنمية) .

وسنعالج هذه المشكلات على مستوى نظرى خالص . ولذلك سنميز فقط بين نوعين من استخدامات الفائض في التنمية :

(١) لنفترض أن F قد استخدم في مصروفات تنمية واستثمارات غير إنتاجية لكنها تخدم التنمية و (أو) استثمارات إنتاجية لا تظهر آثارها الرئيسية إلا في المدى الطويل (مثل مصروفات التنمية والاستثمارات في التعليم العالى والبحث العلمى . . . إلخ) . وبصفة عامة لا يكون لمثل هذه الاستخدامات أثر على مقدار الإنتاج المتاح في المستقبل القريب ، أى على مستقبل إنتاج السنوات الأربع أو الخمس المقبلة . وبالتالي إذا عبرنا عنه بالرمز G ، عن غلة تلك الاستخدامات في مستوى الناتج الاجتماعى ، يكون علينا أن نميز بين قيمة G في الأجل القصير (وتكون عادة الصفر) وقيمة G في الأجل الطويل حيث يمكن أن تصبح كبيرة . ومع ذلك فلا بد من الإشارة إلى أن قيمة G في الأجل الطويل تتوقف على مجموعة من عوامل النمو الأخرى .

والواقع أنه إذا لم تكن هناك سياسة اقتصادية سليمة ، فإن قيمة G في الأجل الطويل يمكن أيضاً أن تصل إلى الصفر (مثلاً إذا لم يحصل أولئك الذين تلقوا الدراسة العلمية أو التكنيكية على إمكانيات العمل التى تتفق ومؤهلاتهم ، أو إذا كان مقدار الاستثمارات الإنتاجية لا يكفى لتجسيد احتمالات النمو التى تتمثل في المعرفة التكنيكية الجديدة والتأهيل المهني الجديد) .

وهذا يعنى أن قيمة G في الأجل الطويل تتوقف على سلسلة من القرارات التى يعتمد بعضها على البعض الآخر .

وفي إطار التخطيط يجب أن يكون الغرض المنشود هو بلوغ قيمة G في الأجل الطويل أقصى حد ممكن .

وعند هذه النقطة لابد من ملاحظتين :

١ - الأولى هي أنه لكي تبلغ G في الأجل الطويل أقصى قيمة لابد من اتخاذ عدة إجراءات متسقة ويجب أن تؤدي تلك الإجراءات إلى الوضع الآتى :
حين تبلغ مصروفات التنمية والاستثمارات التى نحن بصدد مداها حد النضوج ، يكون

الفائض المتاح للتنمية كافياً ، ويكون استخدامه صالحاً ، بشكل يسمح بالاستفادة الفعالة من ثمار تلك المصروفات والاستثمارات الطويلة الأجل . وهذا الأمر يقتضى تحليلاً عميقاً للتقدم الاقتصادى والنمو .

٢ - أما الملاحظة الثانية فهى بالدقة أن غلة تلك المصروفات والاستثمارات فى الأجل القصير (أى كما سبق أن قلت خلال حوالى أربع أو خمس سنوات) تساوى الصفر . وهذا يعنى أنه من الضرورى لتحقيق نمو منتظم للناتج الاجتماعى ، أن تقدر النسبة المقبولة من استخدامات الفائض التى لا تؤثر فى القيمة إلا فى الأجل الطويل . وهكذا نصل إلى مجال يتعين فيه تحليل مشكلات الحد الأقصى لمعدل النمو فى الأجل الطويل فى إطار السعى لتوفير الظروف المواتية لتحقيق نمو منتظم .

(ب) والمجموعة الثانية من استخدامات الفائض الجارى المتاح للتنمية التى نناقشها هنا تتكون من الاستثمارات ومصروفات التنمية التى لها مفعول إنتاجى مباشر (والمقصود بمباشر ظهور المفعول الإنتاجى خلال فترة لا تتجاوز أربع أو خمس سنوات) .

والمثل الواضح لهذا النوع هو « الاستثمارات الإنتاجية » التى تؤتى ثمارها فى أجل قصير نسبياً ، وهى الاستثمارات التى تدخل فى التقديرات فى معظم « نماذج » النمو . ويمكن أن نعبر عن غلة هذه الاستخدامات للفائض الاقتصادى بالرمز غ_٢ . والقيمة الظاهرية للمقدار غ_٢ تكون بصفة عامة بين ٠,٢ ، ٠,٨ من الناتج الصافى المتاح . وهى كما قلنا قيمة « ظاهرية » بمعنى أنها القيمة التى تستخلص من النسبة بين نمو الناتج الاجتماعى المتاح فى فترة معينة واستثمارات الفترة السابقة . والواقع أن زيادة الناتج الاجتماعى المتاح لا تنتج عن استثمارات الفترة السابقة وحدها ، ولكن تنتج أيضاً عن مجموع أشكال التقدم التكنيكى ومصروفات التنمية والاستثمارات غير الإنتاجية التى أدت إلى تحقيقها .

والمشكلة الجوهرية فى الاستخدام الأمثل للفائض الجارى المتاح للتنمية تنحصر فى توزيع الفائض بطريقة سليمة ، بحيث تحصل على نمو متوازن على قدر الإمكان فى إطار تقدم منتظم يودى فى الأجل الطويل إلى بلوغ معدل الاستهلاك الحد الأقصى . ومن الواضح أنه من غير المتيسر فى هذا المقام معالجة مختلف المشكلات التى

تستحق التحليل والمتصلة بهذا الهدف الذى عرفناه للتو ، ولذلك فسنركز اهتمامنا على قضية التغيرات قصيرة الأجل فى الفائض المتاح التى تنتج عن الاستخدامات الإنتاجية المختلفة للفائض الموجود .

وبصفة عامة تقتصر الآن على معالجة الآثار فى الأجل القصير التى تترتب على مختلف استخدامات الفائض الاقتصادى ، لأنه لا بد من تجاوز إطار مجرد تحليل الفائض واستخداماته إذا أردنا أن نطرق مشكلات النمو فى الأجل الطويل . وفى الأجل القصير يكون $\gamma < \text{الصفير}$ (حيث γ تمثل الغلة فى الأجل القصير للفائض المستخدم فى التنمية) . وينبغى أن نتساءل بعد ذلك عن مصير الفائض المتاح للتنمية .

٢ - ما هو مصير الفائض المتاح للتنمية ؟

عندما يزيد الناتج الاجتماعى المتاح بقدر معين (Δ ن ع م) ، يشكل هذا القدر ما يمكن أن نسميه « ناتجاً اجتماعياً جديداً » . وبهذه الصفة لا يكون هذا الناتج الجديد مطلوباً لتكرار الإنتاج البسيط وبالتالي فإن المقدار Δ ن ع م يمثل « الفائض الجديد المتاح للتنمية » ، أو بعبارة أدق يمثل الفائض الإضافى (ف ف) . ولعرفة ما يصير إليه المقدار الكلى للفائض المتاح للتنمية خلال تتابع الفترات ، لا بد من التمييز بين حالتين :

الحالة الأولى :

نفترض فى الحالة الأولى أنه لا يتعين تحويل المصروفات التى خصص الفائض الجارى المتاح للتنمية لتغطيتها ، لا يتعين تحويلها إلى مصروفات جارية لتكرار الإنتاج البسيط . وفى هذه الحالة يظهر الفائض الذى كان موجوداً فى الفترة الأولى كما هو فى ناتج الفترات التالية .

وخير مثال على ذلك هو المصروفات المخصصة للبحث العلمى . فإذا استخدمت هذه المصروفات استخداماً سليماً ، فإنها تؤدى إلى زيادة الناتج الاجتماعى المتاح عن طريق الزيادة فى إنتاجية العمل أو بفضل استخدام أكثر فعالية للموارد المتاحة . وتكون الزيادات فى الناتج الاجتماعى عندئذ ثمرة اكتشافات واختراعات ليس لها من حيث هى تكاليف صيانة . وبالتالي فإن الفائض الذى أنفق خلال فترة معينة

للتوصل إلى تلك الاكتشافات والمخترعات يكون متاحاً من جديد في ناتج الفترات التالية ، ويمكن استخدامه في تمويل مصروفات تنمية جديدة .

وفي هذه الحالة يضاف الفائض الإضافي إلى الفائض الأصلي .

فإذا افترضنا أنه من فترة إلى أخرى ، ينحصر نصيب (١) من الفائض الجارى المتاح للتنمية لهذا الفرع من المصروفات (في حين ينحصر الباقي لمصروفات يجب تكرارها ، وبالتالي يجب احتسابها في التكلفة الاجتماعية الضرورية لتكرار الإنتاج البسيط) يمكن أن نكتب (بفرض أن ١ ، غ ثابتان) :

$$ف ج م ن = ف ج م ن . ١ (١ + غ) ن \quad (٨)$$

وفي هذه المعادلة تمثل غ _٢ الغلة في الأجل القصير (بالنسبة للناتج الاجتماعى المتاح) لاستخدامات الفائض التى لها تأثير على التنمية ، وذلك عندما لا تزيد التكلفة الاجتماعية لتكرار الإنتاج البسيط بسبب تلك الاستخدامات .
والمعادلة (٨) هامة لأنها تثبت أنه

$$\frac{١}{١ + غ} = ١ \text{ إذا كان } ١ \text{ يظل الفائض ثابتاً .}$$

وهى تبين كذلك أنه لكى يزيد الفائض (فى الظروف المعطاة) يجب أن يكون :

$$\frac{١}{١ + غ} < ١$$

وهذا ما يوضح لنا ما هو أكبر جزء (١ - ١) من الفائض المتاح للتنمية يمكن أن ينحصر لأغراض أخرى غير التنمية (عندما يؤدي هذا التخصيص إلى زيادة لاحقة ومساوية لذلك الجزء من التكلفة الاجتماعية الضرورية لتكرار الإنتاج البسيط) إذا أردنا أن يتزايد الفائض المتاح للتنمية .

ولكى يصبح الفائض الجارى المتاح للتنمية حصة ثابتة (ص) من الناتج الاجتماعى المتاح (ن ع م) يجب أن نعطي للجزء ١ القيمة التالية :

$$\frac{١}{(١ - ص)} = ١ \quad (٩)$$

$$\frac{ف ج م ن}{ن ع م} = ص \text{ مع ملاحظة أن } ص$$

وعندما تتحدد قيمة ١ بالقيمة (٤) المعبر عنها في المعادلة (٩) يتزايد الناتج الاجتماعي بمعدل ثابت غ_س (مع افتراض أن غ_٢ ثابت) . ويجب أن يكون هذا المعدل بحيث :

$$(١٠) \quad ١ + غ_{س} = \frac{١ + غ_{٢}}{(١ - ص)} = ١ + (١ + غ_{٢})$$

ولاحصول على معدل نمو أعلى من ذلك (بقيمة غ_٢ معطاة) يجب أن تكون قيمة ١ أكثر من قيمتها المعطاة في المعادلة (٩) . ولا يمكن في مثل هذه الظروف أن يظل المعدل ثابتاً إلا إذا زادت قيمة ص .

ونجد مثلاً آخر لهذا الفرض عند استخدام الفائض في استثمارات إنتاجية وحساب الغلة على أساس « الناتج الصافي » أي بعد استنزال أعباء التجديدات وفي هذه الحالة (غير الواقعية) نجد أمامنا المعادلات الكلاسيكية الخاصة بالعلاقة بين معدل النمو ومعدل الاستثمار .

وتختلف حالة مصروفات تطوير التعليم عن ذلك بعض الشيء . فكما ذكرت من قبل ، لابد بعد زمن معين من أن يتحول جزء من هذه المصروفات إلى مصروفات جارية للمحافظة على مستوى نشر المعارف الذي تم الوصول إليه .

تلك بعض ملاحظات تساهم في إلقاء الضوء على بعض شروط نمو الناتج الاجتماعي والفائض في هذه الحالة الأولى من حالات استخدام الفائض في أغراض التنمية . وبالطبع لابد من مراعاة النتائج المختلفة التي تترتب في الأجل القصير والأجل الطويل على الاستخدام الحالي للفائض بالنسبة لنمو المستقبل عند تخطيط التنمية الاقتصادية . ومن ناحية أخرى ، لما كان الغرض من التنمية هو رفع مستوى المعيشة ، فلا بد من تقدير أثر الاستخدامات المختلفة على مستوى الاستهلاك . وسنعود فيما بعد إلى هذه النقطة .

(٤) في الفرض الوارد بالمعادلة (٩) يكون :

$$ن ع م = ن ع م + ف ج م + أ غ ٢ \quad \{ (١ + أ) (١ + غ ٢) \}$$

$$+ [(١ + غ ٢)]^٢ + \dots + [(١ + غ ٢)]^٢ - ١$$

ومن هذه المعادلة والمعادلة (٧) يمكن أن نحسب معدل تكوين الفائض (ص)

فن الواضح أن الشرط ص_ن = ص . متحقق بالنسبة لقيمة أ (منسوبة إلى غ_٢ ، ص) المعطاة في المعادلة (٩) .

الحالة الثانية :

والحالة الثانية لاستخدام الفائض في التنمية تظهر عندما يختفي « الفائض الأصلي » ف م ن . بصفته تلك من الناتج الاجتماعي اللاحق بالرغم من استخدامه في التنمية .

هذه الحالة الثانية تعني أن المصروفات التي خصص لها الفائض لا بد من تجديدها حتى نضمن مجرد الإبقاء على الإنتاج في المستوى الذي وصل إليه .
ونجد مثلاً لهذه الحالة عندما تكون الزيادة في الإنتاج قد تحققت بواسطة حجم أكبر من الأجور أو عن طريق زيادة في المصروفات العمومية الاجتماعية .
وفي مثل هذه الحالات يكون من الضروري لإبقاء الإنتاج في المستوى الذي بلغه بهذه الطريقة ، الإبقاء كذلك على التكلفة الاجتماعية لتكرار الإنتاج في المستوى الأعلى الذي وصلت إليه . وبعبارة أخرى ، يكف الجزء من الناتج الاجتماعي المتاح الذي تم تخصيصه على هذا النحو عن أن يكون متاحاً ويشكل جزءاً من التكلفة الاجتماعية لتكرار الإنتاج البسيط .

فئة مفعول « استيعاب » للجزء من الفائض المستخدم على هذا النحو ، لأن تكلفة تكرار الإنتاج البسيط تستوعبه . ويجب مراعاة مفعول الاستيعاب هذا عند الاختيار بين زيادة في الإنتاج تتحقق عن طريق عمالة أكبر (وهو ما يدخل ضمن إطار الفرض الحالي) وبين زيادة في الإنتاج تتم عن طريق زيادة إنتاجية العمل باستثمارات للتجديد (وهو ما يدخل في إطار الفرض السابق) .

وعندما يستخدم الفائض المتاح في كل فترة بالكامل بالطريقة التي يتضمنها الفرض الحالي يكون لدينا على أساس افتراض أن غلة هذا الاستخدام (غ ٣) ،
اثبتان :

$$ف ج م ن = ف ج م ن . (غ ٣) \quad (١١)$$

ومن الواضح أنه إذا كان قد أحسن استخدام الزيادة في العمالة يكون

$$ع ٣ < ١$$

ومن السهل أن نرى أنه لكي يتزايد الفائض المتاح وفقاً للشروط الواردة بالمعادلة

(١١) يجب أن يكون :

$$\frac{1}{\text{غ}^3} < 1$$

وهذا يبين لنا ما هو أكبر جزء (١ - ١) من الفائض المتاح للتنمية يمكن تخصيصه لغير أغراض التنمية ، إذا أردنا أن يتزايد الفائض الجارى المتاح للتنمية في الظروف التي نفترضها حالياً .

وفي هذا الفرض كذلك من الممكن أن يكون الفائض الجارى المتاح للتنمية جزءا (ص) ثابتاً من الناتج الاجتماعى المتاح . وهذا يقتضى توافر الشرط الآتى :

$$(12) \quad \frac{1}{\text{غ}^3 (1 - \text{ص})} = 1$$

وعندما نتحدد ا عند تلك القيمة (٥) ، يتزايد الناتج الاجتماعى المتاح بالمعدل الثابت التالى :

$$(14) \quad 1 + \text{غ}^{\text{ص}} = 1 + \text{غ}^3 = \frac{1}{1 - \text{ص}}$$

والمعادلة $\frac{1}{1 - \text{ص}}$ تشير إلى أن معدل النمو يتوقف فقط على نسبة ف د ج م ن إلى الناتج الاجتماعى المتاح . ولكن هذه النتيجة الظاهرية ترجع إلى أننا افترضنا علاقة محددة بين ص من ناحية وبين ١ ، غ ٣ من ناحية أخرى .

إن الملاحظات السابقة تستهدف إلقاء الضوء على بعض النتائج التى يمكن أن ترتب على مختلف استخدامات الفائض المتاح للتنمية . وكان المقصود فى الأساس هو إظهار الطريقة التى تؤثر بها تلك الاستخدامات على نمو الناتج الاجتماعى ، وبنوع خاص على نمو الفائض فى المستقبل ، لأن الأمر الحاسم فيما يتعلق بالنمو الاقتصادى فى الأجل الطويل هو تطور الفائض ذاته .

ويقودنا كل ذلك إلى إبداء بعض الأفكار حول الاستخدام الأمثل للفائض .

(٥) فى الفرض الوارد فى المعادلة (١١) لدينا كذلك :

$$\text{ن ع م} = \text{ن ع م} + \text{ف م ن} . \text{أ غ}^3 [1 + (\text{أ غ}^3)^2 + \dots] + (\text{أ غ}^3)^{\text{ن} - 1} + \dots$$

(١٣)

ومن المعادلتين (١١) ، (١٣) يمكن حساب قيمة ص ن . فإذا افترضنا أن ص ن = ص . نرى أن هذا الفرض يتحقق بقيمة أ المعطاة فى المعادلة (١٢) .

٢ - حول الاستخدام الأمثل للفائض :

ليست هذه الأفكار حول الاستخدام الأمثل للفائض نتائج نهائية ، بل إنها نقاط بدء في أمر مشكل يحتاج إلى أبحاث نظرية جديدة .

عندما تسعى للحصول على حجم « أمثل » نسعى في الواقع إلى تخفيض بعض المتغيرات إلى أدنى حد (أو) زيادة البعض الآخر إلى أقصى حد ، في ظروف معينة .

١ - في حالة التنمية المخططة يمكن أن نقول بصفة عامة إننا نسعى إلى زيادة الاستهلاك الفعلي إلى أقصى حد في الأجل الطويل . والاستهلاك الفعلي (ك ر) عبارة عن مجموع استهلاك الأفراد من السلع والخدمات (بما في ذلك خدمات التعليم والصحة) .

٢ - والملاحظة السابقة لا تخلو من الأهمية ، لأنها تبين أن بعض استخدامات الفائض لأغراض التنمية تختلط عملياً بالزيادة المباشرة في الاستهلاك الفعلي لأن لها تأثيراً إيجابياً مباشراً على مستوى ذلك الاستهلاك .
وهكذا نرى مرة أخرى كم هو أكثر واقعية أن نحال التنمية باستخدام مفهوم « الفائض المتاح » بدلا من مفهوم « الاستثمار » .

فعندما نحال التنمية من زاوية الاستثمار وحده سيبدو أن هناك تعارضاً (على الأقل في الأجل القصير) بين زيادة سرعة التنمية والزيادة السريعة في الاستهلاك . ولكن هذا التعارض ليس أمراً لا مفر منه تماماً ، حتى في الأجل القصير في الحدود التي لا تتوقف فيها التنمية على الاستثمار وحده .

فما دما قد سلمنا بأن بعض المصروفات الاستهلاكية لها « مفعول التنمية » (تماماً كما هي الحال بالنسبة لبعض الزيادات في التكلفة الاجتماعية لتكرار الإنتاج البسيط) لابد أن نسلم في نفس الوقت بأن زيادة الفائض المستخدم في التنمية لا يعنى بالضرورة تخفيض الاستهلاك ولا حتى نقص نصيب الاستهلاك النهائي من الناتج الكلي .

٣ - وإذا رجعنا قليلاً إلى المعادلات من (٧) إلى (١٤) نلاحظ أن تلك المعادلات ليست أكثر المعادلات دلالة بين تلك التي يمكن صياغتها ابتداء من

المفاهيم التي قدمناها ، ولكنها أبسط المعادلات .

وإن مجموعة من المعادلات التي تبين آثار الاستخدام المركب للفائض الاقتصادي تكون ذات دلالة أكبر ، ولكنها تكون أكثر تعقيداً كذلك .

(١) فهذه المعادلات يجب أن تعبر عن آثار استخدام للفائض يتم في وقت واحد ولكن في اتجاهات مختلفة ، وذلك مع مراعاة النسب المتغيرة في مختلف الاستخدامات . وهي لابد أن تبرز الطريقة التي تؤثر بها تلك الاستخدامات بعضها على البعض الآخر ، والتي تؤثر بها على الاستهلاك الفعلي في الأجل القصير والمتوسط والطويل .

(ب) وهي معادلات يجب أن يدخل في حسابها تغيرات ص ، غ خلال الزمن . كما أنها يجب أن تلتقي الضوء على الروابط الموجودة بين الكميات المجردة مثل غ_٢ ، غ_٣ وبين العوامل المحددة التي تؤثر في الأبعاد الفعلية لتلك الكميات . ومن أهم تلك العوامل : تغيرات العمالة ، وتغيرات إنتاجية العمل ومعاملات رأس المال . والنوعان الأخيران من التغيرات لا يتوقفان فقط على مقدار الاستثمارات واتجاهها ، بل وكذلك على مقدار « مصروفات التنمية » واتجاهها .

ولكل ذلك فإن المعادلات التي صغناها أعلاه لا تعدو أن تكون نقط بدء .

٤ - وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نرى أنه في إطار تنمية اقتصادية مخططة ، يقتضى الارتفاع بالنمو إلى حده الأقصى أن تخصص نسبة كافية وسليمة من الفائض لمصروفات التنمية الموجهة للصحة العامة والبحث العلمي والتعليم . وأن الأزمة الحالية التي يعانيها التعليم العالي في عدد كبير من البلاد الرأسمالية لتظهر أهمية العقبات التي يضعها هذا النظام في طريق الاستخدام الأمثل للفائض .

وتكون هذه العقبات على أشدها فيما يتعلق باستخدامات الفائض التي لها غلة مرتفعة ولكنها لا تظهر إلا بعد أجل طويل جداً وفي شكل غير قابل للتجزئة . ومن المعروف أن بعض البلدان (وبصفة خاصة اليابان) تحاول تحديد المشروعات المستفيدة من مصروفات التعليم العالي (وتعطى المنح الدراسية عندئذ للطلبة الذين يلتزمون بالعمل فيما بعد في هذا المشروع أو ذاك) . وبصفة عامة تحايي الرأسمالية

مصرفوات التنمية التي يسهل تحديد المستفيد منها على حساب مصرفوات التنمية ذات الأثر الشائع .

ولا شك أن مشكلة الاستخدام الأمثل المخطط للفائض هي واحدة من أصعب المشكلات التي يتعين على علم الاقتصاد حلها ، حتى من الناحية النظرية . ولهذا المشكلة الجوانب الأساسية التالية :

(١) استمرار التنمية الاقتصادية والبحث التكنيكي :

وما دمنا نسلم بضرورة ضمان استمرار عملية التنمية الاقتصادية ، وبالتالي استمرار التقدم التكنيكي . يتعين ألا يغيب عن ذهننا أن كل استثمار يتم بطريقة أكثر فعالية من الاستثمارات السابقة « يمتص » جزءاً من التقدم التكنيكي الاحتمالي المتاح (باستخدام جزء من « المخزون » من المعارف) . ولذلك فإنه إذا حرصنا على أن تزيد الاستثمارات المقبلة بدورها من فعالية النظام الاقتصادي (وهذا ما يقتضيه استمرار النمو) فلا بد من الحصول على تقدم جديد في المعرفة . ولما كان التقدم الجديد يتطلب استخدام قدر من الموارد الجارية ، يتضح أن استمرار التقدم التكنيكي واستمرار النمو يتطلبان لكل حجم من الاستثمار حجماً يقابله من مصرفوات التنمية التي تنفق في البحث العلمي والتكنيكي . ويمكن أن نفسير جزئياً الدورة الرأسمالية بعدم التناسب بين الاستثمارات ومصرفوات التنمية الأخرى وما يترتب عليه من تناقص تدريجي للغلة التي يمكن أن تحققها الاستثمارات المادية .

وتتغير النسب الضرورية (لاستمرار النمو) بين هذين المقدارين (الاستثمار من ناحية ومصرفوات التنمية في مجال البحث العلمي والتكنيكي من ناحية أخرى) من فترة تاريخية إلى أخرى . ولم تجر حتى الآن دراسة العوامل التي تحكم تلك النسب وهذه التغيرات . ومن الناحية التجريبية ، يبدو أنه في البلاد التي يتم فيها تقدم سريع ومستمر تمثل مصرفوات البحث على الأقل ١٥ ٪ من قيمة الاستثمارات في رأس المال الثابت (وهذا التقدير مستخلص من الإحصائيات السوفيتية) .

وقد يظن البعض بالطبع أنه يمكن في حالة البلد الصغير نسبياً الاعتماد على المعرفة العلمية والتكنيكية المستوردة من الخارج ، والتي يمكن الحصول عليها دائماً

بكميات كافية ، وبالتالي ليس ثمة ضرورة لاستخدام بعض الموارد في هذا الغرض .
ولكن تلك نظرة ضيقة للأمور ، ويمكن أن نعترض عليها بالملاحظات الآتية :

١ - أن التقدم الفنى المستورد يكون عادة مستخدماً على نطاق واسع في الخارج ،
ولا يمكن بالتالى أن يكون مصدراً لميزة خاصة في مجال التقسيم الدولى للعمل . وكما
كان البلد صغيراً كلما تعين عليه أن يعمل على أن تكون مشاركته في التجارة الدولية
في ظروف طيبة .

٢ - ومن ناحية أخرى كثيراً ما يكون الثمن الذى يتعين دفعه للحصول على
المعرفة التكنولوجية الجديدة حقاً ثمناً مرتفعاً للغاية ، لا سيما إذا كانت تملك المعرفة
الجديدة قد توصلت إليها بلاد رأسمالية . والمفروض أن تكون المشاركة في التقدم العلمى
والتكنيكى بين البلاد الاشتراكية هي القاعدة في التقسيم الدولى السليم للعمل .
وعلى أية حال لابد لكل بلد ، حتى يتقدم ويشارك بشكل ملائم في التقسيم
الدولى للعمل ، من أن يكون له باحثوه الذين يعملون على الأقل على تحسين الوسائل
التكنولوجية المستوردة ، والذين يقدمون مساهمتهم الخاصة في التطور الدولى للتقدم
التكنيكى .

ومن ناحية أخرى ، هناك مجال للبحث بالغ الأهمية ينبغى أن يتصدى له في
الأساس أبناء البلد وأغنى به الأبحاث الجيولوجية والتنقيب عن المعادن . . . إلخ .
وتلك أبحاث يمكن أن تستلزم مصروفات ضخمة .

٢ - مصروفات التربية :

وعلىنا الآن أن نطرق نقطة ثانية يتعين أخذها في الحسبان من أجل تحقيق
الاستخدام الأمثل للفائض الاقتصادى . وتلك هي موضوع حجم مصروفات التنمية
في مجال التربية ونسبتها وتوزيعها .

وبشكل عام ، لابد من الوصول إلى علاقة مثلى بين مقدار وتوزيع الاستثمارات
المادية ومصروفات البحث من ناحية ، وبين مقدار وتوزيع مصروفات التنمية في
مجال التربية من ناحية أخرى . ونحن نصل بذلك إلى مجال جديد يفتح أمام التخطيط ،
مجال يمكن تسميته « التخطيط المتكامل للتعليم » . فلا غنى لاستمرار التقدم

الاقتصادى وسرعته عن أن تكون خطط تطوير التعليم جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية الاقتصادية . ولكن هذا التكامل ما زال فى بدايته .

٣ - نظريتان « للاستثمار المفرط * » :

ويمكن أن نضيف أن النقطتين السالفتين تفضيان إلى معنيين جديدين لكلمة « الاستثمار المفرط » .

(١) فيمكن مثلاً أن نقول إن هناك « استثماراً مفرطاً » عندما يتجاوز معدل الاستثمار الجارى معدل تكوين الفنيين والعمال المؤهلين القادرين على استخدام المعدات الجديدة بطريقة فعالة .

وهذا الشكل من الاستثمار المفرط يمكن أن يكون نتيجة لعدم كفاية الجهد المبذول فى التعليم والتأهيل الفنى . ولكنه يمكن أن ينشأ عن معونة خارجية واسعة النطاق لا تتناسب مع المستوى التكنيكي للبلد المستفيد منها ولا مع قدرته على التأهيل المهني .

وفى مثل هذه الأحوال يكون المعامل ρ (معامل غلة الاستثمارات معبراً عنه بالأسعار الثابتة) متجهاً نحو التناقص . وإذا أثار الاستثمار المفرط اهتزازاً عميقاً فى الاقتصاد ، يمكن أن يؤثر على الناتج الاجتماعى تأثيراً سلبياً بحيث يمكن أن يتناقص فى هذه الحالة ($\rho > 0$ الصفر) . وهذا ما يحدث عندما يعاد توزيع المعرفة التكنيكية النادرة وتبعثر (ضد مصالحة الإنتاج الجارى ذاتها) على عدد أكبر من اللازم من المشروعات يستغرق بعضها مدة طويلة .

(ب) ويمكن أن يوجد نوع آخر من الاستثمار المفرط (بمعنى مختلف) عندما « يمتص » تدفق الاستثمارات « احتياطى » التقدم الفنى بأسرع من معدل إعادة تكوين هذا الاحتياطى . ويمكن أن نقول عندئذ إن هناك « استثماراً مفرطاً احتمالياً » وأن قيمة ρ فى المستقبل ستخفض .

وبالعكس يوجد « عجز فى الاستثمار » عندما تتقدم المعارف التكنيكية بأسرع من تقدم الاستثمارات المادية . وفى هذه الحالة تتجه قيمة ρ نحو الزيادة ، وبالتالى

يزيد معدل تكوين الفائض بشرط بقاء الأمور الأخرى على حالها .

وفي إطار الاقتصاد الرأسمالي يمكن أن يؤدي هذا (عن طريق الإسراع « بالتكهين » وتعدد فرص الربح) إلى المحافظة على معدل نشاط اقتصادي مرتفع وثابت نسبياً . ولكن « عجز الاستثمار » يظهر في هذه الحالة في شكل ميل نحو تزايد البطالة . وترجع الزيادة في البطالة عندئذ إلى كون الاستثمارات المحققة تزيد من إنتاجية العمل ولكنها تكون أقل من أن تستوعب اليد العاملة التي استغنى عنها على أثر التقدم الفني أو الناشئة عن نمو القوى العاملة . ويبدو أن هذا هو الوضع في الولايات المتحدة بعد الحرب (فترات ركود قصيرة ، وزيادة منتظمة في البطالة) . ويرجع هذا الشكل الخاص للدورة إلى الحجم غير العادي للتغيرات التكنولوجية الناتجة عن الأبحاث العلمية والتكنولوجية الضخمة التي تمول الدولة الجزء الأعظم منها في إطار أهدافها العسكرية .

٤ - عناصر النمو الذاتي :

لقد سبق أن أشرنا إلى أن تقدم المعارف واتساع انتشارها يمكن أن تتم في حدود معينة دون استخدام للفائض .

في المجتمعات السابقة للرأسمالية يتم التقدم على يد المنتجين (الذي ظلوا لأمد طويل أهم القائمين بالتقدم التكنولوجي) أو على يد الطبقات غير العاملة التي كانت تتولى نقل وتطوير المعارف لا سيما في أشكالها الأكثر تجريباً . وكانت تلك الطبقات تستهلك جزءاً هاماً من الفائض الاقتصادي .

وفي المجتمع الرأسمالي ما زالت هناك ظواهر من هذا النوع ، ولكن دورها أصبح ثانوياً بالنسبة للتقدم الذي يتحقق عن طريق المؤسسات المتخصصة في البحث العلمي والتعليم . وبالرغم من ذلك فلا بد من التسليم بوجود عنصر نمو ذاتي (العنصر ح) . ولا شك أن حدة مفعول هذا العنصر ليست مستقلة تماماً عن مقدار مصروفات التنمية ، ولكنها تتوقف كذلك على عوامل اجتماعية متنوعة لم تتم دراستها بعد .

وفي المجتمعات الاشتراكية يتجه دور العاملين المنتجين في نشر المعارف وفي تقدم التكنيك نحو الزيادة من جديد ولو بشكل نسبي . ويمكن أن نتصور أنه

بعد تطوير أوقات الفراغ (أى تقصير يوم العمل) يمكن أن يلعب هذا العنصر الذاتى للنمو دوراً متعاضداً . ومع ذلك ، فحتى إذا اعتمدت تنمية المعارف العلمية والتكنيكية جزئياً على النشاط غير الأجير ، فإن هذه التنمية ستقتضى باستمرار استثمارات خاصة لأن البحث العلمى يستلزم الآن — كما هو معروف — معدات يتزايد ثمنها يوماً بعد يوم .

وفى ختام هذا البحث يمكن أن نقول إنه إذا استبعدنا عنصر النمو الذاتى ، يتوقف النمو الاقتصادى والاجتماعى دائماً على عنصرين : عنصر مالى يتمثل فى الاستثمارات (باعتبارها ما ينضاف إلى الثروة الموجودة) ، وعنصر اقتصادى خالص يتمثل فى الفائض الاقتصادى ومختلف استخداماته وفى مقدمتها تمويل عملية الاستثمار وتغطية مصروفات التنمية الأخرى .

وفى التحليل الأخير ، لا تساهم الاستثمارات ذاتها بشكل مستمر فى نمو إنتاجية العمل والارتفاع المنتظم لمستوى المعيشة إلا بفضل تخصيص نصيب كاف من الفائض الاقتصادى لأغراض أخرى غير الاستثمار . وهذا هو بالدقة السبب الذى يجعل كل تحليل للتنمية يدور حول الاستثمار وحده لا تكون له دلالة إلا فى الأجل القصير . ومثل هذا التحليل لا يساعد على فهم وحل مشكلات التنمية كما تظهر تاريخياً أو خلال أجل طويل .

ويمكن أن نضيف ملاحظة أخرى : أن الفائض الاقتصادى يمثل فى نهاية الأمر نصيباً من الناتج السنوى للمجتمع يكون هذا الأخير حراً فى استخدامه فى الأغراض التى يختارها ، على الأقل حيث يسيطر التخطيط على النشاط الاقتصادى . وفى حين أن الجزء من الناتج السنوى الذى ينفق لتغطية ما أسميته التكلفة الاجتماعية لتكرار الإنتاج له استخدام محدد من قبل ، يكون الفائض الاقتصادى « متاحاً » ، وتخصيصه ما زال حراً . وبهذا المعنى ، يمكن أن نقول إنه كلما زاد حجم الفائض الاقتصادى ، كلما كان المجتمع حراً فى تقرير مستقبله . ولهذا يكون للفائض الاقتصادى دور استراتيجى فى كل سياسة للتنمية .

(تم تحرير هذا النص بالاعتماد على المذكرات التى أعدت تمهيداً لمحاضرتين ألقيتها بناء على دعوة « معهد التخطيط القومى » (القاهرة ، فبراير ١٩٦٣) « والمدرسة القومية للاقتصاد » بالجامعة المستقلة بمدينة المكسيك ، أكتوبر سنة ١٩٦٣) .

٧

بعض القضايا الأساسية في التخطيط لأجل طويل

أولاً : قضايا نظرية

(١) ضرورة الحسابات الاقتصادية الشاملة :

١ - لابد من حل المشكلات الثلاث المترابطة :

(أ) مشكلة الاختيار التكنولوجي ،

(ب) مشكلة توزيع الاستثمارات ،

(ج) مشكلة المستوى النسبي للاستهلاك والاستثمار ، ولابد من حلها في نفس الوقت حتى يكون الحل سليماً .

٢ - لابد من دراسة منظمة للنتائج التي تترتب على مختلف أشكال « التأليف * » ، بين أنواع التكنيك في مجال الإنتاج في الحال وفي الأجل الطويل (بالنسبة لساع الاستثمار من جانب ، ولسبع الاستهلاك من الجانب الآخر) ، وللعلاقات بين أشكال التأليف التكنيكية المختلفة وبين توزيع الاستثمارات ومعدلات الاستثمار في المستقبل ، وكذلك علاقاتها بمستويات الاستهلاك في المستقبل .

٣ - ثمة قرار أساسي يتعلق بأشكال التأليف التكنيكية التي سيؤخذ بها . ويتعين أن تكون بقية القرارات مترتبة جزئياً على ذلك القرار الأساسي . وبدون هذا المنهج يكون هناك خطر الوصول إلى معدل نمو أقل من المعدل الممكن (في ظل تأليف تكنولوجي مختلف) وبالتالي الوصول إلى مستوى معيشة أكثر انخفاضاً وفترة تنمية أكثر طولاً مما هو الممكن .

٤ - ولقد رأينا أن أموال الاستثمار المتاحة للاقتصاد لا تحدد ما يمكن اعتباره

* تستخدم كلمة « تأليف » هنا ترجمة لكلمة *Combinaison* ، أي الجمع بين عناصر الإنتاج بنسب معينة لتحديد تكنولوجيا واقتصادياً - المترجم .

أفضل تأليف تكنولوجي . وإذا كان الهدف المنشود هو التنمية الاقتصادية فإن اختيار التأليف التكنولوجي الأفضل يجب أن يركز على قدرة أشكال التأليف التكنولوجية المختلفة على تعجيل * معدل النمو الاقتصادي (في ظروف استهلاك معينة) .

٥ - ويجب أن يخضع القرار الأساسي فيما يتعلق بالاختيار التكنولوجي لهدف التخطيط الاقتصادي . وهدف التخطيط الاقتصادي في الأجل الطويل هو رفع مستوى المعيشة بأعلى معدل في الأجل الطويل ، وهذا يقتضي استخدام أنواع التكنيك المتزايدة الفعالية . وبالطبع ليس ثمة ما يحول دون إجراء اختيار آخر إذا كان الهدف المنشود غير ذلك ، ويمكن عندئذ مقارنة النتائج في الحالتين .

٢ - ضرورة النظرة لأجل طويل :

٦ - ويكون من الخطأ محاولة زيادة معدل الأجل الطويل لنمو الاستهلاك إلى أقصى حد بالاعتماد على زيادة إنتاج سلع الاستهلاك مباشرة باستخدام تأليف تكنولوجي معين . ففي التحليل الأخير ، يتوقف معدل الأجل الطويل لزيادة الاستهلاك أساساً على معدل إنتاج سلع الاستثمار . وكقاعدة عامة فإنه برفع هذا المعدل الأخير إلى أقصى حد (في ظروف استهلاك معينة) يمكن في الأمد الطويل زيادة إنتاج سلع الاستهلاك إلى الحد الأقصى .

٧ - ومن الممكن ، بل وهذا أمر له بلاشك ما يبرره ، أن نخضع الاختيار التكنولوجي لضرورة تحقيق بعض الأهداف في حد زمني معين . فمثلاً يمكن أن نعتبر أنه لا يمكن قبول تأليف تكنولوجي معين إلا إذا كان يسمح بتحقيق قدر معين من إنتاج سلع الاستهلاك في فترة زمنية محددة ، ويجري تحديد ذلك القدر وهذه الفترة على ضوء ما يمكن تحقيقه في ظل أشكال أخرى من التأليف التكنولوجي .

٨ - وضرورة النظرة لأجل طويل تعني كذلك أن معدل « الأجر » (أي معدل استهلاك العامل) الذي يستخدم في الاختيار التكنولوجي ليس هو معدل الأجر الحالي ، وإنما يجب أن يكون المعدل الذي سيبلغه استهلاك العامل في المتوسط خلال الفترة التي ستستخدم فيها المعدات التي سيوفرها برنامج استثمار معين . وإذا لم يستخدم هذا « الأجر المحاسبي » كأساس عند إجراء الاختيار التكنولوجي . فإن ذلك يؤدي

* نستخدم تعجيل هنا بمعناها في علم الميكانيكا : زيادة السرعة *accélération* - المترجم .

إما إلى اختفاء غلة العديد من الاستثمارات الجديدة على وجه السرعة إذا ارتفع الأجر الفعلي ، وإما إلى عدم زيادة الأجور الفعلية عملياً إلا بنسبة بسيطة .

(٣) استثمارات الترشيد والتجديد :

٩ - لقد رأينا أن استثمارات الترشيد والتجديد يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من كل خطة طويلة الأجل . ومع ذلك فإن ضرورة احترام حد معين من الاستهلاك يمكن في « مرحلة أول » أن يحمل على تأجيل بعض استثمارات الترشيد . ولكن بمجرد اختفاء البطالة لابد من الإصرار بإجراء تلك الاستثمارات وبالتالي فيجب في انتظار ذلك ، تفادي عمل كل ما من شأنه أن يفرض ضرورة تدمير المعدات التي أقيمت خلال المرحلة الأولى للتخطيط الاقتصادي بدون أن تستخدم لمدة كافية .

١٠ - والملاحظة الأخيرة تنطبق على الاستثمارات وكذلك على مصروفات التنمية . ففي مجال التأهيل المهني مثلاً يكون من قبيل تبديد موارد الإنفاق على تأهيل عدد كبير من الأشخاص للقيام بأعمال ستختفي سريعاً نتيجة لاستثمارات الترشيد والتجديد التي ستم فيما بعد .

١١ - ويجب ألا ننسى أبداً أن الارتفاع في الأجل الطويل بمستوى المعيشة يتوقف في التحليل الأخير على زيادة إنتاجية العمل . وإمكانية رفع مستوى المعيشة عن طريق زيادة العمالة هي بالضرورة إمكانية محدودة . فإذا اعتبرنا أن في الهند الآن مثلاً ٥ ملايين شخص في المناطق الحضرية عاطلين تماماً ، فإن هذا العدد يمثل ٣,٣٪ من العمالة الكلية الحالية . وهذا يعني أنه لو دبرنا العمل للعاطلين حالياً في نفس الظروف التكنولوجية التي يعمل فيها الآخرون (أي بنفس متوسط إنتاجية العمل) فلن يزيد الدخل القومي إلا بنسبة ٣,٣٪ .

١٢ - ومن الواضح أنه إذا اعتبرنا كل من ينقص دخله السنوي عن مبلغ معين في حالة بطالة عملياً (والحقيقة أن معظمهم في حالة بطالة جزئية) ستكون الزيادة في الدخل القومي المترتبة على تشغيلهم في أعمال إنتاجية زيادة ضخمة ولا شك ، ولكن هذا يعني بالدقة أنه (فيما عدا حالات البطالة المقنعة) لابد بالإضافة إلى الاستثمارات الجديدة إجراء استثمارات تجديد وترشيد .

١٣ - وعندما تحل مشكلة البطالة يصبح المصدر الوحيد لزيادة دخل الفرد هو زيادة إنتاجية العمل . وطالما كانت هناك قطاعات هامة من الاقتصاد القومى تسير على أساليب تكنولوجية بالية ، فإن استثمارات الترشيد والتجديد تصبح أحد المصادر الأساسية لزيادة متوسط إنتاجية العمل .

(٤) مشكلات العمالة :

(١٤) لا يمكن النظر إلى العمالة كأمر فى ذاته ، ما دمنا نعالجها من زاوية اقتصادية وبالذات من زاوية التنمية الاقتصادية . فالبطالة يجب أن تعالج كإراث من الماضى ، وكظاهرة جوهرية انتقالية ، وكنتيجة لتأخر اقتصادي معين ومعدل استثمار منخفض (ناتج من استخدام وسائل تكنولوجية ذات إنتاجية محدودة) . ويمكن امتصاص البطالة فى فترة قصيرة نسبيا بشرط التعبئة الكاملة للفائض المتاح للتنمية وزيادته بانتظام بفضل الاستثمار فى الأساليب التكنولوجية التى تؤدى إلى رفع الإنتاجية إلى الحد الكافى .

١٥ - ومثل تلك الأساليب التكنولوجية ضرورية فى قطاع الاقتصاد الذى ينتج سلع الاستهلاك (لأن فائض إنتاج هذا القطاع عن استهلاك العاملين فيه هو الذى يوفر الاستهلاك اللازم للعاملين فى قطاع إنتاج سلع التنمية) وكذلك فى قطاع إنتاج سلع التنمية . ومن الممكن أن يكون التأليف الأفضل من الناحية التكنولوجية قائماً على استخدام أكثر الأساليب تقدماً فى قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية أكثر من استخدامها فى قطاع إنتاج المعدات .

١٦ - ويترتب على الطبيعة الانتقالية للبطالة أنه يكون من الخطأ إعداد برامج استثمار تهدف أساساً إلى حل هذه المشكلة المؤقتة ، لا سيما إذا كانت المعدات التى تقام وفقاً لهذا البرنامج ذات كفاية محدودة (بمعنى أنها لا تساهم بشكل يذكر فى زيادة أموال الاستثمار فيما بعد) وكانت بطبيعتها معمرة . فى هذه الحالة سرعان ما يتعين استرداد العمال الذين يستخدمون تلك المعدات ليشاركوا فى الإنتاج الحديث ،

وتضيق عملياً الاستثمارات التي أجريت في المعدات ذات الكفاية المحددة التي لم تستخدم إلا لفترة وجيزة^(١) .

١٧ - ولكن هذه الملاحظات لا تعني بالطبع أنه ليس هناك فارق بين سمات برنامج الاستثمار في « المرحلة الأولى » للتخطيط (التي تتميز بوجود بطالة صريحة أو مقنعة) وسمات برنامج الاستثمار في « المرحلة الثانية » (عندما يكون قد تم القضاء على البطالة) . وعلاوة على ذلك يمكن في حالة ما إذا اعتبرنا معدل امتصاص البطالة غير كاف (من الناحية الاجتماعية) في إطار تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الشاملة طويلة الأجل ، يمكن إعداد خطة للأعمال المؤقتة (الأشغال العامة مثلاً) . ولكن يجب ألا يغيب عن الأذهان أن مثل هذا القرار يقال من معدل النمو الاقتصادي بتحويله لبعض الموارد التي كانت ستستخدم في التنمية الاقتصادية . وهذا يعني أن مثل تلك الأعمال المؤقتة يجب ألا تحتوي على استثمارات ذات كثافة رأسمالية عالية^(٢) أو استثمارات في معدات تصلح للاستخدام لمدة أطول بكثير بما هو لازم لإجراء تلك الأعمال .

١٨ - من المحتمل أن يقضى على البطالة في فترة قصيرة نسبياً مع إجراء الاستثمارات في الأساليب التكنولوجية الأفضل من وجهة نظر التنمية الاقتصادية . ويؤكد ذلك أنه في المرحلة الأولى من التخطيط الاقتصادي يكون من الأفضل عادة استخدام أساليب التكنيك غير الآلية في المجالات التي لا يؤثر فيها ذلك تأثيراً خطيراً على إنتاجية العمل في المستقبل . فمثلاً الأساليب الفنية المستخدمة في بناء سد أو مصنع لا تؤثر في مستوى كفاية السد أو المصنع .

(١) وبالطبع تستمر مشكلة البطالة إلى ما لا نهاية إذا كان حجم الاستثمارات في المعدات ذات الكفاية المحددة التي يتعين تقديم إعانات للمتجدين الذين يستغلونها إلى حد أن تلك المدونات تهبط بمعدل التنمية الاقتصادية نفسه إلى ما دون معدل زيادة السكان ، وفي هذه الحالة لا تكون المشكلة مؤقتة ، ولذلك فإنه في حالة عدم وجود الحسابات التي تبين النتائج المختلفة التي يمكن الوصول إليها بأساليب تكنولوجية حديثة ، تبدو الاستثمارات في الأساليب البالية وكأن لها ما يبررها .

(٢) تقاس « كثافة رأس المال » بحجم الاستثمار اللازم في وحدة الإنتاج ، وهذا ما يعني أن بعض الأساليب التكنولوجية ذات الكفاية المحدودة لها درجة عالية من كثافة رأس المال .

(٥) مستوى الاستهلاك :

١٩ - إن مستوى الاستهلاك أمر حاسم في إطار التخطيط الاقتصادي ، كما أكدنا في مناسبات عديدة . ففي كل مرحلة من مراحل التخطيط الاقتصادي (ولحل المشكلات المختلفة للتنمية) لابد من مراعاة مستوى الاستهلاك في مجموعه ، وكذلك مستوى استهلاك العامل (الأجر) في مختلف الظروف . وهذا الدور الهام الذي يلعبه الاستهلاك مترتب على هدف التخطيط الاقتصادي ذاته ألا وهو بلوغ معدل الاستهلاك في الأجل الطويل الحد الأقصى . ومن هذه الزاوية تختلف ظروف الاستهلاك في حالة التنمية الاقتصادية المخططة اختلافاً تاماً عنها في اقتصاد رأسمالي حيث يتحدد الاستهلاك كمحصلة لقوى متعددة أهمها تلك القوى الاقتصادية التي تعمل على إبقاء غالبية السكان في مستوى استهلاك منخفض .

٢٠ - « وشروط الاستهلاك » التي يتعين السعي لتحقيقها تتعلق بالاستهلاك الإجمالي المباشر ، والاستهلاك الإجمالي في المستقبل . فيجب أن يصل هذا الأخير إلى الحد الأقصى مع مراعاة أدنى الشروط الخاصة بالاستهلاك المباشر . وللوصول إلى هذه النتيجة لابد من إجراء الاختيار التكنولوجي على أساس « أجر محاسبي » يمثل متوسط القيمة التي يمكن أن يبلغها في الأجل الطويل متوسط « الأجر » الفعلي في الظروف المثلى للنمو الاقتصادي .

٢١ - ويجب أن تتحدد الأجور الفعلية (أي المستوى الفعلي لاستهلاك العامل) على ضوء القرارات التي تتخذ فيما يتعلق بالأجر المحاسبي وبالاختيارات التكنولوجية التي ترتبت عليه . ولما كان هناك جزء من الزيادة في إنتاج سلع الاستهلاك يستخدم عادة في زيادة أجور أولئك الذين يعملون على معدات قديمة ، فإن هذا يضمن شيئاً من المرونة على طريقة تحديد الأجور الفعلية وبالتالي على توزيع الاستثمارات بين قطاعي الإنتاج . والدراسة التفصيلية تبين هنا أيضاً أن ثمة طريقة مثلى لزيادة الأجور الفعلية . ويجب بصفة عامة تفادي التغيرات المفاجئة بحيث تكون عملية زيادة الأجور الفعلية عملية مستمرة ومنظمة .

٢٢ - والمستوى المنخفض لاستهلاك العامل لا يؤدي بالضرورة كما يفترض

البعض أحياناً إلى بلوغ الاستهلاك الحد الأقصى في الأجل الطويل . فالمهم ليس هو تخفيض الاستهلاك وإنما كيف يستخدم الوفرة الناشئة عن هذا التخفيض .

٢٣ - ومن المهم أن نذكر أن اصطلاح « أجر » قد استخدم هنا للدلالة على مقدار الدخل الذى يستهلكه العامل أياً كانت الطبيعة الاقتصادية لهذا الدخل (أجر بالمعنى الدقيق ، دخل عامل مستقل . . . إلخ) كذلك لابد من التذكير بأن تعبير « زيادة الأجر » لا يعنى بالضرورة زيادة المقدار الأسمى للدخل الذى يستهلكه العامل ، « فالزيادة فى الأجر » يمكن أن تنشأ عن انخفاض فى أسعار سلع الاستهلاك .

٢٤ - لقد افترضنا أن الإنتاجية المادية للعمل تتوقف فقط على نوع التكنيك المستخدم ومقدار الاستثمار . وذلك بالطبع فرض مبسط : ففي الواقع كثيراً ما يمكن الحصول باستخدام نفس المعدات على كميات مختلفة من الإنتاج بالنسبة للرجل إذا تغيرت ظروف التنظيم أو تغيرت الحالة النفسية للعاملين أنفسهم . ومن هذه الزاوية يكون من الخطأ عملياً أن نفترض أن مستوى الأجر لن يؤثر فى الإنتاجية المادية للعمل ، والواقع أنه فى بلد مثل الهند حيث مستوى معيشة العاملين منخفض للغاية ، من المؤكد أن زيادة الأجر يكون لها تأثير موات على الإنتاجية . ولابد من إجراء الملاحظات الإحصائية المنتظمة حتى يمكن أخذ هذا العامل فى الاعتبار .

(٦) الاعتبارات الاجتماعية :

٢٥ - وبالإضافة إلى ما اعتبرناه للتبسيط هدف التخطيط لتنمية الدخل القومى ألا وهو المعدل فى الأجل الطويل الأكثر ارتفاعاً لمستوى المعيشة - يمكن أن توجد أهداف اجتماعية أخرى يسعى التخطيط لبلوغها . فيمكن، مثلاً أن يهدف التخطيط إلى إقامة هيكل اجتماعى معين أو علاقات اجتماعية محددة .

٢٦ - ولكن يجب ألا يغيب عن الذهن أن بعض الاعتبارات الاجتماعية يمكن أن تتجافى فى هذا الصدد مع التخطيط الاقتصادى فى حين لا يتجافى البعض الآخر . فالتخطيط للتنمية الاقتصادية يقتضى ظروفًا معينة ، فإذا كان الهيكل الاجتماعى المنشود لا يتلاءم مع تلك الظروف التنظيمية يمكن أن يوجد تعارض داخلى بين

الأهداف المختلفة المراد تحقيقها .

٢٧ - كذلك يمكن أن تكون بعض الأهداف الاجتماعية متعارضة مؤقتاً أو جزئياً مع تخطيط التنمية الاقتصادية (مثلاً إذا كان يترتب عليها إبطاء معدل التنمية) .

٢٨ - وهذا يعنى أنه في حالة وجود أهداف اجتماعية محددة في خطة التنمية (وهذا من الناحية العملية أمر ضروري) يتعين محاولة تقدير الآثار الاقتصادية لتحقيقها وكذلك بحث مدى ملاءمة بعضها لبعض^(٣) ومدى ملاءمتها جميعاً للأهداف الاقتصادية بالمعنى الدقيق^(٤) . ومن المتعذر في الغالب تقدير هذه النتائج كماً ، ولكن لا بد من محاولة إجراء التقدير للوصول هنا أيضاً إلى نظرة شاملة ولأجل طويل . فإذا كان لا بد من الاختيار بين أهداف مختلفة فيجب بقدر الإمكان أن يتم الاختيار عن علم تام بنتائجه في الأجل الطويل .

(٧) الاستثمارات ذات الكفاية المجهولة :

٢٩ - لقد افترضنا في الفقرات السابقة أن النتائج الاقتصادية لمختلف أشكال التأليف التكنيكي يمكن دائماً تقديرها كماً . وهذا ممكن في الواقع في حدود معينة . ومع ذلك فهناك عادة استثمارات من المستحيل تقدير غلتها المحتملة (كاستثمار في أساليب تكنيكية جديدة تماماً والاستثمار في البحوث العلمية والتكنيكية . . إلخ) . ويمكن أن نسمى هذا النوع من الاستثمار « الاستثمارات الرائدة » ، ويكون بالطبع من الخطأ استبعادها من الخطة بحجة أن غلتها الاحتمالية غير معروفة . فالواقع أن

(٣) فثلاً يمكن اعتبار أن المحاربة المنتظمة للحياة الريفية التقليدية تتناقض مع (أ) النضال ضد الأحكام المسبقة النابعة من نظام الطوائف ، (ب) ظهور مسلك جديد فيما يتعلق بالتعليم وبصفة خاصة التعليم الفني والعلمي .

(٤) هناك بعض الإجراءات الاجتماعية التي تصطدم مباشرة أو بطريق غير مباشر مع الأهداف الاقتصادية . فثلاً بعض أشكال اللامركزية يمكن أن تؤدي إلى زيادة في المصروفات العمومية الاجتماعية (في شكل وسائل نقل ، وبضاعة مخزونة ، وقطع غيار ، وورش تصليح . . إلخ موزعة في أنحاء البلاد) زيادة تبطئ إلى حد كبير من معدل التنمية . وفي أحوال أخرى يكون لسياسة اجتماعية معينة أثر سلبي غير مباشر على التنمية بتشجيعها لظروف اجتماعية لا يتحقق فيها عادة تقدم اقتصادي ، إذ تعتبر فيها غالبية السكان أن مكاسب التقدم تؤول لأقلية في حين تتحمل الأغلبية النتائج السلبية بأكثر بكثير مما تستفيد من النتائج الإيجابية .

بعض تلك الاستثمارات يمكن أن يترتب عليها نتائج اقتصادية مواتية وأن تشكل المصدر الأساسي للتقدم التكنولوجي في المستقبل . وبالتالي فلا بد من تخصيص جزء من استثمارات الخطة لاستثمارات من هذا النوع .

٣٠ - ومقدار الاستثمار المخصص « لاستثمارات الرواد » تلك لا يمكن تحديده بشكل دقيق . ويقترح الأستاذ برنال أن ينحصر ١٠ ٪ من الاستثمار الكلي لاستثمارات من هذا النوع . وتلك نسبة سليمة إلى حد كبير (إذا راعينا التجربة العملية للبلاد التي تساهم مساهمة أساسية في التقدم العلمي والتكنيكي) ، ولكن هذا لا يعنى ضرورة تطبيق هذه النسبة في كل بلد ودون مراعاة مرحلة التنمية الاقتصادية التي بلغها . ويبدو أنه في البلاد التي تسمح أوضاعها لها بالاستفادة مباشرة من التقدم التكنيكي المتحقق في الخارج يمكن الاكتفاء بنسبة أقل ، ولكن النسبة السابقة يجب أن تعتبر هدفاً يجب بلوغه بعد فترة معينة . وفي انتظار ذلك يجب أن يتكون تدريجياً شبكة معاهد البحث الضرورية للاستخدام الأمثل لأموال الاستثمار .

٣١ - وفيما يتعلق بتوزيع أموال الاستثمار المخصصة « للاستثمارات الرائدة » يكون من الصعب كذلك وضع قاعدة . ويمكن أن نقول إنه يمكن توزيعها بالتساوي تقريباً بين البحوث العملية والبحاث التكنيكية (على أن ينحصر جزء للاستثمار في التجارب التي تتم خارج إطار البحوث بالمعنى الضيق) . ويجب أن يكون التوزيع في كل مجال بالاتفاق مع لجنة يمثل فيها كل معاهد البحوث وكذلك كل الأنشطة الاقتصادية التي يحتمل أن تستفيد من برنامج البحوث .

ثانياً : قضايا عملية

(١) طبيعة المعلومات اللازمة للتخطيط لأجل طويل :

٣٢ - وأهم تلك المعلومات هي المعلومات التكنيكية التي تبين بالنسبة لمختلف الحلول التكنيكية المتاحة كميات العمل والمعدات اللازمة لتنفيذه . ولا تقل عنها أهمية المعلومات الخاصة بالاحتياجات الجارية من العمل ومن المدخلات العينية (التي نستنتج منها قيمة الاستثمارات اللازمة لإنتاج تلك المدخلات العينية) .

٣٣ - وعلى ضوء هذه المعلومات يمكن إعداد جداول « مدخلات ومخرجات * » (مؤسسة على مختلف أساليب التكنيك التي ستطبق مستقبلاً) بقصد تحديد المحاسبة الداخلية للأشكال المختلفة للتأليف التكنيكي^(٥) . ويمكن وفقاً لهذه الجداول وعلى أساس نظام أسعار معين تحديد القيم « المتكاملة » لكل من « و » ، « ث »^(٦) .

٣٤ - وجمع كل تلك المعلومات مهمة ضخمة بلا شك ، يجب أن يستعان فيها بخبراء من الطراز الأول . ويمكن أداء هذه المهمة بشكل أفضل لو كلفت بها هيئة خاصة (لجنة فنية للتخطيط) .

٣٥ - ويمكن تكليف تلك « اللجنة الفنية للتخطيط » ، التي يجب أن يمثل فيها مختلف المعاهد الفنية ، بالمهام التالية (فضلاً عن جمع وإعداد المعلومات الفنية المشار إليها آنفاً) :

(أ) إعداد مشروعات الاستثمار الكبرى وفقاً للمشروع المؤقت لخطة طويلة الأجل . ويجب أن يتم إعداد عدد كبير من المشروعات بحيث يكون بوسع لجنة التخطيط أن ترى في جلاء النتائج المختلفة لإقرار هذه المجموعة من المشروعات أو تلك .

(ب) يجب أن تشارك اللجنة الفنية للتخطيط في النواحي التكنيكية لأعمال التخطيط الجارية ولأجل طويل . وإبداء الرأي في النتائج التكنيكية للمشروعات التي تعدها هيئات التخطيط أو الوزارات المختصة (التي يجب أن يكون للجنة استقلالها الكامل لإزاءها) .

* المدخلات inputs مجموع ما يدخل في إنتاج معين من سلع وخدمات ، والمخرجات outputs مجموع ما يترتب على إنتاج معين من سلع وخدمات - المترجم .

(٥) يمكن أن نشير إلى أنه في حالات كثيرة يمكن أن تتغير « المدخلات » بالنسبة للوحدة من الناتج (بالرغم من عدم تغيير التكنيك) على حسب الظروف المحددة للإنتاج . ولكن طالما كانت هذه التغيرات بسيطة نسبياً ، فإنه يمكن تحديد معاملات متوسطة المدخلات بالنسبة لكل تكنيك ، أما إذا كانت التغيرات كبيرة فلا بد من اكتشاف صيغة تعبر كياً عن تلك التغيرات باعتبارها محكومة بمختلف التغيرات التي تطرأ على المدخلات .

(٦) و = النسبة بين الاستثمارات الضرورية لكل عامل « والكسب المحقق عن كل عامل » ، ث = ناتج قسمة « إنتاجية العامل » على « الأجر » (أو استهلاك العامل) .

(ح) ونظراً لأن بعض الأساليب التكنيكية تستخدم بطريقة لا مركزية ، فإن اللجنة الفنية للتخطيط يمكن أن تضع التوجيهات الخاصة بالأساليب التي يتعين منعها (على الأقل فيما يتعلق بالاستثمارات الجديدة) لأن استخدامها يؤدي إلى تبديد في الموارد القومية ، والأساليب التي يتعين استخدامها لأنها أفضل من وجهة نظر الاقتصاد القومي في مجموعه . ويجب أن تؤخذ موافقة اللجنة الفنية للتخطيط فيما يتعلق بالاستثمارات المركزية متى زاد مقدار الاستثمار عن حد معين ، وذلك على الأقل بالنسبة للجوانب التكنيكية في تلك الاستثمارات .

٣٦ - ويكون من مهام اللجنة الفنية للتخطيط كذلك أن تقترح الإجراءات التي تسمح بالاستفادة إلى أقصى حد من التقدم التكنيكي الذي يطرأ خلال تنفيذ الخطة . ويجب أن تكون الخطة من هذه الزاوية بالغة المرونة لتفادي أى تأخر لا مبرر له في استخدام الوسائل التكنيكية الجديدة .

٣٧ - وتشكل برامج التعليم الفني وتأهيل الكادر والتدريب المهني جزءاً لا يتجزأ من التخطيط لأجل طويل . ولما كانت « الاستثمارات » في التأهيل الفني تحدث أثرها في ببطء ، فلا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا المجال في وقت مبكر .

(٢) مشكلات التعديل :

٣٨ - يبين تحليل مشكلات التخطيط لأجل طويل أنه يتعين باستمرار إجراء تعديلات للملاءمة مع التخطيط لأجل قصير أو متوسط (خمس سنوات) . وسنذكر هنا بعضاً منها .

٣٩ - أن كل خطة لأجل قصير (أي خطة سنوية) يجب أن ينظر إليها باعتبارها جزءاً من خطة لأجل متوسط (خطة خمسية) وأنها تندمج فيها ، ولكن هذا لا يعنى أنه ليس لكل خطة قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل سماتها الخاصة . والواقع أن هذه السمات ضرورية لأنه توجد باستمرار مشكلات تعديل للتوفيق في كل فترة .

٤٠ - وهذه التعديلات تضمن سلامة المحاسبة الداخلية لكل خطة قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل ، كما تضمن سلامتها خلال الزمن . ويجب أن نتحمل

كل خطة لأجل قصير أو متوسط نصيبها من المشروعات الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل والقصيرة الأجل (باعتبار هذا التمييز متعلقاً بفترة فصول المشروع) بحيث ما يكاد أحد تلك المشروعات ينضج حتى يبدأ تنفيذ مشروع آخر مماثل . وهذا أمر بالغ الأهمية من وجهة نظر التوازن الاقتصادي ، لأنه بهذه الطريقة وحدها يمكن توفير معدل تقدم منتظم .

٤١ - وهو أمر هام كذلك من وجهة نظر استمرار العمل واستقرار الكادر :
فما لا شك فيه أنه من الضار اقتصادياً واجتماعياً تسريح العمال وتوزيع فرقهم التي عملوا فيها معاً في مشروعات كبيرة أو صغيرة والذين يمكن استخدامهم في مشروعات مماثلة جديدة إذا كانت هذه المشروعات قد تم إعدادها في الوقت المناسب .

٤٢ - وثمة جانب آخر من قضايا التعديلات التي يتعين إجراؤها في إطار التخطيط لأجل قصير أو متوسط يتمثل في مشكلة التوازن بين قدرات الإنتاج المختلفة . وبعبارة أخرى لا يكفي أن يتحقق التوازن خلال كل فترة بين الإنتاج والاستهلاك الجاريين ، بل يجب تحقيق هذا التوازن على أساس معدل إنتاج يضمن استخدام كل قدرات الإنتاج الموجودة . ويكون حل هذه المشكلة بأن يبدأ في الوقت المناسب تنفيذ بعض الأعمال والمنشآت . . . إلخ التي سيعتمد إنتاج بعضها على إنتاج البعض الآخر .

٤٣ - ولما كان حجم الإنتاج الجديد يتوقف على الأساليب التكنولوجية التي يقع عليها الاختيار ، وكان تحديد هذه الأخيرة يتوقف على اعتبارات طويلة الأجل ، فإنه من الممكن أن تعمل بعض الصناعات لفترة معينة بمستوى أقل من قدرتها الإنتاجية الكاملة . وهذا جزء لا مفر منه من تكاليف التنمية . ومع ذلك فلا بد من العمل في إطار التخطيط لأجل قصير أو متوسط على تخفيض هذا العبء من « تكاليف » التنمية ، ويمكن أن تلعب التجارة الخارجية في هذا الصدد دوراً هاماً .

٤٤ - كذلك يتم اختيار الوقت المحدد للأخذ ببعض الأساليب التكنولوجية (التي يجب استخدامها على حسب الخطة طويلة الأجل) مع مراعاة اعتبارات عديدة تتعلق بالأجل القصير أو المتوسط . وبصفة خاصة لابد من مراعاة حالة

ميزان المدفوعات في كل خطة : فاستخدام بعض الأساليب التكنيكية يمكن أن يؤدي بصفة مؤقتة إلى نفقات كبيرة من العملات الأجنبية ، ومن ثم فيمكن تأجيل الأخذ بها لفترة معينة نظراً لضرورة إشباع بعض الحاجات العاجلة . ومع ذلك لابد لحل مشكلات التعديل من أن نعمل باستمرار حساب النتائج الطويلة الأجل التي ترتب على القرارات المقترحة .

(٣) ضرورة التسيير الحسن للموارد :

٤٥ - إن حسن تسيير الموارد الموجودة أمر ضروري في كل مراحل التخطيط الاقتصادي . وهذا ينطبق على كل أنواع الاستهلاك غير المفيد سواء في ذلك الاستهلاك النهائي أم الاستهلاك الإنتاجي . وكل تخفيض في الاستهلاك غير المفيد يعني زيادة في الفائض الاقتصادي المتاح للاستثمار أو لزيادة الاستهلاك المفيد^(٧) (حيث تكون السلع التي تم الوفرة في استهلاكها غير صالحة للاستثمار أو للمبادلة في مقابل معدات من الخارج) .

٤٦ - وحسن تسيير الموارد الموجودة أمر ضروري بالنسبة للاقتصاد في مجموعه : ليس في القطاع القائم على الاستثمارات الجديدة وحده ، ولكن كذلك في القطاع القديم . وهو يستلزم باستمرار إعادة تنظيم الجهاز الإنتاجي والاستخدام الكامل لوسائل الإنتاج لتفادي تبديد الموارد الموجودة إذ أنه من نفس طبيعة الاستهلاك غير المفيد .

٤٧ - وإعادة تنظيم الجهاز الإنتاجي تستلزم نفقات كبيرة ، أو بسيطة . فإذا كانت النفقات المطلوبة كثيرة فإنها تعتبر من قبيل استثمارات الترشيد والتجديد ويجب أن تعالج على هذا الأساس . أما إذا كانت النفقات بسيطة نسبياً (أي يمكن استردادها خلال سنة أو سنتين بفضل الوفورات التي يحققها الاقتصاد القومي في مجموعه) يجب اعتبارها من قبيل المصروفات الجارية .

٤٨ - ويجب أن يستند الجهد المبذول لتحسين المستمر في مستوى تسيير الموارد

(٧) من الواضح أنه فيما يتعلق بالاستهلاك النهائي يكون اعتبار استهلاك معين مفيداً أو غير مفيد أمراً يقوم على تقدير له طابع اجتماعي أو سياسي .

على الاقتراحات المحددة التي تأتي من وحدات الإنتاج . والدراسة المنظمة لوسائل الإنتاج القائمة يمكن أن توحى بوسائل لتحسين استخدامها (إما بتخفيض « المدخلات » بالنسبة لكل وحدة من « المخرجات » وإما بزيادة كمية المنتجات التي يمكن الحصول عليها من وسائل الإنتاج الحالية) .
وينبغي إجراء الدراسات التالية :

(أ) دراسات حول استخدام المعدات : ما هي كميات المنتجات التي يتم إنتاجها في وحدة زمنية معينة في مختلف وحدات الإنتاج ذات المعدات المتماثلة ؟ ما هي العوامل التي تفسر التفاوت في الكفاية ، (إن وجد) ؟ تقدير قدرات الإنتاج الموجودة .

(ب) دراسات حول الصيانة والإصلاحات . عدد الإصلاحات في وحدات الإنتاج ، الوقت الذي تتعطل فيه الآلات بسبب سوء الصيانة أو نقص قطع الغيار . . . إلخ .

(ج) دراسات حول إنتاجية العمل في عمليات إنتاج أو نقل مختلفة .
(د) دراسات حول استهلاك المواد الأولية والطاقة في وحدات الإنتاج .
(هـ) دراسات حول تكاليف الإنتاج على أساس نظام محاسبي موحد (مع استبعاد الفروق الناشئة عن فروق في أسعار الحصول على المواد أو المعدات) .
(و) دراسة المصروفات العمومية .
(ز) تقدير الكفاية الاقتصادية في مختلف وحدات الإنتاج . إجراء محاسبة تحليلية ووظيفية .

٤٩ - وفي « المرحلة الأولى » من التخطيط الاقتصادي يهدف السعي لتوفير مستوى أفضل في تسيير الموارد الموجودة إلى الوفرة في الموارد التي تصلح مباشرة للاستثمار ، ولكن لا بد من الاهتمام تدريجياً بالبحث عن أفضل استثمارات الترشيد والتجديد .

٥٠ - ويمكن أن نذكر من بين الإجراءات التي تسمح بالوفرة في الموارد دون أن تستلزم استثمارات كبيرة . تخصص المصانع وحسن تنظيم العمل والرقابة على جودة الإنتاج . ولا بد أن تشمل الخطة الطويلة الأجل برنامجاً كاملاً لمثل هذه الإجراءات

وكذلك برنامجاً لاستثمارات الترشيد والتجديد .

٥١ - وينبغي تشكيل مجموعة من « مهندسي الكفاية الإنتاجية » للمشاركة في وضع ذلك البرنامج . ويجب أن يتاح استخدام مثل هؤلاء المهندسين المتخصصين للمشروعات الخاصة ، والمشروعات العامة ، في حين يعمل فريق منهم في لجنة حكومية لزيادة الكفاية الاقتصادية .

٥٢ - ومع تطور التخطيط الاقتصادي الشامل يمكن تكليف تلك اللجنة باختبار كفاية المشروعات العامة والخاصة واقترح الوسائل الكفيلة بتخفيض تكاليف الإنتاج وتقييم وسائل الإنتاج الحالية واحتياجات الصناعات المختلفة من الاستثمارات الجديدة .

(٤) ضرورة التنفيذ التدريجي :

٥٣ - والتسليم بضرورة الحسابات الاقتصادية الشاملة لإجراء الاختيار التكنولوجي لا يعني أنه حيث لا تتوافر كل البيانات اللازمة لهذه الحسابات يجب ألا نحاول جزئياً أن نحل علمياً مشكلات التخطيط .

٥٤ - والواقع أنه لا يمكن جمع البيانات الضرورية إلا من خلال محاولة حل المشكلات التي تثار عند محاولة إعداد خطة لأجل طويل . وليس من الممكن أن تمر العملية بمراحل متميزة :

(١) جمع البيانات .

(ب) إعداد الخطة طويلة الأجل . « فالمرحلتان » في الواقع وجهان لمجهود واحد . وبعبارة أخرى لا يجب فقط البدء في محاولة التخطيط لأجل طويل ، بل يجب الاستمرار فيها بالرغم من الصعوبات الأولى .

٥٥ - والغالب أنه يتعين في المرحلة الأولى من إعداد الخطة الاقتصادية طويلة الأجل حصر الحسابات في النتائج العامة في الأجل الطويل التي تترتب على اختيار أساليب تكنولوجية مختلفة في عدد محدود من الفروع تتوافر بالنسبة لها بيانات كافية .

٥٦ - وبالنسبة للفروع الأخرى يتم الاختيار التكنولوجي مؤقتاً على أساس « قاعدة » تكفل أن يكون الاختبار قريباً ما أمكن من ذلك الذي يترتب على

حسابات اقتصادية شاملة (لو كان إجراء تلك الحسابات ممكناً) .

٥٧ - ويبدو أنه يمكن عند الحاجة تطبيق « القاعدة » التالية : « عند توافره عدة حلول تكنولوجية . لصناعة منتج معين ، يتعين اختيار الحل الذى يسمح بالحصول على أقل تكلفة للوحدة من الناتج ، على أن تحسب التكلفة لا على أساس مستوى الأجور الحالى وإنما على أساس مستوى الأجور الضرورى خلال فترة تطبيق هذا الحل »^(٨) . والغرض من هذه « القاعدة » هو خلق الظروف الضرورية لدفع هذا الأجر بالفعل دون رفع الأسعار ومع الزيادة التدريجية فى معدل الاستثمار .

٥٨ - وتستخدم مميزات هذه الحلول التكنولوجية المختارة (أى معاملات « و » « ث » على التوالى) فى الحسابات الشاملة اللازمة لإعداد خطة اقتصادية طويلة الأجل ، وبصفة خاصة فى الحسابات المتعلقة بالتوزيع الرشيد للاستثمارات . وتبين التقديرات المعدة على هذا النحو أى معدل « للأجر » المحاسبى بين المعدلات المستخدمة فى الحسابات المختلفة يتلاءم مع أعلى معدل للنمو الاقتصادى .

٥٩ - وعندما نتحقق من صلاحية الاختيار التكنولوجى مؤقتاً (مؤقتاً لأنه لا بد من التحقق من جديد عندما تتاح بيانات إضافية) يستخدم هذا الاختيار كأساس لمجموع عمليات التخطيط لأجل طويل ، كما يساهم فى إعداد توجيهات التخطيط الجارى .

٦٠ - ولكى نقيم بأعلى درجة ممكنة من الدقة الكفاية الفنية لمختلف الحلول التكنولوجية دون الاعتماد على الحسابات الاقتصادية الشاملة (مثلاً بالنسبة لقطاع أو من وجهة نظر صناعة معينة) لا بد من أن نأخذ فى الحسبان الاستثمارات غير المباشرة اللازمة لتطبيق حل تكنولوجى معين . وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة عندما لا يؤدي الحل التكنولوجى إلى تخفيض ثمن التكلفة إلى أدنى حد، ولكنه يسمح بوفورات هامة فى الاستثمار . وذلك لأنه من الممكن أن تكون الزيادة فى احتياجات الاستثمار غير المباشر (اللازم لإنتاج المزيد من المواد الأولية والنقل . . .) أكثر

(٨) ومع عدم وجود حسابات اقتصادية شاملة يكون الرقم الذى يتقرر بالنسبة للأجر المحاسبى تقديرياً إلى حد ما . ومع ذلك فإنه يمكن استخدام عدة أجور محاسبية لرى أيها يعطى نتائج يمكن اعتبارها أفضل (من وجهة نظر النمو فى الأجل الطويل) .

من الوفّر في الاستثمار المباشر وعندما لا يستند الاختيار التكنولوجي على حسابات اقتصادية شاملة لابد من أن تكون المشكلات محلاً لدراسة خاصة .

٦١ - وأخيراً ، لابد أن نتذكر أن كل تحليلنا يركز على عدد من الفروض تتضمن المقتضيات التنظيمية الآتية : (أ) القضاء على كل استهلاك لا داعي له وبصفة خاصة كل استهلاك نهائي لا داعي له ، (ب) استخدام كل الفائض الاقتصادي في الاستثمار ، (ح) أن هدف النشاط الاقتصادي هو الاستهلاك وليس الربح .

(بحث مأخوذ من « النمو الاقتصادي وتوزيع الاستثمارات » (الفصل السابع) الذي قدم للمعهد الهنلي للإحصاء) .

الإعمار والتنمية

إن قضية العلاقات بين الإعمار* والتنمية من أضخم القضايا التي تطرح نفسها على العلوم الاجتماعية . وبمعنى معين ، يمكن النظر إلى تاريخ البشرية كله من زاوية التوسع الكمي للسكان في العالم وفي مناطق مختلفة . ويؤدي هذا النظر إلى البحث في آثار ذلك التوسع على الأساليب التكنولوجية التي لا بد أن تتعدل بالضرورة تحت تأثير درجة كثافة الإعمار كما أن التحولات التي تطرأ على البيئة (أثر الإنسان على الطبيعة) تستتبع بدورها تأثيرات على الحاجات وعلى الهياكل الاجتماعية (ظهور الطبقات الاجتماعية ، طبيعة تلك الطبقات ، دور كل منها وقوته النسبية) . وأخيراً يمكن أن نحلل كذلك كيف يتم من خلال التغيرات في التكنيك وفي البيئة وفي العلاقات بين الناس ، ظهور حاجات جديدة ومقتضيات جديدة وتعدل ظروف تكرار إنتاج السكان وظواهر الهجرة .

وبهذا المعنى إذن تصبح دراسة العلاقات بين الإعمار والتنمية هي دراسة الإنتاج المادي . والهياكل الاجتماعية والحاجات . . . إلخ أي الجزء الأعظم من تاريخ البشرية . وعلى هذه الصورة تستدعي تلك الدراسة عمل فريق كبير ، ولا يمكن أن تشكل موضوع بحث خاص يقوم به باحث فرد أو عدد قليل من الباحثين . وفي مثل هذا المجال الشاسع لا بد من تحديد دقيق لموضوع خاص للبحث .

اختيار موضوع

وفي إطار الاهتمامات المتعلقة بتخطيط التنمية الاقتصادية ثمة موضوع جوهري يتعين بحثه ألا وهو دراسة الآثار التي يمكن أن تحدثها في التنمية الاقتصادية الممكنة

* الإعمار هنا بمعنى تزويد منطقة معينة بالسكان ترجمة لكلمة peuplement والفعل منها peopler

المترجم .

ويقابله بالإنجليزية to populate

لإقليم يكاد يكون خلواً من البشر وله موارد طبيعية متنوعة نسبياً ، لأشكال مختلفة للإعمار السريع لذلك الإقليم . وستتم دراسة آثار تلك الأشكال المختلفة في إطار تخطيط طويل الأجل محكوم بهدف أو عدة أهداف محددة .

ولقد اخترنا هذا الموضوع لما تمتاز به المشكلة التي يبحثها . فهي ، أولاً ، مشكلة تتعلق بالمستقبل (وهذا ما يسمح باستخدام منهج الإسقاط * ، وفحص عدة حلول بديلة) . وهي من ناحية أخرى ، تسمح باستخدام متغير خارجي أساس هو المعدل التي يتم به الإعمار .

ومن هذه الزاوية يكون للدراسة الاستطلاعية * للآثار المترتبة على أشكال مختلفة من الإعمار على التنمية الاقتصادية لإقليم يعتبر ناقص السكان ، يكون لها أهمية أكبر بكثير من دراسة التنمية المحتملة لإقليم يعتبر مأهولاً بما فيه الكفاية . فمن الناحية العملية تكون تغيرات السكان في الحالة الأخيرة من المعطيات ، ولا يمكن استخدامها كتغيرات استراتيجية .

وما سبق لا يعني أن دراسة الآثار التي تترتب فيما يتعلق بتنمية مناطق « مكتظة » بالسكان (والاحتفاظ هنا نسبي بالطبع) على سياسة للهجرة منها ، لا تتضمن دروساً قيمة من الناحية النظرية . ولكن يبدو أن تلك الدروس ليس لها حالياً أهمية عملية ، وذلك لأسباب سياسية (فيما عدا دراسة الهجرة من منطقة إلى منطقة ، داخل الدولة الواحدة ، التي تشكل ظاهرة تصلح موضوعاً لبحث خاص له أهميته) .

ولدراسة أثر إعمار الأقاليم ناقصة السكان على التنمية أهمية عملية لا نزاع فيها فيما يتعلق بسياسة التنمية في أمريكا اللاتينية . فلا شك أنه من الضروري إجراء أبحاث محددة على أثر الهجرة إلى بلاد أمريكا اللاتينية والدور الذي يمكن أن تلعبه في إطار التخطيط الاقتصادي للتنمية .

تلك هي الاعتبارات النظرية والعملية التي تبرر اختيار هذا الموضوع للبحث .

الطبيعة الأساسية للتحليل :

إن الموضوع المختار والإطار الذي يجري فيه بحثه يقضيان بعلاج المشكلات

المطروحة من زاوية التحليل الاقتصادي . والاهتمام بالتحليل الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى إهمال كل تحليل ذي طبيعة اجتماعية أو تاريخية أو جغرافية . بل على العكس ، سيكون من الضروري باستمرار مراعاة النتائج الاجتماعية والسياسية والنفسية لأشكال مختلفة من سياسة الإعمار ، كل ما هناك هو أننا سنغنى قبل كل شيء بدراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على النتائج الاجتماعية والسياسية والنفسية المشار إليها . وأما الآثار غير الاقتصادية للأشكال المختلفة للإعمار فينبغي إبراز آثارها على الهيكل الاجتماعي .

وعلى هذا الآن أن نحاول تحديد الدلالة الاقتصادية لمشكلات الإعمار .

دلالة مشكلات الإعمار من زاوية التحليل الاقتصادي .

(أ) ملاحظات تمهيدية :

سنعتبر في إطار هذا البحث — على الأقل بصفة مؤقتة — أن المعرفة التكنيكية ومحددات هيكل الحاجات من المعطيات . وهذا يعنى التسليم ، ولو مؤقتاً ، بأن لكل شكل من أشكال الإعمار إمكانيات تكنيكية وحاجات معينة . ونستبعد بذلك ، ولو مؤقتاً ، البحث عن آثار السياسات المختلفة للإعمار على تطور الحاجات والمعارف التكنيكية .

(ب) ما يتعين قياسه :

ومن جهة نظر التحليل الاقتصادي يكون أهم ما نسعى لقياسه بطريقة استطلاعية :

١ — الدخل القومي في المستقبل المرتبط بكل شكل من أشكال الإعمار .

٢ — متوسط دخل الفرد .

٣ — إمكانيات التنمية اللاحقة التي يمكن قياسها بحجم الفائض المتاح للاستثمار

والهياكل الأساسية للإنتاج وبتطور العلاقات الاقتصادية مع الخارج . وهذه

المقاييس نفسها تفترض أن التحليل الاقتصادي سيهتم بأثر الأشكال المختلفة للإعمار

على تقسيم العمل وعلى إنتاجية العمل .

(ح) الجذور الاقتصادية لأثر الإعمار على التنمية :

ومتى اعتبرنا المعارف الفنية ومحددات هيكل الحاجات من المعطيات تكون سياسة معينة للهجرة مفيدة من حيث رفع مستوى المعيشة في الأجل الطويل وزيادة إمكانيات النمو في الاقتصاد القومي ، تحت تأثير عامين جوهريين :

- ١ - كون سياسة الهجرة إلى البلاد تسمح ، في ظروف معينة ، بزيادة أسرع في إنتاجية العمل القومي المتوسط بالنسبة لما تكون عليه لو لم تتم الهجرة .
- ٢ - كون سياسة الهجرة إلى البلاد تؤدي إلى تركيب للسكان بحسب السن أفضل للتنمية مما يكون عليه الحال بدون الهجرة (وبالتالي نمو أسرع لمتوسط دخل الفرد ونسبة الفائض السنوي إلى عدد السكان) .

وتأثير هذا العامل الأخير معروف بما فيه الكفاية^(١) ولا يستدعي هنا دراسة تفصيلية بالرغم من الدور الهام الذي يلعبه في أي نموذج إسقاطي . أما العامل الأول فإنه على العكس يحتاج إلى أن نقف عنده لبيان الأسس التي ينهض عليها . وتلك الأسس هي في الجوهر ما يلي :

(أ) مفعول « زيادة الحجم » والوفورات الخارجية .

(ب) نتائج ظاهرة عدم قابلية عملية الإنتاج للانقسام حيث يوجد هيكل للأسعار العالمية يجعل بعض الأنشطة أكثر « إنتاجية من حيث القيمة » من غيرها (التأثير المزدوج لتنمية الأنشطة الأكثر إنتاجاً على الدخل القومي وعلى الفائض) .

(ح) وظروف عدم قابلية بعض عمليات الإنتاج للانقسام : المزايا المترتبة على سياسة للهجرة تحت تأثير هيكل الحاجات (وهو ما يعبر عنه غالباً عن طريق الإيجاز المخل باسم « السوق الداخلية ») وعدم التكافؤ (على حسب المنتجات) في فرص التسويق الخارجي ، وهذا ما يترتب عليه استحالة إقامة بعض الصناعات

(١) تعديل تركيب السكان بحسب السن يمكن أن يؤدي إلى تخفيض نصيب الاستثمارات « السكانية » المخصصة لغير المنتجين وكذلك النصيب المخصص لاستهلاكهم . وهذا ما يجعل من الممكن زيادة نصيب الاستثمارات الإنتاجية وبالتالي زيادة معدل نمو الدخل القومي . وإذا كانت الزيادة في المعدل الأخير أكبر من الزيادة في معدل زيادة السكان الناتجة عن الهجرة ، يزيد معدل نمو متوسط دخل الفرد وذلك هو الهدف المنشود .

في بلد « حجمه الاقتصادي » صغير (هذا الحجم : $H = (M, N)$ حيث $M =$ السكان ، $N =$ الإنتاجية) .

ولن نستطرد هنا في هذه النقطة الأخيرة ، بل نقنع بالملاحظة التالية :
إن قلة عدد السكان لا تسمح بإقامة بعض الصناعات ذات الإنتاجية العالية ،
ليس فقط نظراً لليد العاملة اللازمة ، ولكن لأن ولوج السوق الدولية يمكن أن يكون
مستحيلاً عملياً بالنسبة لإنتاج هذه الصناعات ذات الإنتاجية العالية عندما يزيد عن
الاحتياجات الداخلية نتيجة لأن الحد الأدنى لحجم وحدات الإنتاج التي يمكن
قبولها أكبر مما يلزم لهيكل الحاجات .

وعلينا إذاً أن نقدم عند هذا الحد المفهوم الجوهري لعدم قابلية عملية الإنتاج
للاقسام لشرح مزايا زيادة السكان .

عدم قابلية عمليات الإنتاج للاقسام

والمقصود بعدم قابلية عمليات الإنتاج للاقسام أنه يستحيل ممارسة بعض أنواع
الإنتاج أو بعض أساليب الإنتاج إذا قل حجم الإنتاج عن حد معين . ولعدم القابلية
للاقسام أهمية قصوى من الزاوية التي تشغلنا هنا . فلو لم تكن هناك عدم قابلية
للاقسام لطرحت قضية آثار الإعمار على التنمية بطريقة مختلفة تماماً ، بل ولكان
من المحتمل أن يكون لزيادة إعمار إقليم معين في الظاهر آثار سلبية من حيث رفع
مستوى معيشة سكانه في الأجل الطويل . وهذا يستحق أن نستوقفنا لحظة .

في حالة عدم وجود ظاهرة عدم القابلية للاقسام في عمليات الإنتاج ، وعدم
وجود « مفعول الحجم » الناتج عن زيادة السكان ، تبدو لنا تنمية إقليم معين بشكل
مبسط بالطريقة التالية :

في لحظة معينة يشغل هذا الإقليم عدد معين من السكان يملكون رصيداً معيناً
من رأس المال يسمح لهم ببلوغ مستوى تكنولوجي معين واستغلال قدر معين من

الثروات الطبيعية (١) . وعلى هذا الأساس يكون لذلك العدد من السكان دخل قومي إجمالي معين ، ومتوسط معين للدخل الفرد ، كما أنهم يحققون وفقاً لهيكل مجتمعهم ولحاجاتهم ، فائضاً معيناً ، يتاح جزء معين منه للاستثمار .

فإذا افترضنا أن عدد السكان لا يتغير ، سيكون الفائض المتاح للاستثمار في كل فترة تحت تصرف القوى العاملة الموجودة وبالتالي يزيد من رأس المال بالنسبة للعامل بنسبة ١٠ ٪ سنوياً ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة معينة في إنتاجية العمل وبالتالي في مستوى المعيشة .

وعلى العكس ، إذا زاد عدد السكان بمعدل معين ، فإن ثمة جزءاً من التراكم لن يستخدم في زيادة الإنتاجية ولكن في توفير معدات مثل الموجودة حالياً للقوى العاملة الإضافية . وبالتالي تكون هناك نسبة معينة من معدل نمو السكان ومعدل التراكم لا يمكن عندها زيادة الإنتاجية ، ويهبط فيما وراءها مستوى المعيشة بالنسبة لذلك الذي كان سيسود لو لم يزد عدد السكان .

وبعبارة أخرى ، يكون لزيادة سكان الإقليم ، في هذا الفرض ، أثر سلبي على مستوى المعيشة ،

وإذا كانت الأمور تسير في الواقع على غير ذلك ، فإن هذا يرجع أساساً لأن هناك عدم قابلية للانقسام في بعض عمليات الإنتاج ، ولأن هناك « مفعول الحجم » . ومن الناحية العملية ، لا يمكن استغلال بعض الثروات الطبيعية (المناجم ، مساقط المياه ، الأقاليم الداخلية التي تحتاج لجهد ضخم في استصلاحها . . . إلخ) ورفع متوسط إنتاجية العمل تبعاً لذلك ، إلا إذا كان عدد السكان كبيراً بالحد الذي يسمح لهم بالسيطرة المادية على تلك الموارد من أجل استخدامها في ظروف اقتصادية ومع مراعاة المقتضيات التكنيكية .

ويجب أن نلاحظ أنه إذا كانت الزيادة في عدد سكان إقليم ما يمكن في ظروف معينة وبسبب عدم قابلية عمليات الإنتاج للانقسام أن تجعل عدداً أكبر

(١) عند ما نتحدث عن حجم الاستثمار الممكن تحقيقه عن طريق عدد معين من السكان ، يجب أن نحدد دائماً أن حجم الاستثمار هذا مرتبط ليس فقط بعدد معين من السكان ، ولكن كذلك بمستوى معين من الإنتاجية يسود عند هؤلاء السكان .

من السكان يعيش في مستوى أفضل مما يعيش فيه عدد أقل ، فإنه من الثابت أن أثر زيادة السكان في رفع مستوى المعيشة لا يظهر إلا بعد مضي زمن معين . وعلى العكس يكون لزيادة عدد سكان إقليم ما في فترة وسيطة نتائج مباشرة سلبية فيما يتعلق بمستوى معيشة السكان ، وذلك للأسباب التي سبق أن أوضحناها وهي أن كل عامل سيحصل في المتوسط على أثر زيادة السكان على معدات أبسط وأقل فعالية من تلك التي يحصل عليها لو لم يزد عدد السكان .

والمشكلة التي تظهر هنا هي من نفس طبيعة المشكلة التي يثيرها مجهود الاستثمار . فكما أن مجهود الاستثمار ينخفض لفترة معينة إمكانيات الزيادة المباشرة في مستوى المعيشة في حين أنه يخلق إمكانيات أكبر لزيادة لاحقة في مستوى المعيشة ، كذلك الزيادة في عدد سكان إقليم ما تسمح بزيادة لاحقة في مستوى المعيشة عما كان يبلغه لو لم تحدث الزيادة ، ولكنها تقتضي لفترات وسيطة قبول مستوى معيشة أقل من ذلك الذي كان يمكن أن يسود لو لم يزد السكان . وعند وضع أي نموذج استطلاعي لبحث آثار الإعمار على التنمية يجب أن يركز الباحث اهتمامه على تلك الظاهرة :

ولكى نفهم على نحو أفضل طبيعة مشكلات عدم قابلية عمليات الإنتاج للانقسام ، يجب أن ندخل في حسابنا ما يلي :

إن عدم قابلية عملية إنتاج للانقسام تعني ، أولاً ، أن هذا النوع من الإنتاج لا يمكن ممارسته فيما دون حد أدنى معين لحجم وحدة الإنتاج ، هذا الحجم الذي يرتبط بدوره بوجود حد أدنى من عدد العاملين . ولعدم القابلية للانقسام جانب آخر هو أن الحجم الأدنى لوحدة الإنتاج مرتبط بقدر أدنى من الاستثمارات . وفي بلد معين لا يمكن أن يأتي القدر المعين من الاستثمار (إذا استبعدنا مؤقتاً القروض الخارجية) إلا من عدد أدنى من السكان في الظروف الاجتماعية والتكنولوجية المعطاة مقدماً . وبعبارة أخرى ثمة إمكانيات استثمار لا يمكن التفكير فيها ما لم يصل السكان إلى حجم معين .

الهجرة أم التجارة الدولية :

ويمكن الاعتراض على الملاحظات السابقة المتعلقة بالآثار المحتمل لزيادة عدد سكان إقليم معين على مستوى المعيشة الذي يمكن أن يحصل عليه سكان هذا الإقليم بعد مضي مدة طويلة إلى حد ما ، بأننا لم نأخذ في اعتبارنا الالتجاء المحتمل إلى التقسيم الدول للعمل :

فيمكن أن يقال إنه من الممكن دائماً لعدد معين من السكان أن يركزوا عملهم في الأنشطة التي تعتبر في ظروف إعمار معينة أكثر إنتاجية وأن يحصلوا على منتجات الأنشطة الأخرى عن طريق المبادلات الدولية . وبهذا يستفيد الإقليم من « مفعول الحجم » دون أن يهاجر إليه أحد كما يوفر لنفسه مستوى أعلى من المعدات لكل عامل :

فمثلاً إذا كان عدد سكان الإقليم غير كاف لاستغلال المناجم ومساقط المياه مما يفرض عليهم تركيز جهودهم على الزراعة ، يقال إن هؤلاء السكان عليهم أن يصدروا منتجات زراعية على أن يرفعوا تدريجياً مستوى الزراعة باستيراد المعدات والأسمدة والطاقة المحركة (وكلها منتجات لا يستطيع هؤلاء السكان توفيرها محلياً بسبب قلة عددهم) . ويمكن أن نتصور أنه يمكن تخفيض عدد المشتغلين بالزراعة شيئاً فشيئاً عندما تزداد إنتاجية الزراعة بالقدر الكافي (بفضل التراكم المتحقق وما يترتب عليه من ارتفاع في المستوى التكنيكي) بحيث يمكن توفير عدد من السكان يكفي للقيام بنشاط صناعي (وإن كان هذا لا يبدو بالضرورة أمراً مفيداً) . وجوهر الاعتراض السابق هو القول بأنه حتى في حالة عدم قابلية عمليات الإنتاج للانقسام ، فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى القول بأنه من مصلحة إقليم معين أن يزيد من عدد سكانه ، ما دام بوسع ذلك الإقليم أن يحصل من الخارج على المنتجات التي لا يستطيع (بسبب قلة سكانه) توفيرها محلياً في ظروف اقتصادية . ويتكرر هذا الاعتراض على أحد الفرضين التاليين :

إما (١) أنه بحجم معين من المعدات (تمثل قدراً معيناً من رأس المال أو عدداً معيناً من ساعات العمل المبلورة) ينتج الإنسان في ساعة أو في سنة نفس القيمة

من الإنتاج أيا كان مجال نشاطه .

ولما (٢) أنه حتى إذا كانت القيمة التي يقدمها كل عامل في الأنشطة المتاحة لإقليم به عدد معين من السكان وقدر معين من المعدات ، قيمة بسيطة ، فإنها تكون مع ذلك — بشرط اختيار أكثر الأنشطة مواتاة — أكبر دائماً من تلك التي يمكن الحصول عليها إذا اضطر عدد أكبر من السكان إلى الاتجاه نحو أنشطة تختلف جزئياً (وبالتالي أقل مواتاة) في حين ينقص ما تحت يد العامل من معدات :

والواقع أن الفروض التي يركز إليها الاعتراض فروض غير صحيحة في الاقتصاد العالمي الحالي .

فلأسباب اقتصادية وتكنيكية تضطر البلاد القليلة السكان إلى الاشتغال بالزراعة وحدها . ونظراً لاكتظاظ الزراعة النسبي بالسكان (الذي يعتبر سمة مميزة لاقتصاديات البلاد المتخلفة ذات الكثافة السكانية العالية ، وذلك لأسباب تاريخية محددة تماماً) يمتاز النشاط الزراعي في الاقتصاد العالمي حالياً بانخفاض إنتاجيته من حيث القيمة :

وبعبارة أخرى يقدم العامل في ساعة أو في سنة من العمل قيمة أقل في الزراعة مما يقدمه في الصناعة (بشرط احتساب القيمة على أساس الأسعار العالمية) . ومن هنا تنشأ ميزة التصنيع ويتضح وهم الاعتماد على التقسيم الدولي للعمل (في الظروف العالمية المعطاة) في حصول بلد معين على المنتجات الصناعية بدل إنتاجها محلياً .

ويمكن أن نلاحظ هنا أن ميزة التصنيع من زاوية التجارة الدولية مبرعية حتى الآن بين البلاد الاشتراكية وذلك من ناحية لأن هذه البلاد تتعامل في معاملاتها على أساس أسعار موازية للأسعار العالمية ، ولأنه من ناحية أخرى توجد في البلاد الاشتراكية لأسباب تاريخية أسس موضوعية لهذا التركيب للأسعار ، ترتبط بوجود اكتظاظ نسبي للسكان في الزراعة في تلك البلاد . ويمكن أن نتصور على العكس من ذلك ، أنه في اقتصاد اشتراكي عالمي متطور تماماً لن تكون إنتاجية الزراعة من حيث القيمة أقل من إنتاجية الصناعة ، وأنه بالتالي يمكن أن تختفي النتائج التي تترتب حالياً على التركيب المعطى للأثمان . ولكن تلك مشكلة أخرى .

ملاحظات تكميلية حول التقسيم الدولي للعمل

ويلاحظ أن الحاجة السابقة الخاصة بمزايا زيادة الإعمار من حيث التمكين من ممارسة أنواع من الإنتاج أفضل من الإنتاج الزراعى تصدق كذلك فيما يتعلق بالأنواع المختلفة للإنتاج الصناعى . فلأسباب تتعلق بسهولة إقامة الصناعات الخفيفة (صناعات السلع الاستهلاكية) وضعف التركيب العضوى لرأس المال * المستخدم فيها ، فإن ساعة العمل فى الصناعات الخفيفة تنتج قيمة أقل (بمستوى الأسعار العالمية الحالى) مما تنتجه ساعة العمل فى عدد كبير من الصناعات الثقيلة . ومن هنا تأتى أفضلية الصناعات الأساسية من حيث المستوى المتوسط لإنتاجية العمل فى بلد معين . ولكن إقامة الصناعات الثقيلة بشكل مجد فى بلد معين يقتضى ، من ناحية أخرى ، أن يكون تحت يد البلد المذكور فائض متاح للاستثمار مرتفع بدرجة تكفى لإجراء الاستثمارات اللازمة لإقامة تلك الصناعات دون حرمان بقية الاقتصاد من الاستثمارات التى لا غنى عنها .

ومن هذه الزاوية يبدو أنه فى إقليم معين تكون زيادة عدد السكان شرطاً لا مفر منه لخلق الفائض الضرورى للاستثمار فى الصناعات ذات الإنتاجية العالية من حيث القيمة .

على أنه فيما يتعلق بآثار الهجرة على الفائض لابد من التحفظ فى تقدير النتائج المؤاتية التى تترتب على سياسة إعمار سريع لأنه يجب أن ندخل فى الاعتبار أن الصناعات الثقيلة تحتاج إلى قدر محدود من اليد العاملة ، وأنه قد يبدو بالتالى من الأفضل لبلد معين الالتجاء إلى قرض خارجى لإقامتها .

وترجع هذه الميزة أولاً لكون القرض يوفر الأموال اللازمة للاستثمار فى الصناعة الثقيلة بأسرع بكثير مما تكون عليه الحال لو لزم انتظار الزيادة فى الفائض المتاح للاستثمارات المترتبة على زيادة عدد السكان ، وترجع كذلك إلى أن الدخل الذى ينشأ

* التركيب العضوى لرأس المال هو نسبة كل من وسائل الإنتاج وإجمالى الأجور فى قيمة رأس المال المستخدم فى الإنتاج كما تتحدد على ضوء الاعتبارات التكنيكية . انظر : كارل ماركس « رأس المال » الكتاب الأول ، الجزء الثالث ، ص ٥٤ طبعة باريس ١٩٦٢ - المترجم .

فما بعد من الاستثمارات الجديدة سيوزع بين عدد أقل من الأفراد مما يؤدي إلى رفع متوسط دخل الفرد . وهكذا نجد أنفسنا من جديد في مواجهة المشكلات التقليدية المتعلقة بالالتجاء إلى القروض الخارجية بكل ما يرتبط بها من اعتبارات تتعلق بتقييم مزاياها وعيوبها من الناحيتين السياسية والاقتصادية : الأعباء الخارجية التي تترتب على القروض ، ضرورة التأكد من وجود أسواق للتصدير تستوعب جزءاً من الإنتاج بشروط مفضية وتمكن بالتالي من مواجهة الأعباء الخارجية : ومع ذلك فإنه من الواجب عند عمل دراسة إسقاطية أن نأخذ في الاعتبار وجود بعض الموارد الطبيعية التي تسمح بإقامة صناعات ثقيلة لا تحتاج إلى كميات كبيرة من اليد العاملة ، والإمكانات المتوافرة لإقامة هذه الصناعات بالاعتماد على القروض الدولية . وعند حساب أشكال الإعمار ، لابد من أخذ هذه النقاط في الاعتبار .

التراكم وعدم القابلية للانقسام

ويمكن أن يترتب على عدم قابلية عملية الإنتاج للانقسام أن تكون الهجرة إلى الإقليم هي السياسة التي تضمن أفضل استخدام للتراكم الجاري ، وذلك للأسباب التالية : كثيراً ما يحدث ، ولا سيما في البلاد ذات التكنيك الإنتاجي البسيط نسبياً ، أنه لا يكون من الممكن إضافة « جرعات حدية من رأس المال » للمعدات الموجودة دون أن يشكل هذا نوعاً من التبيد (على الأقل فيما وراء حدود معينة) . وفي مثل هذه الظروف يؤدي تخصيص التراكم الجاري للتوسع في المشروعات القائمة فحسب إلى إجراء استثمارات ذات كفاية ضعيفة جداً . كذلك يمكن ألا يترتب على التجديد المسبق لجزء من المعدات ، في ظروف سكانية وتكنيكية معطاة ، إلا زيادة بسيطة في إنتاجية العمل . وفي مثل هذه الظروف قد يكون من الممكن الوصول بالإنتاج الإجمالي إلى الحد الأقصى وكذلك الفائض بالنسبة لعدد السكان إذا أعطيت المعدات الجديدة لعاملين جدد ، وتركت وسائل الإنتاج القديمة تسير لفترة معينة على النمط المتبع في الماضي . وهنا تظهر فائدة الهجرة إلى الإقليم .

الوفورات الخارجية ومفعول الحجم :

كثيراً ما يشار إلى زيادة الكفاية التي يخلقها نمو حجم وحدات الإنتاج أو وحدات الحياة الاجتماعية أو زيادة كثافة السكان . والواقع أن تلك المزايا تنتج أيضاً من عدم القابلية للانقسام التي تتميز بها كثير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية . وبهذه المعاني تتركز تلك المزايا الناتجة عن زيادة السكان على نفس الأساس الذي تقوم عليه المزايا التي عرضنا لها فيما قبل . ولهذا لن نقف حالياً عند هذا الجانب من الموضوع ، ونكتفي بملاحظة ما يلي :

في بلد معين لا يزيد المقدار المطلق للأعباء الناشئة عن ضرورة توفير نظام للنقل (طرق ، سكك حديدية) ونظام لصيانة الصحة العامة (المستشفيات وما إليها) ونظام للتعليم ، لا يزيد بنفس النسبة التي يزيد بها عدد السكان . وبالتالي فإن نصيب الفرد من هذه الأعباء يتناقص ، بين حدود معينة ، كلما زاد عدد السكان . وهذا ما يشكل عاملاً آخر من العوامل التي تجعل من المفيد لرفع مستوى المعيشة التعجيل بالإعمار في الأقاليم قليلة السكان (أو ذات الكثافة السكانية البالغة الضعف) إن الملاحظات السابقة توضح الأسباب الاقتصادية التي يمكن أن تجعل لزيادة عدد السكان بعد فترة معينة أثراً مواتياً لرفع مستوى المعيشة .

وينبغي بالطبع النظر إلى جانب هذه العوامل الاقتصادية الخالصة ، في الآثار غير الاقتصادية التي يمكن أن يكون لها تأثيرها على النشاط الاقتصادي نفسه ، فمثلاً كلما زادت كثافة السكان في إقليم ما كلما وجدت — عند بقاء الأمور الأخرى على حالها — ظروف أكثر مواتية لتنمية الثقافة وتبادل الأفكار والتجديدات . الخ .

والملاحظات السابقة لا تستهدف إلا إلقاء الضوء على بعض القضايا الاقتصادية الأساسية التي يجب بحثها عند دراسة مشكلة العلاقات بين الإعمار والتنمية دراسة استطلاعية .

طبيعة المشكلات المطروحة

ومن خلال الملاحظات السابقة يتضح أن البحوث التي موضوعها الإعمار والتنمية بالطريقة المطروحة بها هنا ، يجب أن تركز حول المشكلات الآتية :

(أ) المشكلات القومية :

فالبحث يجب أن يدور جوهرياً حول نتائج سياسة معينة للإعمار فيما يتعلق بتنمية إقليم منظور إليه باعتباره أمة . وهذا يعنى أننا سنترك جانباً مشكلات الهجرات الداخلية إلا في الحدود التي تستتبع فيها تغيرات الحجم الإجمالي للسكان تنظيم هجرات داخلية (تعديل توزيع السكان على أثر تعديل عددهم) . كما أن هذا يعنى كذلك أننا لن نهتم بالآثار التي تنجم في الاقتصاديات القومية الأخرى عن تدفق السكان على الإقليم الذي ندرس تنميته .

(ب) مشكلات الحد الأمثل :

وبالنظر إلى طبيعة البحث الاستطلاعية والتخطيطية يدور التساؤل أساساً حول :

١ - المعدل الأمثل للإعمار ، ويجرى تعريف هذا المعدل من خلال دراسة الحد الأقصى لدخل الفرد مع مراعاة الاستقلال الاقتصادي والمحافظة على توازن المبادلات الخارجية . ويمكن حساب هذا المعدل بالرجوع إلى الاستثمارات الممكنة تبعاً لسياسات الإعمار المختارة ، وآثار هذه الاستثمارات على نمو إنتاجية العمل في مختلف الأنشطة . وهكذا تثار مشكلة ثانية .

٢ - التوزيع الأمثل للسكان على الأنشطة المختلفة . وهذا التوزيع الأمثل بين الزراعة والصناعة والنقل والخدمات . . . إلخ يجب أن يربط بالسعى لتحقيق أقصى إنتاجية في كل نشاط في حدود الاستثمارات الممكنة .

وبالبحث في هذه المشكلات المختلفة يمكن التوصل إلى إجابات على الأسئلة المطروحة .

المنهج العام :

والمنهج العام الذي يتعين إعماله هو المنهج الذي أصبح اليوم كلاسيكياً : إسقاط التنمية . وبالنسبة لموضوعنا يكون المطلوب صياغة عدة إسقاطات تركز على عدد من الفروض المشتركة وتختلف عن بعضها البعض أساساً على حسب معدل زيادة السكان عن طريق الهجرة .

وتستهدف تلك الإسقاطات تحديد تطور عدد معين من الكميات الإجمالية مثل الدخل القومي ، الاستثمارات ، الاستهلاك ، الحسابات الخارجية . . . إلخ ونسبة بعض هذه الكميات الإجمالية إلى عدد السكان بقصد إظهار استهلاك الفرد ومتوسط الاستثمار للفرد . . . إلخ . والواقع أن ضرورات التحليل تقتضي بالطبع أن تكون الكميات الإجمالية التي نعمل على أساسها ناتجة بدورها من إسقاطات مفصلة لكل فرع من فروع النشاط و متميزة بالتالي من حيث مستوى الإنتاجية والاحتياجات من اليد العاملة ومن رأس المال بالنسبة لكل وحدة من الناتج .

أشكال الإسقاط :

ويرتبط الإسقاط من الناحية الشكلية بإعداد نموذج جلي للتنمية ، وإن تفاوتت درجة تعقيده . وقد يكون من المفيد أن نستخدم على التوالي عدة نماذج بادئين بنموذج بسيط نسبياً نزيد من تعقيده تدريجياً بإدخال متغيرات جديدة .

محتوى الإسقاط :

يمكن أن نتصور فيما يتعلق بمحتوى الإسقاط أن يكون محتوى افتراضياً خالصاً ، أو أن يكون محتوى محدداً . والواقع أنه يبدو من الضروري أن نستخدم على التوالي النوعين حتى نتمكن من الوصول إلى نتائج مرضية .

ولكن لا بد أن نضبط عاجلاً للبحث عن آثار سياسات الإعمار المختلفة في بلد حقيقي معين . وهذا يتطلب بالطبع أن نجمع عن هذا البلد أولاً كل البيانات الضرورية . ولهذا فإنه يبدو من الضروري البدء بالبحث الافتراضي الخالص ، لأنه

عندما ننهي من تحليله يصبح من الممكن أن نحدد قائمة البيانات التي لا يغني عنها لبحث الواقع المحدد للبلد الحقيقي المعين .

مناهج تكميلية :

من الواضح أن إعداد نموذج التنمية يهتم بالمتغير الذي يمثله عدد السكان ، وكذلك « ملء » هذا النموذج بفروض استطلاعية واقعية تقتضيان مراعاة الدروس المستفادة من الماضي إلى أقصى حد . ولذلك ، قد يكون من المفيد لبناء النموذج المستقبلي أن نحاول إعداد نماذج للماضي تصور التنبؤات الاقتصادية التي تمت بالفعل في الماضي في عدد من البلدان أو الأقاليم التي سارت على سياسات إعمار مختلفة . ومع ذلك فنظراً لجوهر البحث المتعلق بالمستقبل ، لن يكون للنماذج الماضية إلا دور ثانوي ، بل يمكن حتى ألا تكون هذه النماذج لا غنى عنها للبحث الاستطلاعي . والواقع أنه لن يتضح مدى الحاجة إليها إلا عند الانتهاء من إجراء البحث الاستطلاعي على أساس افتراضي وعلى أساس واقعي محدد . وإذا كان من الممكن الاستغناء عن البحث في الماضي ، نكون قد وفرنا وقتاً كبيراً . وإن كان هذا لا يمنع من أن يتفرغ باحث أو عدد من الباحثين لدراسة نماذج عن الماضي مصممة وفقاً لنفس الأسس التي تصمم عليها النماذج الاستطلاعية .

المعطيات التكنيكية الضرورية :

ويجب أن تستند الحسابات التي تبنى عليها الإسقاطات المختلفة إلى عدد من المعاملات . وفي مرحلة النموذج الافتراضي ، يجوز استخدام معاملات افتراضية كذلك بشرط اختيارها بحيث تعكس على وجه التقريب المعاملات التي يمكن ملاحظتها في الواقع .

أما في مرحلة الإسقاط الواقعي المحدد فلا بد من استخدام معاملات قريبة بقدر الإمكان من تلك التي سيتعين إعمالها عند تنفيذ سياسة التنمية الاقتصادية .

والمعاملات التي لا بد منها هي أساساً تلك التي تربط بين مختلف أحجام الإنتاج وأحجام مختلفة من الاستثمارات الضرورية للحصول عليها ، وأحجام مختلفة من اليد

العاملة . وتختار معاملات لمختلف الأشكال التكنيكية وأشكال المشروع . فبالنسبة للنشاط الزراعي مثلا ، من الممكن تبويب وحدات الإنتاج على حسب الحجم ، ثم البحث بالنسبة لكل حجم (في الظروف الطبيعية والحيوية المعطاة) عن الكمية المثلى لرأس المال اللازم للإنتاج في إطار هذا الشكل من أشكال وحدات الإنتاج ، وكمية اليد العاملة وكذلك كمية وقيمة الإنتاج التي ترتبط في المتوسط بهذا الشكل . وباستخدام مثل تلك المعاملات يمكن إعداد إسقاطات نوعية ثم ربطها بمشكلات اليد العاملة والاستثمار وكذلك إنتاجية العمل .

(ملاحظات من أجل مشروع بحث)

الأساليب التقنية للتخطيط

إن الأساليب التقنية تمثل جانباً من مشكلات أعم منها بكثير . فلا بد من التأكيد على أن التخطيط ، باعتباره نشاطاً اقتصادياً واجتماعياً ، أكبر بكثير من مجرد مجموعة من الأساليب التقنية ، مهما تكن أهمية تلك الأساليب . ولذلك فإنه يتعين قبل معالجة الأساليب التقنية للتخطيط . أن نذكر بمعنى التخطيط نفسه .

ويمكن أن نعرف التخطيط بأنه نشاط يهدف إلى :

- ١ — تحديد أهداف متسقة وأولويات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ٢ — تحديد الوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف .
- ٣ — إعمال تلك الوسائل بالفعل بقصد تحقيق الأهداف المنشودة .

ويجب أن يفطن التخطيط باعتباره نشاطاً يرمى إلى تحديد أهداف اقتصادية واجتماعية متسقة للتنمية في بلد معين ، إلى تعبير كمي عن سياسة اقتصادية واجتماعية : وهذا المحتوى السياسي للتخطيط هو بالدقة ما يؤدي إلى أن يكون إعداد الخطة ليس مجرد مشكلة تقنية .

كذلك يمثل إعمال الخطة نشاطاً اجتماعياً لا يمكن رده إلى مجرد تكنيك اقتصادي . وهذا لا يعني بالطبع أنه يمكن إهمال الجوانب التقنية في التخطيط . وتظهر الجوانب التقنية بصفة خاصة عندما يتعين التأكد من أن الأهداف والوسائل تتناسب مع بعضها البعض ، وأنها متسقة ، وأنها تتفق والإمكانات الموضوعية وأنها تعبر عن الأولويات المقررة .

ويترتب على كون التخطيط نشاطاً اقتصادياً واجتماعياً يقتضي قرارات سياسية ، بالإضافة إلى ذلك ما يلي :

١ - إن إعداد خطة اقتصادية عمل لا ينحصر في جهاز التخطيط وحده ، بل إن ثمة نشاطاً اجتماعياً وحكومياً . ولذلك فإن القاعدة العامة هي أن أجهزة التخطيط في البلاد التي يلعب فيها التخطيط دوراً حقيقياً ، ليست مجرد أجهزة إدارية بل إنها تحتل مركزاً في مستوى عال من جهاز الحكم ذاته .

وبالطبع لا يمكن إجراء أعمال تحضير الخطة كلها في مستوى الهيئات الحكومية المركزية . بل إنه لكي تكون الخطط واقعية يجب أن يكون هناك تداول شبه مستمر للبيانات والتقديرات بين الأجهزة المركزية للتخطيط والوحدات الاقتصادية المكلفة بالإنتاج والتوزيع . وفي داخل كل وحدة يجب أن يتم الاتصال بالمنتجين أنفسهم .

٢ - إن التخطيط لا يمكن أن يتحقق في أى إطار اقتصادى واجتماعى وسياسى ، فثمة هياكل معينة اقتصادية واجتماعية وسياسية تسمح بوجود تخطيط حقيقى ، وهياكل أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية يترتب عليها ألا تتحول الخطط إلى واقع أبداً ، أو أن يكون تأثير الخطط على الواقع محدوداً للغاية . وفي مثل هذه الحالات الأخيرة لا يكون هناك تخطيط حقيقى وإنما برمجة اقتصادية .

وبعد هذه الملاحظات الأولية ، ننتقل إلى الجوانب التكنيكية في التخطيط . ويمكن دراسة تلك الجوانب في مستويات ثلاثة : فهناك تكنيك المعرفة السابقة على إعداد الخطة ، والوسائل التكنيكية لإعداد الخطة ، وأخيراً الوسائل التكنيكية لأعمال الخطة .

أولاً : الاساليب التكنيكية للمعرفة

لقد قلنا منذ لحظة إن التخطيط يرمى إلى تحديد أهداف للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . ومن الواضح أنه لكي يمكن تحقيق تلك الأهداف يجب ألا تكون مجرد تعبير عن إرادة أو رغبات المخططين (أو أى سلطة اجتماعية أو حكومية) ، بل يجب أن يراعى في تحديدها بكل ذقة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الموجودة في اللحظة التي يبدأ فيها تنفيذ الخطة ، وكذلك الإمكانيات الموضوعية لتعديل تلك الظروف . ولذلك فإنه يتعين قبل صياغة الأهداف التي يمكن تحقيقها التعرف الكامل على قدر الإمكان على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة .

وبدقة أكبر ، يتعين أن ندرك بالتحديد الكافي الوضع الحالى والتطور الماضى من حيث إنه يمكن أن يفيد فى تلمس إمكانيات التطور المقبل ٥
وليس القصد هنا أن نفحص تفصيلاً الأدوات الإحصائية (وأدوات القياس الاقتصادى) التى تجعل جهود إدراك الحاضر والماضى القريب أكثر ثمرة ، ويمكن أن نعدد بعضاً من الأدوات الأساسية لتلك المعرفة ، وأن نبين المجالات التى يتعين بنوع خاص الحصول على البيانات الخاصة بها .

(أ) البيانات المطلوبة :

إن أهم المجالات التى يمكن معرفتها عن طريق البيانات الإحصائية هى :

١ - مجال السكان :

— عدد سكان البلد فى أقرب تاريخ ممكن لوقت بدء التخطيط ٥
— التوزيع الجغرافى للسكان ، أو بعبارة أدق مواقع السكان بالنسبة للثروات الطبيعية ووسائل الإنتاج والنقل ٥
— تركيب السكان بحسب السن ، وكذلك التركيب الاجتماعى والمهنى على النطاق القومى والإقليمى ٥
ومن نافلة القول أن نتحدث عن أهمية البيانات الخاصة بتركيب السكان بحسب السن . فتللك البيانات تسمح بتحديد عدد الأشخاص الذين يمكن أن يكون لهم نشاط إنتاجى ٥ كذلك يكشف التركيب المهنى عن أنواع النشاط التى يمكن تنميتها بسهولة أكبر والقطاعات التى تقتضى جهداً خاصاً فى التأهيل المهنى ٥ مع مراعاة الأهداف طويلة الأجل ٥

وبالطبع ينبغى المرغوب فيه تماماً ، فى مجال السكان ، أن تحصل على بيانات عن عدد السكان فى فترات مختلفة لتتمكن من تحديد معدل التغيرات التى طرأت على سكان البلد ٥

وعلى أية حال لا بد من تكملة البيانات الإحصائية الخاصة المتعلقة بالحجم الإجمالى للسكان بمعرفة معدلات الوفيات والمواليد على حسب السن وبقدر الإمكان على حسب الفئات الاجتماعية المهنية . فهذا عامل يساعد على تحديد حجم السكان

فى المستقبل وتركيب السكان فى فترات مختلفة بشرط إجراء التقديرات المعقولة للتغيرات التى يحتمل أن تطرأ على تلك المعدلات ::

٢ - مجال الإنتاج :

يجب تقدير المنتجات الرئيسية من حيث الحجم والقيمة :: وبقدر الإمكان يجب أن نعرف علاوة على الإنتاج الجارى ، قدرات الإنتاج التى يمكن استخدامها فوراً .

٣ - البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية :

- يجب معرفة الواردات من حيث الكمية والقيمة والمصدر ::
- ويجب الحصول على نفس البيانات بالنسبة للإصدارات ::
- ويجب دراسة الاتجاهات الماضية وتقدير الاتجاهات المحتملة ، وبحث إمكانيات النفاذ إلى أسواق جديدة ::

٤ - البيانات الخاصة بالموارد والاستخدامات :

يمثل مجموع الإنتاج المحلى والواردات فى فترة معينة ، سنة مثلاً ، ما يسمى « الموارد المتاحة الجارية » لهذه الفترة ::
وفى مقابل معرفة تلك الموارد ، لابد من معرفة « الاستخدامات » التى استخدمت فيها ::

وتلك الاستخدامات أنواع أربعة أساسية :

(أ) الاستهلاك النهائى الجارى الذى يجب تقسيمه إلى استهلاك الأفراد واستهلاك الدولة والهيئات العامة ، ومن المرغوب فيه إجراء تقسيمات أكثر دقة على حسب أنواع الاستهلاك ::

(ب) الاستثمارات التى تمثل المنتجات التى لا تستهلك حتى فى الإنتاج الجارى .
فتنقسم الاستثمارات إلى طائفتين أساسيتين :

- الاستثمارات فى رأس مال ثابت ، أى فى المباني والمعدات ، إما بالإضافة إلى ما هو قائم فعلاً وإما لتحل محله .

— الاستثمارات في المخزون ، وتتمثل في زيادة المخزون من مواد يمكن استخدامها في أى لحظة .

وبالطبع يمكن إجراء تقسيمات أكثر دقة على حسب الهدف من الاستثمار .
(ح) الاستهلاك الوسيط أى استخدام بعض المنتجات في عمليات الإنتاج .
فمثلا المنتجات الزراعية — كالحبوب التي تستخدم في التقاوى أو في علف الحيوان — تعتبر استهلاكاً وسيطاً ، وكذلك الشأن في الصلب الذي يستخدم في الصناعات الميكانيكية أو في التشييد .

(د) الصادرات وهي النوع الأخير من الاستخدامات .
ويجب تقدير كل تلك الاستخدامات لفترة معينة لكي نعرف تركيب الاستخدامات بالنسبة لمختلف المنتجات وكذلك احتياجات كل منها من الاستهلاك الوسيط .

٥ — تداول المنتجات وتوزيع الدخول

يجب أن نضيف إلى البيانات الخاصة بالسكان والإنتاج والتجارة الخارجية والموارد والاستخدامات ، تلك البيانات المتعلقة بدورة مختلف المنتجات وأثمانها وبالدخول النقدية التي أدى إنتاج وتداول المنتجات إلى توزيعها : ومعرفة توزيع الدخول واستخداماتها أمر ذو أهمية خاصة .

٦ — معرفة الإمكانات :

وعلاوة على ذلك لابد من قدر من البيانات التي تعبر عن إمكانات الاقتصاد القوي أذك منها البيانات التالية :

(أ) البيانات الخاصة بالمساحات المزروعة والمساحة القابلة للزراعة ، مع معلومات بقدر ما يمكن عن طبيعة الأرض ونوع المحصولات التي يمكن أن نزرع فيها (وبصفة خاصة خرائط التربة) .

(ب) البيانات الخاصة بسقوط الأمطار وبالظروف الجوية بصفة عامة ،
(ح) كشف بالمواقع المائية التي يمكن استغلالها في إقامة محطات توليد كهرباء ،
أو خزانات للرى .

(د) البيانات الخاصة بالمناجم التي يمكن استغلالها :

وبصفة عامة يجب أن تصطبَح البيانات الخاصة بإمكانيات الاقتصاد القومى لبلد معين بتقدير للسّمات الاقتصادية لتلك الإمكانيات ، أى بضمن التكلفة بالنسبة للمنتجات التى يمكن إنتاجها باستخدام تلك الإمكانيات . ومثل هذا التقدير كثيراً ما تتعذر صياغته فى حالة عدم وجود دراسات تكنولوجية سابقة وطالما لم يستقر أى بعد على وسائل استغلال الإمكانيات المشار إليها ، ومع ذلك لابد من تقدير تقريبي حتى نستبعد من مجال المشروعات الممكنة ، على الأقل لفترة معينة ، استغلال الإمكانيات التكنولوجية الذى يؤدى إلى ناتج ليس له قيمة اقتصادية نظراً للارتفاع المفرط لضمن تكلفته .

والتعداد السابق لا يرمى إلا إلى الإشارة إلى جزء من البيانات الأساسية الضرورية لتحضير خطة تنمية .

وأود أن أتحدث الآن عن طرق الحصول على تلك البيانات ، ومناهج عرضها ، والأساليب التكنولوجية لاستخدامها فى إعداد الخطة . وسأعود فيما بعد إلى بعض المشكلات التى تثور فى البلاد المتخلفة .

(ب) طرق الحصول على البيانات :

إن طرق الحصول على البيانات متنوعة للغاية . ولهذا سأكتفى بالإشارة إلى النقاط التالية :

ثمة جزء من البيانات يمكن جمعه عن طريق الحصر أ التعداد . وهذا ما يحدث بالفعل بالنسبة للإحصائيات المتعلقة بالسكان ، والمعدات الرئيسية ، وبالثروة الحيوانية . . . إلخ .

وفى حالات أخرى يمكن جمع البيانات ابتداء من عينات إحصائية . وفى بلاد عديدة قليلة النمو (وحتى فى بلاد نامية) تكون مثلاً أسهل طريقة لتقدير الإنتاج الزراعى هى الجمع بين تقدير غلة عينات من المحصولات المختلفة فى مناطق متجانسة وبين تقدير المساحة المزروعة فى تلك المناطق . وعلى ذلك فالمحصول لا يجرى حصره بشكل مباشر . ويمكن استخدام هذه الطريقة فى مجالات اقتصادية أخرى وبالنسبة لوقائع اقتصادية أخرى . فالإنتاج الحرفى مثلاً يمكن تقديره بهذه الطريقة .

وفي حالات ثالثة تجمع البيانات عن طريق البحث التكنيكي . وهذا هو الشأن فيما يتعلق بالمساحات الصالحة للزراعة . والمواقع المائية ، والمناجم . . . إلخ . وقد يكون من المفيد أن نشير إشارة عابرة إلى أن التصوير الشمسي يلعب دوراً متزايداً في هذا المجال . ويمكن استخدامه كذلك في تقدير ثروة البلاد من الغابات .

(ح) طرق عرض البيانات :

وبفحص طرق تقديم البيانات نقرب من المشكلات المتعلقة بإعداد الخطة ، وذلك لأن تقديم البيانات يجب أن يخضع بقدر الإمكان لمقتضيات هذا الإعداد : ويمكن أن نميز بين ثلاث طرق أساسية لتقديم البيانات التي ستستخدم في التخطيط :

١ - وضع البيانات في شكل جداول :

والطريقة الأولى لتقديم البيانات هي إعداد جداول إحصائية ومحاسبية . وأود أن أتحدث قليلاً عن هذه الطريقة .

فيجب إبراز أنه فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادي الجاري تقديم « المحاسبة القومية » إطاراً ملائماً للغاية . فهذا الإطار يجعل من الممكن أن نقدم في صورة متكاملة تقريباً مختلف الأشخاص الاقتصاديين مثل : المشروع والأسرة ، (بعد تقسيمها إلى فئات) والإدارة ، والمؤسسات المالية والمصرفية والتأمينية والعالم الخارجي ، وكذلك مختلف العمليات التي يقوم بها هؤلاء الأشخاص ، الإنتاج ، الاستهلاك ، الاستثمار ، توزيع الدخل ، التحويلات ، القروض ، تسديد الديون ، البيوع . . . إلخ .

ويمتاز إطار المحاسبة القومية بأنه يمكن استخدامه فيما بعد في مرحلة إعداد الخطة بقصد التحقق من اتساق تقديرات التخطيط .

ويمكن أن نستخلص من المحاسبة القومية ما يسمى « الكميات الإجمالية القومية » مثل : الإنتاج القومي ، الدخل القومي ، الناتج القومي ، الاستثمار الكلي ، الاستهلاك الفردي ، الاستهلاك الجماعي . . . إلخ . وتلك الكميات الإجمالية مفيدة جداً في إعداد الخطة .

ولكنه يكون من الخطير أن تقتصر ، في الأعمال التحضيرية التي تؤدي إلى إعداد الخطة ، على البيانات التي يمكن التعبير عنها محاسبياً مثل تلك التي ذكرناها في السطور السابقة . فالواقع أن عدداً كبيراً من البيانات الضرورية لإعداد الخطة متعلق كما سبق أن قلنا بإمكانيات اقتصادية ، ولذلك فهي لا تصلح للإفراغ في قالب محاسبي للنشاط الاقتصادي الجاري .

وهناك ، من ناحية أخرى ، بيانات يمكن اشتقاقها من المحاسبة القومية الجارية (عن طريق بعض الحسابات) أو يمكن تقديرها مباشرة ، وعلينا أن نبحث الآن طرق تقديم هذا النوع من البيانات :

٢ - المعاملات والعلاقات الاقتصادية والتقنيكية والاجتماعية :

يمكن ابتداء من البيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادي الجاري إعداد عدد من العلاقات تعتبر معرفتها أمراً بالغ الأهمية في تحضير الخطة . وسأذكر من بين هذه العلاقات (التي يتخذ بعضها شكل معاملات أو أرقام قياسية) مما يلي على وجه الخصوص :

(أ) إنتاجية العمل في قطاعات مختلفة وفي أنواع مختلفة من المشروعات ومن وحدات الإنتاج . ونحن هنا بصدد نسبة تجمع بين العمل المبذول وكمية المنتجات التي نحصل عليها بفضلها أو « قيمة » تلك المنتجات ، مقدرة بالأثمان الجارية أو بأثمان اتفاقية (مثل أثمان فترة معينة) .

(ب) الغلة الزراعية ، التي تسمح بالربط بين معرفة المساحات المزروعة والمنتجات المتحصلة عن كل وحدة مساحية :

(ج) غلة الماشية (غلة « قطيع أو دابة » متوسطة من اللحوم عند الذبح ، أو متوسط الغلة من اللبن للبقرة الحلوب) ، إلخ) :

(د) معاملات رأس المال التي تبين مقدار رأس المال الذي تعين أو يتعين استثماره في فرع معين من فروع النشاط الاقتصادي للحصول على حجم إنتاج معين أو قيمة إنتاج معينة :

(هـ) المعاملات التقنيكية أو معاملات المدخلات الجارية التي تبين الكميات

التي يتعين استخدامها من المنتجات الوسيطة للحصول على منتج نهائي معين . مثل ، كمية الكهرباء اللازمة للحصول على طن من الألومنيوم ، أو كمية خام الحديد اللازمة للحصول على طن من الصلب . . . إلخ .

وفيما يتعلق بمعاملات المدخلات الجارية ، لابد من الإشارة إلى أن المدخلات يمكن حسابها بالكميات العينية أو بالوحدات النقدية ، أو بالعمل المنفق في كل طائفة من المنتجات (وتقاس تلك المنتجات نفسها إما بوحدات عينية ، طن صلب مثلاً - وإما بوحدات نقدية : مليون فرنك مثلاً من إنتاج نوع كذا أو كذا) ويجب كذلك الإشارة إلى أن المدخلات التي يجري حسابها يمكن أن تكون المدخلات المباشرة أو المدخلات الكلية : والمدخلات المباشرة هي التي تحدد ما يستهلك بالضرورة من منتج معين من أجل الحصول على كمية محددة من منتج آخر . مثلاً : كمية الفحم اللازمة مباشرة للحصول على طن صلب . أما المدخلات الكلية فهي تمثل بالنسبة لكل طائفة من المنتجات مجموع المدخلات المباشرة وغير المباشرة . مثلاً : عند إنتاج كمية معينة من منتجات الصلب لابد من الاستهلاك المباشر لكمية معينة من الفحم (مدخل مباشر) واستخدام كمية أخرى منه بطريقة غير مباشرة . وفي هذه الحالة يتعين مراعاة :

— كميات الفحم المستهلكة في إنتاج خام الحديد اللازم لإنتاج كمية معينة من منتجات الصلب ؛

— كميات الفحم المستهلكة في نقل هذا الخام بقصد الحصول على تلك الكمية من منتجات الصلب ؛

— كميات الفحم اللازمة لنقل المنتجات الأخرى الضرورية للحصول على تلك الكمية من منتجات الصلب . . . إلخ .

والمدخلات غير المباشرة تكون بالطبع أكبر من المدخلات المباشرة ، وبالتالي من المهم معرفتها ، ولنضرب مثلاً من صناعة الصلب السوفيتية حيث المدخلات غير المباشرة من الفحم أكبر بثلاث مرات من المدخلات المباشرة ، والمدخلات غير المباشرة من الكهرباء في صناعة الصلب يبلغ ٣٥٠٪ من المدخلات المباشرة . ويجري حساب المدخلات غير المباشرة بالاستعانة بجداول العلاقات بين القطاعات ثم قلب المرصوفة

الجبرية* التي تمثل تلك العلاقات :

- (و) معاملات مرونة الطلب على مختلف المنتجات عند تغير الدخل .
- (ز) معاملات مرونة الطلب على مختلف المنتجات عند تغير الثمن (وبالطبع ليس من المجدي حساب هذه المعاملات في غير حالة المنتجات الهامة) .
- (ح) معاملات نمو عدد معين من الكميات الاقتصادية خلال فترة معينة حديثة نسبياً وأهم تلك المعاملات هي معاملات نمو السكان والدخل القومي والاستثمار .
- (ط) معاملات النمو النسبي ، وتمثل المعاملات التي توضح العلاقات التي أمكن ملاحظتها في بلد معين بين معدل نمو الدخل القومي ومعدل نمو استهلاك الكهرباء أو الفحم أو الصلب أو أى منتج آخر يعتبر هاماً .
- (ي) العلاقات التي تمت ملاحظتها مؤخراً بين بعض الكميات الاقتصادية الجوهرية : مثلاً معدل التراكم الذى يعبر عن العلاقة بين ذلك الجزء من الدخل القومي الذى لا ينفق فى الاستهلاك وبين الدخل القومي الكلى : ومثل آخر : معدل تكوين الفائض الاقتصادى ، أى العلاقة بين ذلك الجزء من الدخل القومي الذى لا يستهلكه المنتجون وبين الدخل القومي الكلى .
- والمعاملات والعلاقات المشار إليها أعلاه هى تلك التى اتسم بها اقتصاد البلد المعنى فى لحظة أو لحظات معينة . ومن المهم معرفتها لتكوين فكرة عن الوضع الحالى وتطوره الأخير ، وكذلك لتقدير إلى أى حد يمكن تعديل ذلك الوضع .
- ومع ذلك فيمكن أن نضطر عند إعداد الخطة لاستخدام ، ليس فقط المعاملات والعلاقات الخاصة بالاقتصاد القومي الذى تعد الخطة له ، وإنما كذلك المعاملات والعلاقات الموجودة فى اقتصاديات أخرى . "ويكون الحال كذلك بصفة خاصة فيما يتعلق ببعض المعاملات التكنيكية ، وبعض معاملات رأس المال ، والمداخلات إلى المخرجات . ومعرفة هذه المعاملات الأجنبية قد تصبح عظيمة الأهمية عند إجراء التقديرات الخاصة باحتياجات الاستثمار أو الاحتياجات من المنتجات الوسيطة التى ستتولد عن تنمية بعض فروع الإنتاج . كذلك من المهم فيما يتعلق بالمعاملات والعلاقات التى يتميز بها الاقتصاد القومي عدم الاكتفاء بمعرفة المعاملات

المتوسطة ، بل يجب معرفة القيم المختلفة لتلك المعاملات في مختلف المناطق وفي الأنواع المختلفة من المشروعات أو وحدات الإنتاج .

فبمعرفة غلة التربة مثلاً من محصول معين في مختلف الظروف التكنيكية لزارعته أمر مفيد للغاية لتحديد التقديرات الخاصة بالإمكانات العامة لزيادة غلة هذا المحصول في البلد المعنى بالتخطيط . كذلك يمكن الاهتداء بالمعاملات السائدة في الوحدات التجريبية أو المزارع الطليعية عند التحضير للخطة بشرط مراعاة الظروف الخاصة التي أمكن فيها الحصول على تلك المعاملات

٣ - الخرائط :

وأخيراً فإن ثمة عدداً كبيراً من الحالات يكون من المفيد فيها تقديم بعض البيانات الاقتصادية والاجتماعية في شكل خرائط . فالخرائط الجغرافية التي تبين كثافة السكان في مختلف المناطق ، وخرائط خصوبة الأرض ، وخرائط المحصولات وخرائط توزيع المناجم ، والمواقع المائية . . . إلخ تعتبر دليلاً ثميناً عند التحضير للخطة وعند إعداد القرارات الخاصة بتوطين مختلف الأنشطة الصناعية والزراعية . ولا بد من أن نشير هنا إلى ما يلاحظ كثيراً من عدم إعطاء أجهزة التخطيط الاهتمام الكافي للجانب الجغرافي والمكاني للمشكلات مما يشكل نقيصة في عملها .

ثانياً : الأساليب التكنيكية لتحضير خطة اقتصادية

وبانتهاء الأعمال التحضيرية (التي تنحصر في جمع البيانات وتحضيرها) يمكن الانتقال إلى مرحلة إعداد الخطة بالمعنى الدقيق ، وتختلف طرق الإعداد باختلاف البيانات المتاحة : وبصفة عامة سافترض أن هناك قدراً كافياً من البيانات المتوافرة ، دون أن نصل إلى مستوى بلد صناعي متقدم ، وأود من ناحية أخرى ملاحظة ما يلي :

لقد أطلق في عدد من البلدان اسم « خطط اقتصادية » على وثائق ليست في الواقع إلا تجميعاً لمشروعات استثمار (عامة أو خاصة) تم اختيارها بطريقة تحكمية ، وتبدو في مجموعها متلائمة مع الإمكانيات المالية والقوى الاقتصادية للبلد المعنى . وفي مثل هذه الحالات حيث لا يوجد إلا مجرد تجميع لمشروعات بغض

النظر عن مدى اتساقها أو حسن اختيارها ، لا يمكن الحديث عن « تخطيط » بالمعنى الصحيح للكلمة . ولذلك فليس ثمة حاجة إلى تكتيك خاص لإعداد تلك الخطط المزعومة .

وعلى العكس من ذلك ، لا بد من وسائل تكتيكية محددة للتحضير لنوعين من الخطط التي تمارس على نطاق واسع ، الخطط التي تقع في إطار البرمجة الاقتصادية (وتسمى أحياناً « التخطيط التأشيرى ») وتلك التي تقع في دائرة التخطيط بالمعنى الدقيق ، أى التخطيط الشامل والإلزامى .

والواقع أن الأساليب التكتيكية التي يتطلبها النوع الثانى أصعب من تلك التي تلزم للبرمجة الاقتصادية . وبعبارة أخرى إن تلك الأساليب تحتوي أساليب البرمجة وتتجاوزها ، وهذا ما يدعوتنى إلى تركيز الانتباه فى هذا العرض على أساليب الإعداد اللازمة للتخطيط الإلزامى الشامل ، وهو الوحيد الذى يستجيب لمقتضيات التقدم الاجتماعى .

ولوصف الأساليب التكتيكية لإعداد الخطة ، لا بد أولاً من إلقاء نظرة عامة على طرق الإعداد ، وبعد إجراء بعض ملاحظات حول وضع البلاد قليلة التصنيع التي تطرق سبيل التخطيط ، ينبغى تحليل بعض مشكلات الإعداد التي تبدو أكثر تعقيداً من غيرها .

(أ) نظرة عامة على إعداد خطة تنمية :

ترجع الصعوبة فى تقديم نظرة عامة على مجموع طرق إعداد خطة التنمية إلى عدة أسباب :

والسبب الأول منها هو تعقيد هذه الطرق والطابع التجريبي * الذى تتميز به بعضها .

والسبب الثانى هو وجود عدة طرق ممكنة تشترك فيما بينها فى بعض السمات ولكنها تتميز عن بعضها البعض بسمات أخرى ويستحيل فحص كل منها على حدة فى

* التجريبي empirique والتجريبي expérimental - المترجم .

إطار هذا البحث الوجيز ، لا سيما وأنه يحدث كثيراً أن يستخدم عدد من هذه الطرق في نفس الوقت .

ولاعتبارات عملية سأقتصر هنا على تقديم طريقة تلائم بنوع خاص إعداد خطة أولى للتنمية . وهذا الاختيار لا يعنى بحال أننى أعتبر أن الطرق الأخرى لا تصلح في ظروف أخرى .

والطريقة التكنيكية للتخطيط التى سأعرضها الآن تمر أساساً بالمراحل الآتية :

١ - إعداد التوجيهات :

وأولى تلك المراحل هى مرحلة إعداد التوجيهات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

ففى المرحلة الأولى لإعداد الخطة ، يجب أن تحدد السلطات السياسية التوجيهات الخاصة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية خلال الفترة التى تعد لها الخطة . وعلى حسب الظروف يمكن أن تكون هذه التوجيهات مفصلة ، أو أقل تفصيلاً ، ولكنه من الواضح أنها لا يمكن أن تدخل فى التفاصيل الدقيقة لأن السلطات السياسية ليست فى وضع يسمح لها بإعداد تلك التفاصيل بشكل مرض نظراً لما تمتاز به من طابع تكنيكي اقتصادى ، ولأنه لا يكون هناك محل للتخطيط إذا كانت التوجيهات تزعم لنفسها القدرة على تحديد عدد كبير من الأهداف مع ما يتضمنه ذلك من احتمال عدم الاتساق بينها .

ولذلك فلا بد أن يكون للتوجيهات طابع عام بالقدر الكافى .

وعلى حسب الظروف يمكن أن تتعلق الأهداف الواردة فى التوجيهات ببعض الكميات الاقتصادية الإجمالية مثل مقدار الدخل القومى الذى يتعين بلوغه فى نهاية الخطة . ومقدار الاستثمارات التى يتعين إجراؤها خلال فترة الخطة أو معدل التراكم الذى يتعين بلوغه فى نهايتها ، أو بأهداف عينية أكثر تحديداً مثل كميات معينة من الصلب والكهرباء وغيرها من المنتجات يتعين الحصول عليها فى نهاية الخطة . كذلك يمكن أن تحدد التوجيهات بعض الأولويات أو تحدد بعض نسب استخدام الدخل القومى أو نسب الاستهلاك .

وبالطبع يجب ألا تتحدد التوجيهات (والسلطة السياسية هي التي يتحدد بها)
تصبح ملزمة في إعداد الخطة) بطريقة مجردة ، بل تستند إلى أعمال تحضيرية تقوم
بها أجهزة التخطيط .

والواقع أن تحضير التوجيهات نفسه يجب أن يفتح حواراً بين جهاز التخطيط
وبين أعلى السلطات السياسية . فمثلاً ، يمكن أن يقدم جهاز التخطيط للسلطات
السياسية عدة إمكانيات للتنمية على أساس المستوى الحالي لقوى الإنتاج والجهود التي
يمكن بذلها خلال فترة الخطة ، وهكذا يقترح جهاز التخطيط درجات مختلفة من
الجهود ويكون على السلطات السياسية أن تختار الأهداف الاقتصادية والسياسية
التي تلائم اتجاهاتها من حيث المحتوى وتناسب من حيث وسائل تحقيقها مع مدى
المجهود الذي ترى السلطات السياسية أنه من الممكن بذله خلال فترة التخطيط
المعينة .

ولم نجد فيما سبق فترة التخطيط ، ويجب أن نذكر هنا أن التخطيط يجب
أن يفرض بصفة عامة إلى تحضير خطط لفترات متفاوتة . والواقع أن كل تخطيط
شامل وإلزامي يقوم على نوعين أو ثلاثة أنواع من الخطط :

(أ) الخطة طويلة الأجل التي تغطي فترة تتراوح ما بين ١٠ ، ١٥ سنة وهي
ترى إلى تحديد الأهداف البعيدة التي لا يمكن بلوغها . إلا بمجهودات متصل لفترة
طويلة . ومثل هذه الأهداف تساعد على تحديد الاتجاهات التي يجب أن يتحرك
الاقتصاد والمجتمع فيها خلال الفترات الأقصر .

والخطط طويلة الأجل لا تحدد في العادة أهدافاً دقيقة معينة كميّاً على وجه
الدقة (وإن كان من المرغوب فيه تقديم أرقام بالنسبة لبعض الأهداف ولو كانت
تعبّر عن حدود دنيا وعليا) وإنما تبين الاتجاهات التي يجب أن يسير فيها الاقتصاد
والنسب التي يراد أن تظهر فيها الأنشطة الاقتصادية المختلفة في نهاية فترة التخطيط
الطويل الأجل ، وبصفة عامة ينبغي ألا يكون للخطة طويلة الأجل طابع الحمود ،
لأنه لا بد من تعديلها خلال الفترة التي تنفذ فيها لتدخل فيها نتائج الاكتشافات
الجديدة والتغيرات التكنولوجية . . . إلخ التي يمكن أن تظهر خلال تلك الفترة .

(ب) الخطة الحارية ، ويتراوح أجلها بصفة عامة بين أربع وسبع سنوات ،

والتي تمثل ما يمكن أن يسمى « الشريحة العملية من الخطة الطويلة الأجل ». وتحدد أهداف هذا النوع من الخطط الجارية على ضوء الوضع الراهن ، والاعتبارات السياسية ، وأهداف الخطة الطويلة الأجل .

(ح) وأخيراً يكون من المفيد تماماً إعداد خطة عملية سنوية ، تمثل شريحة اثني عشر شهراً من الخطة الجارية . وإعداد التوجيهات بهذا النوع الأخير من الخطط يحتاج إلى دراسات أكثر تفصيلاً ، وذلك لأن أهداف الخطط السنوية تتحدد أساساً على ضوء مواجهة الوضع الراهن بأهداف الخطة الطويلة الأجل ، ومع ذلك فكثيراً ما يكون المجال مفتوحاً للاختيار في حالات معينة ويتعين حسن الاختيار بتوجيهات سياسية .

وبعد أن تحدد السلطات السياسية على أساس واقعي توجيهات الخطة ، يبدأ إعداد المشروع الأول للخطة .

٢ - إعداد المشروع الأول للخطة :

والمرحلة الثانية من مراحل إعداد الخطة تتمثل في إعداد مشروع أولي للخطة ، وتختلف الوسائل التقنية التي يمكن استخدامها باختلاف نوع وكمية البيانات المتوفرة ، وكذلك تبعاً لمدى تحديد التوجيهات الخاصة بإعداد الخطة . وكقاعدة عامة . يوجد طائفتان من الأساليب التقنية التي يمكن استخدامها في هذه المرحلة : فهناك تكنيك التنقيب التدريجي من ناحية ، وتكنيك الحلقات الموصلة * من ناحية أخرى .

أما تكنيك التنقيب التدريجي فيستخدم على النحو التالي :
عند إعداد مشروع أولي للخطة نبدأ بعدد من الكميات الاقتصادية الجمعية الواردة في التوجيهات السياسية أو المستخلصة منها . فمثلاً يمكن أن تكون نقطة البداية هي المقدار الذي يجب أن يبلغه الدخل القومي والتراكم وكذلك الاستهلاك الجماعي ، وفي هذه الحالة يظهر الاستهلاك الفردي كصافي ما يتبقى من الدخل القومي .
وبمراعاة المحتوى المنشود سياسياً والممكن اقتصادياً للاستهلاك الجماعي والفردي

* التنقيب التدريجي prspection progressive ، الحلقات الموصلة chainons conducteurs

والاستثمارات الأساسية وفروع الإنتاج الأساسية كما هي واردة بالتوجيهات يمكن حساب مقدار الموارد الجارية (التي تأتي من مختلف فروع الاقتصاد) التي يجب أن تكون متوافرة عند نهاية فترة التخطيط . وبمراعاة السياسة المنشودة والممكنة في مجال الاستيراد والتصدير ، يمكن تقدير الكميات التي يتعين الحصول عليها محلياً من المنتجات الأساسية مع مراعاة إمكانيات البلد وطبيعة القطاعات التي يحسن أو يمكن أو يكون من المطلوب تنميتها بالأولوية على غيرها .

وبهذا الشكل يمكن التوصل إلى تحديد أهداف أولية لكل فروع الإنتاج والواردات والصادرات . وبالرغم من الجهد المبذول طوال عملية إعداد الأهداف الأولية لكي يتم تحديد أرقام ممكنة التحقيق سياسياً وتكنولوجياً ويتسق بعضها مع بعض ، بالرغم من ذلك لا بد في هذه الظروف (وقبل أن نعتبر أن لدينا مشروعاً أولياً للخطة) أن نخضع هذه الأهداف لعدد من اختبارات الاتساق * .

واختبارات الاتساق التي يتعين إجراؤها على الأهداف الأولية هي في الأساس ما يلي : -

(أ) اختبارات الاتساق الداخلي ، وهي بدورها من عدة أنواع :

١ - الاتساق بين الموارد والاستخدامات الجارية ، فمثلاً يتعين التحقق بالنسبة للأصناف المختلفة من المنتجات الاستهلاكية ، من أن الكميات التي يجب استهلاكها وفقاً لمشروع الخطة في حالته الراهنة ، ستكون متوافرة بالفعل على حسب البيانات المستخلصة من أهداف أخرى لنفس المشروع وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالإنتاج والاستيراد والتصدير . وهذه التقديرات يجب ألا تقتصر بالطبع على الاستهلاك النهائي ، بل يجب أن تشمل أيضاً الاستهلاك الوسيط اللازم للحصول على المنتجات النهائية كما هي واردة في أهداف المشروع الأولى للخطة .

وثمة أدوات تقنية تساعد على إجراء اختبارات الاتساق الداخلي منها :

المحاسبة القومية الاستطلاعية ، وهي يجب أن ترمي إلى أن تقدم بشكل مفصل

* الاتساق coherence والتماسك consistence - المترجم .

الحسابات القومية للسنة الأخيرة للخطة بحيث تتفق في محتواها مع الأهداف التي تحدت بشكل أول .

والجدول الاستطلاعية للعلاقات بين القطاعات التي تبين العلاقات بين القطاعات المختلفة من الاقتصاد القومي كما يجب أن تكون نتيجة للتقديرات الواردة في المشروع الأول ومع مراعاة أثر التغيرات التكنيكية التي يمكن أن تحدث فيما بين إعداد الخطة وسنها الأخيرة .

ولا بد لإعداد هذه الجداول الاستطلاعية من معرفة العلاقات الأساسية الحالية وتعديلها جزئياً لمراعاة التغيرات التي لابد منها أو التي يكون من المرغوب إحداثها . وعلى ذلك يجب مراعاة التغيرات التكنيكية التي يحتمل أن تعدل من معاملات المدخلات والتغيرات في قواعد الاستهلاك التي سترتب على تنفيذ الخطة وكذلك التغيرات التي تطرأ في مختلف المجالات : التجارة الخارجية ، الاستثمار . . . إلخ . وإذا أثبتت الوسائل التكنيكية لاختبار اتساق الأهداف الأولية أنها ليست متسقة ، فإنه يكون من الضروري بالطبع تعديل بعض تلك الأهداف حتى تصل إلى مجموعة متسقة من الأهداف . ويجب أن تراعى التعديلات الجديدة شروط الاتساق الأخرى التي سنتكلم عنها بعد قليل . وطبيعة التوجيهات السياسية ، والإمكانات التكنيكية ومقتضيات النمو السريع التي يعبر عنها عادة في التوجيهات الاقتصادية والسياسية .

وبعد سلسلة من الحسابات يمكن التوصل بطريقة التقريبات المتوالية إلى مجموعة من الأهداف المتسقة .

ولكن إذا كان الاتساق الداخلي في مستوى الموارد والاستخدامات الجارية شرطاً ضرورياً للتوصل لإعداد خطة واقعية ، فإنه — كما سبق أن قلنا — ليس شرطاً كافياً . فالخطة الواقعية يجب أن تراعى عدداً آخر من المقتضيات التي يمكن التحقق — عن طريق اختبارات أخرى للاتساق الداخلي — مما إذا كانت قد احترمت أم لا . وأهم تلك المقتضيات يتعلق بطاقة قوة العمل المتوافر للاقتصاد القومي ، فهذه الطاقة تشكل الحد الذي لا يمكن أن تتخطاه المهام التي تشملها خطة التنمية الاقتصادية لفترة معينة على أساس تقدير معين لإنتاجية العمل .

١ - الاتساق في مستوى القوى العاملة : يجب أن يجرى حساب ، على ضوء الأهداف المختلفة لإنتاج السلع والخدمات ، لكميات اليد العاملة من مختلف درجات التأهيل اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة .

ويؤدي هذا إلى إعداد ميزانيات تفصيلية لليد العاملة ، وبالطبع يتعين عند تقدير الاحتياجات من اليد العاملة مراعاة التحولات التكنولوجية المنتظرة خلال فترة التخطيط ، وبالتالي التغيرات في مستوى إنتاجية العمل التي تسمح بتخفيض كميات اليد العاملة اللازمة للحصول على بعض المنتجات .

وبعد تحديد احتياجات كل قطاع من اليد العاملة بصفة أولية ، يتم جمع الاحتياجات لليد العاملة في مختلف القطاعات وعلى مختلف مستويات التأهيل ، ثم يقارن هذا المجموع بالموارد المحتملة على أساس الوضع الراهن مع مراعاة التغيرات المنتظرة في عدد السكان الذين في سن العامل وفي معدل النشاط ومعدلات الوفيات ومعدلات التأهيل المهني .

وهنا أيضاً ، إذا لم يتحقق الاتساق يكون من الضروري تعديل بعض برامج التأهيل المهني أو تعديل بعض التقديرات التكنولوجية لتخفيض أو زيادة احتياجات بعض القطاعات من اليد العاملة . وإذا لم تؤد هذه التعديلات إلى توازن (وهذا ما يحدث إذا كان مجموع الاحتياجات لليد العاملة يتجاوز ، أياً كان التكنيك المستخدم ، موارد البلاد) يكون هناك مجال لإعادة النظر في بعض أهداف إنتاج السلع والخدمات .

وتثور مشكلة من نفس النوع عندما لا تسمح الأهداف المحددة بالوصول إلى العمالة الكاملة . ومع ذلك ، فلا بد أن نشير في هذه الحالة إلى أنه بالنظر إلى عدم المرونة في الاستخدام الممكن لمختلف فئات اليد العاملة وإلى مشكلات التأهيل المهني ، يمكن في فترة تخطيط ليست طويلة بالقدر الكافي أن تضطر إذا كان البلد المعنى يعاني من بطالة ضخمة إلى التسليم بعدم امتصاص تلك البطالة بالكامل . والقرارات التي تتخذ في هذا الصدد تكون جزئياً من اختصاص السلطة السياسية ، ولكن هذه السلطة يتعين عليها أن تراعي الآثار الاقتصادية التي تترتب على كل قرار يتخذ في مجال العمالة .

٣ - الاتساق في مستوى التدفقات النقدية : ويتم التحقق منه من خلال الميزانية المالية الاستطلاعية وميزانية تقديرية لإيرادات ومصروفات السكان .

وإعداد هذه الميزانيات يكون محصلة لأهداف إنتاج السلع والخدمات في مختلف القطاعات ، والتقديرات الخاصة باليد العاملة وكذلك بالقرارات المتعلقة بسياسة الأجور والأسعار .

ونظرياً ، يوجد دائماً سياسة للأجور والأسعار تتفق ، أى تتسق ، مع التوازن في الميزانيات التقديرية للموارد والاستخدامات بما في ذلك موارد واستخدامات اليد العاملة ، ولكنه ليس من المؤكد دائماً أن تكون سياسة الأجور والأسعار التي تتفق والتوازن مقبولة اجتماعياً (فقد تقتضى مثلاً نمواً بطيئاً أكثر مما ينبغي لبعض الدخول أو تجميد بعض الأجور عند مستوى لا يرتضيه المنتجون) . وهنا يتعين أيضاً إجراء التعديلات اللازمة بالاستعانة بالميزانيات الاستطلاعية للإيرادات والمصروفات وللتدفقات المالية . فإذا لم تؤد هذه التعديلات إلى صياغة سياسة مقبولة للأجور والأسعار فإنه يصبح من الضروري تعديل بعض التقديرات الخاصة بالكميات العينية وهذا أمر يقتضى بالطبع تبادل الرأي بين السلطات السياسية وأجهزة التخطيط .

(ب) تقدير المعدات اللازمة :

ويمكن بعد تحديد الأهداف المادية المتسقة أن نستنتج منها المعدات التي يجب توافرها عند نهاية الخطة لضمان تحقيق تلك الأهداف . وهذه المعدات تتمثل في الآلات وأدوات العمل من مختلف الأنواع (وتتوقف أنواع المعدات على طبيعة التكنيك الذي وقع عليه الاختيار) ومن المباني (والمقصود هنا هو المباني الضرورية للمشروعات الإنتاجية والمباني الخاصة بالمرافق العامة وتلك اللازمة للإسكان على ضوء سياسة الإسكان التي تقررت) .

وفي الحدود التي يمكن فيها ، في هذه المرحلة الأولية ، إجراء اختيار تقديري فيما يتعلق بتوطين مختلف الأنشطة الإنتاجية ، يتعين إجراء تقديرات تتعلق بطاقة وسائل النقل التي ستكون البلاد في حاجة إليها .

وبهذا الشكل نتوصل إلى جدول للقدرات الإنتاجية التي يتعين توافرها عند نهاية

فترة التخطيط من أجل تحقيق الأهداف المحددة . ويعتبر أن هناك اتساقاً في هذا المجال إذا كانت الأهداف ليست أعلى من قدرات الإنتاج التي يقدر توفيرها، وليست كذلك أقل منها بشكل ملموس (لأن هذا يعنى خلق قدرات إنتاج لا تستخدم ، أى إنه تبديد للموارد)^(١) .

(ح) الاتساق الوسيط :

وعند هذا الحد لابد من إجراء اختبارات على ما يمكن أن أسميه « الاتساق الوسيط » .

وهذا الاصطلاح يعنى الاتساق بين الأهداف المقدرة للسنة النهائية والعمليات التي يمكن ، والتي يجب ، أن تتم من اللحظة الحالية حتى السنة النهائية — ومن المستحيل الدخول هنا في تفاصيل الوسائل التكنيكية للتحقق من الاتساق الوسيط . ولذلك سأكتفي بالإشارة إلى ما يلي :

إحدى وسائل التحقق تتمثل في أن نقدر بالنسبة لكل قطاع قدرات الإنتاج ، التي يجب خلقها وتلك التي يجب تجديدها (بسبب هلاكها المادي أو بسبب ما يتوقع من قدم معنوي لبعض المعدات) ، ثم يلي ذلك تقدير النفقات المالية اللازمة لخلق تلك المعدات أو تجديدها بالاستعانة بمعاملات رأس المال . وبعد جمع مجموع النفقات التي يتطلبها الحصول على قدرات الإنتاج اللازمة ، يجري التحقق مما إذا كانت الاستثمارات المطلوبة على هذا النحو مضافاً إليها الاستثمارات التي تنفق حالياً (وسأعود لهذه النقطة بعد قليل) تتفق مع الموارد المالية للبلد كما ستكون بعد تنفيذ مشروع الخطة وعلى ضوء توجيهات السياسة الاقتصادية ، أى بما في ذلك التوجيهات الخاصة بسياسة الأجور والأسعار (وذلك لأن المهم في النهاية هو التوازن بين الدخول

(١) ليس من المتيسر دائماً تحقيق مساواة دقيقة بين قدرات الإنتاج والمنتجات وذلك بسبب التقطع الذي يتخذه في بعض الأحوال تكنيك الإنتاج الأفضل اقتصادياً (فمثلاً قدرات إنتاج الصلب يجب بصفة عامة أن تزيد « بوحدة زيادة » قدرها ٥٠٠,٠٠٠ طن في السنة) في حين أن الاحتياجات الداخلية التي يتعين إشباعها وإمكانات التصدير حتى لو زادت بشكل متقطع لا تتبع بالضرورة ولا بنفس الدقة « معدلات الزيادة في القدرات الإنتاجية » .

المعدة « للاستهلاك » وبين « قيمة » المنتجات الاستهلاكية التي ستكون متاحة بالمستوى المختار لأسعار الاستهلاك) .

والواقع أن المشكلة أكثر تعقيداً مما يبدو ، لأن التوازن المالى الداخلى بشكل أحد الشروط الضرورية لكون الخطة واقعية (فى إطار سياسة الأجور والأسعار المقررة) ولكنه ليس شرطاً كافياً . ففى معظم الأحوال يكون هناك جزء من المعدات التى تحتاج إليها البلاد غير متيسر إنتاجه محلياً ويتعين استيراده . ولهذا السبب يجب إجراء تقدير للاحتياجات المالية الخارجية والموارد المالية الخارجية التى تتفق مع تنفيذ المشروع الأولى للخطة موضوع الاختبار .

والميزانية التقديرية للعلاقات المالية الخارجية صعبة الإعداد للغاية . فإذا كان من الممكن أن نقدر ، بدرجة مقبولة من الدقة ، مقدار النفقات الخارجية اللازمة لتحقيق خطة تنمية معينة ، فإنه من العسير تماماً تقدير الإيرادات الخارجية التى تنتج من تنفيذ تلك الخطة . فى الحدود التى تترك فيها الخطة مجالاً للإنتاج بقصد التصدير ، يكون من الصعب إجراء أى تقدير دقيق فيما يتعلق بالكميات التى سيتم تصديرها بالفعل وبالثمن الذى سيتم به التصدير . كذلك من الصعوبة بمكان تقدير مقدار المعونات المالية الخارجية التى يمكن الاعتماد عليها خلال فترة معينة . ومع ذلك لابد من إجراء تلك التقديرات أياً كانت الصعاب التى تعترض الطريق إليها . وكل ما يمكن أن نقوله هنا هو أن تلك التقديرات يجب أن تقوم على أسس « معقولة » بقدر الإمكان ، وخير دليل فى هذا المجال هو الخبرة والدراية بالأسواق الخارجية . وهذا لا يعنى بالطبع استبعاد استخدام بعض أدوات القياس الاقتصادى لتقدير قدرة الأسواق الخارجية على استيعاب منتجات معينة .

وتبين التجربة أن الحسابات الأولى المتعلقة بالميزانيات المالية الداخلية والخارجية تكشف فى معظم الأحوال عن وجود اختلال فى التوازن . وتصحيح الاختلال فى التوازن يقتضى بدوره إعادة النظر فى بعض الأهداف الأولية للخطة حتى نتوصل بعد التعديلات المتوالية إلى ميزانيات متوازنة .

وعندما تتوازن بالفعل مختلف الميزانيات المالية الأولية التى تغطى الفترة الوسيطة بأكملها سواء فيما يتعلق بالموارد المالية الداخلية أم بالموارد المالية الخارجية (على

الأقل توازن تقديري) يمكن عندئذ فقط أن نعتبر أن هناك اتساقاً (من هذه الزاوية) بين أهداف السنة النهائية وإمكانات الفترة الوسيطة .

وبالطبع يجب ألا تقتصر اختبارات الاتساق في الفترة الوسيطة على التقديرات المالية الخالصة وحدها . بل يجب أن تجرى هذه الاختبارات كذلك فيما يتعلق بالإمكانات التكنيكية (أو التجارية) لتوفير قدرات الإنتاج المقررة في نهاية المدة ، ولذلك فلا بد أن يدخل في الاعتبار طول أجل بناء الأنواع المختلفة من المعدات (أو أجل استلامها من الخارج) . وطول تلك الآجال يعتبر عاملاً له شأنه في تقدير واقعية التقديرات الخاصة بقدرات الإنتاج التي . ب أن تتوافر في نهاية مدة الأربع أو الخمس سنوات .

وبنفس الطريقة يجب التحقق من أن برامج التأهيل المهني تتفق مع قدرات التأهيل الموجودة حالياً والسرعة التي يمكن أن تزداد بها تلك القدرات خلال فترة التخطيط . وفي مجال التعليم هناك طرق للحساب تسمح بحل مشكلات التقدير بسرعة نسبية . وهنا أيضاً يمكن أن تكشف الحسابات عن حالات عدم اتساق لا يمكن التغلب عليها . وفي هذه الحالة لابد من إجراء تعديلات من جديد . وعند إجراء كل التعديلات التي يتطلبها الاتساق في جميع الأوضاع المشار إليها يجب مراعاة الأولويات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبصفة خاصة ما أسميه « الاتساق اللاحق » الذي سأعرض له الآن .

(د) الاتساق اللاحق :

فلا بد إذن من مجموعة أخرى من الاختبارات للتحقق من احترام هذا الاتساق اللاحق . وهي اختبارات ترمي إلى إلقاء الضوء على حقيقة المدى الذي يمكن فيه أن نعتبر بحق أن البرنامج المقدر بصفة أولية للسنة الأخيرة للخطة مرحلة مقبولة في الطريق نحو تحقيق الأهداف المختارة للأجل الطويل .

ويجب التحقق مثلاً مما إذا كان مدى استخدام الموارد ، وبصفة خاصة الموارد من اليد العاملة والكهرباء والوقود . . . إلخ ، المقدر في الخطة الجارية يبلغ حداً يجعل من المستحيل مستقبلاً ، على الأقل لفترة من الزمن ، تحقيق أهداف أخرى .

ويجب التحقق كذلك مما إذا كانت الأهداف المقترحة لا تقتضى استهلاكاً من الكهرباء بكميات يصبح من المتعذر معها تحقيق أهداف أخرى مقررة للفترة التالية لأنه يستنفد الموارد المائية للبلاد بحيث يصبح من الضروري لتحقيق الأهداف التالية إنشاء محطات حرارية تعمل بوقود مستورد يؤدي استيراده إلى تعديل في ميزان المدفوعات في المستقبل بشكل يحول دون المحافظة على توازن العلاقات المالية الخارجية .

وبصفة عامة يجب التحقق مما إذا كانت الارتباطات الخارجية (بما تتضمنه من التزام بالتسديد) التي يقترح عقدها خلال الفترة الجارية من التخطيط لا تؤدي إلى نشأة أعباء تسديد في الفترة التالية تهدد تنفيذ أهداف تلك الفترة بجدها من إمكانيات الاستيراد . وما تلك إلا بعض الأمثلة .

ويجب أن نشير في مجال اختبارات الاتساق اللاحق إلى تلك الاختبارات المتعلقة بتقدير قدرات الإنتاج التي يجب أن تكون تحت الإنشاء في السنة الأخيرة للخطة . فأى خطة اقتصادية ليست غرضاً في ذاته . بل إن كل خطة لا تعدو أن تكون مرحلة في عملية تنمية متصلة . ولذلك فإنه يجب في السنوات الأخيرة من الخطة إنشاء قدرات الإنتاج التي يجب أن تكون متوافرة لسنوات الخطة التالية . وهذا يعنى من زاوية إعداد مشروع الخطة أنه من الضروري إجراء تقدير أولى للاحتياجات من قدرات الإنتاج للسنوات التالية للسنة الأخيرة في الخطة التي يجرى تحضيرها حالياً ، وأن يستخلص منها النتائج الخاصة بقدرات الإنتاج التي يجب أن تكون تحت الإنشاء خلال السنة الأخيرة من الخطة الجارية التي يجرى تحضيرها .

وبتعديل أهداف مشروع الخطة على هذا النحو نضمن أن تكون قدرات الإنتاج التي ستكون تحت الإنشاء في السنة الأخيرة في مستوى مقتضيات التنمية اللاحقة ، ويمكن عندئذ أن نقول إن الاتساق قد توافر لمشروع الخطة من هذه الزاوية .

وباختتام تلك الأعمال التي أشرنا إليها أعلاه (والتي تقتضى الاتصال بالفنيين وبالقيادة السياسية) يكون قد تم إعداد المشروع الأولى للخطة . ومن هنا تبدأ المرحلة الثالثة في إعداد الخطة .

٣ - إعداد خطط فروع النشاط :

وفي المرحلة الثالثة من إعداد الخطة (في إطار تكتيك التخطيط الذي نعرض له الآن) تنتقل إلى إعداد خطط الفروع . فلا بد من الإشارة أنه في المرحلة السابقة من التحضير للخطة (المرحلة التي وصفناها أعلاه) تكون الأهداف المحددة لكل فرع ما زالت ذات طابع عام ، إلا استثناء . وبصفة خاصة لم نحاول في المرحلة السابقة إجراء تقدير دقيق للظروف التكنيكية التي يتم فيها توفير الموارد الجارية المختلفة . لقد اكتفينا في هذا المجال بفروض عامة قابلة للتعديل لا سيما إذا أثبت التحليل أنها ليست أفضل الظروف من الناحية الاقتصادية .

ولذلك فإننا في المرحلة الحالية من مراحل إعداد الخطة يتعين علينا أن نحدد بالنسبة لكل فرع وحدات الإنتاج التي ستقدم الموارد اللازمة ، كما نحدد كذلك ما إذا كان من الضروري خلق وحدات جديدة أم أنه يكفي تطوير الوحدات القديمة . ولا بد لهذا التحديد من حل مشكلات تتعلق بالتوطين وبنوع التكنيك .

فنحن إذن بصدد مجموعة جديدة من القرارات التي يتعين اتخاذها . وهذه القرارات تتعلق جوهرية بالوسائل التي يجب تشغيلها لضمان تحقيق الأهداف التي سبق تحديدها (تحديداً أولياً) في أفضل الظروف . وتستند القرارات هنا بشكل أساسي على اعتبارات تكنيكية واقتصادية تتعلق بالسماح للميزة لكل فرع من فروع الاقتصاد التي يراد تنميتها . ويجب أن نراعى بصفة خاصة المستوى التكنيكي للمشروعات القائمة ، وسائل المواصلات بين تلك المشروعات ، مواقع المواد الأولية ومصادر الطاقة المحركة ، مراكز الاستهلاك . . . إلخ والواقع أن جزءاً من هذه الاعتبارات يتعلق في نفس الوقت بفرع الاقتصاد الذي تعد خطته التفصيلية وبالنشاط الاحتمالي لفروع اقتصادية أخرى (مثلاً تلك التي تقدم له المواد الأولية أو الطاقة المحركة) . وبنفس الطريقة ينبغي مراعاة اعتبارات خارجية بالنسبة للفرع عندما يتعين فحص الميزانيات الإقليمية لليد العاملة من أجل حل مشكلة توطین مشروعات الفرع . ومن الواضح أنه يجب حصر إنشاء المشروعات الجديدة أو توسع المشروعات القائمة في إقليم معين في حدود موارده من اليد العاملة ومع مراعاة مشروعات

الفروع الأخرى التي تستقر في نفس الإقليم ، ولذلك لتفادي حركات هجرة داخلية واسعة النطاق . وهذا مظهر من مظاهر مشكلة توزيع خطة التنمية إقليمية ، التي لن نعرض لها تفصيلاً في هذا المقام .

وثمة نقطة أخرى هامة سأكتفي بذكرها . لقد قلنا فيما سبق إنه في مرحلة إعداد خطط الفروع يكون موضوع البحث هو تحديد أفضل الوسائل لبلوغ الأهداف التي سبق تحديدها بشكل أولى .

ومع ذلك ، فإنه من الخطأ اعتبار التمييز بين « الأهداف » و « الوسائل » تمييزاً جامداً . فالواقع أنه عند اختيار الوسائل التي يجب إعمالها لتحقيق بعض الأهداف لابد من مراعاة القهر — بالمعنى الرياضي — الذي يفرضه تنفيذ أهداف أخرى متميزة عن تلك التي يجب تنفيذها مباشرة في هذا الفرع أو ذاك . فمثلاً حين نكون بصدد تحديد مواقع المشروعات الجديدة ، لابد من مراعاة الأهداف العامة للتنمية الإقليمية ، وأهداف التنمية الحضرية . . . إلخ . كذلك عند اختيار أنواع التكنيك ، لا يكون الاختيار محكوماً باعتبارات التكاليف الداخلية بل لابد من مراعاة اعتبارات أكثر عمومية مثل : إلغاء بعض الأعمال التي تبدو شاقة للغاية أو إدخال أساليب تكنولوجية حديثة ولو لم تكن ذات غلة في الحال ولكنها يمكن أن تصبح ذات غلة لو صار تعميمها في مجموع الفروع .

وفي ختام هذه المراحل من مراحل إعداد الخطة نصل إلى خطط أولية لمختلف الفروع . وفي إطار التخطيط الشامل والإلزامي لابد أن تتضمن تلك الخطط مواصفات محددة فيما يتعلق بالأساليب التكنولوجية التي يجب استخدامها . كذلك يجب أن تتضمن خطط الفروع — على الأقل بالنسبة للفروع الهامة التي يستغرق إنشاؤها فترة طويلة — مشروعات تكنولوجية تفصيلية تبين التقديرات الخاصة بأهم الموارد التي ستستخدم في تنفيذ تلك المشروعات وتسيير وحدات الإنتاج الجديدة التي ستولد عنها . فيجب أن نحدد على قدر الإمكان كمية الاحتياجات من اليد العاملة (في مختلف مستويات التأهيل المهني) ومن المواد الأولية ومن الطاقة المحركة . . . إلخ . وسيكون لهذه التقديرات بالطبع طابع واقعي ومحدد أكثر مما كان للتقديرات التي أجريت من قبل (عند إعداد المشروع الأولى للخطة) بالاعتماد على المعاملات المحلية والدولية ، وذلك

برغم كل ما يمكن أن يكون قد بذل من جهد في المرحلة السابقة لكي تكون التقديرات واقعية إلى أقصى حد ممكن .

وفي مرحلة تحضير خطط الفروع المختلفة تكون مشاركة الجماهير ، وبصفة خاصة الجماهير العاملة ، أمراً ذا فائدة كبرى . ويمكن أن تتخذ تلك المشاركة مثلاً شكل طرح مشروعات خطط وحدات الإنتاج المختلفة للمناقشة بين العاملين فيها ولتقديم اقتراحاتهم . ومثل تلك المشاركة أمر لا غنى عنه للتوصل لخطط واقعية ولاستخدام طاقات المشروعات بالكامل . والواقع أنه يكاد يستحيل أن تكون كل تلك الطاقات معروفة مركزياً . وثمة جانب من عملية تحضير مشروعات الفروع يكتسب أهمية خاصة في البلدان قليلة التصنيع ، وهو يتمثل في تحضير خطة الإنتاج الزراعي ابتداء من اقتراحات واردة من القرى ومن مختلف المناطق الزراعية . وبعد إعداد خطط الفروع المختلفة إعداداً كافياً (وصفة الكفاية هنا تتوقف بالطبع على الظروف) تنتقل إلى المرحلة الرابعة من مراحل إعداد الخطة .

٤ - وضع الخطة في شكلها النهائي :

وتتمثل تلك المرحلة الرابعة في وضع الخطة في شكلها النهائي . والمقصود هنا هو التحقق من أن خطط الفروع التي تم إعدادها ، على الأقل بصفة أولية ، ابتداء من الأهداف التي حددها المشروع الأولى للخطة ، تتسق مع بعضها البعض مع مراعاة مجموعة من التفاصيل (التكنيكية والاقتصادية والإقليمية والاجتماعية . . . إلخ) التي كان يتعذر أن يأخذها المشروع الأولى في الاعتبار بما ينبغي من دقة . ذلك أنه من الممكن أن يظهر أثناء تحضير خطط الفروع المختلفة أن ثمة احتياجات لم تكن متوقعة عند تحضير المشروع العام ، والتي يؤدي أخذها في الاعتبار في الخطة الاقتصادية العامة إلى الإخلال باتساق تلك الخطة . فليس من الممكن أن نقنع بمجرد عملية جمع لمشروعات خطط الفروع كما تم إعدادها في القطاعات المختلفة .

ففي المرحلة الحالية يجب ضمان الاتساق لا في مستوى الأهداف العامة وإنما في مستوى خطط الفروع التي تم إعدادها . ويستخدم في هذا المجال طرق مماثلة لتلك التي استخدمت في التحقق من اتساق الأهداف في المشروع الأولى للخطة .

وبعبارة أخرى لابد من سلسلة من الجداول الاستطلاعية والحسابات التقديرية لإلقاء الضوء على الاتساق الداخلي والاتساق الوسيط والاتساق اللاحق . فإذا تبين كما هو محتمل ، أن الاتساق لم يحترم بما فيه الكفاية ، يتعين إجراء تعديلات في خطط الفروع حتى تصبح متسقة مع بعضها البعض . وبالطبع لابد أن تتم تلك التعديلات في إطار التوجيهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العامة ، أى إنها يجب أن تتم في اتجاه الارتفاع بالإنتاج وبمستوى المعيشة إلى الحد الذى يتفق مع توجيهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية .

وبالانتهاء من وضع الخطة في شكلها النهائى لا يبقى إلا عرضها على السلطات السياسية التى تعطىها قوة القانون . وإذا كانت تلك السلطات السياسية قد ظلت على معرفة منتظمة ، بالتعديلات التى تعين إدخالها وأعطت موافقتها على تلك التى لها أهمية سياسية ، فإن الإقرار النهائى لن يثير أى مشكلة . ويكون الحال غير ذلك إذا كانت أجهزة التخطيط قد عملت دون المحافظة على صلة كافية بالسلطات السياسية . وقد يصبح من الضروري في مثل هذه الحالة إجراء مراجعة عميقة لمشروع الخطة إذا ما اتضح أنها في شكلها النهائى لا تتفق مع وجهة نظر السلطات السياسية . والتعداد السابق لمراحل تحضير الخطة يشير إلى تطبيق طريقة « التنقيب التدريجي » . وكما سبق أن قلنا ، هناك طريقة أخرى هي طريقة الحلقات الموصلة .

ملاحظات حول طريقة الحلقات الموصلة :

لا تتميز طريقة الحلقات الموصلة عن سابقتها بطبيعة المراحل التى يمر بها إعداد الخطة بقدر ما تتميز بنقطة البدء في المرحلة الأولى . فأجهزة التخطيط هنا بدل البدء من تقديرات تتعلق ببعض الكميات الاقتصادية الإجمالية ، تبدأ بالعكس من بعض أهداف محددة لما يعتبر الفروع الأساسية في الاقتصاد . فمثلاً إذا اعتبرنا أن الفروع الأساسية — أى التى تحكم التطور الحالى والتطور المقبل للاقتصاد في مجموعه — هي صناعة المعادن الحديدية والمعادن غير الحديدية وصناعة الفحم وصناعة البترول ومحطات القوى الكهربائية والصناعات الهندسية الثقيلة ، يبدأ العمل في تحضير الخطة بأن يحدد على ضوء الإمكانيات التكنيكية (فترة الإنشاء ، عدد

المهندسين المتوافر ، الموارد الطبيعية . . . إلخ) أعلى أهداف ممكنة لهذه الفروع مع مراعاة مقتضيات الاستهلاك النهائى وإمكانيات التسويق الداخلية والخارجية . ثم يجرى إعداد مشروع أول لخطط الفروع الأساسية ، ويستخلص من ذلك المشروع ما يلزم إجراؤه فى فروع الاقتصاد القومى كلها وذلك بمراعاة العلاقات بين القطاعات والسياسة المقررة للدخول والأسعار ، وكذلك التطور المحتمل للطلب على الاستهلاك النهائى الذى يترتب على تلك السياسة .

وابتداء من هذه النقطة تجرى بقية العمليات بطريقة مقاربة تماماً لتلك التى وصفناها فيما سبق ، أى أنه لابد من إجراء نفس اختيارات الاتساق ثم الإعداد التفصيلي لخطط الفروع .

والواقع أن الفارق الرئيسى بين الطريقتين ينحصر فيما يلى : فى الطريقة الأولى نقطة البدء هى تصور معين للتوازن الاقتصادى يتعين الوصول إليه فى السنة الأخيرة للخططة . والتعديلات التى يتم إجراؤها خلال عمليات الإعداد ترمى إلى تحقيق التوازن المنشود مع مراعاة الأهداف السياسية الاجتماعية المتضمنة فى التوجيهات . وبالعكس عند استخدام الطريقة الثانية لا نبدأ من تصور للسنة الأخيرة متوازن بالضرورة ، وإنما نبدأ من أهداف مرتفعة نسبياً للإنتاج فى الصناعات التى تعتبر صناعات أساسية ثم نحاول التوفيق بين تلك الأهداف وبين التوازن الاقتصادى العام . وليس من المؤكد أن الطريقتين تفضيان إلى نتائج مختلفة . ومع ذلك فإن أنصار الطريقة الثانية يعتقدون أنه باستخدامها يكون للأولويات المحددة التى تحتويها التوجيهات فرصة أكبر أن تحترم مما لها فى حالة استخدام الطريقة الأولى . ومن الناحية العملية يمكن دائماً ، بشكل أو بآخر ، استخدام الطريقتين .

وبعد هذه النظرة العامة على المراحل المختلفة لإعداد خطة تنمية ، لابد من أن نقول كلمة فيما يتعلق بإعداد أول خطة فى البلاد المتخلفة صناعياً التى تطرق سبيل التنمية .

ملاحظات حول حالة البلاد قليلة التصنيع التي تسلك طريق التخطيط

إن تحضير الخطط الاقتصادية والاجتماعية في البلاد قليلة التصنيع التي تبدأ في التخطيط يثير مشكلات خاصة ، لأن تلك البلاد تتميز بنقص شديد في معرفة البيانات اللازمة للتنمية .

ولذلك فإنه إذا اكتفينا بنظرة سطحية للأمور ، يمكن أن نستنتج أنه في حالة تلك البلاد (حيث التخطيط قضية ماحقة) يجب الانتظار عدة سنوات ، عدد من السنوات يكرس لإعداد الإحصائيات وإجراء أبحاث التربة والأبحاث المائية والجيولوجية . . . إلخ قبل البدء في تحضير أية خطة .

ولكن مثل هذا الاستنتاج يكون خاطئاً بشكل جذري ، ويمكن أن يؤدي إلى تأجيل التخطيط إلى ما لا نهاية .

ولذلك فلا بد من تطويع تكتيك إعداد الخطط لمستوى المعرفة المتوافرة . وضرورة هذا التطويع تظهر بصور مختلفة .

١ - بإحلال التقديرات المعقولة في عدد كبير من الحالات محل المعرفة الإحصائية ، وتلعب معرفة أحوال البلاد وآراء الأخصائيين ومقارنة البيانات ببعضها البعض دوراً هاماً في إعداد تلك التقديرات . وبهذا الشكل أصبح من الممكن في مالى حيث الإحصائيات جد فقيرة إعداد محاسبة اقتصادية قومية تشكل أداة عمل طيبة .

٢ - بأن يسبق إعداد خطة تنمية بالمعنى الدقيق خطة قصيرة أو أكثر مثل خطة الثلاث سنوات في غينيا . وترمى مثل تلك الخطط القصيرة إلى تحقيق الأهداف التالية :

(١) خلق هياكل التنمية : فمن المعروف أن بطء النمو في البلاد المتخلفة يرجع إلى وجود عقبات هيكلية في طريق التنمية . وما لم تزع تلك العقبات بدرجة أو بأخرى فإن التنمية تظل مستحيلة . ولذلك فإن أول خطة في بلد بسيط النمو يجب أن تستهدف أساساً إجراء التحولات الهيكلية التي تسمح بالتنمية في المستقبل .

ولإجراء مثل هذه التحولات تكون المعرفة المباشرة والمحددة للأوضاع في الغالب أهم من البيانات الإحصائية الخالصة .

(ب) تحديد أولويات في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية .
وبعض تلك الأولويات يظهر بوضوح كاف حتى مع قلة البيانات المعروفة .
وما دامت البيانات الخاصة بالوضع الاقتصادي الحقيقي وإمكانيات البلاد ليست كافية ، لا يمكن إعداد خطة تنمية طويلة الأجل (فاتجاه التنمية في الأجل الطويل لا يمكن أن يتجدد إلا على ضوء البيانات التي يتم جمعها خلال فترة الخطة القصيرة) ، ولكن يمكن فقط التعجيل بالتنمية الجارية وتوجيهها في اتجاه الأهداف التي تبدو في حدود المعرفة المتاحة مرغوباً فيها بالنسبة لمستقبل البلاد .
فيمكن مثلاً محاولة إحلال منتجات قومية محل بعض الواردات عندما يكون معروفاً أن ثمة ظروفاً مواتية لإنتاجها محلياً . وغالباً ما تكون المعلومات المتاحة عن البطالة ، والنقص في استخدام بعض الأراضي الزراعية أو الموارد الطبيعية كافية لتحديد مثل تلك الأهداف .

(ح) البدء في سلسلة عمليات التخطيط من القاعدة . وذلك أمر بالغ الأهمية في مرحلة إطلاق مجهودات التنمية . وفي هذه المرحلة تكون المعلومات المتاحة مركزياً محدودة للغاية ، ولذلك فإن التخطيط المركزي يجب أن يشمل أساساً جانبين :
- التخطيط المركزي للأنشطة الأكثر أهمية بالنسبة للمستقبل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد (الصناعات الكبيرة ، التعدين ، التجارة الخارجية . . . إلخ) ،
ويعظم دور هذا التخطيط كلما كانت تلك الأنشطة متكاملة ، والعكس بالعكس ،
- وتخطيط إطارى يرمى إلى التنسيق بين عدد من الخطط الأولية المعدة في القاعدة .

وهذه النقطة الأخيرة تستحق مزيداً من الانتباه . إن الخطط الأولية المعدة في القاعدة لا تمثل بعد عناصر لتخطيط اجتماعي حقيقي . فهي في الواقع نتائج لنشاط يتم في مستوى إقليمي صغير (مثلاً قرية أو عدة قرى ، أو مدينة . . . إلخ) . ولهذا النشاط غرض مزدوج : الكشف عن بعض الإمكانيات المحلية التي يسهل استخدامها وتقدير الوسائل اللازمة للاستفادة منها .

فنحن هنا لا نعتمد على إحصائيات ولا عمليات حصر ولا أبحاث تعدينية أو مائية أو أبحاث تربة . . . إلخ ، وإنما نبدأ بما هو معروف محليا ، أو بما تسهل معرفته . والغرض ليس إعداد قائمة بالموارد أو خريطة لها ، وإنما الاختيار بين الإمكانيات المحلية لتحديد تلك التي يبدو من السهل استغلالها بالاعتماد أساساً على الوسائل المحلية وعدم الالتجاء ليد عاملة غير محلية إلا بصفة تكميلية .

وهكذا نرى التشابه بين هذا البحث وبين محاولة معرفة البيانات اللازمة لتخطيط عام ومركزي ، كما نرى الفرق بين الأمرين الذي يبدو في أننا لا نهتم هنا إلا بتلك الإمكانيات المحلية التي يمكن استخدامها بسرعة وبسهولة .

وبما أننا نجري عملية اختيار ، فإن الجهد المبذول يتجاوز مجرد محاولة لمعرفة ، وبشكل بداية للتخطيط العملي . وفي الحدود التي يحكم فيها الاختيار معايير اقتصادية قومية ، يمكن أن نقول حتى إننا بصدد بداية للتخطيط الاجتماعي .

ولكي نترك أرض التجريد ، أقدم بعض الأمثلة لبعض الإمكانيات التي يمكن أن تكشف عنها الخطط القاعدية وتستغلها بسهولة : وسائل الري غير المستخدمة والمستخدمه بشكل غير كامل (مع اقتراحات بشق ترع أو بناء جسور) إمكانيات التحول من زراعة محاصيل معينة إلى زراعة محاصيل أخرى أفضل منها ، إمكانيات تحسين بعض المنتجات المحلية بإنشاء ورش صغيرة أو وحدات صناعية صغيرة أو بتحسين وسائل النقل . . . إلخ (وبالطبع يكون تعاون الفنيين في الكشف عن تلك الإمكانيات أمراً جوهرياً) .

وتشمل كل « خطة محلية » مجموعة من أعمال استغلال الإمكانيات المحلية في حدود ما يمكن عمله محليا بالاعتماد على معونة « خارجية » محدودة (أي معونة تأتي من الدولة) .

وما يمكن عمله محليا يتوقف أساساً على إمكانيات الربط بين الموارد المحلية الحرة . فمثلاً إذا كانت هناك إمكانيات للري أو للزراعة كثيفة ولم يكن هناك يد عاملة متاحة محليا للقيام بأعمال الري والزراعة الجديدة ، تصبح هذه الأعمال خارج نطاق الإمكانيات المحلية . وبالطبع إذا كان لتلك الأعمال أهمية كبرى فإنه يمكن لفت نظر السلطات المركزية لها ، ولكنها عندئذ تدخل في إطار خطة قومية وليس في خطة محلية .

والقاعدة التي تقضى بأن الخطة المحلية يجب أن تربط بين موارد محلية (سواء في ذلك الموارد المادية أم الطبيعية) يجب أن تكون قاعدة مرنة وليست جامدة . وهذا يعنى أن الخطة المحلية يمكن بصفة عامة أن تستعين ببعض الموارد الخارجية ، ولكن بشرط أن تكون تلك الموارد مجرد موارد تكميلية . فمثلا يتعين لتنفيذ بعض الأعمال الحصول على معدات أرقى من تلك المتاحة محلياً أو بعض المواد الأولية (أسمدة أو تقاوى) أو معونة فنية . وفي الحدود التي لا تلعب فيها هذه الموارد الخارجية إلا دوراً تكميلياً بالنسبة لدور الموارد المحلية ، يمكن أن تقوم الخطة المحلية على أساس استخدامها بشرط موافقة السلطات المركزية .

ومشكلة الأشكال التي توفر بها تلك الموارد الخارجية مشكلة متميزة . وبالرغم من أن الخطة العملية يجب أن تشير إلى الحلول المقترحة ، فإن هذه الحلول لا تأخذ شكلها النهائي إلا عند تنفيذ الخطة .

وبعد هذه الملاحظات المتعلقة بانطلاق مجهود التخطيط في بلد قليل التصنيع ، يمكن أن نعود إلى بعض المشكلات الأساسية التي يثيرها إعداد الخطة ، وهي مشكلات يمكن أن تثور أيّما كان مستوى النمو الاقتصادي للبلاد .

(ب) بعض المشكلات الكبرى التي تثور عند إعداد خطة :

نجد من بين المشكلات الكبرى التي يثيرها إعداد خطة تلك التي تتعلق بتحديد معدل التراكم ، والتي تتعلق باختيار الأساليب التكنولوجية للإنتاج ، والتي تتعلق بالكشف عن مراكز الاختناق وتصنيفها وبالطبع تلك التي تتعلق بالأولويات وبسياسة الأجور والأسعار . وتلك هي القضايا التي يجب أن تكون محل اهتمام خاص عند التحضير العملي للخطة . وسأتحدث قليلا عن كل منها .

تحديد معدل التراكم :

المشكلة الجوهرية التي تثور هنا هي : كلما ارتفع معدل التراكم ، أى كلما زادت نسبة التراكم إلى الدخل القومي المتحقق في نفس السنة ، كلما زاد الدخل القومي المقبل (في ظروف كفاية فنية معينة) وكلما ارتفع مستوى المعيشة في المستقبل

ومع ذلك كلما ارتفع معدل التراكم كلها تقص في نفس السنة باقى الدخل المتروك للاستهلاك . وعلى ذلك فهناك نوع من التناقض بين آثار التراكم على الاستهلاك فى الأجل القصير وآثاره عليه فى الأجل الطويل .

ويمكن أن يصبح التراكم المرتفع بعد فترة على قدر كافٍ من الطول مصدراً لارتفاع ضخم فى مستوى المعيشة ، ولكن التراكم المرتفع يحد فى الأجل القصير من إمكانيات الاستهلاك المباشرة . والاختيار الذى يتم هنا له أهمية استراتيجية . ويطول الحديث لو أردنا أن نناقش القضايا النظرية التى يثيرها اختيار معدل « أمثل » للتراكم . وسأكتفى لذلك بالإشارة إلى أنه فى البلاد محدودة النمو يمكن البدء بمعدل تراكم يتراوح ما بين ٥ ، ٧ ٪ من الدخل القومى على أن تعمل البلاد على رفعه بالتدريج (فالزيادة هنا لا يمكن بالطبع إلا أن تكون تدريجية) حتى يصل إلى مستوى ١٠ ، ١٥ ، ٢٠ بل و ٢٥ ٪ .

ومن الواضح أن معدل التراكم الذى يختار لكل سنة من سنوات الخطة لا يمكن أن يكون معدلاً تحكمياً . بل إنه يتوقف على الظروف التى تتم فيها زيادة الإنتاج . فمن المستبعد تماماً بصفة عامة أن ينخفض المستوى المطلق للاستهلاك ، وهذا ما يعنى أن الزيادات فى التراكم يجب أن تؤخذ من الزيادات فى الإنتاج وذلك بنسبة تسمح بزيادة معينة فى الاستهلاك ، زيادة أبطأ من زيادة الدخل القومى إذا أردنا زيادة معدل التراكم .

والمشكلة التى يثيرها اختيار معدل التراكم الذى يجب احترامه فى فترة معينة تحل على ضوء الوسائل التكنيكية للحسابات والتعديلات التى سبقت الإشارة إليها (إذ أن كل مجموعة أهداف يقابلها بالضرورة قدر معين من التراكم) كما أنها تلخ فى اختصاص السلطات السياسية بسبب النتائج التى تترتب على الاختيار فيما يتعلق بمستوى الاستهلاك الجارى . ولا يمكن اعتبار معدل معين للتراكم بمثابة « معدل أمثل » إلا على ضوء المعايير المحددة فى التوجيهات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وإذا توافرت البيانات الإحصائية بالقدر الكافى ، فإنه من الممكن — بعد إجراء بعض التبسيطات — أن نحاول أن نحسب عن طريق نموذج رياضى ، ما يجب أن يكون معدل التراكم الأمثل مع مراعاة أهداف السياسة الاقتصادية

والاجتماعية والقيود المختلفة التي يمكن أن تكون مفروضة على الاقتصاد .

والمشكلات المرتبطة بعملية التراكم لا تتعلق فقط بمعدل التراكم ولكنها تتعلق كذلك باتجاه التراكم نحو مختلف فروع الاقتصاد . ويتحدد هذا الاتجاه في الأساس على ضوء أهداف الإنتاج ذاتها التي يتطلب تحقيقها مقادير من الاستثمار تتفاوت في الارتفاع . ومع ذلك فإن كمية الاستثمارات اللازمة للحصول على حجم معين من الإنتاج تختلف باختلاف تكتيك الإنتاج الذي يقع عليه الاختيار . ولهذا تثار المشكلة الهامة الثانية التي يتعين علينا أن نتحدث عنها : مشكلة اختيار تكتيك الإنتاج .

مشكلة اختيار تكتيك الإنتاج :

إن مشكلة اختيار تكتيك الإنتاج محكومة بعدد من الاعتبارات التي أذكر الآن أهم اعتبارين منها :

ويستند الاعتبار الأول إلى الأمر التالي : إن كل تكتيك يمكن إعماله للحصول على حجم معين من الإنتاج يقابله تكاليف إنتاج معينة . وبصفة عامة تكون التكاليف أقل (بالنسبة لأي تكتيك اقتصادي) كلما كان كبيراً مقدار الاستثمارات اللازمة لإعمال التكتيك . وإذا افترضنا ثبات الأسعار والأجور ، فإن تكاليف الإنتاج الأكثر انخفاضاً تجعل من الممكن الحصول على فائض اقتصادي أكبر (مع تعريف الفائض الاقتصادي بأنه الفارق بين التكلفة النقدية للنتاج وبين ثمن بيعه) والسعي وراء زيادة سريعة للفائض تسمح بتوفير تراكم متزايد الحجم ونمو متزايد السرعة في الاستهلاك الجماعي ، يحفز بالتالي على الأخذ بأنواع التكتيك التي تسمح بالحصول على الإنتاج المنشود بأقل تكلفة .

ومع ذلك فثمة اعتبار آخر ؛ لما كانت أنواع التكتيك التي تجعل من الممكن التوصل إلى أقل التكاليف تقتضي ، كما سبق أن ذكرنا ، أكبر الاستثمارات ، ولما كان تخفيض التكاليف غير متناسب مع زيادة الاستثمارات ، فإنه من الممكن أن تكون نسبة الفائض الإضافي الذي يؤدي إليه استخدام تكتيك حديث جداً ، (والتكتيك الحديث « هو الذي يسمح بالحصول على أقل التكاليف ») إلى الاستثمار

الإضافى الذى يقتضيه التكنيك الحديث ، أن تكون تلك النسبة ضعيفة نسبيا . وفى مثل هذه الظروف قد يؤدى اختيار تكنيك « يقتضى الكثير من رأس المال » فى بعض القطاعات إلى الحكم بالركود التكنيكى فى قطاعات أخرى (حيث إن المقدار الإجمالى للاستثمار الممكن محدود دائماً) ، وفى هذا يكمن خطر الاعوجاج فى المستويات التكنيكية لمختلف الفروع واحتمال الانخفاض فى متوسط نسبة الفائض الكلى إلى الاستثمار الكلى .

ولتفادى مثل ذلك الاعوجاج وخطر انخفاض متوسط غلة الاستثمارات ، نمة بطرق مختلفة لحساب « فعالية الاستثمارات » . ومن المستحيل فى إطار هذا البحث الوجيز أن نعرض لمختلف تلك الطرق وأن نناقش جدوى استخدامها .

ومع ذلك تتعين الإشارة إلى أن الأساليب التكنيكية الحديثة فى الحسابات واستخدام الآلات الإلكترونية تجعلنا ننتظر اليوم الذى يصبح فيه من الممكن إجراء حساب مركزى يرمى إلى إبراز التأثير الإجمالى لمختلف التآليفات التكنيكية التى يمكن إعمالها لتحقيق مجموع الأهداف . وعندئذ متى تحددت السمات المميزة للأثر الإجمالى المرغوب فيه على وجه الدقة يكون من الممكن الاختيار مركزيا للتأليف بين الوسائل التكنيكية الذى يحقق هذا الأثر الإجمالى وفى نفس الوقت يسمح بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة . ولكن طرق الحساب التى تسمح بالاختيار المركزى ما زالت محدودة فى التطبيق ، ومن ثم فإنه من الضروري الالتجاء إلى الحسابات اللامركزية .

وفى إطار طرق الحساب اللامركزية نمة معايير « لفعالية » الاستثمارات يمكن إعمالها إما فى المستوى المركزى ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالحسابات الخاصة باختيار التكنيك داخل الفروع المختلفة ، وإما فى مستوى وحدات الإنتاج المختلفة .

وكما سبق أن قلنا لا يتسع المجال هنا بكل أسف للتعلمق فى هذه المشكلات المعقدة ، ولكنه من المهم أن نؤكد أنها تشكل جانباً من أدق جوانب إعداد الخطة ومن أجدرها بالبحث .

الكشف عن مراكز الاختناق والتخلص منها :

إن السعى المنتظم للكشف عن مراكز الاختناق الممكنة بهدف تفادي ظهورها أو الحد من آثارها السلبية إلى أقصى حد بشكل أحد الاهتمامات الرئيسية أثناء تحضير الخطة .

ومراكز الاختناق التي يمكن أن تعرقل أو تحد من سرعة التنمية الاقتصادية يمكن أن توجد في مستويات متنوعة للغاية . فأحياناً توجد مراكز اختناق نوعية ، ذات طابع تكتيكي ترجع مثلاً لكون إحدى الحلقات في مركب صناعي أضعف من أن تواجه احتياجات بقية عناصر ذلك المركب* . والقضاء على هذا النوع من مراكز الاختناق يتم في مستوى التخطيط العام ، وكذلك في مستوى إعداد برامج سليمة في مستوى الفروع يلعب الفنيون دوراً أساسياً في إعدادها .

. وثمة مراكز اختناق أخرى ذات طابع أكثر عمومية ، مثل النقص في اليد العاملة الفنية . ويتعين على المخططين أن يتوقعوا مقدماً هذا النوع من مراكز الاختناق ويقترحوا الإجراءات الكفيلة بتفادي ظهوره . وفي هذا الإطار يتعين استخدام ميزانيات اليد العاملة وجدول توقع الاحتياجات ، ولكن إعداد تلك الميزانيات وهذه الجداول لا يمكن أن يكون سليماً إلا إذا تم بالتعاون الوثيق مع الفنيين في الفروع المختلفة .

وكثيراً ما يظهر مركز اختناق في مستوى ميزان المدفوعات . ويكون الأمر كذلك كلما كان مقدار الصادرات والمعونة الخارجية المتاحة يحدد إمكانيات الاستيراد في مستوى أدنى من ذلك المستوى المرغوب فيه من أجل تعجيل النمو . وفي هذه الحالة لا بد من تعديل أهداف الخطة على ضوء إمكانيات الاستيراد ، والمبادرة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من أثر مركز الاختناق هذا على معدل نمو الاقتصاد .

ويجب أن نضيف هنا أن مركز الاختناق المرتبط بالعجز في ميزان المدفوعات ليس بالضرورة أهم مركز اختناق . فقد يحدث في البلاد التي تحصل على معونات

* المركب الصناعي *Complexe Industriel* هو مجموعة من المصانع التي توجد في مكان واحد وتجرى عمليات إنتاجية متتالية أو متكاملة على سلعة معينة . مثلاً مجموعة مصانع غزل ونسج وصباغة وتجهيز (مركب نسيج) أو منجم حديد ومصنع حديد ومصنع صلب ومصنع درفلة وتشكيل ومصنع مطروقات ... الخ (مركب صلب) - المترجم .

خارجية ضخمة أو التي لديها منتجات سهلة التصدير أن تكون قدرتها على استيعاب الاستثمارات الجديدة بصورة نافعة أقل من مقدار الاستثمارات التي يمكن إجراؤها بفضل المعونة الخارجية أو زيادة الصادرات . وفي هذه الحالة لا يوجد مركز الاختناق في التجارة الخارجية وإنما يظهر من ناحية « القدرة الفنية على الاستثمار » (وهذه « القدرة الفنية على الاستثمار » يتعذر قياسها لأنها كمية مركبة يدخل فيها القدرة على تشييد المباني الصناعية الجديدة ، قدرات النقل ، قدرة مكاتب البحث والدراسة ، معدل تأهيل الكادر من مهندسين وفنيين وعمل مؤهين . . . إلخ) . وتلك قضية لا يتسع وقى للخوض فيها .

وعلى أساس تلك المشكلات المختلفة تطرح القضية الجوهرية ، قضية أولويات التنمية .

مشكلة أولويات التنمية :

مشكلة أولويات التنمية هي بالطبع من أولى المشكلات التي يجب التعرض لها عند إعداد الخطة . بل إنه يجب حسم بعض جوانبها الجوهرية في مرحلة إعداد توجيهات تحضير الخطة . ويصدق هذا بنوع خاص على الأولويات المتعلقة بالأجل الطويل .

والواقع أنه يجب التمييز بين الأولويات العامة في الأجل الطويل ، والأولويات النوعية في الأجل القصير .

والأولويات العامة في الأجل الطويل هي تلك التي يفرضها السعي وراء تنمية معجلة في إطار الإمكانيات الموضوعية لبلد معين . وبالرغم من أن تلك مشكلة لا يمكن حلها إلا على أساس التحليل المحدد للوضع الفعلي لكل بلد ، ومع مراعاة إمكانياته الداخلية وأبعاده الاقتصادية (التي تحدد النطاق الذي تجرى فيه أنواع الإنتاج المختلفة) ، فإنه من الممكن مع ذلك استخلاص بعض المبادئ العامة .

والمبدأ الأكثر عمومية في هذا الشأن هو أنه خلال فترة تنمية سريعة طويلة نسبياً يجب أن تكون تنمية القسم (١) من الاقتصاد ، أي القسم الذي ينتج وسائل الإنتاج (معدات ومنتجات وسيطة) أسرع من تنمية القسم (٢) ، أي القسم

الذى ينتج سلع الاستهلاك . وتمثل هذه الأولوية النسبية للقسم (١) على القسم (٢) ضرورة اقتصادية وتكنيكية ، بمعنى أن تكرار الإنتاج الموسع - أى التزايد المنتظم فى الإنتاج - لا يمكن توفيره إلا إذا احترمت هذه الأولوية بالقدر الكافى . ولا يمكن النظر فى احتمال تنمية متساوية تقريباً للقسمين (١) و (٢) إلا فى اقتصاد على درجة عالية من النمو .

ولا يمكن تحديد المحتوى الواقعى لما يدخل ضمن أولويات القسم (١) إلا بمراعاة الموارد الطبيعية لكل بلد . وعندما يكون للبلد موارد كافية من خام الحديد ، ويكون حجم البلد معقولاً ، يكون من الواضح أن تنمية قاعدة من صناعة الصلب يشكل أولوية فى إطار القسم (١) . كذلك تحكم التنمية بمعدل سريع لإنتاج الكهرباء كل التقدم التكنيكي فى الاقتصاد كما تحكم الارتفاع العام فى إنتاجية العمل . ويجب أن نلاحظ هنا أن بعض البلدان بوسعها أن تنتج بعض سلع التصدير فى ظروف مواتية بوجه خاص . وإذا كانت الحال كذلك ، فمن الممكن أن يكون من الأفضل بالنسبة لها التنمية السريعة لإنتاج هذه السلع ثم مبادلتها فى مقابل المعدات . وعندئذ يمكن اعتبار إنتاج تلك السلع جزءاً من القسم (١) . ومع ذلك فيجب الحذر من الأخطار التى تحيط غالباً بالتنمية السريعة لإنتاج سلع التصدير . فهذه التنمية يمكن أن تؤدي إلى تشويه الاقتصاد القومى إذا ما احتلت الأنشطة المتصلة بالتصدير مكاناً مبالغاً فيه من الاقتصاد بحيث تضعه فى حالة تبعية إزاء الاقتصاديات الأجنبية . وثمة خطر جدي آخر يتمثل فى تخلف الطلب الخارجى عن اللحاق بالزيادة فى الكميات المعدة للتصدير .

ويجب أن نلاحظ أن الأهمية المعطاة للتنمية النسبية لكل من القسمين (١) و (٢) وكذلك للأولويات فى داخل كل منهما ، يجب أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقرارات التى تتخذ فيما يتعلق بمعدل التراكم وبأنواع التكنيك التى يقع عليها الاختيار والمحتوى النوعى للاستهلاك . وبعبارة أخرى لا يمكن أن نعزل مشكلة الأولويات ، حتى فى صيغتها الأكثر عمومية ، عن النظرة الشاملة لخطة التنمية التى تشكل تلك الأولويات جزءاً منها .

أما الأولويات النوعية فى الأجل القصير فهى تشكل أساساً النتائج الثانوية

للأولويات العامة (أى إنه لا يمكن اعتبارها أولويات مشتقة) ، وهى كثيراً ما تتحدد على أساس احتمال ظهور بعض مراكز الاختناق ، وهو احتمال يجب أخذ العدة لمواجهة له للحيلولة دونه أو على الأقل الحد من مداه .

وأخيراً فإن ثمة مشكلة يجب أن تحظى بعناية خاصة من ناحية تكتيك التخطيط هى مشكلة الأجور والأسعار .

مشكلة الأسعار والأجور .:

يجب من حيث المبدأ أن تخضع سياسة الأجور والأسعار ، فى إطار التخطيط الشامل والإلزامى ، للأهداف المادية للخطة ، ومع ذلك فلا بد من التسليم بأن كلا من الأجور والأسعار تخضع لبعض المقتضيات الخاصة بها والتي يتعين أخذها فى الحسبان .

فمثلاً يجب أن تتحدد الأسعار بشكل يجعلها أساساً ذات دلالة للحساب الاقتصادى السليم سواء فى مستوى هيئات التخطيط أم فى مستوى وحدات الإنتاج . ولكن يجب أن نضيف هنا أنه يبدو اليوم ، وعلى ضوء تطورات التجربة والنظرية ، من المرغوب فيه فى اقتصاد مخطط أن تستخدم عدة « نظم للأسعار » تختلف باختلاف طبيعة الحسابات الاقتصادية المطلوب إجراؤها وعلى حسب الهيئات التى تجريها . وتلك مشكلة معقدة ليس لدى الوقت ، بكل أسف للاستطراد فيها . أما الأجور فإنه يجب تحديدها على أساس مراعاة التوازن بين العرض والطلب ، وضرورة المكافأة العادلة للعمل على حسب نوعه وكميته . وبالطبع ، كثيراً ما يتعين مراعاة اعتبارات سياسية واجتماعية عند تحديد مقدار الأجور وهيكلكا .

ولابد أن القارئ قد لاحظ أن تعدادنا هذا للمشكلات الهامة فى التخطيط لا يشمل المشكلات المالية . والواقع أن المشكلات المالية ، فى إطار التخطيط الشامل والإلزامى ، تكون محلولة لو حلت المشكلات الأخرى التى أشرنا إليها أعلاه . وإذا وجدت تلك المشكلات الحل السليم ، وبصفة خاصة مشكلة الأجور والأسعار ، لتحققت التوازنات المالية تلقائياً .

وبالطبع يختلف تماماً وضع ودور المشكلات المالية إذا كنا بصدد تخطيط توجيهى يقوم على قرارات الاستثمار والإنتاج التى تتخذها المشروعات الخاصة .
ففى هذه الحالة يكون للعوامل المالية دور مستقل ، ويمكن أن تشكل المشكلات المالية مركز اختناق خاص يعرقل التنمية السريعة ويحول دون الاستخدام الكامل خلال فترة « التخطيط » ، للإمكانات الاقتصادية الموجودة .

وفى ختام هذا التحليل ، يمكن أن نقول إنه بعد تحديد أولويات التنمية والأهداف الرئيسية للخطة ، تصبح المهمة الأساسية لهيئات التخطيط هى تحديد المعدلات التى يمكن بفضلها تحقيق التنمية المنشودة . والهدف العام فى هذا المجال يكون غالباً الحصر على أعلى معدل ممكن لا يتعارض مع التوازن الاقتصادى والسياسى والاجتماعى .

وبهذه الملاحظات نكون قد انتهينا من فحص المشكلات الأساسية التى تثار فى مستوى تكتيك تحضير خطة التنمية . وعلينا الآن أن نعرض للمشكلات المتعلقة بأعمال الخطة .

ثالثاً : الأساليب التكنيكية لأعمال خطة اقتصادية

بالرغم من أن الأساليب التكنيكية لأعمال الخطة يجب أن تدرس فى ذاتها مستقلة عن الأساليب التكنيكية لإعداد الخطة ، فإنه يكون من الخطأ بالطبع أن نظن أنه يمكن فى مرحلة الإعداد أن ننحصر النظر عن أساليب الأعمال التى سنلجأ إليها . والواقع أنه يتعين عند تحضير الخطة ، كما سبق أن قلنا ، تحديد الظروف الهيكلية والتنظيمية التى لابد من توافرها لتنفيذ الخطة . وهذا أمر يقتضيه كل تخطيط حقيقى ، لأن التخطيط الحقيقى لا يعتبر الهياكل القائمة فى لحظة معينة هياكل نهائية ، بل إنه مفتوح لكل التعديلات الهيكلية التى لا مفر منها لتحقيق أهداف التنمية فى الأجل الطويل . بل أكثر من ذلك ، فثمة بعض التعديلات الهيكلية التى تعتبر فى ذاتها من أهداف التنمية ومن أهداف التخطيط الاقتصادى والاجتماعى .

وبصفة عامة يجب أن نقول إن الأساليب التكنيكية لأعمال الخطة تتعلق

بالمهاكل ، وبالتنظيم ، وبالحفز على التنفيذ والرقابة عليه . ولن يكون بوسعنا أن نعطي في كل من هذه الموضوعات إلا إشارات عامة .

(أ) إقامة المهاكل الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتخطيط :

لا بد من التذكير بأن التخطيط الشامل والإلزامي ، وهو وحده الذي نعرض له بصفة عامة في هذا المقام ، وهو وحده التخطيط الحقيقي ، لا يمكن الأخذ به إلا في إطار هيكل اقتصادي واجتماعي معين . وبشكل أدق ، هذا التخطيط يقتضي أن تكون « القمم المسيطرة » على الاقتصاد بيد الدولة أو في طريقها إلى أن تصبح ملكية لها ، وألا تكون تلك الدولة نفسها في خدمة فئة محدودة من السكان تتمتع بكافة الامتيازات . كما يقتضي هذا التخطيط كذلك في القطاعات التي لا تملكها الدولة ، إقامة علاقات إنتاج تتفق ودرجة نمو قوي الإنتاج وتناسب مع مقتضيات التخطيط . وهكذا كان من الضروري ، خلال الخطة الخمسية السوفيتية الأولى ، تحويل جزء من الزراعة إلى زراعة اجتماعية لتسهيل إدخال الآلات في الزراعة ، وتحويل جزء كاف من قوى العمل الزراعية لتعمل في القطاع الصناعي وضمن معدل كاف من التراكم . فتحقيق الخطة إذن يقتضي تطويع الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لأهدافها . وهذا يعني أن التحولات في المهاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تكون بمثابة غاية في ذاتها ، هي في نفس الوقت وسيلة لا بد من إعمالها لتحقيق أهداف الخطة .

أما ما نعنيه « بالقمم المسيطرة » على الاقتصاد فهو أساساً الصناعات الكبرى ، والمناجم ، والتجارة الخارجية ، وبعض القطاعات الهامة من تجارة الجملة ، والمؤسسات المالية (النقود والبنوك والتأمينات) .

ولا بد لإعمال التخطيط الشامل والإلزامي إعمالاً فعلياً من تأميم هذه « القمم المسيطرة » أو على الأقل تأميم جزء أساسي منها . وبالطبع يمكن قطع الخطى الأولى في طريق التخطيط حتى إذا كان جزء فقط من « القمم المسيطرة » بيد قطاع الدولة ، وإنما الأمر الجوهرى هو أن تكون الدولة على استعداد أن تمسك مباشرة بتلك « القمم المسيطرة » كلما كان ذلك ممكناً وضرورياً .

وبالطبع يجب عدم الاندفاع أبعد مما ينبغي أو بأسرع ما ينبغي في طريق التأميم حيث لا تدعو إليه الحاجة ، وإلا خلق قطاع مؤمم تكون الدولة غير قادرة على إدارته وهذا أمر لا يساعد على تحقيق الخطة ، بل على العكس من ذلك يمكن أن يثير صعوبات كبرى ، ويعرقل السير نحو الأهداف المحددة بدل التعجيل ببلوغها .

ولا شك أنه من الصعب أن نحدد في عبارات عامة ما يمكن أن نسميه السير « أبعد مما ينبغي وبأسرع مما ينبغي » . وكل ما يمكن أن تفعل هنا هو أن نذكر بعض العوامل الاقتصادية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد مدى وحدود التغيرات الهيكلية التي يتعين إجراؤها خلال فترة معينة ليصبح من الممكن الأخذ بتخطيط شامل وإلزامي وفعال .

وأول تلك الحدود يرسمه مستوى تطور قوى الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد . ويمكن أن نقول في هذا الصدد إن القطاعات أو المشروعات التي اتخذت فيها قوى الإنتاج طابعاً اجتماعياً حقيقياً هي وحدها التي يكون تأميمها مفيداً . ونعني بها القطاعات أو المشروعات التي تطرح منتجاتها أو خدماتها على المجتمع بأسره ولا تقدمها إلى مجموعة محدودة من الأشخاص ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى المشروعات التي يكون الإنتاج فيها اجتماعياً ، أي لا يكون ثمرة عمل فردى (كعمل الفلاح في حقله الخاص ، أو الصانع الحرفي في دكانه) وإنما ثمرة عمل جماعي حقاً كما هي الحال في مصنع كبير .

والمعياران السابقان لا يتطابقان بالضرورة . فهناك مثلاً مشروعات تجارية كبيرة تسيطر أحياناً على توزيع بعض المنتجات في مختلف أنحاء البلاد أو على استيراد أو تصدير بعض المنتجات ، مع أنه لا تستدعي لإعمال مجموعة محدودة من الأفراد ، وبالرغم من ذلك فإن الدور الاجتماعي الذي تلعبه « مراكز اتخاذ القرارات » هذه يجعل من الضروري تأميمها لتخضع للتخطيط الشامل والإلزامي . ومن المهم أن تؤكد مرة أخرى أن التحولات الهيكلية التي يتعين إجراؤها لا ينبغي أن تتقرر بطريقة « ميكانيكية » . بل إنه يجب أن يراعى في كل مرة الوضع الاقتصادي والسياسي الواقعي والمقتضيات الفعلية للتخطيط .

وثمة عامل آخر يحد من التوسع في التأمين خلال فترة معينة ، وهو عدم وجود العدد الكافي من الكادر التكنيكي والسياسي الذي يحقق سيطرة فعلية على القطاع المؤمم . وفي غيبة ذلك الكادر يمكن ألا يصبح التأمين خطوة متقدمة في طريق إخضاع المشروعات المؤممة لأهداف الخطة . ومع ذلك فيجب الحرص على ألا يستخلص مما سبق نتائج مبالغ فيها . ولهذا من المفيد أن تقدم الملاحظات التالية :

فيجب أن تذكر باديء ذي بدء أنه بغض النظر عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد في كل مرحلة النطاق الذي يتعين أن يبلغه القطاع المؤمم حتى يتمكن التخطيط من بلوغ أهدافه ، لابد من مراعاة عوامل سياسية خالصة . وهذه العوامل السياسية يمكن أن تجعل من الضروري إجراء تأميمات أوسع نطاقاً مما كان مطلوباً اقتصادياً ، مثلاً إذا كانت بعض القطاعات أو المشروعات بيد فئات اجتماعية أو أفراد لهم اتجاهات سياسية معادية^(٢) . وهنا نقدم اعتبارات الصراع الطبقي على اعتبارات التخطيط .

ومن ناحية أخرى لابد أن نراعي أنه كثيراً ما يمكن تربية الكادر المفقود بشكل أسرع لو توافرت الظروف التي تسمح له بممارسة النشاط وتحمل المسؤولية . ومن الواضح بالطبع أن الكادر السياسي لا يتكون فقط ، ولا حتى أساساً ، في معاهد التربية ! ولذلك فإنه عندما يتم تأمين بعض المشروعات أو القطاعات قبل توافر الكادر الضروري لإدارتها ويترتب على ذلك هبوط مؤقت في مستوى نشاط تلك المشروعات أو القطاعات ، يمكن اعتبار ذلك مقابلاً « لتكلفة التربية » التي لابد منها لتربية الكادر الذي سيعين في تلك المشروعات ويستكمل فيها تكوينه . ولكن لا ينبغي بالطبع أن تتجاوز تلك التكلفة ما يمكن للاقتصاد أن يتحملة ولا أن تكون مرتفعة دون داع .

(٢) إذا كانت بعض التأميمات غير مرغوب فيها اقتصادياً ، يجب البحث قبل إجرائها لأسباب سياسية ، عما إذا كان من الممكن تحييد الفئات الاجتماعية المراد التماس بها عن طريق التأمين . وإذا كان ذلك ممكناً ، لا بد من اتخاذ الإجراءات التي تضمن ، ولو لفترة ، حييدة (أو حتى تعاون) تلك الفئات الاجتماعية ، وإن كان هذا لا يمنع من الالتجاء في بعض الأحوال إلى مصادرة أملاك بعض أفرادها الذين يتخذون موقفاً معادياً .

ونحن هنا مرة أخرى بصدد مشكلة تقدير واقعي لوضع معين^(٣) .
ولقد اعتبرنا في الاستطراد السابق أن تأميم بعض القطاعات وبعض المشروعات أمر لا مفر منه لتحقيق أهداف الخطة . وليس ثمة مجال شرح الأسباب المختلفة التي تجعل الأمور كذلك . ولهذا سأكتفي بعرض سريع لبعضها .
وفي المستوى النظري الخالص يمكن أن نقول إن التخطيط يرمي إلى إخضاع سير الاقتصاد لمجموعة من القرارات الاجتماعية المنسقة ، في حين أن وجود مشروعات خاصة كبيرة في القطاعات الهامة من الاقتصاد يجعل سير تلك القطاعات خاضعاً أساساً لقرارات تتخذ داخلها . فكل مشروع خاص يشكل « مركز اتخاذ قرارات » مستقلاً بدرجة أو بأخرى . حقاً إن « خطة توجيهية » - أو ما أسميه « برنامجاً اقتصادياً » - يمكن أن تحاول أن تؤثر في تلك القرارات بغية توجيهها في اتجاه معين . ولكن بالرغم من ذلك ، فإن القرارات التي ستتخذها المشروعات المختلفة تظل محكومة بمجموعة من المقتضيات والاعتبارات تسودها المصالح الخاصة لكل من مراكز اتخاذ القرارات المختلفة . وفي معظم الأحوال تكون تلك المصالح متناقضة مع المصالح الاجتماعية العامة ، وبنوع خاص مع مقتضيات تنمية سريعة وتخفيف الفروق بين الطبقات . ويكون تأميم أهم « مراكز اتخاذ القرارات » أمراً لا غنى عنه بالدقة لوضع حد لهذا التناقض (وهو أحد التعبيرات الجزئية عن التناقض بين الطابع الاجتماعي لقوى الإنتاج والصفة الفردية للملكية وسائل الإنتاج) ومن أجل تغليب القرارات الاجتماعية على القرارات الفردية .

وفي المستوى التطبيقي ، يجب أن نضيف أنه من الضروري تأميم « القسم المسيطرة » على الاقتصاد ، أو على الأقل أكثرها أهمية ، لأن القرارات التي تتخذ في تلك المواقع تحدد ، ليس فقط سير تلك القطاعات ، وإنما تحدد كذلك إلى مدى واسع

(٣) وثمة طريق أفضل يتمثل في توفير الظروف لتعليم الكادر السياسي إدارة الاقتصاد بوضعهم إلى جانب أولئك الذين يديرون المشروعات الخاصة (أو التي كانوا يديرونها قبل التأميم) . وهذا هو الطريق الذي دعا إليه لينين غداة ثورة أكتوبر ، وهو كذلك الطريق الذي اتبع في الصين حيث دخل عدد من المشروعات الخاصة في قطاع الدولة بناء على اتفاق مع أصحابها الذين احتفظوا ببعض مناصب الإدارة العليا . ولكن هذا الطريق يفترض وجود بورجوازية وطنية حقيقية كما يفترض وجود حزب سياسي قائد ، قوى ومنضبط .

تطور القطاعات الأخرى من الاقتصاد . والواقع أن طريقة استخدام الفائض الاقتصادي الذي يتكون من المواقع المسيطرة من الاقتصاد ، والأساليب التكنولوجية السائدة في المشروعات أو القطاعات التي تشكل تلك المواقع المسيطرة ، وسياسة الأجور والأسعار المطبقة فيها، لها كلها أثر حاسم في سير التنمية الاقتصادية في مجموعها.

تلك بعض الأسباب التي تجعل من الضروري اتخاذ بعض إجراءات التأمين . ومع ذلك فيتعين في هذا المقام أن نبرز أنه إذا كان التأمين هو الشرط القانوني الذي لا غنى عنه لتشريك بعض وسائل الإنتاج ولإضفاء الطابع الاجتماعي على القرارات الخاصة باستخدام تلك الوسائل ، فإن التأمين ليس في ذاته شرطاً كافياً .

ولكى يفضى التأمين إلى التشريك ، لابد كما سبق أن قلنا أن تمثل الدولة التي تجرى التأمين المجتمع كله ، أى مجموع العاملين وليس مجرد فئة محددة تتمتع بالامتيازات . ويجب من ناحية أخرى أن يكون لدى الدولة جهاز لجمع البيانات وللإحصاء والمحاسبة والإدارة الفعلية يسمح : (أ) باتخاذ القرارات الاقتصادية الكبرى مركزياً على أساس معرفة محددة بما يجري بالفعل في مختلف المشروعات المؤتممة و (ب) وتنفيذ تلك القرارات تنفيذاً فعلياً . وهذا يفترض جهداً ضخماً في مجال التنظيم والمحاسبة . وما لم يبذل هذا المجهود لا يمكن الانتقال من الإجراء القانوني الذي يتمثل في التأمين إلى الإجراء الاقتصادي الذي هو التشريك .

ولقد أبرز لينين بقوة هذا التمييز بين التأمين والتشريك — هذا التمييز الذي كثيراً ما يهمل — خلال نقاشه مع أولئك الذين كانوا يمثلون الاتجاهات اليسارية في الحزب الشيوعي السوفيتي .

ولابد أن نضيف أنه يوجد إلى جانب التأمين بالمعنى الصحيح ، تحولات أخرى في علاقات الملكية تفضي إلى بعض أشكال التشريك . ومثال ذلك تملك السلطات المحلية لبعض وسائل الإنتاج ، أو تملك المنظمات التعاونية للبعض الآخر . ويمكن أن يشكل إنشاء التعاونيات وسيلة هامة لتحقيق بعض أهداف الخطة ويتم ذلك أساساً عن طريق تطوير تعاونيات المنتجين ، حين يستثمر المنتجون بطريقة مشتركة ما يملكون من وسائل إنتاج ومن قوة عمل . فتلك أرقى أشكال التعاون في الواقع . وهي تؤدي إلى القضاء على التناقض ، داخل كل تعاونية ، بين الطابع

الجماعى للعمل والطابع الفردى للملكية وسائل الإنتاج . ولكن يبقى فى هذه الحالة إمكانية التناقض بين القرارات التى يمكن أن تتخذها كل جمعية تعاونية على ضوء مصلحة أعضائها وبين القرارات المرغوب فيها اجتماعياً . وبالرغم من هذه التناقضات ، يعتبر وجود أرق أشكال التعاون توفيراً لها كل تسهيل وضع الخطة موضع التنفيذ . وتسهيل التعاونيات أعمال الخطة بقدر ما تكون حركتها بيد قوى سياسية لها نفس الأفكار والأمانى التى تتبناها الدولة ، وبالتالى أجهزة التخطيط .

ونخلص مما سبق أنه إذا كان من الضرورى أن تتوافر درجة معينة من تشريك وسائل الإنتاج حتى يمكن الأخذ بالتخطيط ، فإن التخطيط لا يستلزم بالضرورة التشريك الكامل (وهذا التشريك الكامل غير ممكن بصفة عامة نظراً للمستوى الحالى لنمو قوى الإنتاج) .

إن ما هو ضرورى ، مرة أخرى ، هو أن أهم « القمم المسيطرة » على الاقتصاد تكون بيد الدولة وأن يدفع بعملية تشريك بقية قطاعات الاقتصاد إلى الحد الذى تسمح به الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وحيث يبقى قطاع خاص على درجة أو أخرى من الاتساع ، يمكن ضمان تنفيذ خطة التنمية بفضل تملك الدولة « للقمم المسيطرة » من الاقتصاد واستخدامها لها « كروافع اقتصادية » فى تطبيق سياسة منسقة للأسعار والدخول وتنظيم تيارات التجارة ؛ كل ذلك بالطبع بشرط ألا تكون الدولة نفسها خاضعة للمصالح الخاصة ، ويجب أن نبرز هنا على وجه الخصوص الدور الذى يمكن أن تلعبه مشروعات الدولة التجارية التى تشتري الجزء الأعظم من إنتاج المشروعات الخاصة وتبيع لها أهم وسائل الإنتاج التى تحتاج إليها . وفى مثل هذا الوضع - الذى ساد فى الصين بين ١٩٤٩ و ١٩٥٦ - يكون القطاع الخاص خاضعاً فى الواقع لقرارات قطاع الدولة ، فهذا الأخير يسيطر على القطاع الخاص من ناحية « المنبع » ومن ناحية « المصب » . وفى عديد من الأحوال يكون من الأفضل ، خلال فترة قد تطول ، استخدام هذا الشكل من أشكال السيطرة (الذى يبقى على مراكز اتخاذ قرارات تابعة ، تسير على القواعد التقليدية للمسئولية) ، وهذا أفضل من خلق مراكز اتخاذ قرارات جديدة يفتقد الكادر الذى يمكن أن يكون مسئولاً عنها حقاً . ومن ناحية أخرى

لا ينبغي أن نتجاهل الصعاب التي تثار عندما نريد تسيير مشروعات الدولة التجارية في ظروف طيبة ، ولكن هذه الصعاب أقل من تلك التي يتعين مواجهتها لو تولت تسيير عدد ضخم من المشروعات الإنتاجية الصغيرة .

ويشكل تحديد النسب السليمة التي يتعين إعطاؤها لمختلف القطاعات (المؤمم والتعاوني والخاص) مشكلة سياسية وتكنيكية في نفس الوقت يجب حلها على أساس علمي . ويكون للحلول التي تتقرر في هذا الشأن نتائج تنعكس على الظروف التي يمكن فيها إعمال الخطة . وبهذا المعنى تكون تلك الحلول في ذاتها من وسائل إعمال الخطة .

(ب) المركزية واللامركزية :

وثمة جانب آخر من الأساليب التكنيكية لإعمال الخطة يرتبط بالجانب السابق ، وهو درجة المركزية واللامركزية في القطاع المؤمم . والمشكلات التي تثار في هذا المجال تتجاوز بشكل ملموس إطار تكنيك التخطيط . ومع ذلك فإن الرابطة الوثيقة بين تلك المشكلات وبين الأساليب التكنيكية للتخطيط تبرر أن نتحدث عنها قليلاً . وتثار قضية درجة المركزية واللامركزية في القطاع المؤمم في مستويات مختلفة ه فالقضية تتعلق ، أولاً ، بنطاق القطاع المؤمم التابع مباشرة للحكومة المركزية ، بالمقارنة بالقطاع المؤمم التابع لسلطات محلية ذات اختصاص محدد إقليمياً مثل : المحافظة أو المركز أو البلدة * .

ويجب أن يتوقف اتباع وحدة إنتاج معينة للدولة أو لسلطة محلية ، من حيث المبدأ ، على « مجال نشاط » الوحدة المذكورة .

وكقاعدة عامة يكون من المصلحة أن تتبع وحدات الإنتاج التي تعمل على نطاق محلي ، أي التي لا يعنى إنتاجها إلا جزءاً من البلاد ، السلطات المحلية المعنية بإنتاجها . وبهذا الشكل يمكن تفادي إرهاب السلطة المركزية بمسؤوليات ثقيلة لا داعي لها ، ويعهد بتلك المسؤوليات بالعكس إلى أولئك الذين هم في وضع يمكنهم من

* البلدة ترجمة لكلمة Commune التي تعنى التجمع السكاني في مدينة ، أو في قرية ، أو في مجموعة متجاورة من القرى - المترجم .

ممارسة رقابة فعلية والذين تمسهم بشكل مباشر نتائج الأخطاء التي يمكن أن يقعوا فيها . ومن ناحية أخرى يكون من المرغوب فيه بصفة عامة إعفاء السلطة الاقتصادية المركزية من كل المشاكل التي ليس لها على النطاق القومي إلا أهمية ثانوية .

ولكن مشكلة المركزية واللامركزية تثور بطريقة أخرى . ففيما يتعلق بالقطاع المؤم التابع مباشرة للسلطة المركزية يكون من المستحيل كقاعدة عامة ، وفي المستوى المحلي لنمو قوى الإنتاج ، أن يصدر المستوى المركزي كل القرارات التي يتعين اتخاذها في مستوى وحدات الإنتاج التي يتكون منها قطاع الدولة . ومثل هذه المحاولة تجعل من الوظائف الاقتصادية للسلطة المركزية عبئاً ثقيلاً بشكل غير عادي ، وتفرغها في الواقع من كل جدوى . فتكليف السلطة المركزية باتخاذ عدد أضخم مما ينبغي من القرارات يعني جعلها عاجزة عن اتخاذ أي قرار ، أو على الأقل عاجزة عن اتخاذ قرارات جادة وناضجة تستند إلى القدر الكافي من المعلومات .

ولهذا السبب بالدقة تعتمد الأساليب التكنيكية لإعمال الخطة على التمييز الجوهرى بين إجراءات التخطيط بالمعنى الصحيح وبين إجراءات التسيير .

(ح) التخطيط والتسيير :

إن مهمة التخطيط بالمعنى الصحيح هي تحديد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك أهم الوسائل التي يتعين إعمالها لبلوغ تلك الأهداف . ولذلك فإن التخطيط بحكم طبيعته ذاتها يكون بالضرورة من اختصاص السلطة الاجتماعية لما يقتضيه من تنسيق دقيق بين مختلف الأنشطة التي يشملها التخطيط .

أما التسيير فيتعلق بالإعمال الجارية للخطة ، أى بالقرارات اليومية التي لا حصر لها والتي يتعين اتخاذها لتحقيق الخطة . وفي المستوى المحلي لنمو قوى الإنتاج ، وخلال فترة طويلة ولا شك ، يتولى هذا التسيير أجهزة لها ، برغم تبعيتها للدولة ، قدر من الاستقلال . وهكذا انتهت التجربة السوفيتية إلى منح وحدات الإنتاج الشخصية القانونية والمعنوية والاستقلال الذاتي ، في المجالين المحاسبي والمالي . وفي إطار هذا الاستقلال الذاتي ، يتخذ مديرو وحدات الإنتاج على مسئولياتهم القرارات الجارية اللازمة لتحقيق الخطة . وهذا يعني أن أغلبية تلك القرارات ليست ثمرة أوامر إدارية وإنما تصدر عن مبادرات في المستوى المحلي ترمى لتحقيق الخطة .

ويشكل تحديد قواعد واضحة ورشيدة لتوزيع المسؤوليات بين وحدات الإنتاج والأجهزة الرئاسية العليا التي تتبعها تلك الوحدات أحد المقتضيات الجوهرية لحسن إعمال الخطة .

ومن المستحيل الدخول هنا في تفاصيل المشكلات المطروحة . ويكفي أن نبرز أنه لا توجد في هذا الصدد حلول جاهزة ، وأن الأمر المهم هو أن يراعى في نفس الوقت ضرورة توزيع المسؤوليات وضرورة توافر البيانات لدى المستويات التي ستتخذ الأنواع المختلفة من القرارات . ومن الواضح أن ظروف الحل تختلف بسبب درجة تكوين الكادر وطبيعة الصلابة الواقعية بين مختلف أجزاء القطاع المؤمم . ولذلك فإنه لا يمكن حسم قضية درجة المركزية واللامركزية في قطاع الدولة إلا على ضوء الظروف الواقعية القائمة عند حسم الموضوع ، أي بالدقة على حسب درجة نمو قوى الإنتاج في المجتمع كله من ناحية ، وفي كل قطاع من قطاعات الاقتصاد من ناحية أخرى . ويرتبط حل تلك القضية بضرورة إجراء تحليل نظري قبل الحل (٤) .

ويظهر مما سبق أنه إذا كان تأميم بعض قطاعات الاقتصاد يؤدي إلى اختفاء مراكز اتخاذ القرارات المستقلة تماماً فإنه يؤدي إلى الإبقاء على مراكز اتخاذ قرارات خاضعة وتابعة (تتكون من وحدات الإنتاج المؤممة أو من مجموعات من تلك الوحدات) لها استقلال ذاتي نسبي ، وتكون بالتالي مستقلة نسبياً عن بعضها البعض .

(د) أشكال تسيير المشروعات :

ويرتبط بالمشكلة السابقة ، وهي مشكلة الإقرار بسلطات التسيير الجارية لوحدات اقتصادية ذات استقلال ذاتي نسبي (في إطار الخطة) ، مشكلة أخرى هي مشكلة طريقة اختيار الأشخاص الذين يمارسون في الواقع تلك السلطات ، وهم في النهاية أشخاص طبيعيون .

وثمة حلان متطرفان عرفا السبيل للوجود في النظرية وفي التطبيق : أن تعين

(٤) انظر مقالا منشوراً في عدد فبراير ١٩٦٤ من مجلة La Pensée حاولت فيه مناقشة بعض

الجوانب النظرية للقضية المثارة هنا .

الدولة مديراً للوحدة الاقتصادية ، أو أن ينتخب العاملون في الوحدة الاقتصادية مجلساً للتسيير له رئيس منتخب كذلك . وبين هذين الحلين المتطرفين يوجد عدد كبير من الحلول الوسطى مثل : إلزام المدير المعين بأخذ رأى الجمعية العمومية للعاملين في الوحدة التي يديرها ، أو أخذ رأى مجلس منتخب . ومن الناحية الأخرى يمكن للمجلس المنتخب أن يعين مديراً له ساطات معينة ، أو حتى تعين الدولة المدير بشرط توزيع واضح للمسئولية بين المجلس ورئيس المجلس والمدير .

وإذا كان لابد من أن يكون للاعتبار الاقتصادي وزنه ، فإن الاختيار السليم بين هذه الحلول المختلفة التي يؤثر إعمالها بكل وضوح على طريقة تنفيذ الخطة ، لا يمكن أن يتوقف على الاعتبارات الأيديولوجية . بل إن هذا الاختيار يجب أن يتم بطريقة علمية وأن يكون محكوماً بطبيعة المشكلات التي يتعين حلها و أهمها مشكلة بناء اقتصاد جديد ومجتمع جديد ، هذا البناء الذي يقتضى الخضوع الكامل من جانب وحدات الإنتاج الأساسية لاعتبارات الخطة والقضاء الجذري على التناقضات في المصالح بين المجموعات المختلفة من العاملين وبين المجتمع كله . ومع ذلك ، فأياً كان أسلوب اختيار السلطات المسؤولة عن تسيير وحدات الإنتاج أو مجموعات وحدات الإنتاج فلا بد من أساليب تكنولوجية لزيادة نشاط تلك الوحدات والرقابة عليه . وسنتقل الآن إلى تلك الأساليب .

(هـ) الأساليب التكنولوجية للحفز والرقابة :

يترتب على وجود وحدات تسيير ذات استقلال ذاتى نتائج هامة من حيث الأساليب التكنولوجية التي يتعين استخدامها لإعمال الخطة . فإن هذا الاستقلال الذاتي لوحدات الإنتاج يجعل من الضروري أن يكون بوسع السلطات المركزية أن تمارس إزاءها وسائل للحفز والرقابة على قدر كاف من الفعالية .

وأساليب الرقابة لا غنى عنها كذلك في حالة خضوع وحدات الإنتاج الكامل للسلطة المركزية ، ذلك أنه حتى لو لم يكن على وحدات الإنتاج إلا تنفيذ الأوامر التي تصدر إليها من السلطة المركزية لكان من الضروري التحقق من حسن تنفيذها لها .

وإن تعدد وتنوع الأساليب التكنيكية للحفز والرقابة تضطرنى إلى أن أقنع هنا ببعض الملاحظات فقط .

فى مستوى وحدة الإنتاج المؤممة ، يبدو أن الأسلوب الأكثر فعالية فى المستوى الحائى لنمو قوى الإنتاج ، هو كقاعدة عامة أن يكون لتلك الوحدة محاسبتها الخاصة وميزانياتها الخاصة . فهذا الوضع يسمح ، بشرط أن يكون نظام الأسعار قد تحدد بطريقة سليمة ، بالحكم على فعالية تسيير كل من تلك الوحدات ليس فقط من زاوية تحقيق الأهداف النوعية والكمية للخطة ولكن كذلك من زاوية الظروف الاقتصادية لتحقيقها وبصفة خاصة من حيث سعر التكلفة . وهذا ما يسمى فى الاتحاد السوفيتى « تكنيك الحساب الاقتصادى » .

ويمكن أن نستخدم هذا التكنيك فى نفس الوقت كأسلوب للرقابة وأسلوب للحفز ويتحقق ذلك حين يعود على العاملين فى وحدات الإنتاج المختلفة جزء من المكاسب المادية المترتبة على درجة التحقيق النوعى والكمى للخطة (بما فى ذلك الناحية الاقتصادية) للأهداف التى حددتها الخطة للوحدة التى يعملون فيها . ولكن قضية الرقابة على « الحساب الاقتصادى » يمكن عزلها تماماً عن وظيفته فى الحفز .

ويمكن أن تتعدد الأساليب التكنيكية للحفز فى مستوى الوحدات التكنيكية المختلفة التى تشكل وحدة إنتاج بالمعنى الصحيح (مثلاً فى مستوى « العنابر » بإقرار مبدأ المكافآت التى توزع على هذا المستوى) ، ويمكن بالطبع النزول إلى مستوى « الورديات » ، بل أحياناً إلى مستوى كل عامل على حدة . وفى هذه الحالة الأخيرة يرتبط تكنيك الحفز بسياسة الأجور المقررة .

أما فيما يتعلق بالرقابة التى يتعين ممارستها على مختلف وحدات الإنتاج ، فإنها يجب ألا تكون رقابة إحصائية فقط (فى شكل تقارير بيانات إحصائية تتجمع لدى السلطة المركزية التى تتولى فحصها) . بل يجب أن تكون كذلك رقابة محاسبية ومالية .

وفى هذا الصدد يمكن أن يلعب الجهاز المصرفى المؤم دوراً كبيراً . فهو يستطيع أن يحقق رقابة جارية على عمليات الشراء والبيع والاستثمار التى تجريها مختلف وحدات الإنتاج وأن يتأكد من مطابقة هذه العمليات من حيث الطبيعة ومن حيث النطاق

لما هو وارد بالخطة . ويمكن أن تمنح أجهزته في بعض الأحوال حق وقف العمليات التي تتناقض مع الخطة . وهذا النوع من الرقابة يجب ألا يقتصر على دور ساي ولا حق بل يمكن أن يلعب الجهاز المصرفي دوراً وقائياً ، كما يجب أن يلعب دوراً تثقيفياً ، فحين يكتشف البنك أخطاء في التسيير غير مقصودة ، عليه أن يوضح بالتحليل الاقتصادي طبيعة تلك الأخطاء وجنورها وأن يطرح نتائج ذلك كانه على أولئك الذين يقومون بأعمال تسيير يمكن أن تقع خلالها أخطاء مماثلة . وهذا أمر له أهمية حاسمة في داخل قطاع الدولة .

وكما قلت من قبل ، تكون إمكانيات الحفز والرقابة فيما يتعاق بالقطاع التعاوني وبالقطاع الخاص أضعف بكثير منها في قطاع الدولة ولكن هذا لا يعني بحال أنها غير موجودة . وتنهصر الأساليب التكنيكية المستخدمة في هذا المجال في سياسة الأسعار وسياسة الأجور ، والضرائب والائتمان . وعندما يتم تأمين الجهاز المصرفي والجزء الأعظم من جهاز التجارة فإن المشروعات التعاونية والمشروعات الخاصة تدخل في شبكة من أنواع الإلزام والرقابة يصبح معها من الممكن حملها ، إلى حد كبير ، على تنفيذ الخطة ، على الأقل حين تكون المشروعات الخاصة صغيرة لا تمتلك وسائل التمويل الذاتي وحين توصل الأبواب أمام حركة هروب رؤوس الأموال . وما لم تتوافر تلك الشروط يكون الجزء المتعاق بالقطاع الخاص وبالقطاع التعاوني من الخطة ذا قيمة توجيهية فقط .

ويجب أن نضيف إلى الحوافز الاقتصادية المشار إليها آنفاً الحوافز غير الاقتصادية : روح التضامن ، والتنافس الاشتراكي والشعور بالواجب . . . إلخ . وتحليل الحوافز غير الاقتصادية يقتضي استطراداً طويلاً . والمفروض أن دور الحوافز غير الاقتصادية يتزايد كلما تقلص التشريك .

(و) أجهزة التخطيط ودورها :

إن الملاحظات السابقة تظهر أنه إذا كانت أجهزة التخطيط تقوم بتحضير الخطة وإعداد الوسائل التكنيكية الأساسية لإعمالها ، فإنه لا يكون من اختصاصها

عادة أن تتولى بنفسها أعمال الخطة . وهذه الملاحظة تجعل من الممكن أن نحدد الهيكل الذى يجب أن تتخذه أجهزة التخطيط وكذلك الحدود التى ترد على نشاطها .

(ز) هيكل أجهزة التخطيط :

ويجب أن يقابل التمييز الوظيفى بين أعمال التخطيط وأعمال التسيير الجارى ، تمييز تنظيمى بين أجهزة التخطيط وأجهزة التسيير . وهذا يعنى أن الأجهزة المكلفة بالتخطيط لا ينبغي أن تكلف فى نفس الوقت بالتسيير . وهذا الوضع الخاص لأجهزة التخطيط يتضمن مخاطر لا شك فيها بالنسبة لسلطانها الإدارية .

فتلك قاعدة عامة أن يعتبر كل جهاز ليس له سلطان مباشر على القرارات الجارية بمثابة جهاز للبحث والدراسة يمكن ألا تحترم توجيهاته . ولذلك فإنه من الضرورى إقامة الآليات التى تضمن على أفضل وجه أن تكون القرارات الجارية التى تتخذها المنظمات الاقتصادية والإدارية مطابقة بالفعل لما هو وارد بالخطة ، كما أنه من الضرورى من ناحية أخرى أن تمنح أجهزة التخطيط وضعاً سياسياً يوفر لها درجة عالية من الهيبة . وهذا هو أحد الأسباب التى تجعل معظم البلدان الاشتراكية تلتحق جهاز التخطيط مباشرة برئيس الوزراء أو بالنائب الأول لرئيس الوزراء . فلا بد فى الواقع من أن تكون سلطة جهاز التخطيط المركزى أعلى من سلطة الوزارات المختلفة التى ستكلف بتنفيذ الخطة .

وثمة بعض الملاحظات التكميلية فيما يتعلق بالمشكلات التنظيمية الخاصة بأجهزة التخطيط .

فلا بد أن يكون جهاز التخطيط المركزى الذى له وضعه السياسى السامى كما أوضحنا ، على رأس عدد من أجهزة التخطيط فى مستوى أدنى . وهذا يعنى ، من الناحية العملية ، ضرورة إنشاء إدارة للتخطيط فى كل وزارة وفى كل مصلحة مركزية .

وستتولى إدارة التخطيط ، بالاتصال المباشر مع جهاز التخطيط المركزى ، مهمة إعداد الخطة المفصلة لنشاط المصلحة أو الوزارة التى تنشأ فيها . فمثلاً تقوم إدارة التخطيط فى وزارة التجارة الخارجية أو فى وزارة الصناعة بإعداد الخطة التفصيلية

للتجارة الخارجية أو خطة التنمية الصناعية . ويمكن أن يكون من المفيد عند تجميع المشروعات الصناعية أو التجارية التابعة للوزارات المختلفة في هيئات أو مؤسسات بحسب نوع النشاط أن ينشأ مكتب للتخطيط في كل هيئة خاصة بالفرع يتولى إعداد الخطة الخاصة بهذا الفرع . وبهذه الطريقة يخفف العبء الملقى على عاتق جهاز التخطيط المركزى ، لأنه يعنى من أعمال التخطيط التفصيلية . وهكذا يتكون ما يسمى الهيكل القطاعى للتخطيط .

وفي الحدود التى تتولى فيها السلطات المحلية جزءاً من النشاط الاقتصادى لابد من أن يامحق بهذه السلطات ، أو على الأقل بأكثرها أهمية ، إدارة أو مكتب للتخطيط يرتبط ارتباطاً مباشراً بجهاز التخطيط المركزى . وهكذا يتم إنشاء أجهزة التخطيط الإقليمية والمحلية .

ولكى يغدو التخطيط حقيقة واقعة ولا يكون مجرد تعبير عن نية حسنة ، فلا بد من أن تحظى بأقصى اهتمام مشكلة إقامة هيكل متين للأجهزة التى تتولى إعداد الخطط وإعمالها .

ومن العبث التهوين من خطر إقامة جهاز مركزى للتخطيط لا يرتبط عضوياً بالأجهزة القطاعية والإقليمية للتخطيط . فبدون هذا الترابط يعمل الجهاز المركزى للتخطيط فى فراغ ويضع خططاً لا تستند إلى بيانات كافية . وترتبط مشكلة فعالية جهاز التخطيط المركزى وساطته كذلك بتوفير العدد اللازم من الموظفين المؤهلين لأعمال التخطيط وبوجود هيكل داخلى للجهاز سليم وقوى .

ويجب ألا يغيب عن الذهن مطلقاً أن الجهاز المركزى للتخطيط يمثل المخ الاقتصادى للأمة ، وبالتالي يجب ألا نضمن بجهد فى سبيل تقويته وتطويره . ودون أن ندخل هنا فى تفاصيل ما يجب أن يكون عليه الهيكل الداخلى للجهاز المركزى للتخطيط (وهو هيكل يتوقف على الظروف المحددة فى كل فترة زمنية معينة) ، لابد أن نبرز أن هذا الجهاز يجب أن يكون فى وضع يسمح له بالقيام على الأقل بالوظائف الخمس التالية :

جمع البيانات ، إجراء التوقعات ، القيام بالتعديلات ، التقييم ، الرقابة .

ووظيفة جمع البيانات تعنى إنجاز عدد من المهام . فيجب أولاً أن تجمع بانتظام بيانات نوعية وكمية عن سير الاقتصاد فى قطاعاته المختلفة وفى مختلف الأقاليم .

وفى مجال هذه الوظيفة يدخل كذلك الإعداد السليم والمفيد للبيانات المجمعة : إعداد محاسبة اقتصادية قومية ، إعداد جداول للعلاقات بين القطاعات ، حساب المعاملات التكنيكية . . . إلخ .

ويدخل فيها أخيراً تنشيط الأبحاث الجيولوجية وأعمال التنقيب عن المعادن . . . إلخ ، وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة ، من الواضح أن جهاز التخطيط المركزى لا يتولى هذه المهمة عن طريق موظفيه ، ولكن عليه أن يوجه أعمال الأبحاث التى تتولاها وزارات أخرى .

أما وظيفة التوقع والإسقاط فهى تمثل قلب عملية التخطيط . وإعداد الخطة ذاتها ليس إلا المرحلة الأخيرة فى أعمال التوقع والإسقاط .

والإدارة التى تتولى هذه الوظيفة داخل الجهاز المركزى للتخطيط يجب أن يتوافر لها العدد الكافى من الموظفين الفنيين والقدر الكافى من وسائل العمل . والفنيون المطلوبون هنا هم اقتصاديون وإحصائيون وخبراء فى الفروع الرئيسية للنشاط الاقتصادى والاجتماعى .

أما وظائف التقييم والتعديل فيقوم بها الجهاز المركزى للتخطيط عندما يفحص الخطط التى تعدها الوزارات المختلفة والمؤسسات العامة والسلطات الإقليمية ، وهدفه منها إجراء التعديلات التى تجعل هذه الخطط التفصيلية متفقة مع التقديرات الإجمالية للتنمية ومع الإمكانات الموضوعية والأولويات التى تقررت فى إطار التوجيهات .

ولا يمكن التقليل من أهمية النقطة الأخيرة . فالأخطاء التى تقع فى التوزيع الإقليمى لقوى الإنتاج من أكثر الأخطاء شيوعاً وأعظمها ضرراً بالتنمية الاقتصادية العامة .

وليس من الضرورى أن يحتفظ جهاز التخطيط المركزى بموظفين دائمين للقيام بأعمال التقييم المشار إليها . والواقع أنه يكون من الأفضل أن يلجأ جهاز التخطيط

المركزي إلى مستشارين مؤقتين يستعيرهم من الهيئات المركزية الأخرى أو من مشروعات القطاع المؤمم ، للقيام بهذه المهام ذات الطبيعة غير المستمرة .

وأخيراً فإن عمليات الفحص التي يقوم بها الجهاز المركزي للتخطيط قد تستدعي أن يكون به هيئة من المفتشين . ويكون دور المفتشين القيام بالتفتيش من وقت لآخر . أما الرقابة المنظمة على قيام المؤسسات الاقتصادية المختلفة التابعة للدولة فيجب أن يتولاها جهاز خاص من المراقبين لتفادي إرهاق الجهاز المركزي للتخطيط .

خاتمة

وهكذا رأينا أن الأساليب التكنيكية للتخطيط لا تنحصر كما توهم البعض في تكنيك تحضير الخطة . بل الواقع أنها تشمل جمع البيانات اللازمة لتحضير الخطة ثم إفراغ هذه البيانات في شكل صالح للاستخدام وواضح الدلالة ، ثم تحضير مشروعات للخطة ، ثم التحقق من اتساق تلك المشروعات ، ثم إعداد الخطة ذاتها وبيان الإجراءات التي لابد من اتخاذها لتنفيذ الخطة ، سواء الإجراءات المتعلقة بالهياكل الاقتصادية والاجتماعية أم تلك التي تخص السياسة الاقتصادية والاجتماعية الجارية .

وهذا يعني أن الأساليب التكنيكية للتخطيط تغطي ، في إطار اقتصاد تجري نميته حقاً وفقاً لخطة ، مجالا واسعاً من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

مراجع مختارة في التخطيط والتنمية

القضايا النظرية

(مؤلفات ومقالات بالفرنسية أو الإنجليزية)

١ - السياسة الاقتصادية :

— أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتي : « شرح الاقتصاد السياسي »

Academie des Sciences de l'U.R.S.S. : "Manuel d'Economie Politique" — Editions Sociales, Paris.

— ج . بنارد : « المفهوم الماركسي لرأس المال » باريس ، ١٩٥٢

BENARD, J. "La Conception marxiste du capital" SEDES Paris 1952.

— ه . ديني : « القيمة والرأسمالية » باريس .

: « النقود » باريس

DENIS, H. : "Valeur et Capitalisme" Ed. Sociales.

: "La Monnaie" Ed. Sociales.

— م . دب : « الاقتصاد السياسي للرأسمالية » لندن ، ١٩٣٧

: « في النظرية الاقتصادية والاشتراكية » لندن ، ١٩٥٥

DOBB, M. : "Political Economy of Capitalism" Routledge & Kegan, London 1937.

: "On Economic Theory and Socialism" R. & K. London 1955.

— ج . أيتون : « الاقتصاد السياسي » لندن ، ١٩٥٢

EATON, J. : "Political Economy" A Marxist textbook.

Lawrence and Wishart, London 1955.

- د . جيهينف : « مشكلة النظرية الماركسية للقيمة » باريس ١٩٥٢
 GUIHENEUF, R. : “Le problème de la théorie Marxiste de la Valeur.”
 A Colin, Paris 1952.
- ل . ف . كانتوروفيتش : « الحساب الاقتصادي واستخدام الموارد »
 باريس ١٩٦٣
 KANTOROVICH, L.V. : “Calcul économique et utilisation des ressources” Dunod, Paris 1963.
- ا . لانجه : « الاقتصاد السياسي » الجزء الأول — باريس ١٩٦٢
 LANGE, O. : “Economic politique” tome 1 P.U.F., Paris 1962.
- : « الاقتصاد السياسي للاشراكية » روتردام ، ١٩٥٨
 — : “Political Economy of Socialism” Institute of Social Studies,
 Rotterdam 1958.
- ا . مندل : « شرح الاقتصاد الماركسي » جزءان، باريس ١٩٦٢
 MENDEL, E. : “Traité d'Economie Marxiste” Julliard, Paris 1962.
- ك . ماركس : « مبادئ نقد الاقتصاد السياسي »
 : « رأس المال والعمل الأجير »
 : « الأجور والتمن والربح »
 : « رأس المال » الجزء الأول
- د . ميك : « دراسات في نظرية قيمة العمل » لندن ، ١٩٦٥
 MEEK, R. : “Studies in the Labour Theory of Value”. Lawrence
 & Wishart, London 1956.
- ل . سيجال : « مبادئ الاقتصاد السياسي » باريس ١٩٣٦
 SEGAL, L. : “Principes d'Economic Politique” Ed. Sociales Internationales, Paris 1936.
- ب . سوزي : « نظرية التطور الرأسمالي » نيويورك ١٩٥٦
 : « الاشتراكية » نيويورك ١٩٤٩
- SWEETZ, P. : “The Theory of Capitalist Development” Monthly
 Review, N.Y. 1956.
 — : “Socialism” Mc Graw Hill, N.Y. 1949.

٢ — المحاسبة القومية والقياس الاقتصادى والإحصاء :

— ر . ج . ألن : « التحليل الرياضى والنظرية الاقتصادية »

: « الإحصاء من أجل الاقتصاديين »

ALLEN, R.G. : "Analyse Mathématique et Théorie économique"
P.U.F. Paris.

— : "Statistics for Economists". London 1949.

— ج . م . ديران : « نظام العلاقات بين الصناعات » : رسالة دكتوراه
باريس

DURAND, J.M. : "Le système des relations inter-industrielles" Thèse
de Droit, Paris.

— ا . لانجه : « مقدمة للقياس الاقتصادى » وارسو ، ١٩٦٠

LANGE, O. : "Introduction to Econometrics". Varsovie, 1960.

— ف . ليونتييف : « هيكل الاقتصاد الأمريكى من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩ »
نيويورك ١٩٥٠

LEONTJEF, V. : "The Structure of the American Economy 1919-
1939" 2e éd. Oxford Univ. Press N.Y. 1950.

— ج . أولسون : « فى المحاسبة القومية » ستوكهولم ١٩٥٥

OHLSON, J. : "On National Accounting.", Stockholm 1955.

— ف . بيرو : « حسابات الأمة » باريس ١٩٤٩

PERROUX, F. : "Les comptes de la Nation" Paris 1949.

— ش . برو : « طرق المحاسبة القومية الفرنسية » باريس ١٩٥٦

PROU, Ch. : "Méthodes de Comptabilité Nationale Française" A.
Calin, Paris 1956.

— ر . ستون : « وظائف ومعايير المحاسبة القومية » كامبريدج ١٩٥١

STONE, R. : "Functions and Criteria of Social Accounting" Income
& Wealth, Cambridge 1951.

— ج . تينبرجن : « القياس الاقتصادى » :

: « الأساليب الفنية الحديثة للسياسة الاقتصادية »

باريس ١٩٦١

TINBERGEN, J. : "L'Econometrie."

— : "Techniques Modernes de la politique économique". Dunod, Paris 1961.

— ج . تيودور : « الإحصاء وتطبيقاته في بلد في طريق التنمية » جزءان

باريس ٥٨

THEODORE, G. : "La Statistique et Son application dans les pays en voie de développement". 2 tomes, I.N.S.E.E. 1958.

٣ — التنمية والنمو الاقتصادى :

— سمير أمين : « الآثار الهيكلية للتبعية الدولية للاقتصاديات السابقة

للرأسمالية » باريس ١٩٥٧

AMIN, S. : "Les effets structurelles de l'intégration internationale de économies précapitalistes". Thèse de Droit, Paris 1957.

— ب . باران : « الاقتصاد السياسى للنمو » نيويورك ١٩٥٧

BARAN, P. : "The Political Economy of Growth". Monthly Review Press, N.Y. 1957.

— د . بار : « التنمية الاقتصادية : التحليل والسياسة » باريس

١٩٥٨

BARRE, R. : "Le développement économique : analyse et politique". Cahiers de l'I.S.E.A., Paris 1958.

— باريت : « تطور الرأسمالية اليابانية »

BARRET : "Evolution du capitalisme japonais".

— ه . بارتولى : « النظم والهيكل الاقتصادية » باريس ١٩٦٠

BARTOLI, H. : "Systèmes et Structures économiques" Les Cours de Droit, Paris 1960.

— ش . بتلهم : « الاقتصاد الألماني في ظل النازية » باريس ١٩٤٦

BETTELHEIM, Ch. : "L'Economie Allemande sous le Nazisme".
M. Rivière, Paris 1946.

— ج . دي كاسترو : « جغرافية الجوع » ١٩٥٩

CASTRO, J. de : "Geographie de la faim" 1959.

— ف . كليرمونت : « الحرية الاقتصادية والبلاد المختلفة — دراسة حول
تطور فكرة »

CLAIREMONTE, F. : "Le libéralisme économique et les pays sou-
développés — Etude sur l'évolution d'une idée." Genève 1958.

— كولن كلارك : « شروط التقدم الاقتصادي »

COLIN CLARK : "Les conditions du Progrès économique" P.U.F.
Paris.

— الوثائق الاقتصادية التشيكوسلوفاكية : « دراسة في التنمية والتخطيط

الاقتصادي » براغ ١٩٥٩

— م . دب : « بعض جوانب التنمية الاقتصادية » دلهي ، ١٩٥٥

: « دراسات في تطور الرأسمالية » لندن ، ١٩٥٧

DOBB, M. : "Some Aspects of Economic Development" Delhi, 1955
— : "Studies in the Development of Capitalism" London, 1957.

— ا . د . دومار : « مقالات في نظرية النمو » نيويورك

DOMAR, E.D. : "Essays in the Theory of Growth". Oxford Univ.
Press, N.Y.

— د . ديمون : « الاقتصاد الزراعي في العالم » ١٩٥٤

: « الأراضي الحية » ١٩٦١

: « أفريقيا السوداء : التنمية الزراعية وتحويل الاقتصاد

الزراعي » ١٩٦١

DUMONT, R. : "Economie agricole dans le monde" 1954.

— : "Terres vivantes". Plon, Paris 1961.

— : "Afrique noire : développement agricole et reconversion de
l'économie agricole". Cahiers du Tiers-Monde, juillet 1961.

- ج . دوريه : « التحليل الماركسي للتخلف » باريس ١٩٥٨
 DURET, J. : "Analyse marxiste du sous-développement" in "Présence Africaine" aout - sept. 1958.
- جامعة شيكاغو : « مقالات في الدراسة الكمية للنمو الاقتصادي »
 أبريل ١٩٦١
- مجلة « الاقتصاد الزراعي » العدد الرابع : ١٩٥٩ : « مشكلات التنمية الزراعية »
 "Economic Rurale" : "Problèmes de développement agricole"
 No. 4, 1959.
- ه . س . إليس (وآخرون) : « التنمية في أمريكا اللاتينية » لندن ١٩٦١
 ELLIS, M.S. : "Development for Latin America" London, 1961.
- جرانوت : « السياسة الزراعية العالمية وتجربة إسرائيل » باريس
 ١٩٥٧ :
- GRANOTT : "Politique agraire mondiale et l'expérience d'Israel".
 P.U.F. 1957.
- ا . ه . هانسن : « المشروع العام والتنمية الاقتصادية » لندن ١٩٥٩
 HANSEN, A.H. : "Public Enterprise and Economic Development".
 London, 1959.
- ا . هازيلوود : « اقتصاد المناطق المتخلفة » لندن ١٩٥٤
 HAZILWOOD, A. : "The Economics of Under-developed Areas".
 Oxford Univ. Press, 1954.
- ج . ب هندرسن : « في النمو الاقتصادي » في مجلة « العلم والمجتمع »
 ربيع ١٩٥٨ . . .
- HENDERSEN, J.P. : "On Economic Growth". in "Science and Society",
 spring 1958.
- ب . هيجنز : « التنمية الاقتصادية : المبادئ والمشاكل والسياسات »
 نيويورك ١٩٥٩
- HIGGINS, B. : "Economic Development : Principles, Problems and
 Policies". W.W. Norton, N.Y. 1959.

— ك. ك. كورينهارا : « النظرية الكينزية في التنمية الاقتصادية » ١٩٥٩
KURIHARA, K.K. : "The Keynesian Theory of Economic Development". Allen & Unwin, London 1959.

— ا. ك. داس جوبتا : « الاقتصاد الكينزي والبلاد المتخلفة »
DAS GUPTA, A.K. : "Keynesian Economics and Under-developed countries".

— ن. ك. ر. ف. داو : « الاستثمار والدخل والمضاعف في البلاد المتخلفة »
RAO, U.K.R.V. : "Investment, Income and Multiplier in Under-developed countries."

— ف. ب. ب. سينج : « الاقتصاد الكينزي في علاقته بالبلاد المتخلفة »
كلكتا ١٩٥٦

SINGH, V.B. : "Keynesian Economics in relation to Under-developed countries."
(editor) : "A Symposium : Some Problems of industrialisation of agricultural Countries in Keynesian Economics". People's Publishing House, Culcutta 1956.

— س. كوزنتز : « الجوانب الكمية في النمو الاقتصادي للأمم » ١٩٦١
KUZNETS, S. : "Quantitative aspects of the Economic Growth of Nations". in "Economic Development and Cultural Change," July 1961.

— و. ا. لويس : « نظرية النمو الاقتصادي » لندن ١٩٥٥
: « التنمية الاقتصادية في حالة عرض عمل غير محدود »
مانشستر ١٩٥٢

LEWIS, W.A. : "The Theory of Economic Growth" London, 1955.
— : "Economic Development with unlimited supply of Labour". Manchester School 1952.

— ا. ماس : « ماركس ومشكلة النمو » باريس ١٩٥٧
MASSE, E. : "Marx et le problème de la croissance" A. Colin, 1957.

- ك . ماركس و ف . إنجلز : « في نظام المستعمرات » موسكو ١٩٦١
 MARX, K. and EWGELS, F. : "On Colonialism". Moscow 1961.
- ح . ميردال : « النظرية الاقتصادية والبلاد المتخلفة » باريس ١٩٥٩
 : « اقتصاد دولي » باريس ١٩٥٨
- MYRDAL, G. : "Théorie économique et parys sous-developpés" in
 "Présence Africaine" 1959.
- : "Une Economic Internationale". P.U.F. 1954.
- ر . نوركسه : « مشكلات تكوين رأس المال في البلاد المتخلفة »
 لندن ١٩٥٣
- : « نماذج التجارة والتنمية الاقتصادية » ستوكهولم ١٩٦٠
- NURKSE, R. : "Problems of Capital formation in Under-developped
 Countries". Oxford Univ. Press, 1953.
- : "Patterns of Trade and Economic Development" Stockholm
 1960.
- ب . د . بيريس : « النتائج الاجتماعية للإمبريالية » رسالة دكتوراه ،
 لندن ١٩٥٠
- PIERIS, D.R. : "The Sociological consequences of Imperialism".
 Ph. D. Thesis, London 1950.
- ج . روبنسون : « مذكرات في نظرية التنمية الاقتصادية »
 : « السكان والتنمية الاقتصادية »
- ROBINSON, J. : "Notes on the Theory of Economic Development"
 - : "Population and Economic Development". in "Collected
 Papers", vol. II. 1960
- و . و . روستو : « مراحل النمو الاقتصادي » باريس ١٩٦٢
- ROSTOW, W.W. : "Les étapes de la croissance économique" Paris,
 1962.
- ب . باران و ا . هوبسبوم : « مراحل النمو الاقتصادي » ١٩٦١
- BARAN, P. and HAUBSBAUM, E.J. : "The Stages of Economic Growth".
 in "Kyklos" vol. XIII 1961.

— جوستافسون : « روستو وماركس والنمو الاقتصادى » ١٩٦١

GUSTAFSSON : "Rostow, Marx and Economic Growth". in "Science and Society" 1961.

— ب. فيلار : « التطور التاريخى والتقدم الاجتماعى » باريس ١٩٦١ .

VILAR, P. : "Développement historique et progrès social" in "La Pensée", juillet-aout 1961.

— ا. ك. كيرنكروس : « مراحل النمو الاقتصادى » لندن ١٩٦٢

CAIRNCROSS, A.K. : "The Stages of Economic Growth" in "Factors in Economic Development", Allen and Unwin, London 1962.

— ف. ريماليف : « البلاد المتخلفة وتفكك الامبريالية » موسكو ١٩٥٩

RYMALEV, V. : "The Under-developped countries and the disintegration of Imperialism", in "International Affairs", april 1959.

— و. ا. ج. سولتر : « الإنتاجية والتغير التكنيكى » كامبريدج ١٩٦٠

SALTER, W.E.G. : "Productivity and technical change" Cambridge Univ. Press 1960.

— سينج . د . أجاروالا : « اقتصاديات التخلف » بمباى ١٩٥٨

SINGH and AGARWALA : "Economics of Under-development" Oxford Univ. Press, Bombay 1958.

— ى . شتانوفيك : « أصل وطبيعة التخلف الاقتصادى » ١٩٥٨

STANOVIK, Y. : "L'origine et la nature du sous-développement". in "Questions Actuelles du Socialisme" nov.-déc. 1958.

— اليونسكو : « مناهج ومشاكل التصنيع فى البلاد المتخلفة »

نيويورك ١٩٥٩ .

U.N.E.S.C.O. : "Methodes et Problèmes de l'industrialisation des pays sous-développés". N.Y. 1959.

٤ - التخطيط :

— ب . باران : « تخطيط الاقتصاد القوي » ١٩٥٢

BARAN, P. : "National Economic Planning." in "A Survey of Contemporary Economics" Vol. II Homewood, Illinois 1952.

— ش . بتلهم : « القضايا النظرية والعملية للتخطيط » باريس ١٩٤٦

— : « التخطيط والنمو الاقتصادي » باريس ١٩٥٨

— : « التخطيط في أفريقيا السوداء » باريس ١٩٦١

— : « دراسات في نظرية التخطيط » بومباي ١٩٥٩

— : « بعض القضايا الأساسية في التخطيط » بومباي ١٩٦١

BETTELHEIM CH. : "Problèmes théoriques et pratiques de Planification". P.U.F. 1946.

— : "Planification et croissance économique" in "Présence Africaine" août-sept. 1958.

— : "Planification en Afrique Noire", in "Cahiers Internationaux" janvier-fév. 1961.

— : "Studies in the Theory of Planning". Asia Publishing House, Bombay 1959.

— : "Some Basic Planning Problems". Asia Publishing House, Bombay 1961.

— ح . شارير : « تجربة التخطيط في غينيا » باريس ١٩٦١

CHARRIERE, J. : "La Guinée, une expérience de planification". in "Cahiers Internationaux" mai 1961.

— م . دب : « التخطيط الاقتصادي والاقتصاد المخطط » لندن

١٩٥٤

DOBB, M. : "Economic Planning and Planned Economy" in "Economics : Man and his ressources", London 1954.

— ا . جانجون وآخرون : « دراسات في سلوك المستهلك » بومباي ١٩٦٠

GANGULY, A. and others : "Studies in Consumers Behaviour". Asia Publishing House Bombay 1960.

١ - لانجه : « دراسات حول التخطيط الاقتصادى فى البلاد

المتخلفة » باريس ١٩٥٧

LANGE, O. : "Etudes sur la Planification Economique dans les pays sous-developpés". in "Cahiers de l'I.S.E.A." janvier 1957.

— هيئة الأمم المتحدة : « تحليل التنمية الاقتصادية وتقديرها مقدماً : مدخل

إلى تكنيك البرمجة » نيويورك ١٩٥٥

U.N.O. : "Analysis and Projections of Economic Development. Introduction to the technics of programming N.Y. 1955.

— اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى : « التنمية الاقتصادية والتخطيط »

« سلسلة مقالات فى نشرة اللجنة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩

E.C.A.F.E. : "Economic Development and Planning".

— I. Problems and Technics-Bulletin 1955.

— II. Policies and Means of Implementation-Bulletin 1956.

— III. The Agricultural Sector — 1957.

— IV. Industrialisation — 1958.

— V. Social Aspects — 1959.

— ش . برو : « إعداد البرامج فى البلاد المتخلفة » باريس ١٩٦٣

PROU, CH. : "L'établissement des programmes dans les pays sous-développés." Dunod, 1963.

— ج . تينبرجن : « المركزية واللامركزية فى التخطيط الاقتصادى »

: « تخطيط التنمية » باريس ١٩٦٢

TINBERGEN, J. : "Centralisation and decentralisation in Economic plannig".

— : "Planification du Développement" P.U.F. 1961.

٥ - الاستثمارات :

— ش . بتلهم : « حول مشكلة الاختيار بين مشروعات استثمار بديلة »

: « اختيار الاستثمارات ودرجة كفايتها » باريس ١٩٦٣

BETTELHEIM, CH. : "On the Problem of Choice between alternative investment projects" in "Soviet Studies"; juillet 1950.

— : "Choix et efficience des investissements" in "Textes du Colloque franco-polonais", Paris 1963.

— م . دب : « بعض القضايا النظرية في تخطيط التنمية الاقتصادية »

لندن ١٩٦١

: « مقالات في النمو الاقتصادي والتخطيط » لندن ١٩٦٠

: « مذكرة حول ما يسمى درجة كثافة رأس المال في

البلاد المتخلفة » لندن ١٩٥٤

DOBB, M. : "Essays on Economic Growth and Planning" Routledge & Kegan, London 1960.

— : "A note on the so-called degree of capital intensity in under-developed countries". in "Economic Theory and socialism".

— : "Some theoretical problems in planning economic development". in "Marxism Today". feb. 1961.

— ش . شاكرافارتى : « منطق تخطيط الاستثمار » أمستردام ١٩٥٩

CHAKRAVARTY, S. : "The Logic of Planning Investment" North Holland Publishing Co. Amsterdam, 1959.

— و . جالينسون و . ه . لينستين : « معايير الاستثمار : الإنتاجية والتنمية

: الاقتصادية » ١٩٥٥

GALENSON, W. and LEIBENSTEIN, H. : "Investment criteria : Productivity and Economic Development" in "Quarterly Journal of Economics" august 1955.

— المعهد العلمي للاقتصاد التطبيقي : « معايير اختيار الاستثمارات في الاتحاد

السوفييتي » باريس ١٩٥٩

I.S.E.A. : "Critères du choix de l'investissement en U.R.S.S." juillet 1959.

— م. ف. ميليكان (وآخرون) : « معايير الاستثمار والنمو الاقتصادي » ١٩٥٥

MILLIKAN, M.F. (editor) : "Investment Criteria and Economic Growth" Cambridge, Mass. 1955.

ب. ماسه : « اختيار الاستثمارات » باريس ١٩٦٣

MASSE, P. : "Le Choix des Investissements" Dunod, Paris 1963.

— ا. ك. سن : « اختيار الأساليب التكنيكية : جانب من نظرية

التنمية الاقتصادية المخططة » ١٩٦٠

SEN, A.K. : "Choice of Technics : An Aspect of the Theory of Planned Economic Development" Blackwell, 1960.

— س. ج. ستريمليين : « عنصر الزمن في اختبار استثمارات رأس المال » ١٩٥١

STREIMLIN S.G. : "The Time Factor in Capital Investment". in "International Economic Papers". 1951.

— ا. فايديناتان : « عرض لما كتب حول معايير الاستثمار » ١٩٥٦

VAIDYNATHAN, A. : "A Survey of the Litterature on Investment Criteria" in "Indian Economic Journal" oct. 1956.

٦ — العمالة :

— ج. أردان : « العالم البور » باريس ١٩٥٩

ARDANT, G. : "Le monde en friche". P.U.F. 1959.

— ش. بتلهم : « نظريات العمالة المعاصرة »

BETTELHEIM, CH. : "Théories contemporaines de l'emploi" C.D.U.

— مكتب العمل الدولي : « لماذا يترك العمال الأرض » ١٩٦٠

: « أهداف العمالة في التنمية الاقتصادية » ١٩٦١

B.I.T. : "Why Labour leaves land ?" 1960.

— : "Les objectifs d'emploi dans le développement économique". 1961.

— ك. س. جيل : « فائض القوى البشرية باعتباره مصدراً لرأس المال »

بومباي ١٩٥٨

GILL, K.S. : "Surplus Manpower as a source of capital" in "Economic Weekly" Bombay 1958.

— ك. ن. راج : « جانب العمالة في التخطيط للبلاد المتخلفة » القاهرة

١٩٥٧

RAJ, K.N. : "Employment aspect of Planning in the under-developed countries". N.B.E., Cairo 1957.

— ا. ك. سن : « البطالة والأسعار النسبية والقدرة على الادخار » ١٩٥٧

SEN, A.K. : "Unemployment Relative Prices and Saving Potential" in "Indian Economic Journal" August 1957.

التجارب التاريخية

١ — الاتحاد السوفيتي :

— ا. بايكوف : « تطور النظام الاقتصادي السوفيتي » لندن ١٩٥٠

BAYKOV, A. : "The Development of the Soviet Economic System". London 1950.

— ش. بتلهم : « التخطيط السوفيتي » ١٩٤٥

: « الاقتصاد السوفيتي » ١٩٥٠

BETTELHEIM, CH. : "La planification soviétique". M. Rivière 1945.
— : "L'Economie soviétique". Sirey 1950.

— س. بوبروتسكي : « تكوين النظام السوفيتي للتخطيط » لاهاي ١٩٥٦

BOBROWKI, S. : "Formation du Système soviétique de planification". Mouton et Co., La Haye 1956.

— يورداز : « الاقتصاد السوفيتي الجديد ١٩٥٣ — ١٩٦١ »

باريس ١٩٦١

BORDAZ : "La nouvelle économie soviétique 1953-1960".

— م. دب : « التنمية الاقتصادية السوفيتية منذ ١٩١٧ » لندن ١٩٤٧

DOBB, M. : "Soviet Economic Development since 1917" Routledge and Kegan 1947.

١ - أ. أرليخ : « المناقشة حول التصنيع في الاتحاد السوفيتي ١٩٢٤ -

١٩٢٨ » ١٩٦٠

ERLICH, A. : "The Soviet Industrialisation Debate 1924-1928"
Harvard Univ. Press 1960.

— المعهد العلمي للاقتصاد التطبيقي : « الطرق الحالية للتخطيط في الاتحاد

السوفيتي » ١٩٥٩

: « الترشيد والنمو الاقتصاديان في الاتحاد السوفيتي »

١٩٦٠

I.S.E.A. : "Méthodes actuelles soviétiques de planification" 1959.

— "Rationalité et croissance économique soviétique" 1960.

١ - أ. كورسكي : « بعض القضايا الخاصة بتحسين التخطيط في الاتحاد

السوفيتي » نيويورك ١٩٥٩

KURSKY, A. : "Some Questions of Improvement of planning in
U.S.S.R." N.Y. 1959.

— م. ل. لافيني : « رأس المال في الاقتصاد السوفيتي » باريس ١٩٦٣

LAVIGNE, M.L. : "Le capital dans l'économie soviétique" S.E.D.E.S.
1963.

— ف. أ. لينين : « تطور الرأسمالية في روسيا »

LENINE, V.I. : "Le développement du capitalisme en Russie". Ed.
Sociales, Paris.

١ - أ. نوف : « الاقتصاد السوفيتي » لندن ١٩٦١

NOVE, A. : "The Soviet Economy" London 1967.

— س. ستروميلين : « الاتحاد السوفيتي من الإقطاع إلى الشيوعية » باريس

١٩٦١

STRUMLINE : "L'U.R.S.S. du Féodalisme au Communisme". in
"Recherches Internationales" Paris 1961.

٢ - الهند :

— ش. بتلهم : « الهند المستقلة » باريس ١٩٦٢

: « العمالة والاستثمار في الاقتصاد المخطط » ١٩٥٨

BETTELHEIM, CH. : "L'Inde Indépendante" A. Colin 1962.
 — : "Emploi et investissement dans l'économie planifiée" C.D.U.
 1958.

— لجنة التخطيط (حكومة الهند) : « الخطة الخمسية الأولى »
 : « الخطة الخمسية الثانية »
 : « الخطة الخمسية الثالثة »
 : « التقرير عن تنفيذ الخطة الخمسية »
 : « أبحاث متعلقة بصياغة الخطة
 الخمسية الثانية »

— د . ك . رانجنكار : « الفقر ونمو رأس المال في الهند » لندن ١٩٥٨

RANGNEKAR, D.K. : "Poverty and Capital development in India"
 Oxford Univ. Press 1958.

— و . ب . ريداوي : « تطور الاقتصاد الهندي » لندن ١٩٦٢

REDDAWAY, W.B. : "The Development of the Indian Economy".
 Allen & Unwin, London 1960.

— ج . سانس : « نموذج لتوضيح خطة الهند » بومباي ١٩٦٢

SANGE, J. : "A Demonstration plan model for Indice" Asia Publishing
 House, Bombay 1962.

— د . و . ا . تورنر : « الأرض والعمل في الهند » بومباي ١٩٦٢

THORNER, D. and A. : "Land and Labour in India" Asia Publishing
 House, Bombay 1962.

— س . ن فاكيل و ب . د . براهماناد : « التخطيط لاقتصاد متوسع » بومباي

١٩٥٦

VAKIL, C.N. and BRAHMANAD, P.R. : "Planning for an expanding
 economy" Bombay 1956.

٣ - الصين :

— س . أدلر : « الاقتصاد الصيني » نيويورك ١٩٥٦

ADLER, S : "The Chinese Economg" Monthly Review, N.Y. 1956

— ه . بارتولي : « الاقتصاد الصيني » باريس ١٩٥٩

BARTOLI, H. : "Economie Chinoise" in "Esprit" jan-fév. 1959.

— ش . بتلهم : « النمو الاقتصادي في الصين » باريس ١٩٥٩

: « تصنيع الصين الشعبية » بروكسيل ١٩٦٠

BETTELHEIM, H. : "La croissance économique en Chine" in "Cahiers Internationaux" fev. 1959.

— : "L'industrialisation de la Chine". Centre d'Etudes des Pays de l'Est, Institut Solvay, Bruxelles, 1960.

— ش . بتلهم و ر . ديمون وآخرون : « الصين تهز العالم مرة

أخرى » نيويورك ١٩٥٩

BETTELHEIM, CH., DUMONT, R. and others : "China shakes the world again" Monthly Review, N.Y. 1959.

— ش . بتلهم و ب . نوارو وآخرون : « اقتصاد الاشتراكية في الصين

الشعبية » ١٩٦٠

BETTELHEIM, CH., NOIROT, P. et autres : "L'economie du socialisme en Chine populaire" in "Economie Appliquée" No. 3, 1960.

— ج . أتيين : « الطريق الصيني » باريس ١٩٦٢

ETIENNE, G. : "La voie chinoise" P.U.F. 1962.

— شاو . كيو - شوم : « سياسة الحزب الشيوعي الصيني في مشكلة الأرض

١٩٢٨ - ١٩٥٩ » بومباي ١٩٦٠

CHAO-KUO-CHUM : "Agrarian Policy of the Chinese C.P. 1921-1960" Bombay, 1960.

— شواين لاي : « تقرير عن مقترحات الخطة الخمسية الثانية ١٩٥٨ —
١٩٦٢ »

— ف . ف . كليرمونت : « مشكلات الأرض في الصين والهند : مسلكان
مختلفان » ١٩٦٠

CLAIREMONTE, F. : "The Chinese and Indian land problems :
Divergent approaches" in. "Malayan Economic Review" 1960

— ر . ديمون : « الثورة في ريف الصين » باريس ١٩٥٧
DUMONT, R. : "Révolution dans les campagnes chinoises". Le Seuil,
1957.

— ت . ج . هيوز . ود . ا . ليوارد : « التطور الاقتصادي للصين الشعبية
١٩٤٩ — ١٩٥٨ »

HUGHES, T.J. and LUARD, D.E. : "The Economic Development of
Communist China 1949-1958" London 1959.

— ل . لافاليه وآخرون : « اقتصاد الصين الاشتراكية » جنيف ١٩٥٧
LAVALLEE, L. et d'autres : "Economie de la Chine Socialiste" Genève
1957.

— لي فوتشين : « تقرير عن الخطة الخمسية الأولى لتنمية الاقتصاد
القوى لجمهورية الصين الشعبية » (بكين)

٤ — كوبا :

— ج . أرنو : « كوبا والماركسية » باريس ١٩٦٢
ARNAUD, J. : "Cuba et le Marxisme" in "Nouvelle Critique" No.
139, 1962.

— ش . بتلهم : « التخطيط الكوبي » باريس ١٩٦٣
BETTELHEIM, CH. : "La Planification Cubaine" in "Recherches
Internationales" Jan. 1963.

- د . بوتي : « خطة التنمية الاقتصادية في كوبا » هافانا ، ١٩٦٢
 BOTT, R. : "Le Plan de développement économique à Cuba" in
 "Cuba Socialista" Sep. 1962.
- ر . ديمون د . ج . كولير : « الإصلاح الزراعي في كوبا » باريس ، ١٩٦٢
 DUMONT, R. et COLEOU, J. : "La Réforme agraire à Cuba" P.U.F.
 1962.
- مجموعة من الكتاب : « كوبا » باريس ١٩٦٢
 Groupe d'auteurs : "Cuba" Ed. Sociales, Paris 1962.
- ل . هوبرمان و ب . سويزي : « كوبا : تشريح ثورة » نيويورك ١٩٦٠
 HUBERMAN, L. and SWEEZY, P. : "Cuba : The Anatomy of a Revolution".
 Monthly Review N.Y. 1960.
- ح . ب موراي : « ثورة أكتوبر في كوبا » نيويورك ١٩٦٣
 MORRAY, J.P. : "The October Revolution in Cuba" Monthly Review,
 Feb. 1963.
- بلاس روكا : « الثورة الكوبية » نيويورك ١٩٦١
 ROCA, B. : "The Cuban Revolution". New Century Publishers N.Y.
 1961.

بعض المجلات الهامة

- « العالم الثالث » (باريس)
 Le Tiers-Monde
- « الأبحاث الدولية » (باريس)
 Recherches Internationales
- « الحضور الإفريقي » (باريس)
 Présence Africaine
- « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » (يونسكو)
 Revue
 Internationale des Sciences Sociales
- « التصنيع والإنتاجية » (هيئة الأمم المتحدة)
 Industrialisation
 et Productivité
- « المجلة الشهرية » (نيويورك)
 Monthly Review
- تم إعداد قائمة المراجع بمعاونة محمد دويدار *

* الدكتور محمد دويدار المدرس بكلية الحقوق بجامعة الإسكندرية - هذا وقد رأينا أفراد المجلات ببند
 خاص لسهولة الرجوع إليها - المترجم .

فهرس

صفحة	
٥	تقديم
٧	١ ما هو التخطيط الاشتراكى
١٨	٢ قانون القيمة وبناء الاشتراكية
٢٧	٣ مشكلة « التخلف »
٤٥	٤ مقتضيات النضال ضد « التخلف »
٥٥	٥ الخطوط العريضة لنموذج للاستدلال فى عملية إعداد خطة خمسية
٩٨	٦ الفائض الاقتصادى عنصر أساسى فى سياسة التنمية
١٤٠	٧ بعض القضايا الأساسية فى التخطيط لأجل طويل
١٥٧	٨ الإعمار والتنمية
١٧٣	٩ الأساليب التكنيكية للتخطيط
٢٢٩	١٠ مراجع مختارة فى التنمية والتخطيط



تم طبع هذا الكتاب
على مطابع دار المعارف بمصر

التخطيط والتنمية

كتاب يعرف بالتخطيط ويحدد مضمونه ويبين مقتضياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهو يقدم نماذج للتخطيط في إطار تنمية الاقتصاد القوي وتطويره ، كما يعالج بعض القضايا الهامة التي يصادفها المخططون ؛ ثم يعرض لبعض الجوانب الاقتصادية والبشرية للتنمية ، وبصفة خاصة أثر « الفائض الاقتصادي » وأشكال استخدامه على معدل التنمية .

وأخيراً يعرض عملياً وتفصيلاً لطرق إعداد وإعمال الخطة مع بيان أنواع الخطط . . وهو في كل ذلك يعدّ الأمثلة من البلاد ذات الاقتصاد المتطور ، ومن تلك التي تأخذ بطريق التنمية ، ويقدم للقارئ أرقى صور الفكر في عبارة ميسرة ، وفي خاتمة الكتاب بيان تحليلي بمراجع مختارة في التخطيط والتنمية .

١٠٠	قرش ج.ع.م.	١٠٠٠	فلس في العراق والأردن	١٤٠٠	فرنك في المغرب
٨٠٠	ق. ل	١٠٠٠	فلس في الكويت	١٢	ريالا سعودي
١٠٠٠	ق. س	١٢٠٠	مليم في تونس	٢٠	شلتا في البلاد
١٠٠٠	مليم في ليبيا والسودان	١٤٠٠	فرنك في الجزائر	٢,٨٨	دولارا في الأخرى

Bibliotheca Alexandrina



0658058



١/٧٣/٠٣/٠٠١